سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق ارسطو

2

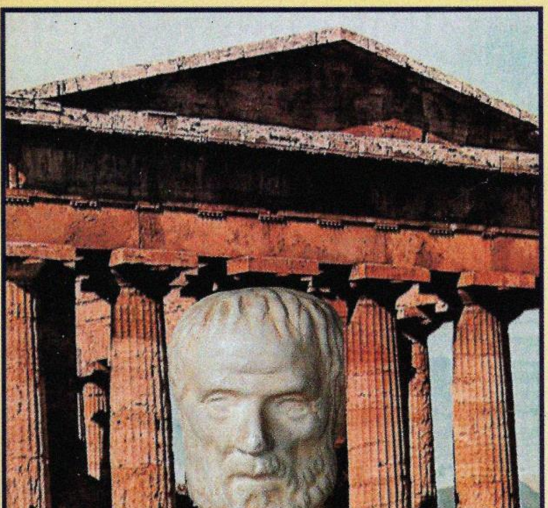

- كتاب: «الجدل»
- كتاب: «المغالطة»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي   د. رفيق العجم

دار الفكر اللبناني

المجلّد الخامس

كتاب «الطوبيقا»

أو

كتاب «الجدل»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مراجعة

د. جيرار جهامي   د. رفيق العجم

١٩٩٩

دار الفكر اللبناني

بيروت

دارُ الفِكر اللبنَاني
للطباعَة وَالنشر وَالتوزيع

كورنيش بشارة الخوري - بناية تمارا
ص . ب : ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلفون : ٦٤٤٤١٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣١٧٦٠
فاكس : ٦٣٠٧٥٧ - بيروت ، لبنان

جميع حقوق الطبع وَالنشر محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٩٩

مطابع يوسف بيضون
YOUSSEF BAYDOUN PRINTING PRESS
حارة حريك - حي الأبيض - هاتف وفاكس : ٠١/٨٣٧٦٦٧ - ٠١/٨٣٧٤٤٩

مقدمـة

ينبغي أن نستهلّ بياننا عن وصول هذا الكتاب إلى العرب بإيراد نصّ «الفهرست» موزّعاً إلى جزئياته المنطقية، وفي ضوء التصحيحات التي يقترحها اشتينشنيـدر (ص ٤٣ ـ ٥٩)، وتشمل المقطع مع ما يليه حتى آخر كلام ابن النديم على «كتاب الآثار العلوية».

يقول ابن النديم:

١ ـ «نقل إسحق هذا الكتاب إلى السرياني. ونقل يحيى بن عدي الذي نقله إسحق إلى العربي. ونقل الدمشقي منه سبع مقالات. ونقل ابن إبراهيم بن عبد الله الثامنة، وقد توجد بنقل قديم».

٢ ـ أما «الشارحون» فيجب توضيح ما ورد عنهم في «الفهرست»، حيث يصرّح ابن النديم بأنه يعود إلى مرجعين: قول يحيى بن عدي (أ)، وقول آخر (ب) لا يذكر مصدره، بل يكتفي بالإشارة إليه على أنه «من غير كلام يحيى»:

أ ـ «قال يحيى بن عدي في أول تفسير هذا الكتاب: «إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلاّ تفسير الاسكندر لبعض المقالة الأولى، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة. وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. فعوّلت على ما قصدت في تفسيري هذا

على ما فهمته من تفسير الاسكندر وأمونيوس، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين». والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة».

ب ـ «ومن غير كلام يحيى: شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأول، والاسكندر للأربع الأواخر، إلى الاثني عشر موضعاً من المقالة الثامنة. وفسّر ثامسطيوس المواضع (الأخرى) منه. والذي فسره أمونيوس والاسكندر من هذا الكتاب نقله إسحق. وللفارابي تفسير هذا الكتاب، وله مختصر فيه. وفسّر متّى للمقالة الأولى». (انتهى نصّ الفهرست).

فإن رجع القارىء إلى نص «الفهرست» بالذات تبيّن التعديلات الخفيفة التي أوردناها عليه. لقد تقيّدنا باقتراح «ڤِنْريش» (Wenrich) فأضفنا لفظة (الأُخرى) بعد «المواضع»، لتعيين تلك التي «فسرها ثامسطيوس». كما أنا تقيّدنا باقتراحات اشتينشنيدر، فقدّمنا ذكر تفسير أمونيوس والاسكندر، وأردفناه بذكر تفسير الفارابي ومتّى. ثم حذفنا الجملة الأخيرة من المقطع وهي: «وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي»، إذ إنها تتعلّق بكتاب الاسكندر في «الماليخوليا» الوارد ذكره في الصفحة ٢٥٣ من «الفهرست».

على أن ما ورد في المصدر الثاني الصعب فهمهُ، والذي يقول فيه إبن النديم، بدون أن يعينه، أن إسحق «نقل الذي فسّره أمونيوس والاسكندر»، لا يعني أن إسحق نقل التفسير بالذات، بل النصّ الأرسطي الذي شرحه الرجلان. فيكون هذا من إبن النديم عودة إلى ما أثبته في مستهلّ مقطعه من أن «إسحق نقل هذا الكتاب (طوبيقا) إلى السرياني».

ولعلّه فعل ذلك متقيداً بتقليد مدرسة أبيه حيث كان من المألوف أن ينقل أحد الرجلَين النصّ المقصود من اليونانية إلى السريانية، ثم يدفعه إلى أحد أفراد المدرسة لنقله إلى العربية. وأياً كان الحال، فإن إسحق كان بذلك مكملاً لتقليد عريق في نقل «الطوبيقا» إلى اللغة السريانية. وخير شاهد على هذا ما نجده من إحالات عديدة من قبل ناشر المخطوط

الباريسي على الترجمات السريانية. فإن ابن سُوار يحيل عليها في حواشيه تارةً بقوله: «في السرياني»، وأخرى بذكر ترجمة «أثناسيوس البلذي الراهب»، وطوراً آخر بإيراد هذه الترجمة إلى جانب ترجمة إسحق ذاته. على أنّا لا نوافق على اقتراح بيترز أن يكون اثناسيوس ذلك هو صاحب «النقل القديم» إلى العربية، الذي يذكره إبن النديم بعد نقلَي ابن عديّ والدمشقي. فإن لدينا ما يغنينا عن هذا الافتراض، وهو نقل أبي نوح وصاحبه الجاثليق النسطوري طيموثاوس الأول، صديق المهدي وهارون الرشيد. إن «النقل القديم» ينتهي مع بداية المأمون. ولقد ترجم الرجلان «كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية» (الفهرست). فلماذا لا تكون ترجمتهما هي المقصودة «بالنقل القديم» الذي يشير إليه إبن النديم نصاً عربياً «للطوبيقا»، موجوداً في أيامه إلى جانب نقلَي ابن عديّ والدمشقي؟

لكن هذا «النقل القديم» لا يحيل عليه إبن سُوار أبداً في النشرة الباريسية لكتابنا. وإنما اعتمد، في هذه النشرة، ترجمة **أبي عثمان صاعد ابن يعقوب الدمشقي، وإبراهيم ابن عبد الله** معاصر يحيى ابن عديّ. وذلك بالنحو الذي يذكرهما عليه «الفهرست»: أي أن ترجمة الدمشقي تشتمل على المقالات السبع الأولى من الكتاب، وتنسب ترجمة المقالة الثامنة إلى إبراهيم ابن عبد الله.

أما إبراهيم ابن عبد الله فإن إبن سُوار يصرّح بأن الرجل وضع ترجمته «من النقل السرياني بنقل إسحق».

وأما الدمشقي فالظاهر أنه كان يجيد اللغة اليونانية بالذات، إن رجعنا إلى ما ورد، أخذاً عن ابن عديّ فيما يبدو، خاتمة للمقالة الثانية من نشرة كتابنا في المخطوط الباريسي؛ حيث نقرأ: «قوبل بالمقالة الأولى. وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ٢٩٨ هـ. (٩١٠) من الدستور الأصلي المصحّح الذي نُقل من اليوناني، وقابل بهما عليه؛ وأنه قوبل بهما أيضاً اليوناني، وصحّحتا بحسب ذلك، فكان أيضاً

موافقاً». ويجدر بالذكر ما ورد في مستهلّ تلك الخاتمة أيضاً، أخذاً عن الدمشقي ذاته، في ما يبدو: «في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها، لم يصحّ لنا معناها. ونحن نراجع النظر فيها؛ فما صحّ لنا معناه نبّهنا عليه إن شاء الله». فإن قولاً مثل هذا لا يخطر، لعمري، على بال إلا من كان على يقين مما يعنيه، فيظلّ متيقظاً قلقاً بالنسبة إلى ما يسعى إلى تحقيقه.

هذا، وإنه يلي ذلك المستهلّ قولٌ آخر من نفس الحاشية والخاتمة. وها هوذا: «نقلت من نسخة الحسن بن سُوار التي صحّحها من نُسخ نُظر فيها على أبي بشر، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخ السريانية». ولقد استنتج پيترز من هذا القول أن ابن النديم كان مخطئاً في تصريحه بأن متّى لم «يفسّر» إلا «المقالة الأولى» بمعنى أن ابن سُوار رجع في «إصلاحه» إلى تفسير من متّى يشمل المقالات الثماني كلها من الطوبيقا. على أن ملاحظة الناسخ هنا إنما تشير إلى أن ابن سُوار (+ ٩٤٢) إنما عرض نسخته، مرفوقةً بنسخ أخرى، على أبي بشر متّى (+ ٩٤٠). ليعيد النظر فيها، وليس أكثر. وكون هذا الأخير قد رجع إلى «النسخ السريانية» فقط ليصلح ما كان يجب إصلاحه، لا يكفي وحده للدلالة على أن الرجل كان يجهل اللغة اليونانية، كما يرى ڤلزر، ويتبعه في ذلك پيترز. لكن الواقع أنّا نعرف من مصادر أخرى أن متّى لم يكن مطلعاً على لغة اليونان.

أما فيما يتعلّق بشرحَي الاسكندر وأمونيوس، فإنا نعلم عن شرح الأول أنه مستخدم في «كتاب البحث» من مجموعة جابر بن حيان. كما أن ناشر «الطوبيقا» في المخطوط الباريسي يحيل عليه، ولكن بالرجوع إلى المقالة الثالثة التي كان، فيما يبدو، يجهل وجودها ابنُ النديم أو يحيى بن عديّ، ما دام أن ذكرها لم يرد في ما ينسبه «الفهرست» من تفسير للاسكندر في مقالات «الطوبيقا».

هذا وإن القفطي يذكر للفارابي أربعة مؤلفات تتعلق بكتابنا: تلخيصان: كبير وصغير، و «كتاب المواضع المنتزعة من الجدل»، و «كتاب في أدب الجدل»، وهو بحث عامّ في الموضوع. على أنه لدينا للتلخيص الصغير ترجمة بالعبرية صاحبها مجهول.

ونضيف إلى ما سبق ذكره «تعقب الموضع الجدلي» لابن سينا، الذي يبدو أقرب إلى أن يكون مختصراً للمقالة الأولى من «الطوبيقا» منه إلى أن يشمل كتابنا كله.

كما أن هناك «تلخيصاً» لابن رشد مدوَّناً في المجموعة من المخطوطات التي ذكرناها لدى بياننا عما وضع أبو الوليد في كتاب «التحليلي الأول». أما شرحه الأوسط للكتاب فهو محفوظ بنصّه العربي، مخطوطاً في Med. Laur. شرقي ١٨٠، ٥٤؛ وفي ليدن بالرقم ٢٠٧٣؛ كما أن له ترجمة عبرية وضعها كَلونيموس بن كَلونيموس.

د. فريد جبر

ـ ملاحظات حول تحقيق النص* ـ

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس

ك: مخطوط تركيا

ب: كتاب بدوي

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارةً إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارةً إلى ترقيم نص تريكو (Tricot)، وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثّلة بإشارة (−) والزوائد بإشارة (+).

٥ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

---

* لقد قمنا بتحقيق كتابيْ الجدل والمغالطة بعدما توفّى الله أستاذنا الجليل الأب فريد جبر الذي تركهما مخطوطين. وذلك وفقاً لمخطوط باريس الذي قابلناه مع نص بدوي ودوّنا فروقاتهما. فعسانا نكون قد أدّينا المهمة على أتمّ وجه. والكمال للّه وحده.

د. رفيق العجم   د. جيرار جهامي

٦ ـ نقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصنا المحقّق.

٧ ـ وردت بعض العلامات والأرقام في هوامش بعض صفحات المخطوط الباريسي وقد أسقطناها نظراً إلى عدم أهميتها إذ ترتبط بتقسيمات خاصة بالناسخ.

٨ ـ أوردنا بعض الألفاظ مصحّحة لمزيد من الدقة والإيضاح في المعنى، لذا أسقطنا اللفظ الأصل وأشرنا إليه في الحاشية.

٩ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

بسم الله الرحمٰن الرحيم

(٢٤١/ب) المقالة الأولى من كتاب طوپيقا، نقل أبي عثمان الدمشقي

[الجدل وموضوعه ـ الحجج]

ـ ١ ـ

[غرض هذا الكتاب]

- 100a -18 قال:

إن قصدنا(١) في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً(٢) يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدّمات ذائعة قياساً في كل مسئلة تُقْصَد، وأن نكون ـ إذا أجبنا جواباً ـ لم نأتِ فيه بشيء مضادّ(٣). فينبغي أن نقول أوّلاً ما هو القياس، وما هي أصنافه حتى يحصل لنا القياسُ الجَدَليّ إذ كنا هذا القياسَ نلتمسُ في هذا الكتاب. فنقول:

إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيءٌ آخر غيرها من الاضطرار ـ فالبرهان هو القياس الذي يكون من مقدّمات صادقة أوّلية، أو من مقدّمات يكون مبدأُ المعرفة بها قد حَصَلَ من مقدّمات ما أوّليةٍ صادقة..

والقياس الجدلي(٤) هو الذي ينتج من مقدّمات ذائعة.

---

(١) غرض (نا) (فوق).

(٢) صناعة (فوق).

(٣) أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً.

(٤) المحاوري (فوق).

-100b-18- والمقدّمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها، لا بغيرها؛ وذلك أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس(٥) في مبادىء العلوم اليقينيَة «لِمَ الشيء»(٦)، لكن ينبغي أن يكون كلُّ واحدٍ من مبادىء العلوم اليقينية صادقاً بنفسه. والمقدّمات الذائعة هي التي يعلمها(٧) جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة.

والقياس المُمارِي هو الذي يكون من مقدّماتٍ(٨) ذائعة في الظاهر، وليست ذائعةً على الحقيقة؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدّمات ذائعة (٢٤٢/أ) أو من ذائعة في الظاهر، لأنه ليس كل ما كان ذائعاً في الظاهر فهو أيضاً ذائعاً. وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره(٩) في جميع حالاته مموِّهاً كما يعرض في مبادىء أقاويل المُمارين، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى فِطْنة، فضلاً عن غيره. فالأوّل من القياسين المماريين اللذين -101a- وصفنا ينبغي أن يُسمى قياساً. وأما الثاني فينبغي أن يُسمى ممارياً، فأما أن يسمى(١٠) قياساً، فلا؛ لأنه في الظاهر قياس، إلا أنه ليس يُنْتِج.

وهاهنا أيضاً غير هذه القياسات المذكورة كلها، وهي المغالطات(١١) التي تكون من الأشياء التي تخص بعض العلوم، بمنزلة ما يعرض في الهندسة وما جانسها من العلوم. فإنه قد يشبه(١٢) أن يكون هذا

---

(٥) نطلب (فوق).

(٦) أي لا نطلب لها مبادىء.

(٧) يراها (فوق)؛ يظنها (ب).

(٨) في السرياني: من مقدّمات يظنّ بها أنها مشهورة، وليست كذلك؛ أو الذي يظن به أنه من المقدّمات الذائعة في الظاهر، أو من التي يظنّ أنها مشهورة.

(٩) في السرياني: إنما نخيل خيالاً برانياً.

(١٠) أن يسمى (ـ م).

(١١) يعني القياسات الرديئة التي تجري مجرى الخطأ.

(١٢) ويحتمل أن يكون بدل «يشبه» ـ «يتبين».

الصنف يخالف القياسات التي وصفنا، لأن الذي يرسم شكلاً باطلاً ليس يعمل قياساً من مقدّمات صادقة أوّلية، ولا من مقدّمات ذائعة: إذ كان ليس يدخل في الحدّ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنه[١٣] جميع الناس ولا ما يراه[١٤] أكثرهم، ولا ما يظنه[١٣] الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًّا منهم، لكنه[١٥] يعمل القياس من المقدّمات[١٦] التي تخص الصناعة[١٧]، إلا أنها ليست صادقة. لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها، استعمل المغالطة[١٨].

فلينزل أن أنواع القياسات، إذا حصّلناها على طريق الرسم، هي هذه التي وصفنا. وبالجملة، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد، لأنه ليس قصدنا في شيء منها استيفاء القول المستقصى. ولكن[١٩] الذي نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغَناء والكفاية في هذا الطريق الذي نَحَوْنا نحوه، وهو[٢٠] أن
٢٤٢/ب) يكون يتهيأ لنا أن نتعرّف كل واحد منها كيفما كان.

(١٣) يراه (فوق).
(١٤) يظنه (فوق).
(١٥) لكن (فوق).
(١٦) القضايا، الاقتضابات.
(١٧) ذلك العلم (فوق).
(١٨) سوء القياس (فوق).
(١٩) وليكن (فوق).
(٢٠) هو (فوق).

ـ ٢ ـ

[منافع الجدل]

ويتبع ما وصفنا[١] أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب: كم هي؟ وما هي؟

فنقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء: في الرياضة[٢]، وفي المناظرة[٣]، وفي علوم الفلسفة. والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهرٌ بَيّن من هذا، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتجّ فيما نقصد للحجة فيه. ـ فأما منفعته في المناظرة[٣] فمِنْ قِبَل أنّا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصُّهم، لا من الأشياء الغريبة، لننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه. ـ فأما منفعته في علوم الفلسفة فلأنّا إذا قَدَرْنا أن نتشكك في الأمرين جميعاً، سَهُلَ علينا في كل واحد من الأمور[٤] أن ندرك[٥] الحقَّ والباطل.

وقد ننتفع به أيضاً في أوائل كل واحدٍ من العلومِ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئاً من الأشياء من المبادىء التي تخص العلم الذي
- 101b - ننحو نحوه، لأنها مبادٍ[٦] أولى الجميع. فأما من الأشياء الذائعة في كل واحد فواجبٌ ضرورة أن نتكلم فيها. فإن هذا المعنى أخصُّ الأشياء وأليقها بصناعة المنطق[٧]، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتنقير طريق إلى مبادىء جميع الصناعات.

(١) وهو (فوق).
(٢) الارتياض (فوق).
(٣) الجدل (فوق).
(٤) الأمرين (فوق).
(٥) يبين، يتبين.
(٦) مبادىء (ب).
(٧) الجدل (صح)، البحث والنظر.

ـ ٣ ـ

[المهارة في الجدل]

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة[١] على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطابة والطب وفي أمثالها من القوى[٢]، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد[٣] أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يُقْنِع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئاً مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصّلا الصناعة على الكفاية.

(١) يريد صناعة الجدل.

(٢) الصنائع (فوق).

(٣) يشاء (فوق).

ـ ٤ ـ

[عناصر البرهان الجدلي العامة]

فأوّلاً ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوّم هذه الصناعة. فإنّا إذا حصلنا كم هي، وما حالها، وأي الأقاويل هي، وكيف نستنبطها، كنّا قد حصلنا ما (٢٤٣/أ) قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التي منها الأقاويل و[1]فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التي فيها[2] تكون القياسات هي المسائل[3]. وكل مسئلة[4]، فإما أن تكون خاصة أو جنساً أو عرضاً. وذلك أن الفصل لما كان جنسياً، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء، ومنها ما لا يدل على ذلك، فلنقسمها إلى[5] الجزئين الموصوفين كليهما، ولنُسَمِّ الدالَّ على ما هو الشيء «حدًّا» ونسمي الجزء الثاني بالاسم العام لهما، أعني خاصة. فبيِّنٌ مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة: إما حدًّا، وإما خاصة، وإما جنساً، وإما عرضاً. وليس ينبغي أن يظن بنا أحدٌ أنّا نقول إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حِدَته فهو إما مسئلة وإما مقدمة، لكنّا نقول إن من هذه تحدث المقدمات

(١) زيادة بالأحمر في الهامش، لعلها تصحيح، الأشياء التي (+ حاشية ب).

(٢) عليها (فوق).

(٣) وكل مقدمة (+ ب).

(٤) قال: وجدنا في نسخة أخرى: كل مسئلة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.

(٥) على (فوق).

والمسائل. ـ والمسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي ـ مشّاء ـ ذو رجلين حدّ[٦] للإنسان؟ ـ تكون مقدمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنساً للإنسان؟ ـ كان مقدمة. فإن قيل: هل قولنا: حي ـ منشّاء ـ ذو رجلين، ـ حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ ـ كان مسئلة. وعلى ذلك المثال يجري الأمر في سائر الأشياء الأُخَر. فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساويةً في العدد، وذلك أنّك قد تعمل من كل مقدمة مسئلة إذا نقلتها عن جهتها.

(٦) حداً (+ ب).

ـ ٥ ـ
[عناصر البرهان الجدلي الخاصة]

وينبغي أن نقول: ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العَرَض؟
(٢٤٣/ب) فالحد هو القول الدالّ على ماهية[١] الشيء. وقد يوصف أيضاً بأنه قولٌ
- 102a - مكانَ اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء التي
يُستدَل عليها بقول. فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البيّن
أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما. إلا أنه ينبغي
أن نجعل ما يجري هذا المجرى داخلاً في باب الحد، مثل قولنا:
اللائق[٢] جميل. وكذلك قولنا: هل الحسُّ والعلم شيء واحد بعينه؟ أم
أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث[٣] أيضاً إنما يكون في الحدود عن:
هل الشيء واحد بعينه، أو هو غير[٤]؟ وبالجملة، فينبغي أن نسمّي جميع
الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب
الحدود.

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بَيِّنٌ من ذاته. فإنّا إذا قدرنا أن نقول[٥] الشيء[٦] بعينه والغير، أمكننا الاحتجاج في الحدود

---

(١) في السرياني: في نفس جوهره (فوق).

(٢) الواجب (فوق)؛ في السرياني: اللائق هو ما هو جميل.

(٣) الفحص، المدارسة (فوق).

(٤) يريد: هل هو متفق أو مختلف؟

(٥) تدارس في (ب)؛ عارض في (فوق).

(٦) للشيء (فوق).

أيضاً بهذا الوجه بعينه. وذلك أنّا إذا بيّنا أنه ليس فيها الشيء بعينه، نكون قد أبطلنا التحديد. غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس، لأنه ليس يكفي في تثبيت[٧] الحد أن نبيّن[٨] أن الشيء بعينه فيه موجود. فأما في إبطاله[٩] فقد يكفي أن نبيّن أنه ليس فيه الشيء بعينه.

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجوداً للأمر وحده وراجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك: قبول علم النحو[١٠] للإنسان: فإنه مهما كان الإنسان موجوداً، فالقابل لعلم النحو موجود. ومهما كان القابل لعلم النحو موجوداً، فالإنسان موجود. وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة، بمنزلة النوم للإنسان، لا (٢٤٤/أ) ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات. فإن قيل لما يجري[١١] هذا المجرى خاصة، فليس يقال له خاصة على الإطلاق، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء. فإن وجود الشيء يَمْنَةً إنما يقال إنه خاصة له في بعض[١٢] الأوقات؛ وذو الرجلين فإنما[١٣] يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء ـ بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب. والأمر بيّن في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل. وذلك أنه ليس يجب ضرورةً متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجوداً.

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو ـ وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا[١٤] عن الشيء الموضوع: ما هو؟ كما يليق بنا إذا سَئَلنا[١٤] عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان. فأما ما يسأل عنها هل

(٧) تصحيح (فوق).
(٨) نتبين (فوق).
(٩) نقضه (فوق).
(١٠) الكتابة (فوق).
(١١) لشيء ما. . . (فوق).
(١٢) في وقت من. . . (فوق).
(١٣) يقال (بدلاً من: فإنما يقال) (فوق).
(١٤) أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو.

هي في جنس واحدٍ بعينه وهي مختلفة، أم في جنسين مختلفين، فإنما هي في مذهب الجنس، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحدٍ بعينه. وذلك أنّه[١٥] إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان، - 102b - وكذلك للثور، نكون قد قلنا إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه. فإن نحن بَيّنا أنه جنسٌ لأحدهما، غيرُ جنسٍ للآخر، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه.

والعَرَضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه: لا حدًّا، ولا خاصةً، ولا جنساً، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائناً ما كان، وألاّ يوجد ـ بمنزلة الجلوس، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ (٢٤٤/ب) بعينه كائناً ما كان وألاّ يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض. والثاني من حدّي العَرَض أجودُ[١٦] من الأوّل، لأن الأوّل إذا قيل احتاج من يريد أن يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة. فأما الثاني فكاملٌ بنفسه، يُسْتغنَىٰ به على حِدَته في معرفة الموصوف ما هو. وينبغي أن نضيف إلى العَرَض مقايسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض، مثال ذلك قولنا: أيّهما آثر؟: الجميل، أو النافع؟ وأي المذهبين[١٧] ألذُّ: الذي[١٨] تستعمل فيه[١٩] الفضيلة، أو الذي يُنْهَمَك فيه[٢٠] الشهوات؟ وغير ذلك مما يقال على هذا المثال. فإن البحث[٢١] في أمثال هذه كلها إنما هو عن: أي الاثنين يكون لزوم المحمول به أَحْرَى[٢٢]؟

وبَيّن من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى

(١٥) أنّا (فوق).
(١٦) أفضل (فوق).
(١٧) السيرتين.
(١٨) التي (فوق)، (– ب).
(١٩) فيها (فوق)، (– ب).
(٢٠) في (– ب).
(٢١) الطلب (فوق).
(٢٢) أولى (فوق).

شيء أن يكون العرض خاصة: بمنزلة الجلوس الذي هو عَرَض. فمتى أُلفِي إنسانٌ جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذٍ خاصة. وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً. فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة. فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون.

ـ ٦ ـ

[القول في الألفاظ المحمولة]

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق[١] به أن يقال في الحدود. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً[٢]، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له، كالذي يقال في العرض، نكون قد أبطلنا التحديد. فيجب ـ بحسب القول الموصوف آنفاً ـ أن يكون جميع ما عددنا داخلاً في مذهب الحدود بضرب (٢٤٥/أ) من الضروب.

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتمس في جميعها طريقاً[٣] واحداً كلياً، لأن هذا أمرٌ ليس يسهُل وجودُه. وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم يُنتفع به في هذا الكتاب. وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً ـ فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل. - 103a - فأما الباقية فيجب أن نضم كلَّ واحد منها إلى أخصّ الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحدّ والداخلة في باب الجنس[٤]. ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحدٍ منها.

---

(١) يصلح (فوق).

(٢) أي الذي وصف على أنه جنس (فوق).

(٣) قانوناً (فوق).

(٤) مذهب (فوق).

- ٧ -

[معاني إسم الشيء بعينه]

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحوٍ يقال فنقول: إنه يظنّ بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء. وذلك أنّا قد اعتدنا أن نقول في الشيء بعينه إنه كذلك: إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس. أما في العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحداً بعينه، بمنزلة الثوب والرداء. وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع - بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس. وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحدٍ يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع. وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحدٍ يقال فيها إنها شيء واحدٍ بعينه في الجنس - بمنزلة الإنسان والفرس: فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس. وقد يُظنّ بالماء الذي[١] خارج من عينٍ واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحدٌ بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت فرقاً ما[٢]؛ وليس الأمر كذلك، لا بل ينبغي أن ٢٤/ب) يُرَتَّب هذا الصنف أيضاً في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع كيفما كان[٣] ذلك، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضُها بعضاً. وذلك أن كل ما قد يقال إنه، وكل ماءٍ،

---

(١) هو (+ ب).

(٢) فرقاً ما (فوق)؛ (- حاشية ب).

(٣) قيلت (فوق).

شيءٌ واحدٌ بعينه في النوع لما بينها من المشابهة، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدّة المشابهة. ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك.

والشيء بعينه في العدد قد يُظَنُّ بالإجماع عند الناس كلهم أنه أَوْلىٰ ما يوصف بذلك. وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاءٍ كثيرة، أحقُّها وأَوْلاها بالتقديم ما وصف واحداً بعينه بالاسم أو بالحدّ، كالحال في الثوب والرداء، وفي قولنا للإنسان: حيٌّ مشّاء ذو رجلين. والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة، كالحال في قولنا: قابل للعلم - في الإنسان، وفي قولنا: سامٍ إلى فوق بالطبع - في النار. والنحو الثالث ما وُصف بذلك من العرض كقولنا: جالس، أو موسيقار - في سقراط. فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد.

ومِنْ أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب. وذلك أنّا مراراً كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدْعَىٰ إلينا بإنسان من قومٍ جلوس باسمه، غيَّرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بيّن في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدةٌ بعينها.

ـ ٨ ـ

[أنحاء براهين الألفاظ المحمولة]

- 103b - فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء: فأوّل التصديق ـ بأن الأقاويل إنما هي مما[١] وصفنا أوّلاً وبما وصفنا وفيما[٢] وصفنا ـ هو الذي يكون بالاستقراء. وذلك[٣] أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من المقدّمات والمسائل تبيّن له أنها تحدث: إما عن الحدّ، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس، وإما عن العَرَض.

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً (٢٤٦/أ) أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألاّ يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حد، وإما خاصة. وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشيء فهو حد؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته. وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حد الموضوع، أو ليس منها. فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول. وإن لم يكن مما يقال في الحدّ فمن البيِّن أنه عرض، لأنّا قد قلنا إن العرض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض.

(١) يعني من المقدّمات ثم من التي ذكرها التي منها تحدث المقدّمات.

(٢) يعني في المسائل في الأربعة التي منها تحدث المسائل.

(٣) وهو (فوق).

– ٩ –

[علاقة المقولات بالألفاظ المحمولة]

وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدَّ[١] أجناس المقولات التي فيها توجد هذه الأربعة التي وصفنا. فنقول: إن عدّتها عشرة: ما هو الشيء[٢]؛ والكم؛ والكيف؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنِّصْبة؛ وله؛ ويفعل؛ وينفعل. وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبداً في واحد من هذه العشر مقولات يوجد. فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء، أو على كيف، أو على كم، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر. وبَيِّن من هذه أن الإنسان إذا دلّ على: «ما الشيء» فمرةً (٢٤٦/ب) يدل على جوهر، ومرةً على كم، ومرةً على كيف، ومرة على واحدة من المقولات الأُخَر. وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال: إن هذا الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ، فإنما يقول ما هو، وإنما يدل على جوهر. وإذا وضع لوناً أبيض وقال: إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون، فإنما يقول ما هو، وإنما يدل على كيف. وإذا وضع عِظَماً مقدْارَ ذراعٍ فقال: إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم، فإنما يقول ما هو، وإنما يدلّ على كم. وكذلك يخرج[٣] الأمر في الأُخَر: وذلك أن كل واحدٍ من أمثال هذه إن[٤] كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه، فإنما يدل على ما هو؛ وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأُخَر. ـ فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأقاويل، وهذه - 104a - عِدّتها.

(١) نفصل، نميز (فوق).
(٢) يريد الجوهر (فوق).
(٣) يجري (فوق).
(٤) إنما (ب).

— ١٠ —

[طبيعة القضايا الجدلية]

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج. ولنحدّد أوّلاً المقدّمة المنطقية(١) ما هي، والمسئلة المنطقية ما هي. وليس يجب أن نضع كل مقدّمة منطقية(٢)، ولا كل مسئلة منطقية. وذلك أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقدّم ما لا يراه أحد، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم، لأن هذا ليس فيه شكٌّ، وذاك لا يضعه أحد من الناس.

والمقدّمة المنطقية هي مسئلة ذائعة(٣) إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة منهم، من غير أن تكون مُبْدِعة. وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادّاً لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة(٤)، والمضادّة أيضاً التي يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت على جهة التناقض. ٢٤١/أ

وجميع الآراء أيضاً الموجودة في الصناعات المستخرجة(٥) قد تكون مقدّمات منطقية، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه ذائعاً(٦)، فقولنا إن الحس بالمتضادّات واحد بعينه يُرَى أنه ذائع. وإن كان قولنا إن كان يوجد نحوٌ واحِدٌ بالعدد ذائعاً، فقولنا يوجد غناء واحد(٧)، بالعدد ذائع. وإن كان قولنا: يوجد نحو أكثر من واحد ذائعاً، فقولنا:

(١) الفاحصة الجدلية (فوق).
(٢) جدلية (فوق).
(٣) مقبولة (فوق).
(٤) بالمقبولة (فوق).
(٥) المستنبطة (فوق).
(٦) مقبولاً (فوق).
(٧) في (العدد) (فوق).

يوجد غناء أكثر من واحد، ذائعٌ. وذلك أن هذه كلها يشبه أنِ تكون متشابهة متجانسة. وكذلك الأشياء المضادّة للذائعة[٨] إذا قدمت على جهة التناقض ظهرت ذائعة[٩]، لأن قولنا: ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعاً[١٠]، فإن قولنا أيضاً: لا ينبغي أن نسيء إليهم[١١]، ذائعٌ. فأما ضد هذا القول فهو قولنا: ينبغي أن نسيء بالأصدقاء. فأما المناقض له فقولنا: ليس ينبغي أن نسيء بهم. وكذلك قولنا: إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء. وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأُخَر. وقد يظهر[١٢] بالمقايسة أن الضدّ في[١٣] الضدّ أيضاً ذائع، مثال ذلك: إن كان ينبغي أن نُحْسِنَ إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسِيء بالأعداء. وقد يظهر أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء. وسننظر في هذا الأمر هل هو على الحقيقة هكذا، أم لا ـ فيما نقوله في المتضادّات.

ومن البيّن أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون[١٤] مقدّمات منطقية[١٥]، لأنّ لواضعٍ أن يضع الأشياء التي يعتقدها الحُذَّاق بهذه الصنائع: مثل الطبيب فيما يوجد في صناعة الطب، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة؛ وكذلك يجري[١٦] الأمر في الصنائع الأُخَر.

---

(٨) المقبولة (فوق).
(٩) مقبولة (فوق).
(١٠) مقبولاً (فوق).
(١١) بهم (فوق).
(١٢) يظنّ (فوق).
(١٣) على (فوق).
(١٤) تؤخذ (مهملة النقط) (فوق).
(١٥) محاورية، جدلية (فوق).
(١٦) يجري (– ب).

ـ ١١ ـ

[المسألة الجدلية والوضع الجدلي]

- 104b - والمسئلة المنطقية[١] هي طلب معنى ينتفع به في الإيثار للشيء
٢٤٧/ب) والهرب منه، أو في الحق والمعرفة ـ إما هو بنفسه وإما من قِبَل أنه مُعينٌ على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضاً فيه لا كذا ولا كذا[٢]، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور، وإما ما يكون كل واحدٍ من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه. وذلك أن بعض المسائل يُنْتَفَع بمعرفته في الإيثار[٣] للشيء أو في الهرب منه ـ مثال ذلك قولنا: هل اللذة مُؤْثَرَة، أم لا. وبعضها يُنْتَفَع به في العلم به فقط، مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسِها[٤] في شيء من هذين المعنيين، بل هي مُعِينة على بعض هذه. وذلك أن كثيراً من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هي في أنفسها، بل إنما نريدها لغيرها، أعني لنعلم بها أشياء أُخَر. وهاهنا أيضاً مسائل لها قياسات متضادّة، وذلك أنه قد يقع فيها شك: هل هي كذا، أم ليس هي كذا؟ من قِبَل أن في كلى[٥] المعنيين أقاويل مقنعة[٦]، والتي ليس لنا أيضاً فيها حُجَّة[٧] إذ هي عظيمة لظنّنا بأن قولنا

---

(١) المحاورية، الجدلية (فوق).
(٢) أي: ومسئلة جدلية أيضاً مما لا يكون الفلاسفة.
(٣) الاختيار (فوق).
(٤) لنفسها (فوق).
(٥) كلا (ب).
(٦) مقعنة (ب).
(٧) قول (فوق).

فيها: لِمَ ذلك؟ عَسِرٌ ـ مثال ذلك: هل العالم أزلي، أم لا؟ فإنّ لمُطَالِبٍ أن يطالب بأمثال هذه. فقد حصلت المسائل والمقدّمات كما قلنا.

والوضع هو رَأْيٌ[٨] مُبْدَع لبعض المشهورين بالفلسفة ـ مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض[٩]، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرّك، وما قاله مالِسُّس من أن الكل واحد. وذلك أن من الحذق[١٠] أن يهتم[١١] الإنسان[١٢] بقول شاذ يحكم بضدّ الآراء، أو يهتم بالأشياء التي فيها قول مضادّ للآراء ـ مثال ذلك القول بأن ليس كل موجوداً إما مكوّناً وإما أزلياً، كما تقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار ويصيرُ نحوياً ليس هو متكوّناً ولا أزلياً. وذلك أن هذا، وإن كان لا يراه أحد، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولاً.

(٢٤٨/أ) فالوضع أيضاً مسئلة، وليس كل مسئلة وضعاً، لأن بعض المسائل يجري مَجْرى ما لا يُعْتَقَد فيها أن الأمر كذا أو كذا، والأمر في أن الوضع مسألةٌ ما، بَيّنٌ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك[١٣] الجمهور في الوضع على الفلاسفة، وإما أن يتشكك أحد الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِبَلِ أن الوضعَ رَأيٌ[١٤] ما مُبْدَع.

وتكاد أن تكون جميع[١٥] المسائل الجدلية في هذا الموضع تُسمى أوضاعاً؛ وليس في ذلك خلافٌ كيفما قيل، لأنّا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسماً، لكن الذي نريد[١٦] ألاّ يذهب علينا فصولها[١٧] أيما هي. - 105a -

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسئلة، ولا عن كل وضع؛ لكن

---

(٨) ظن (فوق).
(٩) يضاد (فوق).
(١٠) الحزن (ب).
(١١) يكترث (فوق).
(١٢) لقول (فوق).
(١٣) يضاد (فوق).
(١٤) ظن (فوق).
(١٥) جميع (– ب).
(١٦) هو (+ ب).
(١٧) أصنافها (فوق).

يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول، لا إلى عُقُوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون: هل ينبغي أن يُعْبَد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكْرَم الوالدين[١٨] أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكّون فيقولون[١٩]: هل الثلج أبيض، أم لا؟ - يحتاجون إلى حسّ. ولا يجب أن يُتَشَكَّك أيضاً فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا فيما كان البرهان عليه بعيداً جداً، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيراً من أن يكون[٢٠] مقدّمة يُرْتاض بها.

(١٨) الوالدان (ب).

(١٩) فيقولو (م).

(٢٠) ويجوز أن يقال: أبعد كثيراً من مقدار صناعة رياضية.

ـ ١٢ ـ

[أنواع الأقاويل الجدلية]

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميّز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية[١]. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدّم. و[٢] الاستقراء فهو الطريق الأخذ[٣] من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي ـ مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبيَن وأعرَف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين.

(١) المحاورية، الجدلية (فوق).

(٢) أما (+ ب).

(٣) الأخذ (– ب).

ـ ١٣ ـ

[الآلات التي بها يُستخرج القياس]

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفاً.

(٢٤٨/ب) فأما الآلات التي بها يُستخرج القياس، فأربع: إحداهنّ اقتضاب[١] المقدّمات؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحوٍ يقال؛ والثالثة استخراج[٢] الفصول؛ والرابعة البحث[٣] عن الشبيه. وقد توجد ثلاثٌ من هذه بضَرْب من الضروب مقدّمات، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدّمة ـ مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع مأثور، وإن الحسَّ يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح[٤] أن يوجد[٥]، وذاك لا يمكن هذا[٦] فيه؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خِصْب البدن عند خصب البدن. فالمقدّمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاءٍ كثيرة؛ والثانية من الفصول؛ والثالثة من الأشباه.

---

(١) أخذ (فوق).

(٢) وجود (فوق).

(٣) الفحص (فوق).

(٤) فارق (فوق).

(٥) يرجع (فوق).

(٦) ذلك (فوق).

ـ ١٤ ـ

[كيفية اختيار المقدمات]

فينبغي أن نتخيّر[١] المقدّمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدّمة بأن نتصفح: إما آراء الجمهور، أو آراء أكثر الناس، أو آراء جميع - 105b - الفلاسفة، أو أكثرهم، أو أهل النباهة منهم، أو الآراء المضادّة للظاهِرة، وجميع الآراء التي في الصنائع. وينبغي أن نقدّم الآراء المضادّة التي هي في الظاهر ذائعة[٢] على جهة التناقض كما قلنا قبل. وليس إنما نتفع عند الاختيار باستعمال[٣] الذائعة[٤] منها فقط، لكن والشبيهة بهذه أيضاً ـ مثال ذلك قولنا إن العلم بالمتضادّات واحد، لأن الحسّ بها كذلك، أو قولنا إن الحسّ بالمتضادّات واحدٌ بعينه، لأن العلم بها كذلك، وأنّا إنما ننظر بأن نقبل شيئاً فينا، لا بأن ندفع شيئاً منا، لأن الأمر على هٰذا المثال يجري في الحواس الباقية. وذلك أنّا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئاً، لا بأن نُخْرِج؛ وعلى ذلك المثال نشم ونذوق؛ وكذلك الحال في سائر الحواسّ الأُخَر. وأيضاً ينبغي أن نأخذ[٥] ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع مظنون. وذلك أنه قد يضعها الذين[٦] لا يفهمون في أي شيء (٢٤٩/أ) من الأشياء ليس هي كذلك. وينبغي أن نتخيّر[٧] أيضاً من الأقاويل المثبتة في

(١) نتصيد (فوق).
(٢) مقبولة (فوق).
(٣) بإعداد (فوق).
(٤) المقبولة (فوق).
(٥) نقتضب (فوق).
(٦) اللذين (م).
(٧) نلتقط (فوق).

الكتب ونثبت ما في جنسٍ جنسٍ ونضعه ناحيةً ـ مثال ذلك أنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراءَ واحدٍ واحد ـ بمنزلة ما تقوله[٨] إن أنبادوقليس[٩] يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين.

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدّمات خُلُقية، ومنها مقدّمات طبيعية، ومنها مقدّمات منطقية. فالخُلُقية مثل قولنا: لِمن أولى[١٠] أن نطيع: لآبائنا[١١]، أو للنواميس، متى اختلفتا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية[١٢] مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل. وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة من هذه التي تقدّم ذكرها، إنما هي بتحديد يُوَفّيها إياه. لكن ينبغي أن نلتمس تعرُّف كل واحدة منها بالارتياض[١٣] في الاستقراء بعد تفقّدنا إيّاها بحسب المثالات[١٤] التي تقدّم وصفها. ـ فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على جهة الحقيقة، وعند الظن على جهة الجدل. وينبغي أن نأخذ[١٥] جميع المقدّمات أخذاً[١٦] كليًا بأكثر ما يمكن، وأن نجعل المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة. مثال ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه، ثم نقول إن العلم بالمتضادّات واحد بعينه، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه. وعلى هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضاً من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة ـ مثال ذلك أن نقول: العلم بالخير والشر واحدٌ بعينه، والعلم
٢/ب) بالأبيض والأسود، والعلم بالبارد والحارّ، وكذلك في سائر الأشياء الأُخَر.

---

(٨) نقول (فوق).
(٩) أبنادقليس (ب).
(١٠) ينبغي (فوق).
(١١) للوالدين (فوق).
(١٢) الطبيعة (م).
(١٣) بالاعتياد (فوق).
(١٤) بحسب المثالات (مكرر م)، ضرب عليها.
(١٥) تقتضب (فوق).
(١٦) اقتضاباً (فوق).

ـ ١٥ ـ

[البحث عن الألفاظ المشتركة]

- 106a - فما وصفناه كافٍ في أمر المقدّمات. وينبغي أن نبحث عما يقال على أنحاءٍ كثيرة. وليس يجب أن نلتمس وصف الأشياء التي تقال على جهات[١] مختلفة فقط، بل يجب أن نصف أيضاً أقاويلها ـ مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المُصِحَّ والمُخْصِبَ خيرٌ فقط، لكن وبأن تلك كيفيات ما، وهذه فاعلات شيء ما، لا أنها كيفيات ما. وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر.

وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء: هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع، أم على نحو واحد؟ فنبحث أوّلاً عن الضدّ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفاً في النوع أو في الاسم. وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أوّل أمرها، بمنزلة «الحادّ» فإن ضدّه في الصوت «الثقيل»، وفي العِظَم الكالُّ. فمن البيّن أن ضد الحادّ يقال على أنحاء كثيرة. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فالحادُّ أيضاً يقال كذلك، لأن في كل واحدٍ منهما يوجد الضد. وذلك أنه لا يوجد[٢] المضادّ للثقيل والكالّ واحداً بعينه. والمضادُّ لكلّ واحدٍ منهما هو الحاد. وأيضاً ضدّ الثقيل في الصوت الحادُّ، وفي العِظَم الخفيف؛ فالثقيل إذاً يقال على أنحاءٍ كثيرة، لأن ضده يقال على أنحاءٍ كثيرة. وكذلك النظيف، فإن ضدّه في الحيّ السَّمْج، وفي

---

(١) وجوه (فوق).

(٢) يكون (فوق).

الثوب[٣] الوَسِخ: فالنظيف إذاً إسم مشترك. وفي بعض الأشياء المشترك لا تختلف الأسماء أصلاً، لكن الاختلاف فيها بَيّن لا محالة بالنوع، كالحال في الأبيض والأسود فإنه قد يقال صوت أبيض[٤] وصوت أسود، وكذلك لون (٢٥٠/أ) أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء. فأما بالنوع فاختلافهما بيِّن جداً؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون على مثال واحد؛ وذلك بَيِّن من الحسّ، لأن الحسَّ بالأشياء التي هي واحدةٌ بعينها في النوع واحدٌ بعينه. والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر بالسمع. وكذلك الحادّ الذي يقال في الطعوم والذي يقال في الأَعْظام: أحدهما يُحْكم[٥] عليه باللمس والآخر بالذوق. وذلك أن هذين ليس يختلفان بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها، لأن ضد[٦] كلِّ واحدٍ منهما هو الكالُّ.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضدٌّ ما، والآخر ليس له ضدٌّ من الأضداد على الإطلاق ـ مثال ذلك أن اللذة التي تكون مِنْ قِبَلِ الشرب ضدها الأذى الذي يكون مِنْ قِبَل العطش، واللذة التي تكون مِنْ قِبَلِ - 106b - العلم بأن القطر مُباينٌ[٧] للضلع ليس لها ضِدٌّ. فاللذة إذاً مما يقال على أنحاءٍ كثيرة. والمحبة التي تكون بالفكر ضدّها البِغْضة. فأما المحبة التي تكون في فعل[٨] الجسم فلا ضدّ لها؛ فمن البيّن أن المحبة اسم مشترك.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في المتضادّات التي بينها وسط، إذا كان صنف منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر: إما ألاّ يوجد فيه وسيطاً[٩]، أو إن

(٣) البيت (فوق).
(٤) من عادة اليونانيين أن يسمُّوا الصوت الصافي أبيض.
(٥) يدركه (فوق).
(٦) ضد (– ب).
(٧) مباين (ب).
(٨) يريد القبلة، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم المحبة. ـ يقصد الجماع.
(٩) وسيط (ب).

كان يوجد في الصنفين وسيط إلاّ أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللّهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل كما يزعم قوم أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً إسم مشترك؛ (٢٥٠/ب) وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاءٍ كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يُبْصِر؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بَصَر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يُبْصِر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفي قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعني أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العَدَم والمَلَكَة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن. والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكة بيّن، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحدٍ من الحسّين، أعني حس النفس وحس البدن.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التصاريف[١٠]. وذلك أنه إن كان العدل

---

(١٠) يريد بالتصاريف الاشتقاقات (فوق).

يقال على أنحاء كثيرة، فالعدالةَ تقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عَدالةٌ ما ـ مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب، إنهما قد حكما
٢٥١/أ) حكماً بالعدل؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة. وكذلك أيضاً إن كان المُصِحُّ يقال على أنحاء كثيرة، فإن الصحيح أيضاً يقال على أنحاء كثيرة ـ مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصِحّ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها. والصحيح أيضاً قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويَدُلّ على الصحة(١١). وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأُخَر، أعني أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال
107a - أيضاً على أنحاءٍ كثيرة. وإن كان التصريف يقال على أنحاءٍ كثيرة، فإنه هو أيضاً يقال على أنحاء كثيرة.

وينبغي أن نبحث عن أجناس الحَمْل الذي بحسب الاسم: هل هي واحدة بعينها في الجميع؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها، فمن البيّن أن الموصوف إسم مشترك ـ مثال ذلك المحمود، فإنه في الأطعمة ما يُحْدِث اللذة، وفي الطب ما يُحْدِث الصحة، وفي النفس ما تكون به بحالٍ ما، أعني عفيفة أو شُجاعة أو عادلة. وكذلك في الإنسان أيضاً. ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات، مثل الكائن في وقته. وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته؛ ويقال مراراً كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل، فإنه قد يقال للمعتدل(١٢) أيضاً محمود. فالمحمود إذاً إسم مشترك. وكذلك الأبيض: فإنه في الجسمِ اللونُ، وفي الصوتِ الحسُّ المسموع؛ وكذلك الحادّ، إذ ليس يقال واحداً بعينه على جميع(١٣) الأشياء ـ مثال ذلك قولنا: صوت حاد، للسريع، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد؛ وقولنا الزاوية الحادّة، للتي هي أصغر من قائمة؛ وقولنا: سكين حاد، للحادة الزاوية.

(١١) على الصحة (+ ب)؛ (– م).
(١٢) يريد المعتدل في مقداره.
(١٣) في كل (فوق).

وينبغي أن نبحث عن أجناس[١٤] الأشياء التي تحت إسمٍ واحد بعينه: هل هي مختلفة وليس بعضها مرتّباً تحت بعض، كقولنا للآلة[١٥] حمار وللحيوان حمار. وذلك أن الحدّ الذي بحسب اسمها مختلف، لأن الحيوان يقال بحالٍ ما، والآلة تقال بحالٍ أخرى. وإن كانت الأجناس بعضها تحت (٢٥١/ب) بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل[١٦] مختلفة ـ مثال ذلك الغراب: فإن الحيّ وذا الريش جنسٌ له. فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وَحيٌّ، فقد قلنا إنه بحالٍ ما. فالجنسان إذاً كليهما[١٧] محمولات[١٨] عليه. وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حي طائر ذو رجلين، فقد قلنا إنه ذو ريش. وبهذا الوجه يحمل الجنسان كليهما وقولاهما على الغراب.

فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك. وذلك أنّا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي[١٩]، ولا إذا قلنا حيّ فقد قلنا آلة. وينبغي أن تعلم أنه ليس إنما يقال[٢٠] أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع[٢١] فقط، بل قد يقال أيضاً في الضدّ. وذلك أنه إن كان الضدّ يقال على أنحاء كثيرة، فمن البيّن أن الموضوع أيضاً يقال على أنحاءٍ كثيرة.

وقد يُنتَفَع أيضاً بالنظر في الحدّ الذي يكون عن المركّب، مثل الجسم الأبيض والصوت الأبيض. وذلك أن خاصة كل واحدٍ منهما إذا رُفعت، فينبغي أن يبقى القول واحداً بعينه. وهذا أمر ليس[٢٢] يلزم في المتفقة - 107b - أسماؤها كالحال في اللذَيْن وصفناهما الآن، وذلك أن أَحَدَهما يصير جسماً له لون بحال كذا، والآخر صوتٌ حَسَن المسموع. فإذا ارتفع منهما الجسم

---

(١٤) أخبار (ب).

(١٥) آلة يستعملها النجارون (فوق).

(١٦) يعني حدودها (فوق).

(١٧) كلاهما (ب).

(١٨) محمول (ب)؛ يحملان (فوق).

(١٩) في نسخة أخرى: بهيمة.

(٢٠) نقول (فوق).

(٢١) المقصود (فوق)؛ يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه.

(٢٢) يعرض (فوق).

والصوت لم يكن الباقي منهما شيئاً واحداً بعينه، وقد كان يجب أن يكون كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما إسماً متواطئاً.

وقد يخفى علينا فهم[٢٣] الاتفاق في الإسم في الأقاويل أنفسها[٢٤] أيضاً مراراً كثيرة. ولذلك أيضاً ينبغي أن نبحث عن الأقاويل، مثال ذلك إن (٢٥٢/أ) قال قائل إن الدالّ على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند الصحة حالُ اعتدالٍ، لم يجب أن يُدْفَع، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال اعتدال ما هو في كل واحدٍ منهما فنقول: إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيَّة ما.

وأيضاً ينبغي أن ننظر ألاّ تكون متفقة في الشَّبَه أو في الأكثر، بمنزلة قولنا: صوت أبيض وثوب أبيض، وطعم حادّ وصوت حادّ؛ فإن هذه ليست تقال بِيضاً وحادّة على مثال واحد في الشَّبَه؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر. فالأبيض إذاً والحادّ من المتفقة في الأسماء. وذلك أن المتواطئة كلها متفقة، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد في الشبه. ـ ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحيّ والعلم فإن فصولهما مختلفة، فينبغي أن ننظر هل الأشياء التي تحت إسم واحدٍ واحد[٢٥] بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض ـ مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم[٢٦]: فإن صوتاً يخالف صوتاً بأنه حادّ، وكذلك حجم[٢٧] يخالف حجماً[٢٨]. فالحادُّ إذاً اسم مشترك، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض.

وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء، التي هي بعينها تحت اسم

---

(٢٣) لزوم (فوق).
(٢٤) نفسها (ب).
(٢٥) واحد (– ب).
(٢٦) وللمقدار (فوق).
(٢٧) مقدار (فوق).
(٢٨) مقدارا (فوق).

واحد بعينه، مختلفةٌ ـ بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجِسام[٢٩] والذي في الأغاني[٣٠]. فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها. فاللون إذاً من المتفقة في الاسم، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولُها واحدةٌ بعينها.

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً. فينبغي أن ننظر في
ب) الشيئين اللذين تحت إسم واحد: هل أحدهما نوع والآخر فصل ـ مثال ذلك «الأبيض»، فإن الذي في الجسم نوع لِلّون، والذي في الصوت فصل. وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض.

فينبغي أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فهذه[٣١] الأشياء وأمثالها.

---

(٢٩) والذي في الأجسام (– م).

(٣٠) بعض أنواع الموسيقى يسمى اللوني.

(٣١) في هذه (ب).

- ١٦ -

[البحث عن الاختلافات]

ويجب أن ينظر في حال الفصول بعضِها عند بعض في الأجناس
أنفسها، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةَ، والحلمُ للعفة؛ فإن - 108a
جميع هذه من جنسٍ واحد بعينه هو الفضيلة، ونأخذ الفصول التي من جنس
واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل، فإن كل واحد من هذه فضيلة.
وننظر أيضاً في التي من جنس بالقياس إلى التي من جنس آخر غيره من غير
أن يكون بعضها من بعض متباعداً بُعْداً كثيراً، كقولنا: بماذا يخالف الحسُّ
العلمَ، لأن الفصول ـ في الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً ـ بيّنةٌ جداً.

ـ ١٧ ـ

[البحث عن المتشابهات]

وينبغي أن نبحث عن التشابه في الأشياء التي توجد في أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشيء عند غيره كحال آخر عند آخر، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحسّ عند المحسوس. وإن كان حال شيء عند[١] غيره كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون.

وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدّاً خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

وينبغي أن ننظر أيضاً في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهته متشابهة.

(١) في (فوق).

ــ ١٨ ــ
[منفعة آلات الجدل الثلاث الأخيرة]

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة[١] يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أحرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبيّن له على ٢٥/أ) كم نحوٍ يقال. وقد ينتفع به أيضاً في أن تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الإسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألاّ يجتمع فيه رأي السائل والمجيب على شيء واحدٍ بعينه. فإذا تبيّن[٢] على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه. ـ وقد ينتفع به أيضاً في أن يُغالِطَ وألا يُغَالطَ. وذلك أنّا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتّفق أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء. وليس هذا ممكننا في الجميع، لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاءٍ كثيرة منها ما هي صادقة، ومنها ما هي كاذبة. وليس هذا الفن خاصاً بالجدل؛ ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل أن يَتَوَقَّوْا هذا المعنى أصلاً، أعني أن تكون مجادلتهم في الاسم، إلا أن يُحس الواحد بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموضوع[٣].

(١) نحو (فوق).
(٢) تنبه (ب).
(٣) المقصود (فوق).

ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير، 108b - وفي تعرّف كلٍّ واحد من الأشياء ما هو. والأمر بيّن في أنه نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير. وذلك أنّا إذا وجدنا فصلاً للأشياء التي نقصد نحوها ـ أيّ فصلٍ كان ـ، نكون قد قلنا(٤) أن ليس هو واحداً بعينه. فأما منفعته في تعرُّف كل واحد من الأشياء ما هو، فلأنه من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي تخص واحداً واحداً من الأشياء.

(٢٥٣/ب) فأما النظر في الشبيه فنافعٌ في أقاويل الاستقراء وفي قياسات الوضع وفي أداء الحدود. فأما في أقاويل الاستقراء فلأنّا إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء، وذلك أنه ليس يسهل علينا أن نستقرىء النظائر ونحن لا نعلم الأشباه. وأما في قياسات الوضع(٥) فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء كالحال في واحد منها، حتى أنه إذا تهيأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان، كان(٦) إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه، لأنّا إذا بيّنا ذلك نكون قد بيّنا الشيء الذي قصدنا له من الوضع. لأنّا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان(٧). وأما في أداء الحدود، فلأنّا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد لم يذهب علينا إذا حدّدنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن نضعه(٨)، وذلك أن أَوْلىٰ الأشياء العامية بالعموم هو جِنْسٌ يحمل معنى ما هو(٨). وكذلك أيضاً النظر

(٤) بينا (فوق).

(٥) يعني الشرطية (فوق).

(٦) كان (– ب).

(٧) في نسخة أخرى: الوضع.

(٨) ويحتمل أن يعبّر عن هذا المعنى بعبارة أخرى وهي: والأولى من الأمور العامية بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس.

في الأشباه قد يُنتَفَع به عند التحديدِ في الأشياء الكبيرة التباعد كقولنا: سكون الريح في البحر، وركود الهواء شيءٌ واحد بعينه، لأن كل واحد منهما هدوء، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد، لأن كل واحد منهما مبدأ. فلذلك متى وفينا الجنس العام في الجميع لم يظنّ بنا أحدٌ أنّا قد حدّدنا حدًّا غريباً. ويكاد أن يكون الذين يحدُّون على هذا الوجه إعتادوا أن يعرفوا الحدود، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد، والنقطة مبدأ الخط. فمن البيّن أنهم يضعونهما في الجنس العام لكليهما.

فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات. فأما المواضع التي ينتفع فيها بما وصفنا فهي ما نَصِفُ.

تمت المقالة الأولى من كتاب «طوپيقا» لأرسطوطاليس

قوبل به.

(٢٥٤/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقالة الثانية منه

[مواضع العَرَض المشتركة]

— ١ —

[تقديمات عامة]

قال:

إن من المسائل[١] ما هي كلية، ومنها ما هي جزئية. فالكلية مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير. والجزئية مثل قولنا: قد توجد لذة 109a - واحدة خير، أو قد[٢] توجد لذة واحدة ليست خيراً. والتي تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسي المسائل كليهما. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض[٣]. وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض. فينبغي أوّلاً أن نتكلم في التي تبطل إبطالاً كلياً من قِبَل أنها مشتركة للكلية والجزئية، ومن قِبَل[٤] أنها أحرى بأن تستعمل الأوضاع[٥] فيما يوجد أو ما لا يوجد، ولأن الجدليين

---

(١) المطالب (فوق).

(٢) قد (– ب).

(٣) لواحد (فوق).

(٤) في السرياني: ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل في أنه موجود أو غير موجود.

(٥) يعني المسائل (فوق).

إنما من شأنهم أن يُبْطِلوا الأقاويل. ومن أصعب الأمور أن تنعكس التسمية المشاكلة المأخوذة من العرض، وذلك أن الذي يكون بجهةٍ من الجهات وليس بكل، فإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها. وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً، أن يكون الانعكاس من الحدود[٦] ومن الخاصة ومن الجنس ـ مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَّاءٌ ذو رِجْلين، كان الذي يعكسه فيقول: إنه حي مَشَّاء ذو رجلين ـ صادقاً. وكذلك أيضاً من الجنس: فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حَيٌّ فهو حَيٌّ. ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصّة أيضاً. وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابلٌ للنحو، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه أن يكون إنما يوجد في بعض[٧] (٢٥٤/ب) الشيء[٨]، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد. فأما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء بمنزلة البياض والعدالة. فإنه ليس يُـكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبيّن أن البياض أو العدالة يوجدان له. وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء منه. فليس الانعكاس إذاً بواجبٍ في الأعراض.

وينبغي أن نلخِّص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان: إما بأن يُكْذب فيها، وإما بأن يُتَجاوز[٩] اللفظ الموضوع فيها، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له. وكذلك الذين يلقّبون الأشياء بأسماء غريبة، فيُسمّون مثلاً الدُّلْبة إنساناً ـ يتجاوزون التسمية الموضوعة.

---

(٦) الحد (فوق).

(٧) يوجه لشيء ما (فوق).

(٨) في بعض النسخ: أو لا يوجد.

(٩) يتعدّى (فوق).

ـ ٢ ـ

[مواضــع]

فأحد المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض. وهذا الخطأ يقع خاصّة في الأجناس ـ بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض[١] أن يكون لوناً، وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لوناً، لكن اللون جنسه. فقد يمكن الواضع أن يلخّص في التسمية أيضاً، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون فضيلة. 109b
وقد يتبيّن للإنسان مراراً كثيرة ـ وإن لم يلخّص ذلك ـ أنه قد وصف الجنس على أنه عرض، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلوُّن، وإن المشي تحرُّك. وذلك أنه لا يقال إن حَمْلَ جنس من الأجناس على النوع يكون على طريق الاشتقاق، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ، لأن الأنواع تقبل إسم الأجناس وقولها. وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن لم يصفه على أنه جنس، لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق، ولا وصفه ٢٥٥/أ
على أنه خاصة، ولا على أنه حدّ. وذلك أن الخاصّة والحدّ لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له. وقد توجد أشياءُ أُخَرُ كثيرةٌ متلوّنة، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس. فمن البيّن أنه قد وصفه على أنه عرض.

وموضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها يوجد: إما لكلها وإما ولا[٢] لواحد منها. وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع[٣]، لا في التي هي بلا نهاية. وذلك أن الأَوْلىٰ بالبحث أن يكون في

(١) للبياض (فوق).
(٢) ولا (ـ ب).
(٣) نسخة أخرى: أنواع الأنواع (فوق).

طريق من الطرق وفي الأقلّ من الأمور.

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل؛ ثم نجري على ذلك النَّسَق حتى نصير إلى الأشخاص(٤) مثال ذلك أنه إن كان القائل قال: إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادّة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب(٥) والسلب ـ واحدٌ بعينه. فإن لم يكن الأمر ظاهراً في واحد من هذه بعد، فينبغي أيضاً أن نقسم كل واحدٍ من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص، مثال ذلك أن ننظر: هل العلم بالعدل والجور، أو العلم بالضِّعْف والنصف، أو العلم بالعمىٰ والبصر، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجوداً ـ واحداً بعينه؟ وذلك أنه إن تبيّن في شيء من هذه أنه ليس واحداً بعينه، نكون قد أبطلنا المسألة. وكذلك إن تبيّن أنه لا يوجد لشيء منها. وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال(٦). وذلك أنه إن ظهر لمن يُقَسِّم أنه على الجميع أو على كثيرين، فله أن يحكم بوضعه كليًّا، أو يعاند في واحد. فنقول إنه ليس كذلك. فإنه إن لم يفعل واحداً من هذين سُخِر منه(٧)، إذ(٨) لم يضع شيئاً. (٢٥٥/ب)

وموضع آخر وهو أن يعمل حدّي(٩) العَرَض والشيء الذي يعرض فيه العَرَضُ جميعاً، أو حدّ أحدهما، ثم ينظر إن كان قد أُخِذ في الأقاويل شيء ليس يحق على أنه حق ـ مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحد(١٠) أن يظلم اللّهُ، فما الظلم؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً، فمن البيّن أن الله ليس يَظْلِمُ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر. وإن كان الفاضل حسودًا(١١)، فما

---

(٤) أنواع الأنواع (فوق).
(٥) التناقض (فوق).
(٦) والنفي (فوق).
(٧) كان أهل؛ أن يضحك منه (فوق).
(٨) إن (فوق).
(٩) قولي (فوق).
(١٠) أحداً (ب).
(١١) حسود (م).

الحسود؟ وما الحسد؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذي[١٢] بما يظهر من حسن حال خيِّر من الأخيار، فمن البيّن أن الفاضل ليس بحسود، لأنه لو كان كذلك لكان رديئاً. فإن كان المنافس[١٣] حسوداً، فما كل واحد منهما؟
110a - وذلك أنه بهذا الوجه يتبيّن هل ما قيل حقٌّ أم باطل ـ مثال ذلك أنه إن كان الحسود هو المتأذّي[١٤] بحسن حال الأخيار، والمنافس هو المتأذى بحسن حال الأشرار، فمن البيّن أن المنافس ليس حسوداً.

وينبغي أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التي في الأقاويل ولا نفارقها إلى أن نصير إلى الشيء المعروف. وذلك أنه مراراً كثيرة قد يُوَفَّى القول بأسره فلا يكون المطلوب بيّناً. وإذا قيل قولٌ مكان[١٥] إسم من الأسماء التي في القول، صار المطلوب بيّناً.

وأيضاً يصيِّر الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة، ثم يقاومها، لأن المقاومة تصير له حجة بحذاء الوضع. ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضعُ الذي يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكلّها، وإما ولا لواحد منها واحداً بعينه، إلا أنه يخالفه في الجهة.

(٢٥٦/أ) وأيضاً ينبغي أن نلخص أي الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها الجمهور[١٦]، وأيّها لا؛ وهذا نافع في الإثبات والإبطال[١٧]، مثال ذلك أنه ينبغي أن تُلَقَّب الأعيان[١٨] بالتسمية كما يلقبها الجمهور[١٦]. فأما عند تحصيلنا أيّما من الأعيان[١٨] هو بحال كذا، وأيّما ليس هو بحال كذا، فلا ينبغي أن نصغي إلى قول الجمهور فيه، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المُصِحِّ إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور. فأما عند تحصيلنا الموضوع: هل هو فاعل للصحة أم لا؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور، لكن كما يسميه الطب.

(١٢) الغم (فوق).
(١٣) الغيور (فوق).
(١٤) المغتم (فوق).
(١٥) موضع (فوق).
(١٦) العامة (فوق).
(١٧) النفي، الفسخ (فوق).
(١٨) الأمور (فوق).

ـ ٣ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة، وكان موضوعاً إما على أنه موجود، وإما على أنه غير موجود، فينبغي أن نتبيّن[1] ذلك في أحد ما يقال على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها. وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب. وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذي يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه، وإنما أراد الآخر. ـ وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه[2]. وذلك أنه إذا أردنا أن نثبت[3]، بيّنا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبيّنها جميعاً. وإذا أردنا أن نفسخ، بَيّنا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكنّا أن نبين ذلك في جميعها. غير أن[5] الذي يفسخ ليس يحتاج أن يقِرَّ[6] بشيء، لا إن كان قيل فيه إنه موجود لجميع الشيء، ولا أنه موجود ولا لشيء منه. وذلك أنّا إذا بيّنّا في شيء منه ـ أيَّ شيء كان ـ أنه لا يوجد، كنا قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه. وكذلك إن بيّنا أنه يوجد لشيء منه، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه.

فأما المثبِتُ فينبغي له أن يتقدّم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه ـ أي

---

(١) تعتبر (فوق).

(٢) نفيه (فوق).

(٣) نصحح (فوق).

(٤) نبطل، ننفي (فوق).

(٥) يعترف (فوق).

(٦) يعترف (فوق)؛ (– ب).

110b - شيء كان - فهو يوجد للجميع متى كانت المقدّمة مُقْنِعة[7]. وذلك أنه ليس
٢٥/ب يكفي في البيان على أنه يوجد للجميع القولُ بأنه يوجد لواحد، بمنزلة ما
نقول إن كانت نفسُ الإنسان غير مائتة فكل نفس غير مائتة؛ فينبغي أن نتقدّم
فنُقِرّ بأنه إن كانت أيّ نفس وجدت غير مائتة، فكل نفس غير مائتة. وليس
ينبغي أن نفعل هذا في كل وقت، بل إنما ينبغي أن نفعله إذا لم نجد قولاً
واحداً عامًّا بقوله على الجميع، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث
مساوياتٌ لقائمتين. فإن لم يذهب عليك[8] أن الشيء على أنحاء كثيرة
ففَصِّلْه وانظر على كم نحوٍ يقال، ثم حينئذ تثبت وتبطل[9]. مثال ذلك أن
الواجب[10] إن كان هو النافع أو الجميل[11]، فينبغي أن نلتمس في
الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعاً أو إبطالهما[12]، أعني أنه جميل ونافع،
أو أنه لا جميل ولا نافع. وإن لم يمكن أن تبيّن كليهما، فينبغي أن تبيّن
أحدهما، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما، وهذا غير الموجود.
والقياس[13] يكون[14] واحداً بعينه، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر
من اثنين.

وأيضاً ينبغي أن نميّز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق
الاسم، لكن بجهة أخرى - بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة، إما كالغاية، وإما
كالأشياء المؤدّية إلى الغاية، مثل صناعة الطب فإنها عِلْمٌ بردّ الصحة
٢٥٧/أ وبالتدبير، إما على أن كليهما غايتان كما يقال إن العلم بالمتضادات واحدٌ
بعينه، فإن أحد المتضادّين ليس بأن يكون غاية أَوْلىٰ من الآخر، وإما على
أنهما بالذات أو بالعَرَض: أما بالذات، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث
مساويةٌ لقائمتين، وأما بالعَرَض فمثل قولنا إنه متساوي الأضلاع. وذلك أن

(٧) القضية (فوق).
(٨) عليه (فوق)؛ (– ب).
(٩) وتنفي (فوق).
(١٠) اللائق (فوق).
(١١) و (ب).
(١٢) نفيهما (فوق).
(١٣) والقول (فوق).
(١٤) يكون (+ ب؛ – م).

الذي به عرض للمتساوي الأضلاع أن يكون مثلثاً، به يُعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين. فإن كان ليس يمكن بوجهٍ من الوجوه أن يكون علمٌ واحد بأشياء كثيرة، فمن البيّن أنه ليس يمكن أصلاً. وإن كان يمكن بوجه من الوجوه، فمن البيّن[١٥] أنه يمكن.

ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحوٍ يقال[١٦]. مثال ذلك أنّا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء، تقدّمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن، فقسمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعاً في التثبيت. وإن أردنا أن نبطل، وضعنا كل ما لا يمكن، والباقي ينبغي أن نتركه. ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضاً في هذه إذا ذهب عنّا على كم نحوٍ يقال.

وينبغي أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها. مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له: إما على أنه من الأشياء التي تؤدّي إلى غاية، أو على أنه مما يقال بالعَرَض، أو أنه أيضاً لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة. والقول يكون[١٧] واحداً بعينه أيضاً في الشهوة وسائر الأشياء الأُخَر التي تقال على أنحاءٍ كثيرة، وذلك أن الشهوة
111a - لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة، أو على أنه من الأشياء
(٢٥٧/ب) التي تؤدّي إلى الغاية، مثل المداواة، أو على أنه بالعَرَض مثل حالِ من يحب الحلاوة عند[١٨] الشراب، وذلك أنه يشتهيه من طريق ما هو حُلْو، لا من طريق ما هو شراب، إذ كان يشتهي الحُلْو بذاته، ويشتهي الشراب بالعَرَض؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصاً لم يشتهه. فشهوته إذاً للشرب إنما هو بالعَرَض. ـ وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف.

---

(١٥) فمن البيّن أنه بالكلية لا يمكن (فوق).

(١٦) يستعمل (فوق).

(١٧) يكون (+ ب؛ – م).

(١٨) في (فوق).

ـ ٤ ـ

[مواضع أخرى]

والنقل أيضاً إلى الاسم الذي هو أعرف، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا في: الظن ـ «البيّن»، ومكان قولنا: كثرة البحث ـ «محبة البحث». وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مراماً[١]. وهذا الموضع أيضاً عامٌّ في الأمرين جميعاً في الإثبات والإبطال.

وعند تثبيتنا أن المتضادّات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغي أن نبحث عن ذلك في الجِنْس، مثال ذلك إن أردنا أن نبيّن أنه قد يوجد في الحسّ صواب وخطأ، قلنا: الإحساس هو تمييز[٢]، والتمييز[٣] يكون بصواب وبغير صواب. ففي الحس يوجد صواب وخطأ. فالبرهان إذاً الآن على النوع من الجنس، وذلك أن التمييز جنس للإحساس، وذلك أن الحسّ يميّز[٤] بجهة من الجهات. وقد يكون أيضاً البرهان على الجنس من النوع، وذلك أن كلَّ ما يوجد للنوع قد يوجد أيضاً للجنس ـ مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيساً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال[٥] جِنْسٌ للعلم. ـ فالموضع[٦] الأوّل يكذب في التثبيت، والثاني يصدق. وذلك أنه ليس يلزم

(١) إدراكاً (فوق).

(٢) حكم (فوق).

(٣) الحكم (فوق).

(٤) الحاسّ يحكم (فوق).

(٥) أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة.

(٦) في نسخة أخرى: فالصنف الأول.

ضرورةً أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع: فإن الحيوان يوجد (٢٥٨/أ) طائراً وذا أربع، وليس الإنسان كذلك. وكل ما يوجد للنوع فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً فقد يوجد حيوان فاضلاً.

فأما في الإبطال فالمكان الأوّل صادق، والثاني كاذب. وذلك أن كل ما لا يوجد للجنس، فليس يوجد أيضاً للنوع. وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورةً ألاّ يوجد للجنس، لأنه من الضرورة أن ما يُحمَل عليه الجنس فقد يُحمل عليه شيء من الأنواع. وكل ما كان له جنس أو كان يقال من الجنس على[٧] طريق اشتقاق الاسم، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شيء من الأنواع، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع. مثال ذلك أنه إن حُمِلَ العلمُ على إنسان من الناس، فقد يُحمَل على ذلك الإنسان أيضاً النحوُ أو الموسيقى أو علمٌ من العلوم الأُخَر. وإن وجد إنسان له علم[٨]، - 111b - أو[٩] إسمه مشتقٌ[١٠] من العلم فله: إما نحو، وإما موسيقى، وإما واحد من العلوم الأخر، أو إسمه مشتقٌ من واحد منها، كقولنا: نحوي أو موسيقار.

فإن وُضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرّك، فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرّك بواحد من أنواع الحركة، أعني أن تَنمِيَ أو تَفْسُدَ، أو تتكوّن، أو غير ذلك من أنواع الحركة. وذلك أنها إن لم تكن تتحرّك بواحدٍ منها، فمن البيّن أنها لا تتحرّك. وهذا الموضع عام للأمرين جميعاً للتصحيح والإبطال، لأنها إن كانت تتحرّك بواحدٍ من أنواع الحركة، فمن البيّن أنها تتحرّك؛ وإذا لم تكن تتحرّك بنوع من أنواع الحركة، فمن البيّن أنها لا تتحرّك.

---

(٧) عن (ب).

(٨) علماً (ب).

(٩) إن كان (+ ب).

(١٠) مشتقاً (ب).

وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع، فيجب أن نبحث من الحدود: إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نظنّ أنها له. وإن لم يكن ذلك من واحد، ٢٥/ب) فمن أكثر من واحد. وذلك أن الحجة تسهل من حدّ الشيء، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود.

وينبغي أن ننظر في الموضع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورةً أن يوجد الموضوع، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وُجِدَ الموضوع. فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن يثبت الشيء. وذلك أنه إن تبيّن أن ذلك الشيء موجود[١١]، صار الموضوع متبيّناً. فأما وجود شيء من الأشياء إذا وُجِدَ الموضوع، فلمن يريد أن يُبْطِل الشيء؛ وذلك أنّا إن بيّنا أن اللازم للموضوع غير موجود، كنا قد أبطلنا الموضوع.

وأيضاً فينبغي[١٢] أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه ـ مثال ذلك إن قال قائل إن المغتذي من الاضطرار أن يَنْمِيَ. وذلك أن الحيوان يغتذي دائماً وُليس ينْمِيَ دائماً. وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر، وذلك أن هذا[١٣] للزمان الماضي، وذاك[١٤] للزمان الحاضر والمستقبل. فإنه يقال فينا إنّا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس. فأمّا التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى.

(١١) موجودًا (م).

(١٢) ينبغي (فوق).

(١٣) يعني التذكر (فوق).

(١٤) يعني التعلم (فوق).

ـ ٥ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه نلتمس وجود حجج. وهذا ربما كان ضرورياً، وربما كان ضرورياً في الظاهر، وربما كان لا ضرورياً، ولا ضرورياً في الظاهر. ويكون ضرورياً إذا ما جَحَدَ المجيبُ شيئاً مما ينتفع به في الوضع، فجعل السائل الأقاويل في ذلك الشيء، ويكون هذا شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي يلتمس الإنسان فيها
112a - وجود حجج. وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من الأشياء بتوسط
(٢٥٩/أ) الموضوع فرام أن يُبْطِله، لأن هذا إذا بَطَلَ بَطَلَ الموضوع أيضاً. ـ ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعاً ومُشاكلاً للوضع، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل، جحده المجيبُ، أو رام أن يبطله من الاستقراء الذائع الذي بالوضع يصير إليه. ـ فأما القسم الباقي، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه تكون[١] الأقاويل لا ضرورياً، ولا ضرورياً في الظاهر، وتُعُرِّضَ بجهة أخرى أن يُفْسَخَ على المجيب.

وينبغي أن نتوقّى الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها. وذلك أنه يشبه أن يكون غريباً مبايناً لصناعة[٢] الجدل البتة. ولذلك ينبغي للمجيب ألا يُصَعِّب الأمر، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على ما ليس يعتقده، غير أنه يضعه وَضْعاً. وذلك أنه أحرى أن يعرض للسائل في أكثر

(١) تكون (ـ ب).

(٢) للقوة (فوق).

الأمر أن يتشكك[٣] متى وُضعت له هذه الأشياء بأجمعها، فلم يُنتج منها شيئاً.

وأيضاً كل من قال شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ فقد قال بوجهٍ من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار له لوازم[٤] كثيرة، مثال ذلك أن من قال إنساناً[٥] موجوداً فقد قال إن حيواناً موجوداً[٦]، وإن متنفساً موجوداً[٦]، وإن قابلاً للعلم موجوداً[٦]، وإن ذا رجلين موجودٌ. فأي شيء من اللوازم إذا ارتفع، ارتفع معه أيضاً الأمر الأوّل. وينبغي أن نتوقّى إبدال الشيء[٧] بالشيء الأصعب، فإنه في[٨] بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم[٩] أسهل، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه.

---

(٣) في السرياني: أن يضعف وينسلخ.
(٤) توابع (فوق).
(٥) إن إنساناً (فوق).
(٦) موجود (ب).
(٧) في نسخة: إبدال الشيء الأصعب؛ في السرياني: الإبدال بالشيء الأصعب.
(٨) فذ (م).
(٩) التابع (فوق).

– ٦ –

[مواضع أخرى]

والأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجوداً لها، بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان، فإن تهيّأ لنا أن نقول في أحدها إنه (٢٥٩/ب) موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيّأ أيضاً في الباقي. وهذا المعنى ينعكس على الأمرين[١] جميعاً. وذلك أنّا إذا بيّنا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقي غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بَيّنا أن الآخر موجود. فمن البيّن أن هذا الموضع نافع في كليهما.

وأيضاً ينبغي أن نحتجّ بعد أن ننقل الاسم بحسب القول[٢] حتى يكون ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له. مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل[٣] على الشجاع كما وضع الآن، بل على الذي لهِ نفس جيدة، مثل الذي[٤] يدل الحَسَنُ الرجاء على الذي يرجو أموراً صالحة، وكذلك الجيد الجَدّ الذي له جَدّ[٥] فاضل كما قال كسانقراطس إن الجيد الجد هو الذي -112b- نفسه فاضلة، فإن نفس كل واحدٍ من الناس زعم هي جَدّه.

ولأن من الأمور ما هي من الاضطرار، ومنها ما هي على أكثر الأمر،

---

(١) يعني في الإثبات والإبطال.

(٢) المعنِي (فوق).

(٣) ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع: الجيدَ النفس.

(٤) ما (فوق).

(٥) سكينة (فوق).

ومنها ما هي على أي الأمرين اتفق. فإنْ وَضَع واضعٌ ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار، إما هو بعينه، وإما المضادّ لما هو على أكثر الأمر - فإنه أبداً يعطي موضعاً للحجة عليه. وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر، فمن البيّن أنه قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجوداً للكل. فيكون من قِبَل ذلك قد أخطأ. وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطرار. وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجودٌ [٦] للكل. وكذلك إن قال إن المضادّ لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار، لأن المضادّ لما هو على ٢٦٠/أ أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر. مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء، فهم أخيار على أقل الأمر، فيكون الخطأ أيضاً أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار. وكذلك إن قال إن ما هو على أيّ الأمرين اتفق - من الاضطرار أو على الأمر الأكثر، وذلك أن ليس ما هو على أي الأمرين اتفق من الاضطرار ولا على أكثر[٧] الأمر[٨]. وذلك أنه يمكنه - وإن لم يقل ملخِّصًا أي الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار، وكان الأمر على الأكثر - أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار. مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شُرَّار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.

وأيضاً إن جعل الشيء عارضاً لنفسه كأنه شيء آخر مِنْ قِبَلِ أن له إسم[٩] آخر، كما قسم فروديقوس[١٠] اللذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عَرَضٌ للفرح فإنما[١١] قال إن شيئاً عَرَضٌ لنفسه.

---

(٦) موجوداً (م).

(٧) الأمر الأكثر (فوقهما).

(٨) جملة: «وذلك أن. . . أكثر الأمر» (- ب).

(٩) اسماً (ب).

(١٠) اللذة (فوق).

(١١) فإنه إنما (فوق)؛ فهو إنما (فوق) (حاشية ب).

ـ ٧ ـ

[مواضع أخرى]

ولأن الأضداد يتركّب[١] بعضُها مع[٢] بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركّبت تضادٌّ على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعاً للمثبت[٣] والنافي[٤]. ـ والأمر في أنها تتركّب على ستة أنحاء بيّن. وذلك أنه إما أن يتركّب كل واحد من الضدين مع[٢] الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك: الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء. وإما أن يكون كليهما[٥] في الواحد؛ وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء. وإما أن يكون الواحد في كليهما؛ وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء (٢٦٠/ب) والإحسان إلى الأعداء، أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء.

- 113a - فالتركيبان الأوّلان لا يحدثان تضادًّا، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضدّ قولنا الإساءة إلى الأعداء؛ وذلك أن كليهما مأثوران[٦] ومن شأن خُلْق واحد بعينه. ولا قولنا أيضاً الإحسان إلى الأعداء ضدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يُهْرَب منه، ومن شأن

---

(١) يقترن (فوق).
(٢) على (ب).
(٣) للمصحح (فوق).
(٤) المبطل (فوق).
(٥) كلاهما (ب).
(٦) مأثور (ب).

خُلق واحد، إذا كانا عن الشر. وليس يظنّ بشيء يُهْرَب منه أنه يضادّ شيئاً يهرب منه، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر بالنقصان[٧]. وذلك أن الزيادة يُظنُّ بها أنها من الأشياء التي يُهرب منها، وكذلك النقصان. والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ. وذلك أن قولنا: الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا: الإساءة إلى الأصدقاء. وذلك أن هذين إنما يكونان من خلق متضادّ، إذ كان أحدهما مأثوراً والآخر يُهرب منه. وكذلك الحال في المعاني الأُخَر: فإن في كل واحد من ازدواجاتها يوجد الواحد مأثوراً والآخر يُهرب منه، والواحد من شأن خلق محمود، والآخر من شأن خلق مذموم. - فبيّن إذاً مما قلنا أنه قد يعرض[٨] أن تكون للواحد بعينه مُضادّاتٌ أكثرُ من واحد. وذلك أن ضدَّ قولنا: الإحسان إلى الأصدقاء، قولُنا: الإحسان إلى الأعداء، وقولنا: الإساءة إلى الأصدقاء. وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كلَّ واحدٍ من الآخر ظهر[٩] له تضادّان[١٠]. فينبغي أن نأخذ من الضدّين أيهما كان نافعاً في الوضع.

وأيضاً إن كان يوجد للعرض ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر هل يوجد[١١] للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَض، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك غير موجود، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلي[١٢] الضدين لشيء واحد بعينه.

ومو ضع آخر إن قال قائل إن شيئاً يعرض لشيء فينبغي أن يُنْظَر هل
٢/أ يوجد للعرض ضد[١٣] ما. فإن كان ضد العَرَض يوجد للشيء الذي قال إنه عَرَض له، ليس يوجد ذلك العَرَض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَض له، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحدٍ بعينه معاً.

(٧) يعني من جهة ما يهرب منه.
(٨) يلزم (فوق).
(٩) تبين (فوق).
(١٠) تضادات (ب).
(١١) في نسخة أخرى: هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد.
(١٢) كلا (ب). (١٣) ضدٌّ (ب).

أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء: متى وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده. مثال ذلك إن قال قائل إن الصور[١٤] موجودة فينا، فإنه يلزم أن تكون تتحرّك وتسكن وأن تكون أيضاً محسوسة ومعقولة. وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصُّوَر أنها ساكنة وأنها معقولة. وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة، لأنّا إذا تحركنا فلا بدّ ضرورةً من أن يتحرّك بحركتنا جميعُ ما هو موجودٌ فينا. ومن البيّن أنها أيضاً محسوسة متى كانت فينا، إذ كنا إنما نعرف صورة[١٥] كل واحد بحاسة البصر.

وأيضاً إن وُضِـعَ عَرَضٌ يوجد له ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر هل قابل الضد هو قابل العرض أيضاً، وذلك أن الذي يقبل الضدين شيء واحد بعينه. مثال ذلك أنّه إن قال قائل[١٦] إن البِغضة تتبع الغيظ والبغضة إذاً موجودة[١٧] في الجزء الغضبي من النفس لأن فيه[١٨] يكون[١٩] الغيظ، فينبغي[٢٠] أن
113b - ننظر هل ضده أيضاً الذي هو المحبة في الجزء الغضبي. وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه، لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس فليس يتبع البغضةَ الغيظُ. وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهواني يجهل، وذلك أنه إن كان قابلاً للجهل فهو قابلٌ أيضاً للعلم. وليس يُظنّ أن الجزء الشهواني قابل للعلم، بل الذي يقبله الجزء الناطق[٢١]. فقد ينبغي كما قلنا، للذي يريد أن

---

(١٤) الصورة (فوق).

(١٥) خلقة (فوق).

(١٦) وردت جملة: القابل للعرض قابل لضد هذا العرض لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد. فلو قيل مثلاً (ب)، بدلاً من جملة: «قابل الضد هو . . . إن قال قائل».

(١٧) فإن البغضة ستكون (ب)، بدلاً من: والبغضة إذاً موجودة.

(١٨) فيها (ب).

(١٩) يكون (– ب).

(٢٠) ولهذا ينبغي (ب)؛ ناقص وأضفناه عن الأصل اليوناني (+ حاشية ب).

(٢١) الفكري: (فوق).

يبطل، أن يستعمل هذا الموضع. فأما الذي يريد أن يثبت، فليس ينتفع به في أن يتبيّن أن العرض يوجد. فأما أن نبيّن أنه يمكن أن يوجد، فينتفع به، ٢/ب) وذلك أنّا إذا بَيَّنا أنه ليس تقابل للضدّ، نكون قد بيّنا أن العرض ليس يوجد، ولا يمكن أن يوجد. وإن نحن بيّنا أن الضد موجود، أو أن القابل للضد موجود، لم يكن بيّناً بعدُ أن العَرَض أيضاً موجود، لكنه إنما يكون قد تبيّن فقط أنه يمكن أن يوجد.

– ٨ –
[مواضع أخرى]

ولأن المتقابلات أربع، ينبغي للمثبت والمبطل أن ينظر: أما من التناقض فبالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه إن كان الإنسان حياً، فما ليس بحي ليس بإنسان. وكذلك يجري الأمر في الآخر. وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس، لأن الحي يلزم الإنسان، وما ليس بحي ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذي يلزم عكس ذلك، أعني أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحي[١]. ففي جميع ما يجري هذا المجرى هكذا ينبغي أن نسأل: مثال ذلك أن الحَسَن[٢] إن كان لذيذ[٣] فما ليس بلذيذ ليس بالحسن[٤]؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون. وكذلك أيضاً: إن كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذيذ. فمن البيّن أن اللزوم في التناقض إذا رجع[٥] على العكس رجع بالتكافؤ في كليهما.

وينبغي للمُثْبِت وللمُبطِل أن ينظرا في المتضادات: هل يتبع[٦] الضدُّ للضدّ في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك. وينبغي أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر بمقدار ما يُنْتفَع به. فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة والجبن. وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهْرَب منها. فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشياء بأعيانها، فإن المأثور ضدّ

---

(١) ما ليس بحي (– ب).
(٢) الجميل (فوق).
(٣) لذيذ (– ب).
(٤) بالجميل (فوق).
(٥) جرى (فوق).
(٦) يلزم (فوق).

الذي يُهْرَب منه. وكذلك الأمر في الآخر. واللزوم يكون بالعكس. مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية، والمرض لا يلزم رداءة البنية، لكن رداءة البنية تلزم المرض. فمن البيّن أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس.

114a - فأما في المتضادّات فقلَّ ما يعرض من العكس. إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بعينها. فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ في أشياء بأعيانها ولا (٢٦/أ) بالعكس، فمن البيّن أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر. وإن كان ذلك في المتضادّات فواجبٌ ضرورةً وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر.

وينبغي[٧] أن ننظر أيضاً[٨] في المَلَكات والعَدَم على مِثل ما نَظَرْنا في المتضادّات، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العَدَم، ولكن يجب ضرورةً أن يكون اللزومُ دائماً في أشياء بأعيانها، كما يلزم في الحسّ للبصر، وعدم الحسّ للعَمَىٰ. وذلك أن الحسّ أيضاً يقابل عدمَ الحسّ كتقابل الملكة للعدم: فإن ذاك مَلَكة وهذا عَدَم.

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدم. فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء. فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال[٩] عند ذي الثلاثة الأجزاء، والكثير الأضعاف عند الكثير الأجزاء. وأيضاً إن كان العلم ظنًّا فالمعلوم مظنون، وإن كان البصر حسًّا فالمُبْصَر محسوس. والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً في الأشياء الداخلة في باب المُضاف أن يكون اللزوم كما قيل، وذلك أن المحسوس معلوم، والحس ليس يعلم. إلا أن هذه المعاندة ليس يُظنّ بها أنها صادقة، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علمٌ بالمحسوسات. وأيضاً فإن ما وصفنا نافعٌ في التضاد ليس بدون غيره، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم، وذلك أن الحس ليس بعلم.

(٧) أيضاً (+ ب).
(٨) أيضاً (− ب).
(٩) يقاس (فوق).

ـ ٩ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحثُ عن النظائر وعن التصاريف. ونسمي نظائر ما كان يجري هذا المجرى: أعني أن العادل[١] نظيرُ العدالة، والشجاعَ نظيرُ الشجاعة. وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة: مثال ذلك أن الأمور (٢٦٢/ب) الصحية نظيرة للصحة، والأمور التي تُخْصِب البدن نظيرة لخصب البدن؛ وكذلك الحال في الأشياء الأخر. فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمى نظائر. ـ فأما التصاريف فمثل قولنا: على جهل العدل، وعلى جهة الشجاعة، وعلى جهة الصحة، وعلى جهة الخصب ـ وكل ما يقال على هذا النحو. وقد يُظَنُّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر، كما نقول إن قولنا: على جهة العدل نظير العدالة، وقولنا: على جهة الشجاعة نظير للشجاعة[٢]. وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرحٍ[٣] واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل، وقولنا: على جهة العدل. فمن البيّن أنه إذا تبيّن في واحدٍ ـ أيّ واحد كان ـ من التي في شرح[٣] واحدٍ بعينه إنه خير أو محمود، فإن - 114b - الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتاً، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور المحمودة، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضاً من الأمور المحمودة.

---

(١) المعدل (بضم الميم في الأصل) (فوق).

(٢) الشجاعة (ب).

(٣) حيز (فوق).

وقد يقال[٤] في قولنا على جهة اَلعدل وعلى جهة الإحماد إنه في تصريف واحدٍ من المحمود، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة.

وينبغي أن نبحث[٥] في الضد، لا فيما وصفنا فقط، لكن وفي ضدّه ـ مثال ذلك أن الخير ليس بلذيذ من الاضطرار؛ وذلك أن ولا الشر أيضاً مُؤْذٍ. وإن كان هذا هكذا، فذاك أيضاً. وإن كان العدل علماً، فإن الجور جهل. وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل، فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة[٦] الحُنْكة. وإن كانت هذه ليست كذا، فليست تيك أيضاً كذا، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضاً. وذلك أنّا قد نجد ما يكون على جِهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحُنْكة أحرى[٧]
٢٦/أ منه بأن يكون على جهة قلة الحُنْكة. وهذا الموضع قد وصف أوّلاً في لوازم المتضادّات. وذلك أنّا لسنا نسأل[٨] الآن شيئاً آخر، إلا أن يكون الضد يلزم الضد.

وأيضاً فإن للمثبت والمبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خير؛ والأمور التي كونها شرّ، فهي أيضاً شر. ـ فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادُها من الشر فهي من الخير. ـ والمعنى واحدٌ بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

---

(٤) في السرياني: وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة العدالة إنه يجري على جهة الإحماد، وذلك في التصاريف من المحمودات، كما أن ما يجري على جهة العدل من العدالة.

(٥) ننظر (فوق).

(٦) وعدم (فوق).

(٧) أولى (فوق).

(٨) نطلب (فوق).

ـ ١٠ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة ـ مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياءَ كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ما له بصرٌ يُبْصِر، فإن ما له سمعٌ يسمَع. وكذلك الحال في الأمور الأُخَر، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حاله في الأشياء الأخر المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأُخَر كذلك.

وينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر[1]، فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر[1] لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقٍ، لأنه قد يمكن أن تُعْلَم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتَصَوَّر أشياءُ كثيرة. فإن لم يمكن[2] هذا، لم يمكن ذاك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما. (٢٦٣/ب)

وقد يكون النظر أيضاً من الأمر الأكثر والأقل. ومواضع الأكثر والأقل أربعة: ـ أحدها: هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن كانت اللذة خيراً فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيراً؛ وإن كان الجَوْر شراً، فما كان أكثرَ جوراً فهو أكثر شراً. وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعاً. وذلك أنه إن كان تَزَيُّد - 115a -

(١) الفهم (فوق).

(٢) يكن (فوق).

العَرَض يلزم الموضوع كما قيل، فينبغي أن نضع أنه قد عرض[٣]؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض[٤]. وهذا ينبغي أن يَحْصلَ باستقراء النظائر. ـ والآخر: إذا قيل شيء واحد على شيئين. فإن كان ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد، لا يوجد، فبالحريّ ألاّ يوجد ما الأخلق به أن يكون دونه في الوجود. وإن كان ما الأخلق به أن يكون دوناً في الوجود يوجد، فبالحريّ أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أحرى بأن يوجد. ـ وأيضاً إن كان اثنان يقالان على واحد، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أحرىٰ بأن يوجد لا يوجد، فإن الذي هو دونه في ذلك أحرى بألا يوجد. وإن كان ما يظنّ به أنه أحرى بأن يكون وجوده أقل، يوجد، فالذي هو أحرى بأن يوجد، يوجد أيضاً.

وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذي يظنّ به أنه أحرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد، فالأحرى بالباقي أن لا يوجد للباقي؛ أو إن كان الذي يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً.

وأيضاً الموضع الذي من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل في الثلاثة المواضع التي وصفنا أخيراً أنها للأكبر. ـ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد في شيئين على مثال واحد أو يُظنُّ به أنه يوجد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد (٢٦٤/أ) للآخر، وإن كان يوجد لأحدهما فهو يوجد للآخر. ـ وإن كان شيئان يوجدان لشيءٍ واحد بعينه على مثال واحد، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد فليس يوجد الباقي، وإن كان أحدهما يوجد، فالباقي يوجد. ـ وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد: وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين، فليس يوجد الباقي من الاثنين للباقي من الاثنين الآخرين. وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين، فالباقي يوجد للباقي.

---

(٣) لزمه (فوق)؛ في نسخة أخرى: فمعلوم أنه لزمه.

(٤) يلزمه (فوق).

ـ ١١ ـ

[مواضع أخرى]

فهذا مبلغ الأنحاء التي يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأكثر والأقل، وما يقال على مثال واحد.

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره، فجعله خيراً أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على حسب ما جعل الجملة. وأيضاً إذا زيد شيء على شيء موجود، فجعله أزيد في الحال التي كان عليها، فهو أيضاً يكون على تلك الحال. وكذلك يكون الأمر في الباقي. وهذا الموضع ليس هو نافعاً في كل شيء، لكن في التي يعرض أن تكون فيها زيادة للأكثر. وهذا الموضع أيضاً ليس ينعكس على الإبطال، وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيراً لم يكن بيّناً بعدُ أنه - 115b - ليس بخير، لأن الخير إذا زيد على شر لم يجعل الجملة خيراً من الاضطرار؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المُرّ.

وأيضاً[١] إذا قيل في شيء من الأشياء للأكثر والأقل، فقد يقال أيضاً على الإطلاق. وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير أو (٢٦٤/ب) أبيض بأكثر أو أقل، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من شيء أو أقل من شيء، لكن يقال فيه إنه شرّ أكثر أو شرّ أقل. وليس ينعكس هذا الموضع

---

(١) إن (فوق).

على الإبطال[٢]. وذلك أن كثيراً مما ليس يقال بالأكثر والأقل يوجد على الإطلاق. فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر والأقل، وليس هو بهذه[٣] الجهة[٤] ليس بإنسان.

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضاً فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع. وذلك أن الشيء الذي هو ممكن في شيء من الأشياء، قد يكون ممكناً على الإطلاق. وكذلك الحال فيما يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع. فإن ما هو ممتنع على الإطلاق، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع. وعِنادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أسخياء أو أعفّاء[٥]، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق. وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أديباً[٦] بالطبع[٧]. وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسدَ شيءٌ من الأشياء الفاسدة، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق. وكذلك أيضاً قد ينتفع باستعمال صنفٍ من التدبير في موضع من المواضع الممرضة، أعني في المواضع الوَبِئة[٨]، وليس يُنتفع به على الإطلاق.

وأيضاً قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحداً[٩] فقط، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحداً[٩] فقط. وكذلك ذبح الأب حسن في

---

(٢) النقض (فوق).

(٣) لهذه (فوق).

(٤) الجهة (– ب).

(٥) ذوي فهم (فوق).

(٦) الحسن: الأديب من له الفضيلة الفكرية.

(٧) الحسن: لم أجد هذه الأحرف في نقل إسحٰق إلى السرياني؛ ووجدتها في نقل أثانس على هذه الصفة: وذلك أنه ليس يوجد أحد حكيماً بالطبع.

(٨) الممرضة (فوق).

(٩) واحد (م).

موضع من المواضع، بمنزلة ما هو في طريبالس[١٠]، وليس هو حسناً على الإطلاق. أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع، لا بل يدل على أنه عند قوم، لأن هو، لا القوم، حيثما كانوا، فذلك عندهم حسن.

وأيضاً فقد يُنتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات، أعني في وقت المرض، وليس يُنْتَفَع به على الإطلاق؛ أو يكون هذا المعنى لا يدل في[١١] (٢٦٥/أ) وقت من الأوقات، لكنه يكون نافعاً لمن هو في حال[١٢] علة. وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط، ينتفع به من غير أن يقال أي وقت كان[١٣]. ـ والذي يقال على الإطلاق هو الذي يقال إنه حسن أو ضد ذلك من غير أن يزيد عليه[١٤] شيئاً، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حَسَن مطلق[١٥]، بل نقول إنه حسن عند قوم؛ فليس هو إذاً حسناً على الإطلاق. وقد تقول: إن عبادة الله حسنة، من غير أن تضيف إلى قولك شيئاً آخر، وذلك أن عبادة الله على الإطلاق حسنة. ـ فيجب متى ظُنَّ بشيء من الأشياء أنه حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزاد فيه[١٦] شيء من الأشياء، فهو كذلك على الإطلاق.

تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا.

وُجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته: في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصحّ لنا معناها؛ ونحن

---

(١٠) إسحق: لعله أن يكون اسم الرجل الذي بنى مدينة طرابلس، على واضع سنتهم هذه لعنة الله، وعليهم لقبولهم منه.

(١١) على (فوق).

(١٢) حالة (ب).

(١٣) يقال (في الهامش: يبالي) في أي وقت (فوق).

(١٤) يضيف إليه (فوق).

(١٥) مطلقاً (م).

(١٦) يضاف إليه (فوق).

نراجع النظر فيها، فما صحّ لنا معناه منها نبّهنا عليه إن شاء الله.

نُقلت من نسخة الحسن بن سَوار، التي صحّحها من نسخ نظر فيها على أبي بشر، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخ السريانية.

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخةٌ عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحَّح الذي نُقل من اليوناني، وقابل بهما عليه؛ وأنه قوبل بهما أيضاً اليوناني، وصُحِّحتا بحسب ذلك، فكان أيضاً موافقاً.

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثالثة منه
[تلاوة مواضع العَرَض]

ـ ١ ـ
[مواضـع]

- 116a -

(٢٦٥/ب) قال:

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أي الأمور آثر أو أفضل، سواء كانت الأمور اثنين أو أكثر من ذلك. ويجب أوّلاً أن نعلم أنّا لسنا نجعل البحث في الأشياء الكثيرة التباعد التي لبعضها من[١] بعض فرقٌ عظيم، لأنه ليس أحدٌ يشك فيقول أي الأمرين آثر: السعادة[٢] أم الغنى؟ لكن في الأشياء المتقاربة التي يلحقنا فيها الشك دائماً في[٣] أيّما منها ينبغي أن نضيف[٤] الأكبر، من قِبَل أنّا لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل. فمن البيّن في أمثال هذه أنه إذا تبيّن فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذي يوجد فيه الفضل هو الآثر.

فأوّل ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً آثر مما هو دونه في هذه الحال. وما يُفَضِّله[٥] عند الاختيار الرجل الأديب[٦] والصالح[٧] أو الشريعة

(١) بين (فوق).

(٢) السعادة غاية الخيرات القصوى وكمالها.

(٣) على (فوق).

(٤) نزيد (فوق).

(٥) يتمسك به (فوق).

(٦) العاقل (فوق).

(٧) الأديب من له الفضيلة الفكرية، والصالح من له الفضيلة الخلقية ـ قاله الإسكندر.

الصحيحة، أو الذي يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل بمنزلة ما يختاره في صناعة الطب والنجارة أكثر المتطببين والنجارين أو كلهم؛ أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء ـ بمنزلة الحيوان ـ، فإن جميع الأشياء تشتاق الخير.

وينبغي أن يكون ما نحن مُزْمِعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع ـ أيّ شيء كان. والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب[٨] العلم الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذي يخصه؛ وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل، وذلك أن تلك في جنس الخير، وهذا لا، وتلك بالذات خير، وهذا لا. وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء إن الجنس ذات له، متى لم يكن موجوداً في الجنس ـ مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً[٩] له، وكذلك في الأشياء الأُخَر. والمأثور[١٠] من أجل نفسه آثر من المأثور من أجل غيره ـ مثال ذلك أن الصحة آثر من (٢٦٦/أ) الرياضة لأن تلك مأثورةٌ من أجل نفسها، وهذه من أجل غيرها. ـ والمأثور بذاته آثَرُ من الذي هو بالعَرَض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولاً آثَرُ من كون الأعداء كذلك[١١]، فإن ذاك مأثور بنفسه، وهذا بالعرَض، وذلك أنّا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر. وهذا المعنى والذي قبله شيءٌ واحد، وإنما يختلفان بالجهة. وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه وإن لم تَرْتَجِ من ذلك شيئاً[١٢] ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر.

-116b- وما كان سبباً للخير بذاته آثر مما هو سبب بالعرض، كما أن الفضيلة

---

(٨) في (فوق).
(٩) ذات (م).
(١٠) المؤثر (فوق).
(١١) كذلك (ـ م).
(١٢) شيء (م).

آثر من البخت، لأن تلك سببٌ بذاتها، وهذا سببٌ بالعرض. وكذلك ما جرى هذا المجرى. وعلى هذا المثال الأمرُ في الضد، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يُتَجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت، فإن تلك بذاتها شر، والبخت بالعرض. وما كان على الإطلاق عند كل إنسانٍ خيراً آثر مما هو خيرٌ عند واحد، بمنزلة ما أن الصحة آثَرُ من البَطّ[١٣]، لأن تلك خير على الإطلاق، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البَطّ. وما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع، بمنزلة ما أن العدالة آثرُ من العادل، لأن تلك بالطبع، وهذا مكتسب. وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو آثر، مثل أن ما هو موجود لله آثر مما هو موجود للإنسان، وما هو موجود للنفس آثر مما هو للبدن. وما يخص الأفضل أفضلُ مما يخص الأخسّ، مثل: أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان. فإنهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان. فأما بالأشياء التي تخصهما فقد يَفْضُلُ أحدُهما صاحبَه. وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم، فهو أفضل ـ مثل ما[١٤] أن الصحة أفضل من الشدّة والجمال، لأن تلك في الأشياء الرطبة واليابسة، وبالجملة في الأشياء التي هي أوّل ما ٢٦/ب) منه تركب الحي، وهذان في الأشياء الأخيرة، وذلك أن الشدّة في العصب والعظام، والجمال يظنّ به أنه اعتدال ما للأعضاء. ـ والغاية آثر مما يسوق[١٥] إلى الغاية. وإن كان ما يسوق إليهما اثنين، فأقربهما إليها آثر. وبالجملة، ما يسوق إلى الغاية في المعاش[١٦] آثر من الذي يسوق[١٥] إلى شيء آخر، مثال ذلك أن ما ينتفع به في السعادة آثر مما يُنتفع به في الأدب. ـ وما هو ممكن آثر مما هو غير ممكن. ـ وأيضاً متى كان شيئان فاعلين، فإن الذي غايته أفضل هو آثر. وأيضاً من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها، كان الفاعل آثر من

---

(١٣) العلاج (فوق).

(١٤) ما (- ب).

(١٥) يؤدّي (فوق).

(١٦) في اليوناني: السيرة (فوق).

الغاية ـ مثال ذلك أنه إن كانت السعادة تفضُل الصحةَ بأكثر من فضلِ الصحة على المُصِحّ، فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة. وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة الصحةَ بفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة، والصحة تفضل المُصِحّ بقليل، ففاعل السعادة يفضل المُصِحّ بأكثر مما تفضل الصحةُ المُصِح. فمن البيّن أن فاعل السعادة آثر من الصحة، وذلك أنه يفضل على شيء واحد بعينه بشيء كثير.

وأيضاً فإن الأجود بذاته والأكرم[١٧] والأحمد هو آثر، بمنزلة أن الصحة آثر من الغنى، والعدالة من الشدّة، لأن تلك من الأشياء الكريمة[١٨] المحمودة بذاتها، وهذه ليست بذاتها، لا بل من أجل غيرها. وذلك أنه ليس أحد يُكْرِم الغنى لذاته، لكن لشيء آخر. فأما الصحة فتُكْرَم بنفسها وإن لم - 117a -
يَقْدِر أن ينالنا منها شيء[١٩] آخر.

---

(١٧) الأنفس (فوق).

(١٨) النفيسة (فوق).

(١٩) شيئاً (م).

ـ ٢ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً متى كان شيئان متقاربين جداً، ولم يمكنّا أن نبيّن أن أحدهما يَفْضُلُ الآخر في شيء أصلاً، فينبغي أن ننظر في توابعهما: وذلك أن الذي يتبعه خيرٌ أكثر هو آثر، وإن كانت توابعهما شراً والذي[1] يتبعه شرٌّ أقل هو آثر؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعاً مأثورين، فليس يمنع مانع من أن يكون يتبعهما شيءٌ مكروه. ـ والبحث عن الإتباع يكون على وجهين: وذلك أن
٢٦١/أ) الشيء يتبع الشيء بالتقدّم والتأخر. مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدّم، والتعلم به متأخر؛ والتابع بأَخَرةٍ في أكثر الأمر أفضل. فينبغي أن نأخذ من التوابع أنفعها.

وأيضاً الخيرات الكثيرة آثر من التي هي أقل: إما على الإطلاق وإما إذا كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر. والعناد في ذلك هو أن يكون أحدهما من أجل الآخر ينفع وذلك أنه ليس يكون[2] مجموع الاثنين آثر من الواحد. مثال ذلك قولنا: أن يصح، والصحة آثر من الصحة، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة. وليس يمنع مانع أن يكون ما ليس بخير آثر مما هو خير، بمنزلة أن السعادة وغيرها مما ليس هو خيراً آثر من العدالة ومن الشجاعة. وهذه إذا كانت مع لذة، آثر من التي تكون بغير لذة.

---

(١) فالذي (فوق).

(٢) جملة: «أحدهما من. . . ليس يكون» (– ب).

وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى.

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوّته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى[٣] في الشيخوخة آثر منها في الشباب، لأن قوّتها في الشيخوخة أعظم، وعلى مثل[٤] ذلك الأدب[٥] في وقت الشيخوخة آثر. وذلك أن ليس أحدٌ يختار الشباب رؤساء[٦]، من قِبَل أنه لا يرى أنهم أدباء[٧]. فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة في الشباب أشد. وكذلك العِفّة، وذلك أن الشباب أشد تأذّياً بالشهوات من الشيوخ.

والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة. وذلك أن تينك نافعتان دائماً، وهذه في بعض الأوقات. ـ والشيء[٨] إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره[٩] أصلاً ـ آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة - 117b - والشجاعة. وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا[١٠] عدولاً لم ينتفع بالشجاعة؛ وإذا كانوا كلهم شجعـاً[١١] انتفِع بالعدالة.

وأيضاً الموضع المأخوذ من الفساد والاطّراح والكون والاتخاذ[١٢] (٢٦٧/ب) والتضادّ ينبغي أن يُنظَر فيه، وذلك أن الأمور التي نتجنب فسادها أكثر هي آثر؛ وكذلك الأمر في الاطّراح والتضادّ. وذلك أن ما كان اطّراحه أو ضدّه يُتَجَنَّب أكثر فهو آثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخاذها وكونها آثر هي أيضاً آثر.

---

(٣) الغم (فوق)؛ النعم (حاشية ب).
(٤) مثل (فوق).
(٥) الحكم (فوق).
(٦) مدبرين (فوق).
(٧) حكماء (فوق).
(٨) الذي (فوق).
(٩) شيء آخر (فوق).
(١٠) كان (م).
(١١) شجعان (ب).
(١٢) والتمسك (فوق).

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر، والذي هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضاً بالأفضل آثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آآس أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آآس يشبه[١٣] بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيراً وليس شبيهاً بآشلوس.

وينبغي أن ننظر لعلّة شبيهٍ فيما هو أولاً[١٤] أن يُضْحَكَ منه ـ بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن القرد ليس بأفضل من الفَرَس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضاً إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن[١٥] الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضاً، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شبهاً يسيراً، والآخر يشبه الأخسَّ شبهاً كثيراً ـ مثال ذلك أن يكون آآس يشبه أشلوس شبهاً يسيراً، وأذسوس يشبه نسطر[١٦] شبهاً كثيراً. أو[١٧] أن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخسّ، والآخر يشبه الأخسّ فيما هو أفضل: كشَبَه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان.

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر آثر مما هو دونه في هذه الحال؛ والشيء الذي هو أصعب أيضاً آثر. وذلك أنّا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر. ـ وكذلك أيضاً ما هو أكثر خصوصاً، آثرُ مما هو أكثر عموماً. ـ وما هو أيضاً عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو آثر، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه[١٨] آثر مما يلحقه ذلك.

٢٦٨/أ) وأيضاً إن كان على الإطلاق كذا أفضل من كذا، فإن المتقدّم في الفضل مما في هذا، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر ـ مثال ذلك

---

(١٣) أشبه (فوق).
(١٤) أولى (ب).
(١٥) وإن (فوق)؛ (ـ ب).
(١٦) اسم رجل (فوق).
(١٧) و (ب).
(١٨) الصعوبة، النَّصَب (فوق).

أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس، فإن المتقدّم من الناس في الفضل أفضل من المتقدّم في الخيل في الفضل. وإن كان المتقدّم في الفضل أفضل من المتقدّم في الفضل، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا ـ مثال ذلك أنه إن كان المتقدّم من الناس في الفضل أفضل من المتقدّم في الخيل، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس.

- 118a - وأيضاً ما يناله[١٩] الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه[٢٠]؛ وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما يفعله بأفناء[٢١] الناس هو آثر عنده ـ أمثال[٢٢] ذلك أن الإنصاف والإحسان أفضل من الظنّ[٢٣]، وذلك أنّا نحب أن نعدل[٢٤] على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منّا إليهم بالظنّ. ونحب أن نفعل بأفناء الناس عكس ذلك.

والأشياء التي هي من الفضل أفضلُ من الأشياء الضرورية. وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري. وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر أيضاً. وذلك أنه ليس إن كان[٢٥] الأفضل ضرورياً فهو أيضاً آثر، لأن التفلسف أفضلُ من اقتناء المال، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بدّ منه. والذي من[٢٦] الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعدَّ الإنسانُ معها أشياءَ أُخَرَ جيدة. ويكاد أن يكون الأمر الضروري آثر؛ والذي من الفضل أفضل.

---

(١٩) يشترك، ننيله، فيه (فوق).

(٢٠) يشتركون فيه بنيلهم.

(٢١) بمن اتفق.

(٢٢) مثال (ب).

(٢٣) أن يظنّ بنا (فوق).

(٢٤) ننصف (فوق).

(٢٥) إذ كان الشيء أفضل، فهو من الضرورة آثر، وذلك أن. . . (فوق).

(٢٦) منه (ب).

وما لم يكن اكتسابه من غيره، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره ـ كحال العدالة عند الشجاعة. وإن كان هذا الشيء مأثوراً بغير هذا الشيء وهذا ليس هو مأثوراً من غير هذا الشيء ـ مثال ذلك أن القوّة ليست مأثورة بغير فهم، والفهم مأثور بغير قوّة. وإن نحن كتمنا[٢٧] أحد أمرين ليظنّ بنا أن الأمر الباقي موجود لنا، فذلك الذي يجب أن يظنّ بنا أنه لنا، آثر عندنا ـ مثال ذلك أنّا نكتم[٢٨] الحرص، ليظنّ بنا أنّا مطبوعون[٢٩].

وأيضاً الشيء الذي بِفَقْدِه يقل إنكار[٣٠] من يستقله هو آثر، والشيء الذي بفقده[٣١] لا يكثر إنكار[٣٢] من يستقله هو آثر.

(٢٧) جحدنا (فوق).

(٢٨) نجحد (فوق).

(٢٩) جيدو (ص: جيدوا) الطبع.

(٣٠) إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده (فوق).

(٣١) في نسخة أخرى: الذي بقربه يكثر.

(٣٢) أخرى: إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده هو آثر.

— ٣ —

[مواضع أخرى]

(٢٦٨/ب) وأيضاً ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع، هو آثر مما ليست له تلك الفضيلة؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي هي[١] له أكثر.

وأيضاً إن كان شيء يفعل خيراً بمن يَحْضُرُه وآخر لا يفعل، فإن الذي يفعل آثر، كما أن المسخِّن أسخن[٢] مما لا يُسخِّن. وإن كانا كليهما[٣] يفعلان ذلك، فأكثرهما فعلاً آثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص[٤] خيراً ـ بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك، والآخر يجعل البدن.

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما كان من التصاريف والاستعمالات والأفعال والأعمال، وننظر في هذه أيضاً من تلك لأن بعضها يتبَع بعضاً ـ مثال ذلك أنه إن كان ما يجري على جهة العدل آثر مما يجري على جهة الشجاعة فإن العدالة آثرُ مِنَ الشجاعة. وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة، فإن ما يجري على جهة العدل آثرُ مما يجري على جهة الشجاعة، وكذلك الأمر في الأشياء الأُخَر.

- 118b - وأيضاً إذا كان شيء[٥] واحد بعينه يوجد شيء هو أجود[٦] منه وآخر

---

(١) هي (– ب).
(٢) آثر (فوق).
(٣) كلاهما (ب).
(٤) أي الأشرف (فوق).
(٥) لشيء (ب).
(٦) خير (فوق).

دونه في الجودة[٧]، فإن الأجود آثر؛ وإن كان أحد الاثنين أجود[٨] بكثير. ـ وأيضاً ما كانت زيادته[٩] آثر من زيادة[١٠] غيره فهو أيضاً آثر ـ مثال ذلك أن المحبة[١١] آثر من المال، وذلك أن زيادة إفراط[١٢] المحبة آثر من زيادة المال. والشيء الذي هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيه[١٣] لنفسه[١٤] آثر عنده مما يكون شبيه غيره، بمثولة ما[١٥] أن الأصدقاء آثر من الأموال.

(٢٦٩/أ) وأيضاً ما يكون من الزيادة وهو أن ننظر إن كان إذا زيد على شيء واحد بعينه جَعَلَ الجملة آثر. وينبغي أن نتوقّى أن نقدّم الأشياء التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام، أو هو معين[١٦] له بضرب من الضروب، والآخر لا يستعمله ولا هو له[١٧] معين، بمنزلة المنشار والمنجل مع النجارة، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان آثر؛ فأما على الإطلاق فليس هو آثر. وأيضاً إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم. ـ وكذلك من النقصان، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقي أقل، هو أعظم.

وينبغي أن ننظر إن كان الواحد مأثوراً من أجل نفسه، والآخر من أجل الظنّ[١٨]، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال. وحَدُّ الشيء الذي هو عند

---

(٧) الخير (فوق).

(٨) أخير (فوق).

(٩) إفراطه (فوق).

(١٠) إفراط (فوق).

(١١) الصداقة (فوق).

(١٢) ضرب على «إفراط» بالأحمر، ووضع فوق «زيادة» بالأحمر (+ حاشية ب).

(١٣) شبيهاً (ب).

(١٤) بنفسه (فوق).

(١٥) مثل ما (فوق) (حاشية ب).

(١٦) يعين (ب).

(١٧) له (– ب).

(١٨) الرأي (فوق).

الظنّ هو ما إذا لم يكن أحدٌ يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون لهِ. ـ وإن كان أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظنّ مأثوراً، والآخر من أجل أحدهما فقط، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر. والذي هو أكرم بذاته هو الذي يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزْمِعين على أن نستفيد منه شيئاً آخر.

وينبغي أيضاً أن نُمَيِّز[١٩] على كم جهة يقال المأثور، ومن أجل أي الأشياء: بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ. وذلك أن الذي هو نافع[٢٠] عند جميع الأشياء أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجري أمره على المشابهة. وإذا كانت أشياء بأعيانها موجودة لكليْها، فينبغي أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ أو [٢١] أجمل أو أنفع[٢٢]. وأيضاً ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ما هو من أجل الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة. ـ وكذلك الأمر في الأشياء التي تُتَجنَّب، وذلك أن الذي يعوق عن الأمور المأثورة أكثر هو يَتَجَنَّبُ أكثر، بمنزلة ما يُتَجَنَّب المرض أكثر من القبح، إذ كان المرض مانعاً من اللذة ومن أن يكون الإنسان فاضلاً. ـ وأيضاً الموضع المأخوذ من (٢٦٩/ب)
التبيّن بأن الموضع[٢٣] مُتَجَنَّبٌ ومأثور على مثالٍ واحد. وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثالٍ واحد يُؤْثَر أقلَّ من المأثور فقط.

---

(١٩) نلخص، نفصل (فوق).

(٢٠) موافق (فوق).

(٢١) و (ب).

(٢٢) أوفق (فوق).

(٢٣) الموضوع (فوق).

ـ ٤ ـ

[تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة]

119a فينبغي أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كما وصفنا. ـ وهذه المواضع بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ متجنَّبٌ أو مأثور. وذلك أنه ينبغي أن ننتزع فصل أحدهما عن[١] الآخر فقط، لأنه إن كان الإكرام[٢] آثر، فالكريم مأثور، وإن كان الأنفع آثر، فإن النافع مأثور. وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأُخَر له هذه المقايسة. وفي بعض الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور، أو أحدهما ـ مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع، وآخر ليس بالطبع، لأنه من البيّن أن الخير بالطبع مأثور.

---

(١) على (فوق).

(٢) الأكرم (ب).

ـ ٥ ـ

[تعميم المواضع السالفة]

(٢٧٠/أ) وينبغي أن نأخذ هذه المواضع ـ ما أمكن ـ أخذاً كلياً في الأكثر والأعظم، وذلك أنها إذا أخِذَت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة. وقد يمكن[١] أن نجعل بعض هذه المواضع التي وصفنا أكثر عموماً[٢] متى غَيّرنا تسميتها قليلاً ـ مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع بها. ـ وإن كان واحد[٣] يفعل وآخر لا يفعل، فإن الذي له ذلك الشيء الذي يخص هو بهذه الحال في وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذي لا يفعل[٤]. فإن كانا كليهما يفعلان[٥]، فإن الذي يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر. ـ وأيضاً إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه، وهذا بهذه[٦] أقل منه، وإن كان هذا من الذي هو بَهَذه الحال أكثر بهذه الحال وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذي هو بهذه الحال، فمن البيّن أن الأوّل بهذه الحال أكثر.

---

(١) ينبغي (فوق).

(٢) كلية (فوق).

(٣) هذا (فوق).

(٤) في السرياني: الذي هو مقتني لغوٍ مثل هذا، فإن الذي يصير به الذي يوجد له مثل هذا هو أكثر في باب مثل هذا.

(٥) كان كلاهما يفعل (ب).

(٦) بها (فوق).

وأيضاً من الزيادة إن كان مَا زيد على شيء واحد بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر. وعلى هذا المثال أيضاً من النقصان، وذلك أن الشيء الذي إذا نَقَصَ صار الباقي منه بهذه الحال أقل، هو بهذه الحال أكثر. والأشياء التي هي أقل مخالطة للأضداد هي بهذه الحال أكثر ـ مثال ذلك أن الشيء يكون أشدَّ بياضاً إذا كان أقلَّ مخالطةً للأسود.

وأيضاً مما هو غير ما[٧] وصفنا أوّلاً ما كان يقبل القول الذي يخص الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرِّق للبصر، والذي هو أشدّ بياضاً هو اللون الذي يفرّق البصر أكثر.

(٧) خارجاً عما (فوق).

ـ ٦ ـ

[تطبيق المواضع السالفة على العرض المحمول الخاص]

وإن وضعت المسألة جزئية، لا كلية، فإن أُوْلَى المواضع التي وصفناها كلية، مثبتة أو مبطلة، نافعةٌ كلها. وذلك أنّا إذا أثبتنا إثباتاً كلياً أو أبطلنا، نكونُ قد[١] بَيّنا أيضاً تبييناً جزئياً. وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل، فقد يوجد لواحدٍ أيضاً. وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ، فليس يوجد لواحد. ـ إلا أن أشرف المواضع وأعمَّها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف. وذلك أن قولنا: إن كانت كل لذةٍ خيراً، فكل أذى شر، 119b - قول شبيهٌ في الشهرة بقولنا: إن كانت لذةٌ ما خيراً، فأذى ما شرٌّ. وأيضاً إن كانت حاسّة ما ليست قوّة، فعدم حاسّة ما ليس هو لا قوّة. وإن كان مظنونٌ ما معلوماً، فظنٌّ ما علمٌ. وأيضاً إن كان شيء مما[٢] يجري على جهة الجور[٣] خيراً، فجورٌ[٤] ما خير. وأيضاً إن كان شيء من الجور شراً، فشيء من العدل خير. وإن كان شيء مما يلتذ متجنَّباً، فلذةٌ ما متجنَّبة. وعلى ذلك المثال، إن كان شيء مما يلتذ به نافعاً، فلذة ما خير[٥]. وكذلك يجري الأمر (٢٧٠/ب) في الأشياء المفسدة، وفي الكون والفساد؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء، وهو مفسد للذة أو لعلم[٦]، خيراً، فلذةٌ ما أو علم ما يكون من السرور. وكذلك إن كان فسادٌ ما لعلم من الخير، وكونه من الشر، فعلمٌ ما

---

(١) قد (– ب).
(٢) ما (فوق).
(٣) لا عدالة (فوق).
(٤) فلا عدالة ما (فوق).
(٥) نافعة (فوق).
(٦) العلم (ب).

يكون من الشرور. مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من[٧] الناس الشر[٨] خيراً أو تذكره شراً، فلا علم[٩] بما يفعله إنسان من الناس من الشر شر. وكذلك يجري الأمر في الباقية: وذلك أن الشهوة[١٠] في جميعها تجري مجرى واحداً.

وأيضاً الموضع الذي من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضاً يكون بتلك الحال ـ مثال ذلك أنه إن كان علمَ ما خيراً أكثر من اللذة، ولم يكن علم من العلوم خيراً، فليس لذةٌ ما أيضاً تكون خيراً. وكذلك أيضاً ما يوجد من الأقل وما[١١] يجري على مثالٍ واحد. وذلك أنه قد يمكن أن نُثْبِتَ بها وأن نُبْطِل. غير أن الأمرين جميعاً ممكنان من الذي يجري على مثال واحد. فأما من الأقل فليثبتَ فقط[١٢]، لا للابطال. وذلك أنه إن كانت قوّةٌ ما خيراً على مثال ما عليه علم ما، وكانت توجد قوّة ما خيراً، فعلم ما يوجد كذلك. وإن كان[١٣] لم يوجد ولا قوّة واحدة خيراً، فليس يوجد ولا علم واحد خيراً. وإن وجدت قوّة واحدة خيراً أقل من علم، وكانت توجد قوّة ما خيراً، فقد يوجد علم ما إذاً خيراً. وإن لم توجد ولا قوّة واحدة خيراً، فليس يجب ضرورةً أن يكون ولا علم واحدٌ أيضاً خيراً. فمن البيّن أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل.

فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من
٢١/أ) واحدٍ بعينه. وأيضاً إذا أخذنا الشيء الذي هو أَوْلىٰ بتلك الحال ـ مثال ذلك
أنه: إن أنزلنا أن علما ما خيرٌ، أو تبيّن أن الحلم[١٤] ليس بخير، ـ لم يكن

---

(٧) من (ـ ب).
(٨) القبيح (فوق).
(٩) فالعلم (فوق).
(١٠) الشهرة (ب).
(١١) ومما (فوق).
(١٢) فقط (ـ ب).
(١٣) كان (ـ ب).
(١٤) الفهم (فوق).

ولا علم واحد خيراً، لأنه ولا الذي هو أَوْلَىٰ بأَنْ يظنّ به ذلك ـ كذلك.

وأيضاً يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أو لا يوجد ـ مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائتة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائتة، فليس سائر الأنفس غير مائتة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغي أن نتبيّن أنه ليس موجوداً لواحد. وذلك أنه يلزم من قِبَل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن
- 120a - أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغي أن يتبيّن أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضاً يلزم أنه يوجد للجميع. ومن البيِّن أن الذي يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يُقِرُّ بالجزئي أن يقرّ بالكلي، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.

فإذا كانت المسئلة غير محصّلة[١٥]، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد ـ مثال ذلك أنه إن قال قائل: إن اللذة خير أو ليست[١٦] بخير، من غير أن يُستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خيرٌ، فقد ينبغي أن يبيّن بياناً كلياً أن ولا لذة واحدة خيراً[١٧]، إن هو أراد[١٨] أن يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبيّن بياناً كليًا أن كل لذة خيرٌ. فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنّا إن بيّنا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعدُ الموضوعَ. ـ فمن البيّن أنه إنما يمكنّ أن نرفع الموضوع على جهة واحدة. فأما أن يصحح فعلى
(٢٧١/ب) وجهين[١٩]: وذلك أنّا إن بيّنا بياناً كلياً أن كل لذة خير[١٧]، أو أن لذة ما خيرٌ، صار الموضوع مبيّناً. وكذلك إن احتيج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فإنّا إن بيّنا أن ولا لذة واحدة خيراً، أو أن لذة واحدة ليست خيراً، كنّا قد أقررنا[٢٠] بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئي أن لذة ما ليست

---

(١٥) أي ليس فيها استثناء.
(١٦) ليس (م).
(١٧) خيراً (م)؛ وهكذا في سائر المقطع.
(١٨) كان مزمعاً بأن (فوق).
(١٩) جهتين (فوق).
(٢٠) قلنا (فوق).

خيراً. ـ وإذا لخص[٢١] الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال ـ مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبيّن أن كل لذة خيراً أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ، صار الموضوع مرتفعاً. ـ فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه. لأنّا إذا تبنينا[٢٢] أن كل لذة خيراً، أو أنه ولا لذةَ واحدةً خيراً، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير، نكون قد رفعنا الموضوع. وذلك أن الوضع إذا لخّص تلخيصاً أكثر ـ مثل أن نقول: الحلم[٢٣] وحده من الفضائل علم ـ فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه: وذلك أنه إذا تبيّن أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم نفسه علم، ارتفع الموضوع.

وقد يُنتفع بالنظر في الجزئيات التي[٢٤] يمكن أن يوجد فيها شيء، أو لا يوجد، كما هو في المسائل الكلية.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ إلى الأشخاص، كما قلنا آنفاً. وذلك أنه إن تبيّن أنه موجود للجميع، أو أنه ولا لواحد، فينبغي إذا أثبت[٢٥] بأشياءَ كثيرةٍ أن تسأله الإقرار بالشيء الكلي، أو تأتي بعنادٍ في شيء واحد أنه ليس كذلك.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع وإما بالعدد، إن كان ليس يوجد ولا لواحد[٢٦] من هذه ـ مثال ذلك أن تقول: إن الزمان ليس يتحرَّك، ولا هو حركة، بعد أن تُحصى أنواع -120b الحركة: كم هي؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحد [٢٧] منها موجوداً للزمان، فمن البيّن أنه ليس يتحرك، ولا هو أيضاً حركة. وكذلك نرى أن النفس

(٢١) فُصِّل (فوق).
(٢٢) بينا (فوق).
(٢٣) الفهم (فوق).
(٢٤) الذي (فوق).
(٢٥) أتيت (ب).
(٢٦) واحد (فوق).
(٢٧) واحداً (م).

ليست عدداً، بأن نقسّم العدد ونقول: إن كل عدد إما زوج، وإما فرد. فإن كانت النفس ليس بزوج ولا فرد، فمن البيّن أنها ليست عدداً.

فعلى هذا الطريق، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتج في العرض.

تمت المقالة الثالثة من كتاب طوپيقا.

قوبل به فكان مطابقاً[٢٨].

(٢٨) موافقاً (ب).

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الرابعة منه
[المواضع المشتركة للجنس]

ـ ١ ـ
[مواضـع]

(٢٧٢/أ) قال:

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النافعة في الجنس والخاصة. وهذه الأشياء اسطقسات[1] للأشياء النافعة في الحدود. والبحث عن هذه بعينها فقَلَّما يستعمله الجدليون. فإن وضع جنس شيء من الأشياء، فينبغي أوّلاً أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف[2]: هل يوجد شيء منها لا يُحمل عليه ذلك الجنس، كالحال في العَرَض؟ ـ مثال ذلك: إن وضع الخير جنساً للذة، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير. وذلك أن الأمر إن كان كذا، فمن البيّن أن الخير ليس بجنس للذة، لأن الجنس يُحمل على جميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد بعينه. ـ وأيضاً ينبغي أن
/ب) ننظر إن كان لا يُحمل من طريق ما هو، لكن يُحْمَل بمنزلة العرَض، كما يُحمَل الأبيض على الثلج، والمتحرّك من ذاته على النفس[3]، وذلك أنه ليس

(١) أصول (فوق).
(٢) الموضوع (فوق).
(٣) في نسخة أخرى: فلذلك ليس الأبيض جنساً للثلج.

الأبيض ذاتاً للثلج، ولا المتحرّك من ذاته[٤] ذاتاً[٥] للنفس؛ وإنما يعرض للنفس أن تتحرّك كما يعرض للحيّ مراراً أن يمشي وأن يكون شيئاً ماشياً. وأيضاً فإن المتحرّك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل والمفعول[٦]؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج، لكن يدلّ على أي شيء[٧] هو. فليس يُحمل واحدٌ منهما[٨] إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل من طريق ما الشيء.

وينبغي أن ننظر خاصةً في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس الموصوف ـ مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضاً. وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء يُحَرّك نفسه وأن لا يحرّكها؛ وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون. فليس واحدٌ منهما إذاً جنساً، لكن عرضاً. لأنّا قد كنا قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد.

وأيضاً[٩] ينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها، لكن يكون هذا جوهراً وهذا كيفاً، أو يكون هذا مضافاً وهذا كيفاً ـ مثال ذلك أن الثلج واللَّقْلَق[١٠] جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، - 121a - فليس الأبيض إذاً جنساً للثلج ولا لِلَّقْلَق. وأيضاً فإن العلم من الأشياء المضافة[١١]، والخير والجميل كيف ما، فليس إذاً الخير والجميل جنساً للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناسٌ للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضاً من المضافات، كالحال في الضِّعف، لأن الكثير الأضعاف ـ إذ هو جنس للضِّعْف ـ هو من المضافات أيضاً. وبالجملة، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس والنوع تحت قسمة واحدة أبداً. وذلك أنه إن كان النوع جوهراً، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضاً. وإن كان النوع كيفاً، فينبغي أن يكون

---

(٤) يريد الحركة من الذات (فوق).
(٥) ما هو (فوق).
(٦) والمنفعل (فوق).
(٧) حال (فوق).
(٨) منها (ب).
(٩) وأيضاً (– ب).
(١٠) ققنس (فوق).
(١١) المضافة (فوق).

٢٧/أ الجنس مِثْلَه كيفاً ـ مثال ذلك: إنْ كان الأبيض كيفاً فاللون كيفٌ. وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخَر.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكن[١٢] أن يشارك الجنسُ الشيءَ الموضوع في الجنس. وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدَّ مشاركةٍ. فمن البيّن أن الأنواع تشارك الأجناسَ، والأجناس لا تشارك الأنواع. وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس، والجنس لا يقبل حدّ النوع. فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه ـ مثال ذلك إن وصف إنسانَ من الناس شيئاً بأنه جنسٌ للموجود أو للواحد، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنسُ النوعَ. وذلك أن الموجود والواحد يحملان على جميع الأشياء: فقولهما إذاً يحمل على جميع الأشياء.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يَصْدُقُ على شيء من الأشياء، والجنس لا[١٣] ـ مثال ذلك: إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً للمظنون، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود، لأن كثيراً مما ليس بموجود مظنونٌ. فأما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس بموجود. فليس إذاً الموجود ولا المعلوم جنساً للمظنون، لأن الأشياء التي يُحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يُحمل عليها الجنس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألاّ يشارك الموضوع في الجنس لشيء من الأنواع. فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس، وهو غير مشاركٍ لشيء من الأنواع، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده. فإن وُضعت الحركةُ جنساً للذة، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست نُقْلَة ولا استحالة ولا واحدة من سائر الحركات الأُخَر؛ فإنه من البيّن أنهما[١٤] متى لم تكن واحدة منها لم

(١٢) ممكناً (ب).
(١٣) يصدق (+ ب).
(١٤) أنها (فوق).

تشارك واحدة من أنواعها، فليس تشارك إذاً جنسها، لأنه من الاضطرار أن (٢٧٣/ب) يكون المشارك للجنس مشاركاً لشيء من الأنواع. فليس إذاً اللذة نوعاً للحركة، ولا شخصاً من أشخاصها، ولا مما تحت نوعٍ من أنواع الحركة. وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع ـ مثال ذلكَ: «إنسانٌ ما»، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحي.

- 121b - وإن ذلك[١٥] أيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس ـ مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه الموجود، لأن الموجود وما ليس بموجود مظنونٌ. فليس إذاً المظنون نوعاً للموجود، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس[١٦] يقالان بالسواء ـ مثال ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً، وآخر نوعاً بمنزلة الموجود والواحد، فإن كل الموجود واحد، وكل الواحد موجود. فليس أحدهما إذاً جنساً للآخر، لأنهما يقالان بالتساوي.

وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأوّل والمبدأ أحدهما في الآخر. وذلك أن المبدأ أوّل، والأوّل مبدأ: فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً، أو لا يكون أحدُهما جنساً للآخر. والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس.

وينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع. وإن لم يظنّ به ذلك، فلينظر المثبت إن كان جنساً لشيء منها. وذلك أن جنس جميع الأشياء ـ التي لا تختلف بالنوع ـ

---

(١٥) وإن ذلك (– ب).

(١٦) الجنس والنوع (فوق).

واحدٌ بعينه. فإن تبيّن أنه جنس لواحدٍ منها، فمن البيّن أنه جنسٌ لجميعها. وإن تبيّن أنه ليس هو جنساً لواحد منها، فمن البيّن أنه ولا لواحد منها ـ مثال ذلك إن وضع واضع خطوطاً لا تتجزأ وقال: إن ما لا ينقسم جنسٌ لها. وذلك أن الجنس الموصوف[١٧] ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة، إذ كانت

(٢١/أ) غير مخالفة في النوع، لأن جميع الخطوط المنقسمة[١٨] غير مختلفة في النوع.

(١٧) الموصوف (فوق).

(١٨) المستقيمة (فوق).

ـ ٢ ـ

[مواضع أخرى]

وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنسٌ ما آخر لا يحصر[(١)] الجنس الموصوف ولا هو تحته ـ مثال ذلك إن وضع العلم جنساً للعدل، والفضيلة هي جنس للعدل، وليس واحد من الجنسين يحصر الآخر، فليس العلم إذاً جنساً للعدل. وذلك أنه يُظنّ بالشيء أنه نوع واحد، إذا كان تحت جنسين أحدُهما يحوي الآخر. وقد يُتشكك مثل هذا الشك في بعض الأشياء، لأن قوماً يظنون أن الفهم[(٢)] فضيلة وعلم. وليس أحدُ الجنسين محصوراً في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسلّمون أن الفهم علم. فإن سلّم أحد أن هذا القول حقٌّ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت الآخر أو كونهما جميعاً تحت جنس واحد بعينه يظنّ به أنه من الأشياء الضرورية، كما يعرض في الفضيلة والعلم، وذلك أنّ كليهما تحت جنس واحد، لأن كل واحد منهما مَلَكَةٌ وحال. فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف. وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما
- 122a - تحت الآخر، ولم يكونا جميعاً تحت جنس واحدٍ بعينه، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنساً.

وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف، وكذلك ننظر دائماً في الجنس

---

(١) يحوي (فوق).

(٢) الحكمة (فوق).

الأعلى إن كانت كلها تُحمل على النوع، وإن كانت تُحمل عليه من طريق ما هو. وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تُحمل على النوع من طريق ما هو. فإن اختلفت بوجه من الوجوه، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع: أما هو بنفسه، أو
٢/ب) بعض الأجناس التي فوقه. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون الجنس العالي يشارك واحداً من التي تحته. فينبغي إذاً للمناقض أن يستعمل هذا كما قلناه. فأما المثبت فمتى أُقِرَّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع، إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس، إكتفى بأن يبيّن أن جنساً من الأجناس العالية يُحْمَل على النوع من طريق ما هو. وذلك أنه إذا كان واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو، فيجب أن يكون الجنس الموصوف أيضاً يُحْمَل عليه من طريق ما هو. والأمر في[٣] أن واحداً إذا حُمل من طريق ما هو كانت الباقية كلها ـ إن كان حملها حملاً صواباً ـ يُحمل من طريق ما هو، ينبغي أن يأخذه من الاستقراء. فإن كان الجنس الموصوف يشك فيه على الإطلاق أنه موجود له، فليس يكتفي بأن يتبيّن أن واحداً من الأجناس العالية يُحمل على النوع من طريق ما هو ـ مثال ذلك أنه إن وضع أحدٌ أن النُّقْلَة جِنسٌ للمشي لم يَكْتَفِ بأن يتبيّن أن المشي حركة في أن يتبيّن أنها نقلة، لأن هاهنا حركات أخَر. لكن ينبغي أن يُبَيَّن مع ذلك أن المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع النُّقْلَة تحت قسمةٍ واحدة بعينها. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن كان المشي لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة من سائر الحركات، فمن البيّن أنه يشارك النقلة. فالنقلة إذاً جنسٌ للمشي.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي في النوع[٣] الموضوع محمول فيها، كالجنس، إن كان الجنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على

(٣) في (– ب).

تلك الأشياء بعينها التي يُحمل عليها النوع أيضاً. وعلى ذلك المثالِ إن كانت الأشياء التي فوق الجنس كلها كذلك. وذلك أن هذا إن كان يختلف في جهةٍ (٢٧٥/أ) من الجهات، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس. لأنه لو كان جنساً لكانت جميعُ الأجناس التي فوقه وهو نفسه يحمل، من طريق ما هو، على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو. أما المناقِض فقد ينتفع متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو. فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو. - 122b - وذلك أنه قد يعرض[٤] أن يكون الجنس والنوع يحملان على شيء واحدٍ بعينه من طريق ما هو. فقد يكون إذاً شيءٌ واحد بعينه تحت جنسين. فواجبٌ ضرورةً أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر. فإن تبيّن أن الشيء الذي أردنا أن نثبت أنه جِنْسٌ ليس هو تحت النوع، فمن البيّن أن النوع يكون تحت[٥]. فبيِّن إذن أن هذا جنسٌ.

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع الموصوف وعلى الأشياء المشارِكة للنوع. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع. فإن اختلفت في جهة من الجهات فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس. وأيضاً إن وصف الفصل على أنه جنس، مثال ذلك إن وصف غَير المائت بأنه جنس للمَلَك. وذلك أن غير المائت فَصْلٌ للحي، لأن الحيوان[٦] منه ما هو مائت ومنه ما هو غير مائت. فمن البيّن أن الذي يفعل ذلك قد غلط. وذلك أن - ليس يكون فصلٌ شيء من الأشياء جنساً. والأمر في أن هذا حقٌّ - بيِّنٌ، إذ كان ولا واحدَ من الفصول يدل على ما الشيء، لكن على أي الأشياء[٧] بمنزلة المشّاء و[٨] ذي الرِّجْلين.

---

(٤) يلزم (فوق).
(٥) تحته (ب).
(٦) الحي (فوق).
(٧) شيء (ب).
(٨) و (– ب).

٢٧٥/ب وينبغي أن ننظر إن كان وضعَ الفصل في الجنس بمنزلة الفرد الذي هو عدد، فإن الفرد فصلٌ للعدد، لا نوع. وليس يُظَنُّ بالفصل أنه يشارك الجنس، وذلك أن كلّ ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً، وإما شخصاً؛ والفصل لا نوع، ولا شخص؛ فمن البيّن أن الفصل لا يشارك الجنس. فالفرد إذاً ليس هو نوعاً، لكن فصل، لأنه ليس يشارك الجنس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع ـ مثال ذلك المماسّة التي هي الاتصال، والاختلاط الذي هو المزاج، أو كما يحد فلاطُن النُّقْلَة بأنها الحركة في المكان. وذلك أنه ليس واجباً[٩] ضرورةً أن تكون المماسّة اتصالاً، لكن بالعكس الاتصال مماسّة، لأنه ليس كل مماسٍّ متصلاً، لكن كل متصل مماسٌّ. وكذلك الأمر في الأشياء الأخَر؛ وذلك أن ليس كل اختلاطٍ مزاجاً، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجاً. ولا كل تغيير في المكان هو نقلة، لأن المشي ليس يظنّ به أنه نقلة، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال في الأشياء التي تغير الأماكن كرهاً[١٠]، كما يعرض[١١] في الأشياء غير المتنفسة. ومن البيّن أنه لما كان الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي وصفناها بالعكس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وُضع الفصل في النوع، بمنزلة غير المائت الذي هو المَلَك؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال: إما على التساوي، وإما على الأكثر. فإن الفصل أبداً يقال على النوع: إما على التساوي، وإما على الأكثر.

123 - وينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وُضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون الذي هو الجامع للبصر، أو العدد الذي هو الفرد. ـ وإن كان وضع الجنس على أنه فصل، وذلك أنه قد يمكن الإنسانَ أن يأتي بمثل هذا الوضع في

(٩) واجب (ب).
(١٠) بغير إرادة (فوق).
(١١) يلزم (فوق).

(٢٧٦/أ) أشياء، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للمزاج[١٢]، والتغيّر في المكان فصلٌ للنقلة ـ وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها. وذلك أن هذه المواضع تشترك، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل، وألاّ يكون يشارك الفصل. وإذا وُصفْتَ هذا الوصف لم يمكن أن يعرض واحدٌ مما ذكرنا، لأن الجنس يكون يقال على أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل ـ وأيضاً إن لم يكن فصل من فصول الجنس يُحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضاً يُحمل عليه ـ مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يُحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضاً ولا العدد يُحمل عليها.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدّماً بالطبع ويَرْفَعُ الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك[١٣]. وأيضاً إن كان يمكن أن ينقص الجنس الموصوف أو الفصل، مثل أن[١٤] تنقص[١٥] النفس بالتحرّك[١٦]، أو ينقص الظنّ بالصدق[١٧] والكذب، فليس يكون واحدٌ مما وُصِف جنساً أو فصلاً؛ وذلك أنه يُظنّ بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجوداً.

---

(١٢) للمزاج (ـ م).

(١٣) إسحٰق: فإنه من الظاهر أن الأمر بضدّ ذلك.

(١٤) يحل (فوق).

(١٥) مقص (م).

(١٦) بالنفس المتحرّك (فوق).

(١٧) بالظنّ الصدقُ (فوق).

ـ ٣ ـ

[مواضع أخرى]

وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يَشْرَك شيئاً هو ضد للجنس أو يمكن أن يَشْرَكَه: فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركاً للضدّين معاً، من قِبَل أن الجنس ليس يحل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضاً ضدّه، أو يمكن أن يَشْرَكَه. وأيضاً إن كان النوع يَشْرَك شيئاً لا يمكن فيه أصلاً أن يوجد للتي تحت الجنس ـ مثال[١] ذلك أن النفس إن كانت تَشْرَك الحياة، ولم يمكن أن يكون عددٌ من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعاً للعدد.

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم[٢] بعد أن نستعمل الحروف[٣] التي وُصفت في الاتفاق في الاسم؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان. وأيضاً لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوعٌ آخر. وذلك أنه إن لم يكن له، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنسٍ أصلاً.

(٢٧٦/ب) وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي يَنْقُلُ للّفظ[٤] قد وضعه على أنه

---

(١) مثل (ب).

(٢) من المتفقة أسماءها (فوق).

(٣) الأصول (فوق).

(٤) أي الاستعارة (فوق).

جنس، بمنزلة ما يوصف الفقه[٥] بالاتفاق[٦]. وذلك أن كل جنسٍ يُحمل على الأنواع حملاً حقيقياً، والاتفاق ليس يحمل على الفقه[٥] حملاً حقيقياً، لكنه يحمل عليها على جهة النقل، لأن كل اتفاق إنما يكون في النغم.

- 123b - وأيضاً ننظر إن كان النوعُ ضدّ الشيء. وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة. أما أوّلاً: فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضدٌّ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنسٍ واحدٍ بعينه إن لم يكن للجنس ضدٌّ أصلاً. وإن كان للجنس ضدٌّ، فلننظر إن كان الضدّ في الجنس المضاد. وذلك أنه يجب ضرورةً أن يكون الضدّ في الجنس المضاد إن كان للجنس ضدّ. وكل واحد من هذه الأشياء ظاهرٌ بالاستقراء. وأيضاً ينظر إن كان بالجملة ضدّ النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس، لكنه هو نفسه جنس، بمنزلة الخير. فإن هذا إن لم يكن موضوعاً في جنس، لم يكنِ ولا ضدّه في جنس، لكنه يكون هو نفسه جنساً، كما يعرض[٧] في الخير والشر. وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس، لكن كل واحد منهما جنس. ـ وننظر أيضاً إن كان الجنسُ والنوعُ ضدّين لشيء، وكان بعضها بينهما[٨] متوسط، وبعضها ليس بينهما متوسط. وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متسوط ما، ففيما بين الأنواع أيضاً متوسط. وإن كان فيما بين الأنواع متوسط، ففيما بين الأجناس أيضاً متوسط: كالحال في الفضيلة والرذيْلة والعدل والجَوْر: فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئاً متوسطاً. وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس بينهما متوسط[٩] والخير والشر بينهما متوسط ـ فنقول إنه إن كان[١٠] فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع متوسط، إلا أن ذلك ليس

---

(٥) الفهم (فوق)؛ نقل أثانس: العفة. إسحٰق نقل: الفهم.

(٦) بالوفاء (فوق).

(٧) يلزم (فوق).

(٨) بينها (ب).

(٩) والخير والشر بينهما متوسط (– ب).

(١٠) أو إذ (إن: ب) كان (فوق)؛ المخبر موافق لنقل أثانس.

٢٧/أ على مثال واحد، لكن المتوسط بينَ ذينيك[١١] على جهة السلب، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع. وذلك أن كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد ـ مشهورٌ في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب.

وننظر أيضاً إذا كان للجنس ضدٌّ ما، ليس فقط إن كان الضدّ في جنس واحد بعينه، لكن والمتوسط أيضاً. وذلك أن الشيء الذي فيه يكون الطرفان فيه تكون المتوسطات، كالحال في الأبيض والأسود، لأن اللون هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما. وعناد هذا القول أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه، إذ كان كليهما[١٢] في الشر، والمتوسط بينهما ـ وهو المعتدل ـ ليس هو في هذا الجنس بعينه، لكنه في الخير.

وننظر أيضاً إن كان الجنس ضدّ الشيء، ولم يكن النوع ضدًّا لشيءٍ من الأشياء. وذلك أن الجنس إن كان ضدّ الشيء، فالنوع أيضاً كذلك، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعَدْل والجور. ونظنّ أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الأُخَر لمن يتفقده. وعناد هذا يوجد في الصحة والمرض: فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق؛ ومرضٌ ما ـ وهو نوعٌ ـ ليس هو ضدًّا
124 لشيءٍ أصلاً، بمنزلة الحُمَّى والرَّمَد وكلِّ واحدٍ من الأُخَر.

وينبغي: أمّا لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا، فمن البيّن أنه ليس الموصوف بجنس؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات: أما أوّلاً فإن كان الضدّ في الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضدٌّ، لأن الضدّ إن كان في هذا فمن البيّن أن الذي قُدِّم ووُضِع، أيضاً فيه. وأيضاً إن كان المتوسط في الجنس المذكور، فإن[١٣] الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف. وأيضاً

(١١) ذينك (ب).

(١٢) كلاهما (ب).

(١٣) لأن (فوق).

إن كان للجنس ضدٌّ ما، فينبغي أن ننظر إن كان الضدّ في الضدِّ: فإنه إن كان، فمن البيّن أن الذي قُدِّم ووضع[١٤] في الذي قدّم ووضع.

(٢٧٧/ب) ونظر أيضاً في التصاريف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للمبطل والمُصَحِّح، وذلك أنهما معاً يوجد ولا يوجد للواحد والجميع[١٥]. مثال ذلك أن العدالة إن كانت علماً فالعادل عالم، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم؛ وإن لم يكن من هذه شيء، لم يكن من الباقية شيء أصلاً.

---

(١٤) ووضع (− ب).

(١٥) وللجميع (فوق).

ـ ٤ ـ
[مواضع أخرى]

ونظر أيضاً في الأشياء التي حال[١] بعضُها عند بعض حالٌ متشابهة ـ مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذةِ مشابهةٌ لحال النافع عند الخير. وذلك أن كلَّ واحدٍ من ذينك مُحْدَثٌ لكل واحد من هذين. فإن اللذة إن كانت الذي هو الخير، فإن اللذيذ يكون هو النافع، إن كان من البيّن أنه يكون محدثاً للخير، لأن اللذة خير. وكذلك يجري الأمر في الكون والفساد ـ مثال ذلك أنه إن كان «أن يبني» الإنسان هو أن يفعل، فإن «قد بَنَى» هو أن قد فعل؛ وإن كان «أن يتعلم» الإنسان هو أن يتذكر، فإن «قد تعلم» هو أن قد تذكر؛ وإن كان «أن ينحلّ» الإنسان هو أن يفسد، فإن «قد انحلّ» هو أن قد فسد، فإن الانحلال هو فساد ما. ـ وكذلك يجري الأمر في المكوِّنة والمفسِدة والقوى والاستعمالات. وبالجملة، فينبغي للمُبْطِلِ والمُصَحِّح أن يبحثا في أيّ تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون والفساد. وذلك أنه إن كان المفسِد محلِّلاً، فالإفساد تحليل. وإن كان المكوّن محدثاً، فالتكوّن إحداث، والتكوّن حدث. وكذلك يجري الأمر في القوى والاستعمالات. وذلك أن القوّة إن كانت حالاً فإن الشيء إذا كان يقوى فهو بحالٍ ما. وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلاً، فالذي يستعمل يفعل، والذي قد استعمل قد فعل.

وإن كان المقابل للنوع عدماً، فالإبطال يكون على وجهين: الأوّل

---

(١) حالها (ب).

منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف؛ وذلك أنه بالجملة إما ألاّ يكون العدم في جنسٍ واحد بعينه أصلاً، أو لا يكون في الأخير ـ مثال ذلك أن البصر إن كان في الجنس الأخير ـ أعني في الحس ـ فالعمى ليس هو حسًّا. (٢٧٨/أ) 124b- والثاني أن العدم إن كان يقابل الجنس والنوع(٢)، ولم يكن المقابل في المقابل، فليس الموصوف في الموصوف. ـ فالمُبْطِلُ ينبغي له أن يستعملها على ما وصفنا؛ فأما المصحِّح فعلى جهة واحدةٍ فقط. وذلك أن المقابل إن كان في المقابل، فإن الذي قدّم ووضع يكون في الذي قدّم ووضع ـ مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حسٍّ ما، فإن البصر حسٌّ ما.

وينبغي أيضاً أن ننظر في السوالب بالعكس، كما فعلنا في العَرَض، بمنزلة ما إن كان اللذيذ هو الخير، فالذي ليس بخير ليس بلذيذ(٣)، لأنه ليس يمكن، إن كان الخير جنساً للذيذ، أن يكون شيءٌ ما لذيذاً(٤) ليس بخير. وذلك أن الأشياء التي لا يحمل عليها الجنس ليس يُحمل عليها شيء من الأنواع. وكذلك ينبغي للمُصَحِّح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيذٍ، فاللذيذ خير؛ فيجب من ذلك أن يكون الخير جنساً للذيذ.

وإن كان النوع مضافاً، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضاً مضافاً. وذلك أنه إن كان النوع أيضاً من المضاف، فإن الجنس من المضاف، كالحال في الضِّعْف والكثير الأَضْعاف: فإن كلَّ واحد منهما من المضاف. وإن كان الجنس من المضاف، فليس واجباً ضرورةً أن يكون النوع أيضاً من المضاف؛ وذلك أن العلم من المضاف، والنحو ليس هو من المضاف(٥)، أو(٦) يكون ما قيل قبلُ ليس يُظَنُّ به أنه حق، لأن الفضيلة هي الجميل وهي الخير. والفضيلة من المضاف، والخير والجميل ليسا من المضاف، لكنهما(٧) كيفيتان.

---

(٢) النوع (فوق).

(٣) نسخة أخرى: فإنه إن لم يكن هكذا صار هاهنا شيء لذيذ ليس بخير.

(٤) لذيذ (ب).

(٥) له (+ ب).

(٦) و (ب).

(٧) كأنهما (ب).

وأيضاً ننظر إن لم يكن النوعَ يقال بالقياس إلى شيء واحدٍ بعينه بذاته ٢٠/ب) وبالجنس ـ مثال ذلك أنه إن كان الضِّعْف يقال له ضعفٌ للنصف، فينبغي أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف[٨] للنصف. فإن لم يكن كذلك، فليس الكثير الأضعاف جنساً للضِّعف.

وأيضاً ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بالجنس وبجميع أجناس الجنس. وذلك أن الضِّعف إن كان كثير الأضعاف للنصف، فإن الفاضل يقال فاضلاً[٩] للنصف. وبالجملة، يقال بالقياس إلى النصف جميعُ الأجناس التي فوق. والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورةً أن يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس، لأن العلم إنما يقال عِلْمٌ بالمعلوم، والمَلَكة والحال ليسا[١٠] تقالان للمعلوم، لكن للنفس.

وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثالٍ واحد في التصاريف ـ مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين. وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأنّا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا. وكذلك العلم يقال لكذا، 125a - وأجناسه مثله، أعني الحال والملكة. والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجري هذا المجرى. وذلك أن المخالف والمضادّ يقالان لكذا، والغير جنسٌ لهما. وليس يقال «غير لكذا»، بل: «غير كذا».

وأيضاً ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثالٍ واحدٍ في التصريف ليس ينعكس على مثال واحد، كالحال في الضِّعف والكثير الأضعاف. وذلك أن كل واحدٍ منها[١١] يقال لكذا؛ وكذلك يقالان في الانعكاس، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا. وكذلك يجري الأمر في العلم وفي الظنّ: فإن هذين يقالان لكذا. والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال. فإن

---

(٨) الأضعاف (فوق).
(٩) فاضل (م).
(١٠) ليستا (ب).
(١١) منهما (فوق).

كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثالٍ واحدٍ، فمن البيّن أن أحدهما ليس هو جنساً للآخر.

وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة في التصريف. وذلك أنه قد يظنّ أن كل واحد منهما يقال على مثال واحد وبأنحاء متساوية، كالحال في الهبة والعطيّة. وذلك أنه قد يقال «هِبَتُه» و «هبة له»، و «عَطِيَّته» و «عَطِيّةٌ له» - والعطيّة جنسٌ للهبة، وذلك أن الهبة عطيّة لا يكافأ عليها. وفي بعضها يلزم[١٢] ألا تقال المساواة في التصريف. وذلك أن الضعف ضعف لشيء؛ والزائد زائدٌ على شيء وفي شيء؛ والأعظم أعظم من شيء ولشيء[١٣]. فليس ما وصفنا أجناساً للضعف، لأنهما[١٤] ليست تقال مساويةً للنوع وفي التصريف، أو لا[١٥] يكون بالجملة القول بأن الجنس والنوع يقالان بالمساواة في التصريف حقاً.

وينبغي أن ننظر إن كان المقابل جنساً للمقابل - مثال ذلك أن يكون كثير الأضعاف جنساً للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنساً للنصف. وذلك أنه واجبٌ أن يكون المقابلُ جنساً للمقابل. فإن وضع واضعٌ العلمَ: الشيء الذي هو الحسّ، فيحتاج أن يضع أيضاً المعلومَ: الشيء الذي هو المحسوس. وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس. وذلك أن بعض المعقولات معلومة. فليس المحسوس[١٦] إذاً جنساً للمعلوم. وإن لم يكن هذا هكذا، فليس الحسّ جنساً للعلم.

والتي تقال على طريق الإضافة[١٧] منها ما هي ضرورة في تلك الأشياء

(١٢) بعض (فوق)؛ يعرض (م).
(١٣) وبشيء (فوق).
(١٤) لأنها (فوق).
(١٥) في السرياني: أو لعله (فوق).
(١٦) وليست محسوسة (فوق).
(١٧) ولما كانت المضافات (فوق).

٢١/أ) التي بالقياس إليها يقال أو لديها[١٨]، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال. وذلك أنه ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء، إلاّ فيما يقال بالقياس[١٩] إليها ـ ومنها ما ليس يجب ضرورةً أن يكون في الأشياء التي بالقياس إليها يقال؛ إلا أن ذلك ممكن فيها ـ مثال ذلك إن كانت /ب) النفس معلومة، فإنه ليس يمنع مانع أن يكون للنفس عِلْمُها. إلا أن ذلك ليس بالضروري، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء آخر ـ - ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال، مثل الضد في الضد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفساً أو إنساناً. فلما كان هذا كذا، ينبغي أن ننظر إن وضع واضعٌ الجنس الذي هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة ـ مثال ذلك إن قال إن الذكر بقاء العلم. وذلك أن كل بقاء إنما هو في الباقي ولدى الباقي. فبقاء العلم إذن إنما هو في العلم. فالذكر إذن في العلم، لأنه بقاء العلم. وذلك غير ممكن، لأن كل ذكر[٢٠] إنما يوجد في النفس.

وهذا الموضع الموصوف عامٌّ للعرض أيضاً، لأنه لا فرق بين قولنا إن البقاء جنس[٢١] للذكر، وبين قولنا إنه عرض يعرض له. وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقاء[٢٢] العلم، فقد يليق به هذا القول بعينه.

(١٨) حواليها (فوق).
(١٩) بالإضافة (فوق).
(٢٠) ذلك (ب).
(٢١) جنساً (م).
(٢٢) بقى (ب).

ـ ٥ ـ

[مواضع أخرى]

وأيضاً إن وضع واضعٌ الملكةَ في الفعل أو الفعلَ في الملكة ـ مثل أن يضع للحسّ[١] حركة بالجسم. وذلك أن الحسّ ملكة، والحركة فعل. وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظنّ، لأنه ليس شيء من الذكر ملكة، بل الأَوْلَى به أن يكون فعلاً.

وقد يُخطىء الذين يصفون الملكة في القوّة اللازمة لها، مثلما يضعون الدَّعَة[٢] إمساك[٣] الغيظ، والشجاعة والعدالة إمساك[٣] الخوف والأرباح، وذلك أن الشجاع والوادع[٤] يقال لكل واحدٍ منهما[٥] البريء من العوارض، والضابط هو الذي تناله العوارض ولا ينقاد لها. وخليق أن تكون مثل هذه القوّة تلزم كلَّ واحدٍ منهما، حتى إنه إن ناله عارض لم يَنْقَدْ له، بل ضبط نفسه عنه. إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد[٦] للشجاع والوادع، لكنه عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً.

(٢٨٠/أ) وربما يضعون اللوازم ـ بوجه من الوجوه ـ بمنزلة الجنس كما يضعون الغَمّ جنساً للغيظ، والظنّ جنساً للتصديق. فإن هذين الموصوفيْن يلزمان

---

(١) الحس (فوق) في السرياني بنقل إسحٰق وأثانس: للحس.

(٢) يعني التواضع (فوق).

(٣) ضبط (فوق).

(٤) العادل (فوق).

(٥) منها (ب).

(٦) هو معنى الوجود (فوق).

- بجهة من الجهات - الأنواع الموصوفة. وليس واحدٌ منهما جنساً. وذلك أن الذي يغتاظ قد يغتم أولاً بحدوث الغم فيه، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الغم، لكن الغم سبب الغيظ. فليس الغيظ إذاً على الإطلاق غمّاً. وعلى ذلك المثال أيضاً ولا التصديقُ ظن[٧]: لأنه قد يمكن أن يكون الظنّ الواحد بعينه أيضاً لمن لا يصدق به. وما كان ذلك ليمكن لو كان التصديق نوعاً للظنّ. وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذا تغيّر بالكلية عن النوع، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد بعينه على حاله إذا كان مرة إنساناً ومرة لا. فإن[٨] قال قائل إنه من الاضطرار أن يصدق
126a - الظانّ، صار التصديق والظنّ يقالان بالسَّوِيَّة، فلا يكون على هذه الجهة جنساً، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع.

ويُنْظَر أيضاً إن كان من شأن كليهما أن يكونا في شيء واحد بعينه. وذلك أن الشيء الذي يوجد فيه النوعُ قد يوجد فيه الجنس أيضاً - مثال ذلك أن الذي يوجد فيه الأبيضُ يوجد فيه اللون أيضاً، والذي يوجد فيه النحو يوجد فيه العلم أيضاً. فإن قال قائل إن الاستحياء خوف[٩]، وإن الغيظ غم، لم يلزم أن يكون النوعُ والجنسُ في شيءٍ واحدٍ بعينه. وذلك أن الاستحياء في الجزء الفكري، والخوف في «الجزء»[١٠] الغضبي، والغم[١١] في الشهواني، وذلك أن اللذة إنما هي في هذا الجزء، والغيظ في الغضبيّ. فليس الأشياء التي وصفناها أجناساً لأنها ليست في الشيء الذي فيه الأنواع. كذلك إن كانت المحبة في الشهواني فليست مشيئة[١٢] ما. وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء الفكري. وهذا الموضوع نافع في العرَض أيضاً؛
٢/ب) وذلك أن العرض والشيء الذي يوجد[١٣] له العرض يوجدان في شيءٍ واحدٍ بعينه. فإن لم يوجد معه في شيء واحد بعينه فمن البيّن أنه ليس يعرض له.

---

(٧) ظناً (ب).
(٨) وإن (فوق).
(٩) أذى (فوق).
(١٠) **الجزء** (ت-م).
(١١) الأذى (فوق).
(١٢) اختيار، إرادة (فوق).
(١٣) يعرض (فوق).

وينظر أيضاً إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة(١٤)، لأنه ليس يظنّ أن النوع يشارك الجنس من جهة(١٤). وذلك أن الإنسان ليس هو من جهةٍ حيوان(١٥)، ولا النحوُ من جهةٍ علم(١٦). وكذلك يجري الأمر في الباقي. فننظر إن كان في بعض الأشياء يشرك(١٧) النوعُ الجنسَ - مثال ذلك أنه قد قيل إن الحيّ هو الذي هو المحسوس أو المرئي، لأن الحيّ مرئيٌّ ومحسوس من جهة، إذ كان مرئياً(١٨) ومحسوساً من جهة الجسم(١٩) لا من جهة النفس(٢٠). فليس المرئي إذن ولا المحسوس جنساً للحي. - وربما وضعوا الكل في الجزء وهم لا يشعرون - مثل أن يقولوا إن الحيّ جسم يتنفس، وذلك أنه ليس يُحمل الجزء على الكل أصلاً، فليس الجسم إذن جنساً للحي لأنه جزء.

ويُنْظَر أيضاً إن كان قد وضع شيئاً من المذمومات أو المهروب منها في القوّة أو في القوى - مثل أن يجعل المغالط أو الساعي أو السارق الذي يقوى على أن يسرق(٢١) شيئاً ما ليس له. وذلك أنه ليس أحدٌ ممن وصفنا يوصَفُ بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك. وذلك أن المَلَك والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر(٢٢) وليسا شرّيرين(٢٣)، لأن جميع الشرار(٢٤) يوصفون بذلك بحسب الاختيار. وأيضاً وكل قوّة إنما هي من الأشياء المختارة(٢٥). وقوى الأشياء الرديئة مختارة(٢٦)، ولذلك نقول إنها موجودة للملَك وللفاضل إذ كان كل واحدٍ منهما قادراً على أن يفعل الرديء. فليست إذن القوّة جنساً لشيء مذموم أصلاً. وإن لم يكن هذا

---

(١٤) في شيء (فوق).
(١٥) حيواناً (ب).
(١٦) علماً (ب).
(١٧) يشارك (فوق).
(١٨) مربياً (ب).
(١٩) بالجسم (فوق).
(٢٠) بالنفس (فوق).
(٢١) يأخذ (فوق).
(٢٢) الردى (فوق).
(٢٣) رديئين (فوق).
(٢٤) الأردياء (فوق).
(٢٥) المأثورة (فوق).
(٢٦) مأثورة (فوق).

126b - هكذا، فقد يلزم أن يكون شيءٌ من المذمومات مختاراً؛ فتكون قوّةٌ من القوى مذمومة.

٢٨١/أ) وينظر أيضاً إن كان وَضع شيئاً من الأشياء الجليلة بنفسها أو من المختارة[٢٧] في القوّة أو في القَوِيِّ أو في الفاعل. وذلك أن كل قوّة وكل قَوِيٍّ أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره، أو إن كان وَضع شيئاً من الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد، بمنزلة الخَدَّاع والسَّاعي، وذلك أنه لا المختار إذا كان لا يقدر، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خَدَّاعٌ أو ساعٍ، بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران. فليس ينبغي إذن أن نجعل ولا واحدٍ منهما في جنسٍ واحد، لكن في الجنسين الموصوفين.

وأيضاً ربما كان الأمر في العكس، أعني أنهم يضعون الجنس على أنه فصل، والفصل على أنه جنس، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب، والتصديق قوّة[٢٨] الظنّ. وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنساً، لكنهما فصلان، لأنه يظنّ بالحيرة أنها تعجُّب مفرط، والتصديق ظنّ مستحكم. والعَجَبُ والظنّ جنسان، والإفراط والاستحكام فصلان. وأيضاً إن وصفٌ واصف الإفراطَ والاستحكام بأنهما جنسان، صار ما لا نفس له يصدّق ويتحير. وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان[٢٩] لذلك الشيء الذي هما له استحكام وإفراط. فإن كان التحيّر إفراط التعجب، فالتحيّر يوجد للتعجب. فالعجب إذاً تحيّر[٣٠]. وكذلك التصديق يوجد للظنّ، إن[٣١] كان استحكام الظنّ؛ فالظنّ إذن يُصَدّق. ـ وأيضاً يلزم من يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم، والإفراط مفرط.

---

(٢٧) المأثورة (فوق).
(٢٨) استحكام (فوق).
(٢٩) موجود (فوق).
(٣٠) يتحير (فوق).
(٣١) إذ (فوق).

وذلك أن التصديق مستحكم. فإن كان التصديق استحكاماً، فالاستحكام إذن مستحكم. وكذلك أيضاً التحيّر مفرط؛ فإن كان التحيّر إفراطاً فالإفراط مفرط. وليس يُظَنُّ بهما ذلك أنه كذلك، كما لا يظن بالعلم أنه عالم، ولا (٢٨١/ب) بالحركة أنها متحركة. ـ وربما أخطأوا أيضاً بوضعهم الانفعال في المنفعل على أنه جنس، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياةٌ أزلية. وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالاً أو عَرَضاً للحياة. والأمر في أن ما قلناه حقٌّ يتبين من أن يسلّم أحدٌ أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتاً. وذلك أنه ليس لأحدٍ أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له، بل - 127a - يقول إن انفعالاً أو عَرَضاً حدث لها. فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت.

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو له انفعال: بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأَوْلَى أن تكون الريح حركة الهواء. وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقي واحداً بعينه. فليس الهواء ريحاً أصْلاً، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكنٌ أيضاً، إذ كان يبقى[٣٢] هواءً بحاله، كما كان هو ريحاً. وكذلك يجري الأمر في سائر ما أشبه ذلك. وإن كان ينبغي أن يسلّم في هذا الفصل[٣٣] أن الريح هواء متحرّك، إلاّ لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء التي يصدق[٣٤] عليها الجنس، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنسُ الموصوف. وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يُظنّ به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد، وفي الطين إنه تراب معجون بشيء رطب، أو ليس الثلج ماءًا ولا الطين ترابًا[٣٥]. فليس واحدٌ مما ذكرنا جنساً، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يَصْدُقُ أبداً على الأنواع. وكذلك ليس الشرابُ ماءًا عَفِناً، كما يقول أنبادوقليس إنه ماءٌ متعفِّن في العود. وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق.

---

(٣٢) يبقى (فوق). (٣٣) أيضاً (فوق)؛ (+ ب).
(٣٤) كانت: «لا يصدق»، ثم ضرب على «لا»؛ (+حاشية ب).
(٣٥) تراب (م).

ـ ٦ ـ

[مواضع أخرى]

وينظر أيضاً إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء. فمن البيّن أنه ولا الذي ذكرنا[١].

ويُنْظَر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف ٢/أ) أصلاً بالنوع، بمنزلة الأشياء البيض، فإنها ليست تختلف بالنوع؛ وكل جنس فإنّ أنواعه مختلفة، فليس الأبيض إذاً جنساً، ولا لواحد.

ويُنظَر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة، بمنزلة الموجود والواحد: فإنهما من اللوازم[٢] لجميع الأشياء. فإن وصف الموجود بأنه جنسٌ، فمن البين أنه جنسٌ لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها، إذ كان الجنس لا يحمل على شيءٍ سوى الأنواع. فيصير الواحدُ أيضاً نوعاً للموجود. فيلزم أن يكون النوع أيضاً يحمل على جميع الأشياء التي يُحمل عليها الجنس، لأن الموجود والواحد يُحمل[٣] على جميع الأشياء حملاً مطلقاً. ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس. فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل، فمن البيّن أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس، أو على أكثر. وذلك أنه إن كان الجنس أيضاً مما يلزم جميع الأشياء، فهو يقال على مثل ما يقال عليه.

---

(١) ذكرناه (ب).

(٢) اللازم (ب).

(٣) يحملان (فوق).

وإن لم يكن مما يلزم جميع الأشياء فالفصل يقال على أكثر مما يقال عليه[٤].

- 127b - ويُنظَر أيضاً إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة الأبيض في[٥] الثلج: فمن البيّن أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع.

ويُنظَر أيضاً إن كان الجنس ليس بمواطىء للنوع؛ إذ كان الجنس يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ.

ويُنظَر أيضاً إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة في الجنس الأخسّ، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخسّ، والأخسُّ في الأفضل. وقد يظنّ أن جنس الأفضل أفضل.

(٢٨٢/ب) ويُنظَر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حالاً[٦] متشابهة. فوضعه في الجنس الأخس لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس: الشيء الذي له[٧] الحركة أو المتحرّك. وذلك أنه قد يظنّ بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد. فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا[٨] كان ينبغي أن نضع الجنس[٩].

وأيضاً من الأكثر والأقل: أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة، والنوع لا يقبلها، لا هو ولا الذي يقال عليه. وذلك أن الجنس إن

---

(٤) جملة: «وإن لم يكن... يقال عليه» (– ب).

(٥) على (فوق).

(٦) حال (ب).

(٧) هو (فوق).

(٨) هد (م).

(٩) لم نجد في نقل إسحق إلى السرياني: «الجنس»، بل هكذا: في هذا كان ينبغي أن نضع، أي في النفس. ـ ووجدنا في نقل أثانس: «الجنس».

كان يقبل الأكثر[١٠]، فالنوع أيضاً. والذي يقال عليه النوع يقبله ـ مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر، لأنه قد يقال: عدل أكثر من عدل. فإن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر، والنوع لا يقبل: لا هو، والذي يقال عليه، لم يكن الموصوف جنساً.

وأيضاً إن كان الذي نظّن به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس، فمن البيّن أنه ولا الموصوف أيضاً جنس[١١]. وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التي تظهر فيها أشياءُ كثيرةٌ تحمل على النوع من طريق ما هو، ولم يُحَصَّل ولا يمكنّنا[١٢] أن نقول أيّما منها هو الجنس ـ مثال ذلك أن الغيظ يظنّ بالغم، والظنّ أنهما يحملان عليه من طريق ما هو. وذلك أن الذي يغتاظ يغتم ويظنّ أنه أخفق[١٣].

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضاً من قياسه[١٤] إلى نوع[١٥] آخر غيره. وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذي يظنّ به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس، فمن البيّن أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلاً.

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا. فأما المصحح فإن كان
128 - الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثر، فليس ينتفع بهذا الموضع. وذلك
أنه ليس يمنع مانعٌ من أن يكون كليهما يقبلان[١٦] الأكثر ولا يكون أحدهما
٢/أ) جنساً للآخر: فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر، وليس واحدٌ[١٧] منهما[١٨]
جنساً للآخر.

وإضافة[١٩] الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعةٌ. مثال ذلك أن

(١٠) الزيادة (فوق).
(١١) جنساً (ب).
(١٢) يمكننا (ب).
(١٣) احتقر (فوق).
(١٤) قياس (ب).
(١٥) شيء (فوق).
(١٦) كلاهما يقبل (ب).
(١٧) الواحد (فوق).
(١٨) منها (ب).
(١٩) مقايسة (فوق).

نظر إن كان هذا وذاك جنساً على مثال واحد. فإن أحدهما إن كانِ جنساً، فالآخر أيضاً جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنساً فالأكثر جنساً ـ مثال ذلك إن كانت القوّة جنساً لضبط النفس أكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنساً، فالقوّة أيضاً جنسٌ. وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال في النوع أيضاً. وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعاً للمقصود نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعاً له فالآخر نوعٌ له. فإن كان الذي يظنّ به أنه أقل، نوعاً له، فالذي يظنّ به أنه أكثر، نوعاً له[٢٠] أيضاً.

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو حُمِل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحداً، لكن كثيرين مختلفين. وذلك أنه بيِّن أنه يكون جنساً. وإن كان النوع الموصوف واحداً، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على أنواع أُخَر من طريق ما هو فإنه أيضاً يلزم أن تكون يحمل على[٢١] كثيرين مختلفين وأن يُعترف بأنه جنس.

ولأن قوماً يظنون أن الفصل أيضاً يُحمل على الأنواع من طريق ما هو، واجبٌ أن يفرّق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول[٢٢] التي وصفنا. أمّا أوّلاً فإن الجنس يُحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل. وبعد ذلك فإن الصفة بما هو، أوْلَى بالجنس منها بالفصل. وذلك أن الذي يقول إن الإنسان حيٌّ ـ أَوْلَى بأن يكون دالاً على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه مَشَّاء، ولأن[٢٣] الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنسُ، والجنس لا يدل على كيفية الفصل. وذلك أن من يقول مَشّاء فإنما يقول حيوان مُكَيّف، والذي يقول (٢٨٣/ب) حيوان فليس يقول: مَشَّاء مُكَيَّف.

---

(٢٠) نوع (ب).
(٢١) جملة: «أنواع أُخَر . . . يحمل على» (– ب).
(٢٢) الحروف (فوق).
(٢٣) و (– ب).

فبهذا الوجه ينبغي أن يُفرَّق بين الجنس والفصل. ـ ولما كان يظن الموسيقوس إن كان[٢٤] بما هو موسيقوس عالماً، فالموسيقى علمٌ ما. وإن كان الماشي ـ إن كان بالمشي[٢٥] يتحرّك ـ فالمشي حركة ما. فينبغي أن ننظر في الجنس الذي فيه نريد أن نصحِّح شيئاً بالحال التي وصفنا؛ مثال ذلك إن أراد أن يصحِّح أن العلم هو التصديق؛ وإن كان الذي يعلم شيئاً قد يصدّق به من حيث يعلمه، فمن البيّن أن العلم تصديق. وكذلك يجري الأمر فيما أشبه ذلك.

وأيضاً لما كان ما لزم شيئاً دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا[٢٦] وهذا لا يلزم جميع
128 هذا[٢٧]، بمنزلة ما يلزم الهدوء والسكون الريح، والمنقسم[٢٨] للعدد من غير أن ينعكس ذلك، فإنه ليس كل منقسم عدداً، ولا الهدوء سكون الريح ـ وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائماً جنس إذا لم ينعكس الآخر، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع. والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكوّن، وذلك أن المتكوّن غير موجود، وليس ينعكس. وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكوّن، إلا أن غير الموجود على حالٍ[٢٩] ليس هو جنساً للمتكوّن. وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع. فينبغي أن يُستعمل الجنس على حسب ما وصفنا.

تمت المقالة الرابعة من كتاب «طوپيقا»

قوبل به.

---

(٢٤) إن كان (– ب).

(٢٥) بما هو ماشي (فوق).

(٢٦) ذا (فوق).

(٢٧) وهذا لا يلزم جميع هذا (– ب).

(٢٨) والمنفصل (فوق).

(٢٩) ذاك (فوق).

(٢٨٤/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقالة الخامسة منه

[المواضع المشتركة للخاصة]

ـ ١ ـ

[القول في الخاصة وأنواعها]

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء: هل ما قيل خاصة، أم ليس بخاصة؟ والخاصة توصف إما بذاتها ودائماً، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات؛ مثال ذلك إن قولنا حيوان آنِس بالطبع خاصةٌ للإنسان بذاتها. فأما
128- الخاصة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة، وذاك خادم[1]. والخاصة دائماً بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت[2]. والخاصة في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان.

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وُضعت فهي إما مسئلتان، وإما أربع. وذلك أنه إن أُعْطي الواحد، ومُنع الآخر، صار هذا بعينه وحده مسئلتين ـ مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين. فلِمُحْتَجٍّ أن يحتجَّ أن الإنسان ليس بذي رجلين، وأن الفرس ذو رجلين ـ وبالوجهين تنفسح الخاصة. فإن هو أعطي كلَّ واحد منهما، ومنع كل واحد

(١) مطيع (فوق).

(٢) غير مائت (فوق).

منهما، حدث أربع مسائل ـ مثال ذلك أن خاصّة الإنسان بالقياس إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين، والفَرَس ذو أربعة أرجل ـ وذلك أنه قد يتهيأ له أن يحتجَّ أن الإنسان ليس بذي رجلين، لأنه ذو أربعة أرجل. وقد يتهيأ له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذي أربع. وكيفما تبيّن ذلك، بَطَل المقصود له[٣].

والخاصة[٤] بذاتها قد[٥] توصف بالقياس إلى كل شيء، وتفرّق المخصوص من كل شيء ـ بمنزلة قولنا: حيٌّ ناطق مائت قابل للعلم، للإنسان. فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل المخصوص من كل شيء، (٢٨٤/ب) بل من شيء معلوم، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم. فإن الفضيلة توجد في كثير، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري. ـ والخاصة دائماً هي التي تصدق في كل زمان ولا تخلو[٦] في وقت من الأوقات، كقولنا: خاصة الحي أنه مركب من نَفْسٍ وبدن. فأما - 129a - الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تَصْدُقُ في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورةً، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس.

وقد يمكن أن توصف الخاصة التي بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل: إما في الجميع دائماً على مثال واحد، وإما على أكثر الأمور وفي الأكثر ـ مثال ذلك: أمّا في الجميع ودائماً فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفَرس أنه ذو رِجْلين. وذلك أن الإنسان وكلَّ إنسان ودائماً ذو رجلين، وليس شيء من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين.

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصةٌ بالقياس إلى الشهواني والغضبي: أن ذلك يأمر، وهذان يأتمران.

---

(٣) إليه (فوق).

(٤) فالخاصة (فوق).

(٥) هي التي (فوق).

(٦) ولا تخلُ (م).

وذلك أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري، لكنه في بعض الأوقات يأتمر؛ ولا الجزء الغضبي والجزء الشهواني أبداً يأتمران، لكنهما في بعض الأوقات يأمران، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة.

والمنطقية[٧] من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائماً والتي بالقياس إلى آخر. وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفاً، لأن المسائل تكون عنها ضرورةً: إما اثنتين وإما أربعاً. فالأقاويل (٢/أ) إذاً أيضاً تكون بحسبها كثيرة. فأما الخاصة بذاتها ودائماً فله أن يحتج بها بحسب[٨] أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة. فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات، لأنها إن لم تفرّق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة.

فأما التي هي خاصة دائماً فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة. وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة. ـ فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛ فليس الأقاويل إذاً بحسبها كثيرة. والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة.

فالخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا، ولا يعرض لهذا. فأما الخواص دائماً وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء.

(٧) الجدلية (فوق).

(٨) بالقياس إلى (فوق).

— ٢ —

[مواضع]

- 129b - أما أوّلاً فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيداً أو لم توصف جيداً. والدليل على أنها وصفت جيداً أو لم توصف، أن تكون الخاصة قد وصفت لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف: أما الذي يُبْطِل فإن وصفها بأشياء ليست أعرف، وأما المصحِّح فإن وصفها بأشياء أعرف. ـ وإذا كانت بأشياء ليست أعرف، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف[1] به الخاصة أشدّ إغماضاً من الشيء الذي وصفت خاصّته. فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيداً، لأنا إنما نستعمل الخاصة لنعلم، كما نستعمل الحدّ. فينبغي أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف. فإنّا بهذا الوجه أحرى أن (٢٨٥/ب) نفهمها فهماً كافياً ـ مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار، أعني النفس. فإن معرفتنا بالنار: ما هي؟ أكثر من معرفتنا بالنفس ـ لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً، أعني أنها أشبه الأشياء بالنفس.

ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف. وذلك أنه ليس إنما[2] ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذي يوصف به، لكن يكون وجودها له أيضاً أعرف، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود، لم يعلم ولا أنه

---

(١) به يوصف (فوق).

(٢) إنما (– ب).

لهذا وحده موجود. فأي شيء من هَذين إنْ عَرَض، كانت الخاصّة غير بيّنة ـ مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها الشيء الذي فيه أوّلاً من شأن النفس أن يوجد، قد استعمل ما هو أغمض من النار، وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أوّلاً، لم يكن وضع هذه الخاصَّة للنار وضعاً جيداً، أعني الشيء الذي فيه أوّلاً من شأن النفس أن توجد. ـ وأما المصحِّح فينظر إن كانت الخاصة تكون[٣] بما هو أعرف. وإن كانت بما هو أعرف في كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا يكون وضعُ الخاصّة وضعاً جيداً. وذلك أن المواضع المصحِّحة لما يوضع وضعاً جيداً: منها ما يكون بهذا النحو وحده، ومنها ما يُرى[٤] على الإطلاق أَن وضعَه وضعٌ جيدٌ ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحيّ أن له حسًّا قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين، صار قولُنا أن له حسّاً خاصةٌ للحيّ موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً.

وبعد ذلك فينبغي للمبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاءٍ كثيرة، أو إن كان القول بأسره يدل على ٢٨/أ) معاني كثيرة؛ فإن الأمور[٥] إذا كان كذلك، لم تكن الخاصّة وضعت وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «يحس» قد يدل على معنيين على أن الموصوف بذلك حسّاً، وعلى أنه[٦] يستعمل الحس، لم يكن قولنا في الحيّ 130 - إن من شأنه أن يحسّ خاصة موضوعة وضعاً جيداً. ولذلك ليس ينبغي أن نستعمل: لا أسماءَ تقال على أنحاء كثيرة، ولا قولاً يدل على الخاصة؛ لأن ما يقال على أنحاءٍ كثيرة يجعل الموصوف غامضاً، فيتحيَّر فيه المحتجُّ فلا يعلم أي المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشيء. ومع هذا أيضاً فواجبٌ ضرورة أن نكشف أمر الذين

(٣) وصفت (فوق).
(٤) يبين (فوق).
(٥) الأمر (فوق).
(٦) لم (+ ب).

يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا[٧] جعل جاعلٌ القياس شيئاً يختلف فيه، أعني على ما يقال فيه بأنحاء كثيرة[٧]. ـ فأما المصحِّح فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة. فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «جسم»، لا يدل على معاني كثيرة، ولا قولنا أسهل ما يتحرّك إلى المكان الأعلى، ولا مجموع القول المركّب من هذه الألفاظ، كان القول في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرّك إلى المكان الأعلى، خاصة موضوعةً على هذا وضعاً جيداً.

وبعد ذلك فينظر[٨] المبطل إن كان الشيء الذي يوصف، خاصته تقال على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي. والأسباب التي لها وجب ذلك ليس تخفى معرفتها من الأشياء التي تقدّم ذكرها، إذ كان من الواجب
(٢٨٦/ب) ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا هذا «يعلم»[٩] يدل على شيئين: على أن له علماً، وعلى أنه يستعمل العلم صار قولنا: «هذا يعلم» ليس هو خاصة «موضوعة» على ما ينبغي إذا لم يكن المعنى منهما الذي تقال له الخاصة ملخصاً أيّما هو. ـ فأما المصحِّح فيبطل[١٠] ألاّ يكون الشيء الذي توصف خاصته يقال على أنحاءٍ كثيرة، بل يكون واحداً بسيطاً[١١]: فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد، صار قولنا

---

(٧) في السرياني: متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق، أعني على ما يقال على أنحاء.

(٨) وبعد هذا فلينظر (ب).

(٩) في السرياني: «أن تعلم هذا» يدل على أشياء كثيرة: أحدها (أحدهما: ب) أن يُقْتَنى علمٌ على ما هو عليه، والثاني: أن يستعمل علمه، والثالث: أن يكون معلوماً صار.

(١٠) فينظر (فوق).

(١١) مطلقاً (فوق).

فيه: إنه حي آنس بالطبع، خاصةً موضوعة عليه على ما يجب.

وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الشيء[١٢] الواحد بعينه قد كرر في الخاصة، فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون، كما يفعلونه في الحدود، فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي، إذ كان ما تكرر قد يغلط السامع، فواجبٌ إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن يظنّ بمن يقوله مع ذلك أنه يَهْمُرُ هَمْراً. وتكرير المعنى الواحد في القول يكون على وجهين: أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ـ فإن قائل هذا القول قد كرر اسم الجسم مرتين؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء، بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى المكان الأسفل، ثم يستعمل مكان «الأجسام» «جواهر بصفة كذا»؛ وذلك أن قولنا: «جسم» و«جوهر بصفة كذا» شيء أحد[١٣]. فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر. فليس إذن واحدةٌ من هاتين الخاصتين موضوعةً على ما يجب.

(٢/١أ) فأما المصحِّح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه مكرراً، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل إسماً واحداً مكرراً، صار ذلك خاصةً للإنسان موضوعة على ما يجب. ـ وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان قد وصف في الخاصة إسماً يوجد لكل شيء. فإن مما[١٤] لا يفصل من أشياء ليس ينتفع به. والشيء الذي يقال في الخواص ليس يُنتفع به. والشيء الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشيء الذي يقال في الحدود. فإن وُضِعَتْ الخاصة هكذا لم يكن وضعُها على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان

(١٢) الشيء (ـ ب).

(١٣) آخر (فوق)؛ (ـ ب).

(١٤) ما (ب).

الذي يضع أن[١٥] خاصة العلم أنه ظن لا يزول[١٦] التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل في الخاصة ما يوجد لكل شيء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصة العلم وضعاً كما يجب. ـ فأما المصحّح فينظر ألاّ يستعمل أمراً عامياً أصلاً، لكن يستعمل ما كان مفصَّلاً من شيء، فإن الخاصة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أن الذي يضع أن خاصة الحيّ أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً؛ فخاصة الحيّ موضوعة بهذا وضعاً جيداً، أعني أن له نفساً.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواصًا[١٧] كثيرة لشيء واحد بعينه من غير أن يميّز أنه قد وضع خواصًا كثيرة[١٨]، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصة موضوعة، على ما يجب. فكما أنه في الحدود لا ينبغي أن يزاد شيء سوى القول الذي يدل على الجوهر، كذلك أيضاً وفي الخواصّ ليس ينبغي أن يوصف شيء أصلاً سوى القول الذي يجعل ما قيل خاصة. (٢٨٧/ب) فإن ما يجري هذا المجرى ليس ينتفع به ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة النار هي أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف أكثر من خاصة واحدة، وذلك أن كل واحدٍ من هذين قد يصدق على النار وحدها. فليس وضع خاصة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفُّها، وضعاً جيداً. فأما المصحِّح فينظر ألاّ يصف خواصًا[١٩] كثيرة لشيء واحدٍ بعينه، بَل واحدة؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ـ مثال ذلك أن الذي يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتي أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة، لا خواصًا[١٩] كثيرة، فخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعاً جيداً.

---

(١٥) أن (– ب).

(١٦) يتغير (فوق).

(١٧) خواصّ (ب).

(١٨) جملة: «لشيء واحد. . . خواصًا كثيرة» (ـ ب).

(١٩) خواصّ (ب).

ـ ٣ ـ
[مواضع أخرى]

وبعد ذلك فإن المبطل ينبغي له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشيء بعينه الذي له توصف الخاصة، أو شيئاً مما هو له. فإن الأمر إذا جرى هذا
13 - المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعاً جيداً، لأن الخاصة إنما تُراد لمكان العلم، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان. والشيء الذي هو مما يوجد له متأخّر عنه فليس هو أعرفَ منه، فليس يزداد تعرُّفه من هذه الأشياء ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحي أنه الجوهر الذي نوعه الإنسان، فإنما استعمل شيئاً من الحي؛ فليس هذه الخاصة موضوعةً وضعاً على ما ينبغي.

فأما المصحِّح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحي أنه مركَّب من نَفْس وبدن، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً مما له أصلاً. فخاصة الحيّ بهذا موضوعة على ما يجب. ولهذا النحو أيضاً ينبغي أن ننظر في سائر الأشياء الأخَرى التي تجعل الشيء أعرف، أو لا تجعله كذلك.

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئاً إما مقابلاً أو بالجملة شيئاً معاً في الطبع أو شيئاً متأخراً، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب. وذلك أن المقابل معاً في الطبع، والمعاً في الطبع والمتأخر لا يجعلان الشيء

أعرف ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابلِ لا محالة للشر فقد استعمل المقابل للخير، فلم يضع خاصّة الخير على ما يجب. ـ فأما المصحِّح فينظر ألا يستعمل متقابلاً أصلاً[١]، أو بالجملة، ما هو معاً بالطبع ولا متأخر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضع أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل مقابلاً أصلاً ولا ما هو معاً في الطبع ولا متأخراً[٢]، صارت خاصة العلم بهذا الوجه موضوعةً على ما يجب.

(٢٨٨/أ) وبعد ذلك فإن المُبْطِل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائماً خاصة، لكن ما يوجد[٣] للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة: فإن الخاصة عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب. وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه[٤] موجوداً فيه يصدق عليه الاسم[٥] من الاضطرار، ولا[٦] لا الذي يصدق عليه اسمه الخاصةُ موجودةٌ فيه الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجوداً لا يقال عليه الاسم من الاضطرار. ومع هذه الأشياء أيضاً فليس إذا وُصِفَتْ الخاصة يكون بيِّناً أنها موجودة إن كانت مما يتهيأ فيه أن يحلّ بالشيء[٧]، فليس تكون الخاصة إذن بيّنة ـ مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرّك في الأوقات أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات، فليست خاصة موضوعة على ما يجب. فأمّا المصحِّح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي دائماً من الاضطرار؛ فإن بهذا الوجه تكون - 131b - الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَع خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلاً[٨] قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائماً، فنِعْم ما وصفت[٩] بهذا خاصة الفضيلة.

---

(١) مقابلاً ولا نافلة (فوق).

(٢) متأخر (م).

(٣) وكون (فوق).

(٤) يدرك أن الخاصة موجودة (فوق).

(٥) اسمه (فوق).

(٦) وأيضاً (فوق).

(٧) الشيء (ب).

(٨) مجتهداً (فوق).

(٩) وضعت (فوق).

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر، فإن الخاصة إذا وصفت(٩) هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب: أما أوّلاً فلأن(١٠) كل ما كان على خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة. وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن يضعوا الخاصة اللازمة دائماً. وثانياً فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر. فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثاً يستحق العَتْب ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصةَ إنسانٍ ما أنه جالس مع إنسانٍ ما فإنما وضع خاصةً في الزمان الحاضر، لم يصف الخاصة على ما يجب عندما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسانٍ ما إنه يمشي في موضع كذا، فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحسّ، فإنها ليست تكون موضوعة على ما يجب. وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجاً عن الحس صار غامضاً ولا
/ب) يتبين إن كان موجوداً بعد، مِنْ قِبَلِ أنه إنما يعرف بالحاسة التي تخصه فقط. وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائماً ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرّك فوق الأرض وهو أضوأ الكواكب، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض التي إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب، لأنه ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرّك فوق الأرض لقصور حِسِّنا عنها في ذلك الوقت.

---

(١٠) فلأن (فوق).

فأما المصحِّح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهِرة للحسّ أو التي وإن كانت محسوسة يكون وجودُها يبين من الاضطرار[١١]، فإن الخاصة على هذا الوجه تكون موضوعةً على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضع خاصة البسيط أنه المُلَوَّن أوّلاً قد استعمل شيئاً محسوساً، أعني قوله: مُلوَّن؛ ووجوده ظاهر أبداً[١٢]، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدّ وُصِف على أنه خاصة، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب، وذلك أن الخاصة ليست
- 132a - تدل على ماهية الشيء ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه حيوان مَشّاء ذو رجلين، إنما جعل[١٣] ما يدل على الماهية خاصة للإنسان، لم يكن وضع الخاصة على ما يحب.

فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يرجع[١٤] بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن يكون يدلّ على الماهية، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء، فنعم ما وُضِعتْ هذه الخاصة للإنسان.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن[١٥] الواضع للخاصة وضعها في: «ما الشيء» ـ وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأوّل موصوفاً فيها، ثم بعد ذلك يصل ويفرّق سائر الأشياء الباقية. فالخاصة

---

(١١) نسخة: أبداً؛ (ـ حاشية ب).
(١٢) نسخة: أبداً (+ حاشية ب).
(١٣) جعل (فوق)؛ (+ حاشية ب).
(١٤) جعل (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(١٥) لا يكون (فوق).

إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الحيوان أن يكون له نفس، لم يجعل الحيوان في «ما هو»، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب.

فأما المصحِّح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصّته في
(٢/أ) «ما هو» الشيء ووصل به سائر الأشياء الباقية، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب ـ مثال ذلك أنه لما كان من[١٦] وضع خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص فيما هو، صار بهذا الوجه وَضْعُ الخاصة للإنسان جيداً.

---

(١٦) من (– ب).

ـ ٤ ـ

[مواضع أخرى]

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت، أو تتبيّن مما وضعت بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر. ـ فأما الأمر فإن[١] ما قيل خاصة أو ليس بخاصة، فمن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه. والمواضع التي على الإطلاق تُصِحُّ الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعاً جيداً هي والمواضع التي تُحْدِث الخاصة تصير واحدة بعينها فستوصف[٢] في تيك.

وينبغي أوّلاً للمبطل أن ينظر في كل واحدٍ وصفت خاصته إن كان لا توجد ولا لواحد، أو إن كانت لا تصدق في هذا، أو إن لم تكن خاصة كل واحدٍ منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته: فإن الخاصة التي توضع هذا الوضع ليست بخاصة. مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغْلِطه القول، فإن المهندس قد ينخدع[٣] في الرسوم الكاذبة، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان يصدق[٤] على كلٍّ فقد يصدق على هذا. فإن ما يوضع على أنه خاصة هو خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حي قابل للعلم» يصدق على كل - 132b - إنسان وبما هو إنسان، صار قولنا: «حي قابل للعلم» خاصةً للإنسان.

(١) في أن (ب).

(٢) فلذلك ستوصف (فوق).

(٣) يغلط (فوق).

(٤) قد يصدق على الكل وفيه (فوق). يعني فيه وحده.

وهذا الموضع: أما للمبطل فلينظر به[٥]: إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم يصدق عليه القولُ أيضاً؛ وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضاً.

فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يُحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضاً، وإن كان ما يحمل عليه القول قد يُحمل عليه الاسم أيضاً.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه القول أيضاً، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضاً. فإنه ما وُضِعَ أنه خاصةٌ بهذا الوجه لا يكون خاصةً ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حيوان قابل للعلم» يصدق على المَلَك ولم يكن يحمل على الإنسان لم يكن قولنا: «حي قابل للعلم» خاصة للإنسان.

فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضاً القول، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضاً الاسم. وذلك أنه يُصَيِّر خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفساً يصدق عليه أنه حي، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفساً، /ب) صار قولنا: «له نفس»، خاصةً للحي.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذي يقال في الموضوع، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جعلَ النار خاصةَ ألطف الأجسام[٦] أجزاءاً، قد جعلَ الموضوع خاصة للمحمول، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاءاً، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع، لأن شيئاً واحداً بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع. وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحدٍ بعينه مقولة عليه وحده، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجةَ أحدٌ على هذا الوجه.

---

(٥) به (– ب).

(٦) الأجسام (– ب).

وأما المصحِّح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع. فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة، فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة. وذلك أن الذي يوجد على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية. وما جرى هذا المجرى
- 133a - فهو فصلٌ ما محمولٌ على نوع واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين، جعل الخاصة على جهة المشاركة، لم تكن خاصة الإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين.

فأما المصحِّح فينظر ألاّ يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة، وألاّ يكون يدل على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر. وذلك أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة. ومثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الحي أن من شأنه أن يحسّ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة، ولا دالّة على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر، صار قولنا من شأنه أن يحسّ خاصة للحي.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألاّ تكون الخاصة معاً، لكن تكون إما متأخرة أو متقدّمة للاسم، فإن الموضوع ليكون خاصة لا يكون خاصة، لأنها بعينها: إما أوّلاً في وقتٍ من الأوقات؛ وإما ليس دائماً ـ مثال (٢٩٠/أ)
ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشي في السوق يوجد لإنسان ما متقدّماً ومتأخراً عن الإنسان، لم يكن قولنا يمشي في السوق خاصة للإنسان: إما ولا في وقت من الأوقات، وإما ليس دائماً.

فأما المصحِّح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معاً من الاضطرار دائماً من غير أن يكون حدًّا أو فصلاً، لأنه يصير ما وضع ألاّ يكون خاصة خاصة

ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «حيّ قابل للعلم»، وقولنا: «الإنسان» يوجدان معاً من الاضطرار دائماً من غير أن يكونا حدّاً أو فصلاً صار قولنا: «حي، قابل للعلم» خاصة للإنسان.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألاّ يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هي واحدة بعينها، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة، لا يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «ما يظهر لبعض الناس أنه خير» ليس خاصّة للشيء المطلوب، لم يكن أيضاً[7] قولنا: «ما يظهر لبعض الناس أنه خير» خاصة للمأثور[8]، وذلك أن المطلوب والمأثور[8] شيء واحد.

فأما المصحّح فينظر إن كان شيءٌ واحدٌ بعينه لشيء واحد بعينه بما هو واحدٌ بعينه، خاصة. فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّةٍ خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء، صارت خاصة المرء[9] بما هو مرء[10] أن نقسمه ثلاثة أجزاء. وهذا الموضع نافعٌ أيضاً في العرض، لأن أشياء بعينها بما هي واحدةٌ بعينها توجد لأشياء هي واحدة بعينها.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألاّ تكون الخاصة واحدة بعينها أبداً: واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع، لأن الموضوع ليكون خاصة لا 133 يكون خاصة الشيء الموصوف. مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه، لم تكن خاصة الإنسان دائماً أن يتحرّكَ من تلقاء نفسه، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحدٌ بالنوع؛ وذلك أن كل واحدٍ منهما[11] عَرَض للحي.

---

(٧) أيضاً (– ب).
(٨) للمؤثر (فوق).
(٩) البشر (فوق).
(١٠) بشر (فوق).
(١١) منها (فوق).

وأما المصحِّح فينظر إن كانت الخاصة[١٢] الواحدة بعينها في النوع (٢٩٠/ب) لأشياء واحدة بعينها في النوع، فإن بهذا الوجه يكون خاصةً ما وُضِع ألا يكون خاصةً - مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشَّاء ذو رجلين، صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين، لأن كل واحدٍ منهما[١٣] واحد[١٤] بعينه في النوع، أو يكون[١٥] بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحي، وبعضها بمنزلة فصول جنس الحي. وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشيئين الموصوفين يوجد في نوعٍ واحدٍ فقط، والآخر في أنواع كثيرة، بمنزلة ما أن المَشّاء ذو أربع.

ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاءٍ كثيرة، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط. وذلك أن الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي يعرض له، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عرض - مثال ذلك أن الخاصة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض؛ والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان. وقد يمكن الإنسان أن يصحِّح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً، ويجعله مع[١٦] العرض شيئاً آخر - مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره، وأيضاً إذا جعل الملكة شيئاً آخر. وقد يتهيأ أن يزيف مزيِّفٌ أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة، وذلك أن الذي يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضاً، والذي يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضاً - مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال

---

(١٢) الخاصية (ب).

(١٣) منها (ب).

(١٤) واحد (- ب).

(١٥) في السرياني: أما ذانك على أنهما (أنها: ب) **نوعان** تحت جنس واحد؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان.

(١٦) على (ب).

بالعلم إن له حالاً ما لم تكن خاصة العلم[١٧] أن التصديق به لا يتغيّر[١٨] تركيبها[١٩]، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول.

فأما المصحِّح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذي يعرض له واحداً بعينه إذا أخذ مع الذي يعرض له، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آنيتهما مختلفة. وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنساناً، وأن يكون إنساناً أبيض ـ شيئاً واحداً بعينه.

وينبغي أيضاً أن ننظر في التصاريف، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول، لكنه[٢٠] الإنسان الذي لا يزول عنه التصديق من القول؛
13 - ولا العلم أيضاً ما لا يزول تصديقه من القول، لكن الذي لا يزول تصديقه من القول[٢١]. لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب مَن هو لا محالة معاند.

---

(١٧) العالم (فوق).

(١٨) يزول (فوق).

(١٩) تركيبها (– ب).

(٢٠) لكن (ب).

(٢١) في السرياني: وذلك أن المعاند في جميع الوجوه ينبغي أن توضح له جميع تلك الوجوه.

- ٥ -

[مواضع أخرى]

وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أنْ يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه (٢٩١/أ) يصفه باللفظ وصفاً يدل على أنه موجود دائماً؛ وذلك أنه يظنّ أن الذي وضع أن يكون خاصة ينفسخ - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان.

فأما المصحِّح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة - مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه «حي قابل للعلم» يريد أن يدلّ باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان: «حي قابل للعلم».

وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول، فقد يمكن[١] أن يجعلها خاصة. وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأوّل أيضاً؛ وإن أنت جعلتها الأوّل كانت تحمل على ما هو بغيره - مثال ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلوُّن، فقد يصدق التلون على الجسم أيضاً؛ وإن جعله للجسم، حُمِل على السطح أيضاً. فيجب من ذلك ألا

(١) سرياني: تعسر أمثال هذه خاصة (فوق).

يكون ما يصدق عليه القول يصدق علَيه الاسم أيضاً.

وقد يَعْرِضُ في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأٌ ما مِنْ قِبَلِ أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع. وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة: إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذي الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا: ألطف الأجسام أجزاءاً ـ للنار؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا: «يحيا» للحيّ، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أوّل بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكري من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول. وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتني شيئاً، أو 1: - ما يوجد على أنه يُقتنى بمنزلة ما يوجد للعلم ألاّ يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحيّ وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأن[٢] ينال[٣] شيئاً أو يوجد بأن ينال[٤] ب) بمنزلة قولنا: «يحيا» لحيوانٍ ما. ـ فلما كان هذا هكذا، صار متى لم يُضِفْ إلى ذلك بالطبع أخطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذي يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان أن له رجلين. وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجوداً لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان. وأما إذا لم يبيّن أنه إنما يضعه على أنه أوّل أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه القول فقد يصدق عليه الاسم أيضاً، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح أو للجسم. وإذا لم يتقدّم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتني أو بما يُقْتَنَى لأنها ليست تكون خاصة؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يُقتنى، فهي توجد للذي يقتني. فإن

---

(٢) بأنه (ب).

(٣) أي يعطى (فوق).

(٤) شيئاً أو يوجد بأن ينال (– ب).

وُضِعَتْ بما يُقْتَنَى فهي توجد للمقتني بمنزلة ما يوضع خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول[٥](٦) القول. وإذا لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال[٧] أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أُخَر، وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال[٨] كانت توجد لما ينالها[٩]. وإن وصفها بأن تنال، كانت توجد لما ينيله[١٠] بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحي، أو حي ما، أنه يحيا. وإذا لم يميّز ما بالنوع[١١] لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذي يضع خاصته، لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحدٍ فقط بمنزلة ما يقال في النار إنها أخفُّ الأشياء. وربما أخطأ الذي يضيف إلى النوع، وذلك أن يحتاج أن يكون نوعاً واحداً من الأشياء إذا أضاف إلى النوع. وفي بعض الأشياء لا يَعْرِضُ هذا كما يعرض في النار، لأن نوع النار ليس هو واحداً، وذلك أن الحمرة والضوء واللهيب مختلفة في النوع، وكل واحد منها نار. ولذلك لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفاً، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا: ألطف الأجسام. وذلك أن الضوء ألطف من الحمرة ومن اللهيب. وهذا فليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق[١٢] عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم أكثر. ومع هذا أيضاً فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو

- 135a - أكثر ـ شيئاً واحداً بعينه فيما هو كذلك على الإطلاق: بمنزلة قولنا في النار:
(٢٩٢/أ) ألطف الأجسام. ـ وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار مطلقاً وللضوء، وذلك أن الضوء ألطف. ـ فإذا وصف آخرُ الخاصة بهذا الوجه، فينبغي أن يحتج عليه. فأما أنت فلا ينبغي أن تسلّم هذا العناد. ولكن إذا

---

(٥) خرم بمقدار كلمة واحدة (+ حاشية ب).

(٦) من (+ ب).

(٧) ينيل (فوق).

(٨) بأن تنال (فوق).

(٩) ينيله (فوق).

(١٠) يناله (فوق).

(١١) بالصورة (فوق).

(١٢) يضاف إليه (فوق).

وضعت الخاصة، فينبغي على المَكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة.

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصةً لنفسه؛ وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو لنفسه يدل على إنيّته، والدال على الإنيّة ليس هو بخاصة لأحد ـ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه ـ إذ كان الجميل واللائق شيئاً أحداً ـ لم يكن اللائق خاصة للجميل.

فأما المصحِّح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع أنّ خاصة الحي أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ في الحمل، صارت خاصة الحي أنه جوهر متنفس.

وبعد ذلك فينبغي أن ننظر في المتشابهة الأجزاء. فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألاّ تصدق على الجزء، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة: فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة. وفي بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا: وذلك أن للإنسان أن يجعل الخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفاً على الصواب ـ مثال ذلك: أما في الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء. وذلك أنه ليس أي جزء[١٣] كان فأكثرَ مائه مالح. فليس خاصة البحر إذاً أن أكثر مائه مالح. فأما في الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد قال خاصة شيء ما متشابه الأجزاء ووصف خاصةً تصدق على

(١٣) نسخة آخرى: أي جزء من البحر إن كان.

الجزء ولا تقال على الجملة ـ وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفّساً[١٤] ـ فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق.

- 135b - فأما المصحّح فينظر إن كانت تصدق على كل واحد من المتشابهة (٢٩٢/ب) الأجزاء وهي خاصة لها، من قِبَل أنها في الجملة، فإن بهذا الوجه يقيد خاصة ما وضع ألاّ يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه إن يصدُق[١٥] على كل أرض أنها تتحرّك[١٦] إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل[١٧] إلى السفل بالطبع.

---

(١٤) مستنشقاً (فوق).

(١٥) على مديدِ رآه (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(١٦) تميل (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(١٧) التحرّك (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

- ٦ -

[مواضع أخرى]

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أمّا أولاً فمن المتضادّات ـ أما المبطل فينظر ألاّ يكون الضدّ خاصّةً للضدّ، وذلك أن الضدّ لا يكون خاصة للضدّ ـ مثال ذلك أنه لما كان الجور ضدّ العدل، والأخسّ ضدّ الأفضل، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل، لم تكن خاصة الجور أنه الأخسّ. فأما المصحِّح فينظر إن كان الضدّ خاصة للضدّ، وذلك أن الضدّ يكون خاصة للضدّ ـ مثال ذلك أنه لما كان الخير ضدّ الشر، والمهروب منه ضدّ المُؤْثَر، وكانت خاصة الخير أنه مُؤْثَر، فخاصة الشر أنه مهروب منه.

وأما ثانياً فممّا هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف، فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف[١]. مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، والفاضل بالقياس إلى المفضول، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف، فليس المفضول خاصة للنصف ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف ـ مثال ذلك أنه لما كان الضِّعف يقال بالقياس إلى النصف، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضِّعف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين.

---

(١) للمضاف (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

وأما ثالثاً فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم. وإن كان ما يقال بالعدم ليس هو خاصة للعدم، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصَّة للملكة ـ مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحسّ خاصة الصمم (٢٩٣/أ) لأنه أمرٌ عامٌ للحواس الأُخَر، لم يكن الحسُّ خاصة للسمع. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم؛ وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة للملكة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة ما لنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان - 136a - من شأننا أن يكون لنا.

وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسالبات: أما أوّلاً فننظر من المحمولات أنفسها. وهذا الموضع نافع للمبطل فقط ـ مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو الذي تقال بالإيجاب خاصة لشيء، فإنه لا تكون سالبته ولا الذي يقال بالسلب خاصة له. وإن كانت السالبة أو الذي تقال بالسلب خاصة له، لم تكن الموجبة ولا الذي تقال بالإيجاب خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الحيّ أنه متنفس، لم تكن خاصة الحيّ أنه لا متنفس.

وثانياً ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يُحمل أو لا يُحمل. أما المبطل فينظر: إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة، لم تكن الموجبة أيضاً خاصة للموجبة. مثال ذلك أنه لما كان الحيّ ليس هو خاصة للإنسان، لم يكن قولنا: «لا حي» خاصة لقولنا: «الإنسان». وإن ظهر أن قولنا: «لا حي» ليس بخاصة لقولنا: «لا إنسان»، لم يكن «الحي» أيضاً خاصة «للإنسان». فأما المصحِّح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة. وإن كانت السالبة خاصة للسالبة، فإن الموجبة أيضاً خاصة للموجبة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما

ليس بحيٍّ ألاّ يحيا، صارت خاصة الحي أن يحيا. وإن ظهر أن خاصة الحي أن يحيا، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحيٍّ ألا يحيا.

وثالثاً أن ينظر من الموضوعات: أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة، فإنه لا تكون هي بعينها خاصة للسالبة أيضاً. وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس، لم تكن خاصة ما ليس بحي أنه متنفس. فأما المصحّح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة، فهي للسالبة. وهذا الموضع كاذب. وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة، ولا السالبة للموجبة، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلاً.
13 ـ وأما السالبة فقد توجد للموجبة، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة.

/ب) وبعد ذلك ننظر في القسمة: أما المبطل فينظر إن كان ليس شيء من القسيمة خاصة[2] ليس من قسيمتها، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشيء الذي وضع ليكون له خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان الحيّ المحسوس ليس بخاصة لشيء من الحيوانات الباقية، لم يكن الحيوان المعقول خاصة للملك. ـ وأما المصحِّح فينظر إن كان أي شيء ما مأخوذٍ من القسيمة الباقية خاصة لكل واحدة[3] من هذه القسمة، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذي له وضع أن يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذي من شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكري، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء إذا أخذت على هذه الجهة[4]، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهواني.

(٢) خاصة (– ب).
(٣) واحد (ب).
(٤) هذا الوجه (فوق).

ـ ٧ ـ

[مواضع أخرى]

وبعد ذلك ننظر من[١] التصاريف: أما المبطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصة للتصريف، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصةً ـ مثال ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل، فليس خاصةَ العدالة الجميلُ. فأما المصحِّح فينظر إنْ كان التصريف خاصة للتصريف، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَّاءٌ ذو رجلين، كانت خاصةً للإنسان أنه مَشّاء ذو رجلين.

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصاريف نفسه فقط، بل وفي المتقابلات أيضاً كما وصفنا في المواضع التي تقدّمت. أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل ـ مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر. ـ فأما المصحِّح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل ـ مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة الخير، صار الأخسُّ خاصة الشر.

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة. فأما المبطل

(١) في (فوق).

فينظر إن كان[٢] الذي حاله حالٌ متشابهة ليس بخاصةٍ لما حاله متشابهة، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة ـ مثال ذلك أنه لما كانت حال
٢/أ) البنَّاء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصحة متشابهة، ولم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة، لم تكن خاصة البنَّاء إحداثَ البيت. ـ
137 - فأما المصحِّح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ـ مثال ذلك أنه لما كان حال الطبيب عند أن يكون محدثاً للصحة شبيهة بحال الرائض عند أن يكون محدثاً لخصب البدن، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثاً لخصب البدن، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثاً للصحة.

وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة. أما المبطل فينظر إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحال واحدة. فإن ما هو بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة. وإن كان ما هو بحالٍ واحدةٍ خاصة لما هو بحالٍ واحدة، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن يكون له خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبيح حالاً واحدة مِنْ قِبَلِ أنه علم بكل واحدٍ منهما، ولم تكن خاصة الفهم أن يكون علماً بالقبيح، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل. وإن كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل، فليس خاصته أن يكون علماً بالقبيح. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه[٣] خاصة لأشياء كثيرة. فأما المصحِّح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء؛ لأن الواحد إذا كانت حاله عند كثيرين حالاً[٤] واحدة فليس ينقاس.

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود: فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد؛ ولا ما

(٢) كان (– ب).
(٣) كان ينبغي أن يقول: ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحدٍ بعينه.
(٤) حال (م).

يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن ـ مثال ذلك أنه لما كان ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حي، لم يكن خاصة تَـكَوُّن الإنسان أيضاً أن يتكوّن حي، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حي. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكوّن على الوجود وعلى الفساد، ومن الفساد على الوجود وعلى التكوّن كما وصفنا الآن في الوجود بالقياس إلى التكوّن والفساد. وأما المصحِّح[٥] فينظر إن كان الموضوع في الوجود خاصة للموضوع في الوجود، فإن الصفة[٦] بالتكوّن تكون خاصة للموصوف بالتكوّن، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد ـ مثال ذلك أنه لما كانت (٢٩٤/ب) خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ، صار[٧] تكون الإنسان أن يتكوّن امرؤ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤٌ. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر - 137b - بالتكوّن والفساد على الولي[٨]، وبها على أنفسها، كما قيل فيما يلزم المبطل.

وبعد هذا فينظر في صورة الموضوع: أما النافي[٩] فينظر إن كانت لا توجد الصورة، أو إن كانت لا توجد من الجهة التي يقال إنها خاصة للشيء الذي وُصفت[١٠] خاصته، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصة[١١] ـ مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان، لكن من جهة ما هو صورة، لم يكن السكون خاصة للإنسان. فأما المصحِّح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذي قصد إلى أن يكون له خاصة[١١]. فإن للذي[١٢] قصد إلى أن تكون له خاصة تصير خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحيّ نفسه أمر مركَّب من نفس وبدن، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حي، صارت خاصة الحيّ أنه مركَّب من نفس وبدن.

---

(٥) المثبت (فوق).
(٦) الموصوف (فوق).
(٧) صارت (م).
(٨) الوجوه (فوق)؛ الولاء (ب).
(٩) المبطل (فوق).
(١٠) وضعت (فوق).
(١١) خاصته (ب).
(١٢) الذي (ب).

ـ ٨ ـ

[مواضع أخرى]

وينظر بعد ذلك في الأكثر والأقل. أما **أوّلاً**: فالنافي[١] ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكبر، فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، ولا ما يقال بأيسر يسيراً خاصة لما يقال بأيسر يسيراً، ولا ما يقال بأكثر كثيراً خاصة لما يقال بأكثر كثيراً، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق ـ مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا: «أكثر تلوّناً» خاصة لـ «أكبر جسمية» لم يكن أيضاً قولنا: «أقل تلوّناً» خاصة لما هو «أقل جسمية»، ولا «التلوّن» خاصة «الجسم» أصلاً. فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، فإن ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل، وما يقال بأكثر كثيراً لما يقال بأكثر كثيراً، وما يقال بأيسر يسيراً لما يقال بأيسر يسيراً، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «أكثر حسًّا» خاصة لما هو «أكثر حياة»، فإن قولنا: «أقل حسًّا» خاصة لما هو «أقل حياة». وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيراً لما هو أكثر كثيراً، وفيما هو أيسر يسيراً لما هو أيسر يسيراً، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق.

وينبغي أن ننظر في هذه أيضاً مما يقال على الإطلاق. وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، ولا ما يقال بالأقل لما يقال

(١) المبطل (فوق).

بالأقل، ولا ما يقال بأكثر كثيراً لما يقال بأكثر كثيراً، ولا ما يقال بأيسر يسيراً لما يقال بأيسر يسيراً ـ مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد، لم يكن قولنا أكثر اجتهاداً خاصةً لأكثر إنسانية. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، وما يقال أكثر كثيراً لما يقال أكثر كثيراً، وما يقال أيسر يسيراً لما يقال أيسر يسيراً ـ مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع، فخاصة ما هو أكثر
- 138a - نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأُخَر.

وثانياً: فينظر النافي: فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر، فإنّ ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل ـ مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلّم خاصة للإنسان، ولم يكن حسًّا[٢] من خاصة للحي، فليس التعلّم العلم[٣] للإنسان. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل، فإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ـ مثال ذلك أنه لما كان قولنا «آنس بالطبع» خاصة للإنسان أقل من أن قولنا: «يحيا» خاصة للحي، وكان قولنا في الإنسان إنه «آنس بالطبع» خاصة له، فقولنا في الحي إنه «يحيا» خاصةٌ له.

وثالثاً: فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أحرى بأن تكون له ليس الخاصة له؛ فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له. وإن كانت خاصة لذلك فليست خاصة لهذا ـ مثال ذلك أنه لما كان التلوّن خاصةً للسطح أحرى منه بأن يكون للجسم، وليس التلوّن خاصة للسطح، فليس هو خاصة للجسم؛ وإن كانت[٤] خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم ـ وأما

(٢) الإحساس (فوق)؛ (ب).
(٣) خاصة (فوق)؛ (ب).
(٤) كان (ب).

٢٩/ب) المثبت فلن ينتفع بهذا المَوْضع في شيء. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد خاصة لأشياء كثيرة.

ورابعاً: فإنّ النافي ينظر إن كان ما هو أَحرى بأن يكون لشيء خاصة ليس بخاصة له، فما ليس هو حريًّا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كان المحسوس[٥] أحرى بأن يكون خاصة للحي من المتجزىء، ولم يكن المحسوس خاصة للحي، ولم يكن المتجزىء خاصة له. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حَرِيًّا بأن يكون لشيء خاصة هو خاصة له، فما هو حريّ بأن يكون له خاصة للحي[٦] هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا: «يحس» ليس هو أحرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا «يحيا»؛ وكان قولنا «يحس» خاصة للحيوان، يصير قولنا «يحيا» خاصة للحيوان.

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد. أما **أوّلاً**: فإن النافي ينظر إنْ كانَ ما هو خاصة على مثال واحدٍ ليس هو بخاصة لذلك الذي هو له خاصة على مثال واحد، فليس ما هو خاصة على مثال واحد خاصة هذا خاصة لهذا[٧] الذي هو[٨] له خاصة على مثال واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الشهواني أن يشتهي على مثال ما لخاصة الجزء المفكر أن يفكر، ولم تكن خاصة الشهواني أن يشتهي، لم تكن خاصة المفكر أن يُفكِّر. ـ فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشيء الذي يكون[٩] هو له خاصة، فإن الذي هو لشيء خاصة على مثال
13- واحد هو له خاصة على مثال واحد. مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكري أنه أوّل من يأتي على مثال ما خاصة الجزء الشهواني أنه أوّل عفيف، وكانت خاصة الفكري أنه أوّل من يأتي، فخاصة الشهواني أنه أوّل عفيف.

---

(٥) أن يحس (فوق).
(٦) للحي (– ب).
(٧) خاصة لهذا (– ب).
(٨) هي (فوق).
(٩) يكون (– ب).

وثانياً: ينظر النافي إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له، ليس هو خاصة له، فإن الذي هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو خاصة على مثال واحد ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع. ـ فأما (٢٩٦/أ) المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له وكان أحدهما خاصة له، فالآخر خاصة له ـ مثال ذلك أنه لما كان خاصة النفس على مثال واحدٍ أن منها جزءاً شهوانياً على القصد الأوّل، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأوّل؛ وكان خاصة النفس أن منها جزءاً شهوانياً على القصد الأوّل، فخاصة النفس أن لها[١٠] جزءاً فكرياً على القصد الأوّل.

وثالثاً: أن المبطل ينظر[١١] إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة. وإن كان لذلك خاصة، لم يكن للآخر خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد الإحراق خاصة اللهيب والحمرة، ولم يكن الإحراق أيضاً[١٢] خاصة اللهيب، لم يكن الإحراق أيضاً خاصة للحمرة. وإن كان الإحراق خاصة للهيب، فليس خاصة الحمرة الإحراق. فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء.

والفرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي بحال[١٣] متشابهة وبين المعنى الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذاك يوجد بالمقايسة من غير أن ينظر في أنه موجود شيئاً من الأشياء، وهذا من أنه موجود شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة.

---

(١٠) منها (فوق).
(١١) ينظر (– م).
(١٢) أيضاً (– ب).
(١٣) التي هي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون.

ـ ٩ ـ

[مواضع أخرى]

وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة وضعها[١] بالقوّة خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوّة أن تكون موجودة للاموجود. وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق، فقد وصف الخاصة بالقوّة، لأن هذه الخاصة ـ أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها ووضعها[٢] أيضاً بالقياس إلى لا موجود. وذلك أنه إذا لم يوجد الحي، وهو الذي من شأنه أن يتنفس[٣]، فقد يمكن أن يوجد الهواء. إلا أنه إذا لم يكن الحي موجوداً، فليس يمكن أن يتنفس. فليس يكون إذن الهواء موجوداً بالحال التي هو بها مستنشق في الوقت الذي لا يكون الحيّ فيه بحالٍ يتنفس

13 - فيها. فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقاً. ـ فأما المثبت فينظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوّة يصفها[٤] بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود، إذ[٥] كان يمكن في القوّة أن يوجد اللاموجود ـ فقد يكون خاصة ما يوضع ألاّ يكون خاصة ـ مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل، فقد وصف الخاصة بالقوّة وصفها بالقياس إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن أن ينفعل شيئاً ويفعل.

---

(١) وصفها (ب).

(٢) ووصفها (فوق).

(٣) يستنشق (فوق).

(٤) يضعها (فوق).

(٥) إذا (ب).

فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئاً أو يفعل.

وبعد هذا فللنافي[٦] أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب، فليس بخاصةٍ ما وضع ليكون خاصةً، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألاّ يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول. وذلك أن الأمر إذا فسد بقي القول بحاله، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء ـ مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصةَ النار بأنها أخف الأجسام، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفّها، فليس خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام. ـ فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب، فنِعْمَ ما وضعت الخاصة في هذا المعنى ـ مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنِسٌ بالطبع، لم يضع الخاصة بالأغلب، فنِعْمَ ما وضع الخاصة في هذا المعنى.

تمت المقالة الخامسة من كتاب طوپيقا

وقوبل به.

---

(٦) فللمبطل (فوق).

المقالة السادسة منه

[المواضع المشتركة للحد]

ـ ١ ـ

[تقسيم عام للشروط اللازمة في صحة الحدود]

٢٠/ب) قال:

أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة: وذلك أنه إما ألاّ يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الاسم، فإنه ينبغي أن يكون حدّ الإنسان يصدق على كل إنسان. وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس، أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه، فإنه يجب على من يَحُدّ أن يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنه أَوْلى بالدلالة على جوهر المحدود من كل(1) ما في الحدّ. وإما ألاّ يكون القول خاصاً بالشيء فإنه ينبغي أن يكون حدّ الشيء خاصاً به، كما قلنا أيضاً. وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحدّ ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصِبْ في التحديد.

٢/أ) فأما إن كان القول(2) لا يصدق على ما يقال عليه الاسم، فينبغي أن ننظر فيه من المواضع التي قيلت في العرض. وذلك أن النظر بأسره هناك هو

13 - أن: هل الشيء حق أو(3) غير حق؟ لأنّا إذا قلنا إن العرض يوجد فإنما نقول

(١) جميع (فوق).

(٢) القول (– ب).

(٣) أم (فوق).

إنه حق. وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق. فأما إن كان لم يضعه في الجنس الخاصّ به، أو إن كان القول الموفي غير خاص به، فإنما ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاص. فأما إن كان لم يحدّ، أو إن كان لم يصب في تحديده بأي جهة كانت فينبغي أن يلتمس القول فيه. فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يصب في تحديده[٤]، فإنّ عمل أي شيء كان أسهل من الإصابة في عمله. فمن البيّن أن الخطأ في هذا المعنى أكثر، لأنه أصعب. فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذاك.

وأجزاء ما يجري على غير الصواب[٥] جزءان: الواحد استعمال العبارة الغامضة: وذلك أنه ينبغي للذي يحدّ شيئاً أن يستعمل ـ ما أمكن ـ العبارةَ التي في غاية البيان، لأن الحد إنما يوفّى ليُعرف به الشيء. والثاني أن يكون قد تجاوز بالقول ما يجب. وذلك أن كل ما يزاد على الحدّ فإنما هو فضل. وأيضاً فإن كل واحدٍ من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة.

---

(٤) جملة: «بأي جهة كانت... في تحديده» (− ب).

(٥) صواب (ب).

ـ ٢ ـ

[غموض الحد]

فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من المتفقة أسماؤها. مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر، وأن الصحة اعتدال الأشياء الحارّة والباردة. وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها. فليس يتبيّن أيما يريد أن يقول من المعاني[١] التي يدل عليها ما يقال على أنحاءٍ كثيرة. وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فذَكرَه قبل أن يُفصِّل على[٢] جهاته، لأنه لا يبيّن حد أيّما منها وفّى. وقد يمكن أن يعدل على أن القول لن يطابق جميع الأشياء التي وفّى حدها. ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة إذا لم يشعر باتفاق الاسم. وقد يمكن أيضاً إذا لُخِّص ما يقال في الحدّ على كم جهة يقال أن يعمل قياساً: وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه الجهات قولاً كافياً، فمن البيّن أنه لم يحدّ على ما ينبغي.

وموضع آخر وهو إن كان قال الشيء على جهة الاستعارة ـ مثال ذلك إن كان سَمَّى العلم الذي لا ينتقِل، أو سمّى الهيولى خاصة أو سمّى العفة اتفاقاً: وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير بَيّن. وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على الحقيقة، فإن الحدّ الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة؛ وذلك أن كل

---

(١) المعنى (ب).

(٢) على (− ب).

اتفاق إنما يكون في النغم. وأيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء - 140a - واحدٌ بعينه يكون في جنسين لا يحوي أحدهما الآخر، وذلك أنه لا الاتفاق يحوي الفضيلة، ولا الفضيلة تحوي الاتفاق.

وأيضاً إن كان يستعمل أسماءً غير موضوعة كما فعل أفلاطن عند تسميته «العين»: «المظلّلة بالحاجب»، ويسمي «الرتيلاء»: «متعفنة اللسعة»، وتسميته «المخ»: «المتولّد في العظام». وذلك أن كل ما لم تَجرِ فيه العادةُ فهو غير بَيِّن.

وبعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة[٣] ـ مثال ذلك القول بأن الناموس[٤] مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع. وما جرى هذا المجرى أشر[٥] من الاستعارة، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوماً[٦] بضرب من الضروب لمكان التشابه، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما؛ فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً[٧]. وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذي به الناموس قَدْرٌ ومِثالٌ، ولا جرت العادة بأن يقال. فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال، أن يكون قد كذب. وذلك أن المثال هو الذي كونه بتشبيه[٨]، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس. ومتى قال إنه كذلك ليس على الحقيقة، فمن البيِّن أنه قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ من أي شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة.

وأيضاً إن لم يكن حد الضد بَيّناً أصلاً من الذي قد وصف. وذلك أن التي توصف على ما يجب قد تدل ـ مع ما تدل عليه ـ على أضدادها، أو إن كان الموصوف في نفسه لا يبيّن من أمره تحديد لأي شيء هو، لكن بمنزلة أحوال الصُّوَر العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد منها.

---

(٣) بالاستعارة (فوق).
(٤) الشريعة (فوق).
(٥) شر (ب).
(٦) معروفاً (فوق).
(٧) باقتداء، بحكاية.

ـ ٣ ـ

[إسهاب الحد]

فمن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً.

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أوّلاً إن كان استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي
(١/أ) والمحدود تحت نوع خاص، فإنه واجبٌ ضرورةً أن يكون هذا يقال على أكثر مما يقال[1] ذاك. وذلك أنه واجبٌ أن يكون الجنس يَفْصِل من الأشياء الأُخَر، والفصل يَفْصِل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد. فإن الموجود لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها، فأما الموجود لجميع التي هي تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنسٍ واحدٍ بعينه. فزيادة ما يجري هذا المجرى إذن باطلة. أو إن كان الذي يزاد خاصّاً، وإذا رفع كان القول[2] الباقي خاصاً ويدل على الجوهر ـ مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان: «قابل للعلم» كان ذلك باطلاً[3]، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً له ويدل على جوهره. وبالجملة أقول: كل ما كان إذا
14 - رفع كان الباقي يدل على المحدود ما هو، فهو باطل[4]. وكذلك يجري أمر تحديد النفس إذا[5] كان عدداً يحرّك ذاته، وذلك أن الذي يحرّك ذاته هو

(١) قال (ب).
(٢) القول (– ب).
(٣) فضلاً (فوق).
(٤) فضل (فوق).
(٥) إن (فوق).

نفس كما حدّه أَفْلاطُن. إلا أنّا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع العدد. وبأي جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه. وقد ينبغي أن نستعمل في جميع ما يجري هذا المجرى بحسب ما يليق به. وأيضاً فإنّ حدّ البلغم أنه أوّل رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة. وذلك أن قولنا: «أوّل»، واحدٌ وليس بكثير. فزيادتنا إذن «منهضمة» باطل[٦]، لأن هذا إذا رفع كان القول الباقي خاصة، إلا أنّا نقول: لا. وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء. فليس البلغم إذاً على الإطلاق أوّل رطوبة من الغذاء، لكن أوّل مما لم ينهضم، فيجب كذلك أن يزاد في الحد: «غير منهضمة»، لأنه إذا قيل على جهة العموم[٧] لم يكن القول صدقاً، إذ كان ليس هو أوّل جميعها.

وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد، فإن تحديد[٨] مثل هذا قد حدّ[٩] من الذين يستعملون ما يوجَد[١٠] بكل الموجودات. وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصًّا، فإن القول كلّه يكون خاصًّا، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء ـ أيَّ شيء كان ـ صادقاً، فإن القول بأسره يكون خاصًّا. وإن كان شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد، فليس يمكن أن يكون القول بأسره خاصًّا، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل ـ مثال ذلك قولنا: حَيّ، مشّاء، ذو رجلين، ذو أربع أذرع ـ فإن هذا القول لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر، من قِبَل أنه ليس يوجد ذو أربعة أذرع لجميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد.

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مراراً كثيرة ـ مثال ذلك إذا قال إن (٢٩٨/ب) الشهوة التوقانُ إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هي للذيذ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيذ، فيكون التوقان إذن للذيذ، لأنه

---

(٧) أحرى (فوق).
(٨) خطأ (فوق).
(٩) أكثر من خطأ (فوق).
(١٠) موجود لجميع (فوق)

لا فرق بين قولنا: «شهوة» وبين قولنا: «توقان للذيذ»[١١]، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيذ. ونقول إن هذا ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين. فالذي[١٢] هو واحد بعينه للإنسان يصير ذا رجلين؛ وقولنا: حي مشاء ذو رجلين شيء واحدٌ بعينه للإنسان، فيصير الحي المشّاء ذو الرجلين ذا رجلين[١٣]. ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمرٌ منكرٌ، لأنّا لم نحمل[١٤] ذا الرجلين على حيّ مشاء ذي الرجلين، وذلك أن بهذا الوجه يكون ذو الرجلين قد حُمِل على شيء واحد بعينه مرّتين، لكنّ ذا الرجلين يقال على
14 - الحيّ المشّاء ذي الرجلين. فذو الرجلين إذن إنما حُمل مرةً واحدةً فقط. وكذلك يجري الأمر في الشهوة، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقان، وإنما حمل على القول كله، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرةً واحدة. وليس اللفظ بإسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء مُلَّ مراراً كثيرة، بمنزلة ما عمل كسانوقراطس بالفهم حيث قال إنه مُحَدّد[١٥] للموجودات وعالمٌ بها. وذلك أن المحدّد[١٦] عالم ما. فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادتنا[١٧] في القول: «عالم». وكذلك الذين يقولون إن البرد إنما[١٨] هو عدم الحرارة بالطبع. وذلك أن كل عدم فإنما هو لما يوجد بالطبع. فالزيادة في هذا القول: «ما يوجد في الطبع» باطل، لأنه قد كان يكتفي بأن يقول: عدم الحرارة، لأن العدم نفسه يدل على أنه لشيء بالطبع يقال.

---

(١١) اللذيذ (فوق).

(١٢) في السرياني: والإنسان والحي المشّاء ذو الرجلين هو واحدٌ بعينه؛ (– ب).

(١٣) في السرياني: والإنسان الحي المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه؛ (+ ب).

(١٤) قال أبو بشر: يعني أن ذا الرجلين لم يحمل على كل واحدٍ من الحي أو ذي الرجلين أو المشّاء على انفراده، بل على الجملة، أعني على قولنا: حي، مشاء، ذو الرجلين.

(١٥) المُجَرِّد (فوق).

(١٦) المجرد (فوق)؛ (– ب).

(١٧) بزيادنا (م).

(١٨) إنما (– ب).

وأيضاً إن كان الشيء قيل[١٩] كلياً فزيد عليه جزئي، بمنزلة ما نقول إن الدّعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة، وذلك أن الواجب موافقَ ما، فهو إذن محصور في الموافق، فذكر الواجب هاهنا فَضْل. وذلك أنه ذكر كليًّا ثم أضاف إليه جزئياً. أو إن قال قائل إن الطبَّ العلم بالأمور المصححة للحي، وللإنسان[٢٠]، أو قال إن الناموس[٢١] صورة[٢٢] الأشياء الجميلة بالطبع والعادلة ـ وذلك أن العدل جميلٌ ما ـ فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً واحداً مراراً كثيرة.

---

(١٩) قيد (ب).

(٢٠) والإنسان (ب).

(٢١) الشريعة (فوق).

(٢٢) مثال (فوق).

ـ ٤ ـ

[مواضع أخرى]

فبهذه[١] الأشياء وما يجري مجراها ينبغي لنا[٢] أن نبطل هل حدّ الشيء على ما يجب أو على غير ما يجب. ـ فأما النظر في أنه هل حدّ وقيل فيه ما هو، أم لا ـ فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون.

أمّا أوّلاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عَمِل التحديد من أشياء هي أقدم وأعرف. وذلك أنه لما كان الحدّ إنما يوفّى لمكان المعرفة بالأمر المحدود، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أي شيء اتفق، لكن من أشياء هي أقدم وأعرف، كما هو في البراهين، لأن بهذا الوجه يجري أمر كل تعليم وتعلّم،

٢/أ) كان من الظاهر أن ما لم يَحُدَّ بما يجري هذا المجرى لم يَحُدّ. وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه. فإنه من البيّن أن الذي يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حُدّ أيضاً بأفضل ما يكون، فيصير لذلك الحدّان كليهما[٣] لشيء واحد بعينه. وهذا شيء لا يظن. وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما إنيّته وذاته شيء واحد. فيجب من ذلك إن كان لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ كثيرة أن تكون آنية المحدود التي يستدل عليها من كل واحدٍ من الحدّين واحدة بعينها؛ وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه، لأن الحدّين

14 - مختلفان. فبيّن إذن أن الذي لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ.

(١) فهذه (ب).

(٢) لنا (– ب).

(٣) كلاهما (ب).

فأما أن الحدَّ لم يُقَلْ من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين: إما إذا كانت من أشياء ليست أعرف على الإطلاق. وإما من أشياء ليست أعرف عندنا، فإنه قد يمكن أن يكون بالضربين كليهما. فبالجملة، المتقدّم أعرفُ من المتأخر بمنزلة ما النقطة أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المُصْمَت؛ وبمنزلة ما أن الوحدة أيضاً أعرف[٤] من العدد، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له. وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المنقطع[٥]. فأما نحن فقد يَعْرِضُ لنا مراراً عكسُ ذلك. وذلك أن المصمت أحقُّ بالوقوع تحت الحس من البسيط؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط؛ والخط أوقع من النقطة. ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر. وذلك أن هذه يقف عليها الفهمُ اليسير، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع. فبالجملة الأفضل أن يلتمس تعرُّف ما هو متأخّر بما هو متقدّم، فإن هذا المذهب أشبه بطريق العلم. والذين أيضاً لا يمكنهم التعرّف بأمثال هذه، فلعله يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم. ومما يجري هذا المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط، فإن جميعها[٦] يدل على المتقدّم فالأخير، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط، وهذا طرف البسيط، وهذا طرف المصمت.

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا المجرى لا يمكّنهم أن يدلّوا في المحدود على الماهية ـ إن لم يتفق أن يكون الشيء الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق إذ كان يجب على الذي يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول. وهذه هي من الأشياء التي هي أعرف وأقدم من النوع؛ وذلك أن الجنس والفصل يرفعان النوع بارتفاعهما، فالجنس والفصل إذا أقدم من النوع[٧] وأعرف منه أيضاً. وذلك أن النوع إذا

(٤) أقدم (فوق).

(٥) المقطع (ب).

(٦) جميع من يفعل هذا إنما. . .

(٧) جملة: «وذلك أن الجنس. . . أقدم من النوع» (– ب).

عُرِف فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحيَّ والمشَّاء؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً أن
/ب) يعرف النوع أيضاً. فالنوع إذن لا يعرف أكثر منهما. وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التي تجري هذا المجرى تحديدات: أعني التي توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد ـ أن يقولوا إن تحديدات كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه. وذلك أن الأشياء التي هي أعرف مختلفةٌ عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم. فالحدّ لذلك عند كل واحدٍ موصوفٌ بخلاف ما
142 - هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحدّ من الأشياء التي هي أعرف عند كل واحد. وأيضاً تكون أشياء مختلفة في أوقات مختلفة عند قوم بأعيانهم أعرف. وذلك أن في أوّل الأمر تكون المحسوسات كذلك. فإذا صاروا متحرّكين صار الأمر بالعكس، فيجب أن لا يكون حدٌّ واحدٌ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغي أن يكون موصوفاً بالأشياء التي هي أعرف عند كل واحدٍ. فمن البيّن أنه ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء، لكن من الأشياء التي هي أعرف على الإطلاق. فإن بهذا الوجه وحده يكون الحدّ واحداً بعينه أبداً. ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذي لا يعرف عند أحد، لكن المعروف عند الحَسَني الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيّ على الإطلاق عند الحَسَني الحال في أجسامهم. فينبغي أن نستقصي البحث عن كل واحدٍ من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلّمنا فيما ينفع. وقد يمكنّا[٨] بإجماع أن نرفع التحديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولَا من التي[٩] هي أعرف عندنا.

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدّمة بالمتأخرة كما قلنا آنفاً. وموضعٌ آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا، يعني محدود وما هو في

(٨) يمكننا (ب).

(٩) التي (ـ م).

السكون[١٠]. وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما[١١] هو في الحركة.

وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثةٌ: أما أوّلاً فإن كان المقابل قد حُدَّ بمقابله، مثال ذلك إن كان الخير حُدَّ بالشر. وذلك أن المتقابلين معاً في الطبع. وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحدٌ بعينه؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه. وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحَدَّ بجهة أخرى، مثال ذلك أن الضِّعف لا يمكن أن يحدَّ إلا بالنصف. وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء. وذلك أن جميع ما يجري هذا المجرى فإن ماهيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيفما كان ـ فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه. وبهذا السبب وجب ضرورةً أن نحصر أحدهما في قول الآخر، فيجب أن نعلم جميع ما (٣٠٠/أ) يجري هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يُظن بها أنها توافق.

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه[١٢]، وإنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه، مثلما يحدّ الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً.
142b وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس. وينبغي إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول ـ مثال ذلك: إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض، فمن البيّن أن من قال: حركة الشمس فوق الأرض، فقد قال: الشمس. فمن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار[١٣].

وأيضاً إذا كان حدُّ القسيم بقسيمه، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم من الزوج بواحد، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس واحدٍ بعينه معاً في الطبع؛ والزوج والفرد قسيمان لأنهما جميعاً فصلا العدد.

---

(١٠) الحركة (فوق).

(١١) مما (بدلاً من: ومما) (فوق).

(١٢) بعينه (فوق).

(١٣) في نسخة، وفي نقل أثانس: النهار فقد استعمل الشمس.

وكذلك إن حُدّ ما فوق بما أَسفل: مثل قولنا إن العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين، أو أن الخير ملكة للفضيلة. وذلك أن قولنا بنصفين إنما[١٤] أحد من الاثنين اللذين هما زوج؛ والخير فضيلة[١٥] ما. فهذه إذن تحت تلك. وأيضاً تحت ضرورةً على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً. وذلك أن الذي يستعمل «الفضيلة» قد يستعمل «الخير»، لأن الفضيلة خيرٌ ما. وكذلك من استعمل «بنصفين» فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم[١٦] باثنين، والاثنان زوج.

---

(١٤) هما (ب).

(١٥) والفضيلة خير (فوق).

(١٦) انقسم (بدلاً من: قد انقسم) (فوق).

— ٥ —

[مواضع أخرى]

فبالجملة نقول إن كان موضعاً(١) يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا.

وموضع ثانٍ(٢): أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس. وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يُتَقَدَّم فيوضع: ما الشيء. مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحْسِن أن يَحْسِب، وذلك أنه لم يصدف الشيء الذي إذا وُجد كانت له ثلاثة أبعاد أو الذي إذا وُجد كان يحسن أن يحسب(٣). والجنس من شأنه أن يدل على: ما هو الشيء، ويوضع أوّل الأشياء التي تقال في التحديد.

وأيضاً إن كان المحدود يقال في(٤) أشياء كثيرة فلم يضعه(٥) فيها كلها ـ مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلمُ بالخط. وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال: وبالقراءة أيضاً، لأن الواصف(٦) لهذا(٧) الحدّ لم يحدّ، بذكره الخطّ،

---

(١) موضعاً واحداً (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(٢) ثاني (م).
(٣) جملة: «وذلك أنه لم... أن يحسب» (– ب).
(٤) يحسب (فوق).
(٥) يصفه (فوق).
(٦) الواصف (– ب).
(٧) بهذا (ب).

أكثرَ مما كان يحدّ[٨] بذكره[٩] القراءة. فليس واحدٌ منهما حدًّا، لكن ما[١٠] قال هذين كليهما فقد حدّ، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحدٍ بعينه. وفي بعض الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا ـ مثال ذلك في الأشياء التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعاً، بمنزلة ما يقال في الطب إنه يحدث الصحة والمرض. وذلك أنه يحدث تيك بذاته، ويحدث هذا بالعرض، لأن بالجملة[١١]: إحداث المرض غريب من الطبيب. فالذي يصف الحدّ بسبب كليهما ليس هو أوّلي بالتحديد من الذي يصفه بحسب أحدهما، لكن أخلق به أن يكون دونه، لا[١٢] من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضاً.

وينظر أيضاً إن كان لم يصف[١٣] الشيء لا[١٤] بحسب الأمر الأفضل، لكن بحسب الأدنى، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة، وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل.

وأيضاً ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي يخصُّه من الاسطقسات التي في الجنس كما تقدّم من قولنا.

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس ـ مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعّالة المساواة أو موزِّعة الحق بالسواء، فإن الذي حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة. لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ماهيته، وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه، وهذا هو وألاّ يوضع الشيء في أقرب الأجناس منه سؤالاً. ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التي فوق، لأن جميع الأجناس التي فوق تُحمل على التي تحت. فيجب إذاً: إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب، وإما أن يضم جميع

(٨) تحديده (ب).
(٩) بذكر (ب).
(١٠) مَنْ (ب).
(١١) الجملة (ب).
(١٢) لأن (ب).
(١٣) في صفة (ب).
(١٤) لا (ـ م).

الفصول التي بها يُحدّ الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى، فإن بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئاً، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل بقولٍ مكان إسم؛ وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل، وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة.

— ٦ —

[مواضع أخرى]

ـ وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك، أعني إن كان ذكر فصول الجنس فإنه إن كان لم يحدّ الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء، بمنزلة الحيّ أو الجوهر، فمن البيّن أنه لم يحدّ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء.

وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيءٌ قسيماً للفصل المذكور. وذلك أنه إن لم يكن كذلك فبيّنٌ أن الفصل المذكور ليس هو للجنس، لأن كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضُها بعضاً، بمنزلة ما ينقسم
14 - الحيّ بالمشاء والطائر وذي الرجلين، أو إن كان الفصل قسيماً، إلا أنه لا يصدق على الجنس، وذلك أنه بيّن أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن جميع
٢/١) الفصول التي يوازي بعضُها بعْضاً في القسمة يصدق على الجنس الذي يخصُّها. وكذلك إن كان يصدق عليه، إلا أنه إذا أضيف إلى الجنس لم يحدث نوعاً، فإنه من البيّن أن هذا ليس بفصلٍ للجنس مُحْدِث نَوْعٍ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً. وإذا كان هذا ليس بفصلٍ فليس الموصوف أيضاً فصلاً، لأنه قسيم لهذا. ـ وأيضاً إن كان يقسّم الجنس بالسلب تميّز له قول[١] الذين يحدّون الخط، بأنه طول بلا عَرْض، فإن هذا ليس

---

(١) قول (ـ م).

يدلُّ على شيء آخر غير أن ليس له عَرْض؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عَرْض، وإما أن يكون ذا عَرْض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجبة، وإمّا السالبة، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عَرْض، وإما ذا عَرْض. وقولنا: طول بلا عَرْض، قولٌ للنوع؛ وكذلك قولنا: طول له عَرْض؛ وذلك أن قولنا: «بلا عَرْض»، و «له عَرْض» فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس. فالجنس إذاً يقبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضاً يقبل قول الفصل، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجودَ الصور. وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجوداً، فكيف يكون يُحمل على الجنس أن له عَرْضاً أوْ لا عَرْض له! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعَرْض، لأنه قد توجد أطوالٌ بلا عَرْض، وأطوال لها عَرْض. فهذا الموضع إذاً إنما يُنتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحدٌ في العدد. وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجودَ الصور وحدهم؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول[٢] بعينه والحيّ بعينه جنسٌ.

وخليق أن يكون يجب ضرورةً على الذي يحدّ أن يستعمل في بعض الأمورِ السلبَ، كالحال في العدم. وذلك أن الأعمى هو الذي ليس له بصرٌ في الوقت الذي من شأنه أن يكون له، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم الجنس
144a بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه في القَسْم سلب، مثل أن يكون قد حُدَّ طولٌ له عرض؛ وذلك أن الذي لا عَرْض له يوازي في القسمة ما له عرض، وليس يوازيه شيءٌ آخر غيره، فقد يقسم الجنس بالسلب أيضاً.

وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل، بمنزلة الذين يحدُّون

(٢) يريد صورة الطول وصورة الحي.

التعبير بأنه شتم[٣]، وذلك أن الاستَخفاف شتم ما، فالاستخفاف إذن نوعٌ لا فصل.

وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل، مثل إن قال إن الفضيلة ١/ب] ملكة محمودة[٤] أو صالحة، لأن المحمود جنس للفضيلة، لا فصل؛ أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة، بل فصلاً، إذ[٥] كان حقاً أنه لا يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه في جنسين لا يحوي أحدهما الآخر، وذلك أنه لا المحمود يحوي الملكة، ولا الملكة تحوي المحمود، إذ كان ليس كل ملكة أمراً محموداً، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً؛ فليس كليهما[٦] إذن جنسين. ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البيّن أن المحمود ليس بجنس، لكنه فصل. وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضيلة، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أيّ شيء هي. وقد يظن بالفصل أنه يدل على أي شيء.

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أي شيء، لكن على شيء مشارٍ إليه، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أي شيء.

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشيء المحدود بالعرض؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توجد بالعرض، كما أن ذلك لا يكون في الجنس، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشيء ولا يوجد.

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شيء من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس، فليس هو محدوداً، لأن ليس يمكن أن يحمل شيءٌ من هذه على الجنس، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه.

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل، لأن الجنس يُظن به أنه

---

(٣) في السرياني: استخفاف مع هدو (هزء: ب).

(٤) جيدة (فوق).

(٥) إن (ب).

(٦) كلاهما (ب)؛ وهكذا في سائر الفصل.

ليس يحمل على الفصل، لكن على التي يحمل عليها الفصل ـ مثالِ ذلك أن الحيَّ تُحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء، لا على الفصل المقول على النوع. وذلك أنه لو كان الحي يحمل على كل واحدٍ من - 144b - الفصول، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع، لأن الفصول على النوع تحمل.

وأيضاً تصير الفصول كلُّها إما نوعاً[٧] وإما شخصاً[٨] إن كانت حيوانات، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص. وعلى ذلك المثال ينبغي أن ننظر إن كان النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل، فإن ذلك غير ممكن، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع. ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه فمن البيّن أن الإنسان فصل[٩].

وينظر أيضاً ألاّ يكون[١٠] الفصل أقدم من النوع، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع.

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنسٍ آخر لا يَحْوِي ولا يُحْوَى، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، وإلاّ لزم أن يكون نوعٌ واحد بعينه في جنسَيْن لا يحوي أحدُهما الآخرَ، وذلك أن كل واحدٍ من الفصول يردف بالجنس الذي يخصه، كما أن المَشّاء وذا[١١] الرجلين يردف بالحيّ. فما يحمل عليه إذاً الفصل حُمِل عليه كل واحدٍ من الجنسين. فمن البيّن أن النوع يصير في جنسين لا يحوي (٣٠٢/أ) أحدهما الآخر؛ أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما يوجدان[١٢] تحت جنس واحد، لأن الحيّ المشاء والحيّ الطائر جنسان،

(٧) أنواعاً (فوق).
(٨) أشخاصاً (فوق).
(٩) ذلك الفصل يكون هو الإنسان (فوق).
(١٠) هل ليس (فوق).
(١١) ذو (م).
(١٢) يوجد (ب).

وليس يحوي أحدهما الآخر. وذو الرجلين فصل لكليهما، فينبغي أن يضيف إلى ذلك ألاّ[١٣] يكون كلاهما تحت جنسٍ واحد؛ فإن هذين كليهما تحت الحيّ.

وبيّن أيضاً أنه ليس يجب ضرورةً أن يكون الفصل يردف بالجنس الذي يخصُّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحيّ المشاء أو الطائر.

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون في شيء لأنه ليس يظن أن جوهراً يخالف جوهراً بأنه بحيث ما. وكذلك يعذلون من يحدّ الحي بالمائي والبرّي، إذ كانا[١٤] يدلان على حيث ما. إلاّ أنّا نقول إن عذلهم في هذا المعنى ليس على الصواب، لأن قولنا: «بَرِّيٌّ» ليس يدل على شيء في شيء، ولا على أين، لكن على أي شيء. لأنه، وإن كان في الماء، فهو برّي على مثال واحد، فليس يصير مائياً؛ إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل في
14 - وقت من الأوقات على أن شيئاً في شيء، فبيّن أن من استعمله يكون مخطئاً.

وينظر أيضاً إن كان وصف الانفعال فصلاً. وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج[١٥] الشيء من الجوهر. والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه إن[١٦] يحفظ الشيء الذي هو له فصل. وبالجملة، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خِلْواً من الفصل الذي يخصّه، وذلك أنه متى لم يوجد المشّاء لم يوجد الإنسان. وبالجملة أقول إن كل الأشياء التي يستحيل بها الشيء الذي يوجد له، ولا شيء منها يكون فصلاً لذلك الشيء، لأن هذه كلها إذا تزيّدت باعدت من الجوهر. فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً مثل هذا فصلاً قد أخطأ. وذلك أنّا بالجملة لسنا نستحيل[١٧] بالفصول.

---

(١٣) أن (ب).
(١٤) كان (م).
(١٥) باعد (فوق).
(١٦) إن (– ب).
(١٧) نستحيل لسنا (م).

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى آخر، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف، كالحال في العلم، فإنه يقال: نظري وعملي وفعلي. فإن كل واحدٍ من هذه يدل[١٨] على مضاف. وذلك أن النظري نظري لشيء، والعملي عمليٌّ لشيء، والفعلي فعليٌّ لشيء.

وينظر أيضاً إن كان لمّا حَدَّ الشيء وصف كلَّ واحدٍ من المضافات (٣٠٢/ب) بالقياس إلى الذي من شأنه أن يضاف إليه. فإن بعضها إنما يمكن أن يستعمل الذي يضاف إليه فقط، كما يستعمل البصر في أن ينظر[١٩]؛ وفي بعضها يستعمل آخرٌ ما غيره، كما يستعمل الطر جهارةَ إذا أراد مُرِيدٌ أن يغرف ماء، ولكن على حال إن حَدَّ الإنسانُ الطر جهارة بأنها آلة يُغرف بها الماء ـ أخطأ، لأنها[٢٠] ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف. وحدُّ الذي من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذي نحوه ينحو في الاستعمال الفهم والعلم بكل واحدٍ من الأشياء.

وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول، إن كان يقال[٢١] بالقياس إلى أشياء كثيرة، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس، لا[٢٢] للجزء الفكري، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان.

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل[٢٣] الشيء الذي له قبل الانفعال أو الحال أو أي شيء آخر كان ـ فقد أخطأ. وذلك أن كل حال وكل انفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حالٌ للنفس. وربما يخطئون في أمثال هذه

(١٨) قول (ب).
(١٩) يبصر (فوق).
(٢٠) لأن (فوق).
(٢١) مقال (فوق).
(٢٢) في السرياني بنقل إسحق وأثانس: «لا» أيضاً.
(٢٣) قابلاً للتأثير (فوق).

145 - الأشياء مثل الذين يقولون إن النومَ هو ضعف الحس، والشك هو مساواة الأفكار المتضادة، والوجع تفرُّق الأجزاء المتحدة بعنفٍ؛ وذلك أن النوم ليس يوجد للحس، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضَعْف الحسّ. وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار، ولا الوجع للأجزاء المتحدة، لأن ما لا نَفْسَ له قد يتوجع[٢٤]، إذ كان الوجع يحضره. وكذلك يجري الأمر في حدّ الصحة إن كان اعتدال الحارة والباردة، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصحَّ الحارة والباردة، لأن اعتدال كل واحدٍ إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها اعتدال، فالصحة إذن قد توجد لها. وقد يلزم أيضاً الذين يحدُّون بهذا الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل، أو بعكس ذلك، لأن تفرُّقَ الأجزاء ليس هو الوجع، لكنه مُحْدِثُ الوجع، ولا ضعف الحسّ هو النوم، لكن أحدهما مُحْدِث الآخر. وذلك أنّا إما بسبب الضعف ننام، وإما بسبب النوم نضعفُ. وعلى هذا المثال أيضاً يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك، لأنّا إذا فكّرنا في الشيئين، فظهر لنا في كل واحدٍ منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعملِ.

وينبغي أن ننظر أيضاً في جميع الأزمان ألاّ يكون يختلف فيهما[٢٥] - مثال ذلك إن كان حدّ ما لا يموت[٢٦] بأنه حيوان غير فاسد الآن. وذلك أن الحيوان الذي هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن، إلاّ أن نقول إنه
٣٠/أ في هذا لا يلزم، لأن قولنا: «غير فاسد» الآن، مشكوك فيه، إذ كان يدل: إما على ما لم يفسد الآن، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن، وإمّا على الآن الذي يجري مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسد الآن، فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ[٢٧] ليس يفسد بها في وقت من الأوقات. فإذا قلنا إن حيواناً غير فاسدٍ الآن فليس إنما نقول إنه

(٢٤) ينجع (م)؛ يتألم (فوق)؛ في السرياني: وإلا لزم أن يكون ما لا نفس له يتألم.
(٢٥) فيها (فوق).
(٢٦) غير المائت (فوق).
(٢٧) بحتال (م).

الآن بحالٍ ليس يفسد بها في وقت من الأوقات، لأن هذا، وقولِنا: «غير مائت» ـ سواءٌ؛ فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن. ولكن على حال إنْ عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك، والذي بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً. ـ فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما وصفنا[٢٨].

---

(٢٨) ذكرنا (ب).

ـ ٧ ـ
[مواضع أخرى]

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول الموصوف ـ مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوّة مقَسِّمة بالسواء، فإن الذي يؤثر أن يقسِّم بالسواء عادلٌ أكثر من الذي يقدّر على ذلك. فيجب من ذلك ألا تكون العدالة قوّةً مقسِّمة بالسواء، وإلا صار الذي يقدّر أن يقسّم بالسواء عَدْلاً[١] أكثر.

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأكثر، والذي وصف بالقول لا يقبل، أو بعكس ذلك: أعني أن يكون الذي وصف بالقول يقبل، والأمر لا يقبل، لأنه يجب: إما أن لا يكون كليهما[٢] يقبلان[٣]، وإما ألا يكون واحدٌ منهما يقبل، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً.

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأكثر، ولم يكونا جميعاً يقبلان الزيادة معاً ـ مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع. وذلك أن من اشتدّ عشقه ليس تشتدّ شهوته للجماع، فليس يقبلان جميعاً الزيادة معاً، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً.

وأيضاً ينظر إذا قُدِّم شيئان فوضعا: إن كان[٤] الشيء الذي يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل ـ مثال ذلك أن ينظر إن كانت

---

(١) عادلاً (فوق).
(٢) كلاهما (ب).
(٣) يقبل (ب).
(٤) كان (– ب).

النار ألطفَ الأجسام أجزاء، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء. وقد كان يجبَ أن يكون كلاهما[٥] يوجد [٦] لشيء واحدٍ بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً.

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلي[٧] الأمرين المقدَّمين على مثال واحد، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحدٍ، لكن يوجد لأحدهما أكثر.

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحدٍ منهما بحسب شيئين: مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ عند (٣٠٣/ب) السمع، ووصف الموجود بأنه القوي على أن ينفعل[٨] أو يفعل[٩]، فإنه يصير شيء واحدٌ بعينه حسناً ولا حسناً معاً، وكذلك موجوداً ولا موجوداً. وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحسّ شيئاً واحداً: فما هو غيرهما ليس هو لذيذاً عند السمع، وما ليس هو حسناً شيءٌ واحد، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد بعينه، والحسن يقابله: لا حسن، واللذيذ في السمع يقابله: لا لذيذ في السمع. فمن البيّن أن قولنا: «لا لذيذ في السمع»، وقولنا: «لا حَسَن» شيءٌ واحد. فإن وجد شيءٌ في البصر حسناً وفي السمع لا، صار حسناً ولا حسناً. وكذلك تَبَيَّن أن قولنا: «موجود»، و «لا موجود» شيء واحد.

وأيضاً إذا وُصِفَتْ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأُخَر التي في الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف.

---

(٥) كليهما (م).

(٦) يوجدان (م).

(٧) لكلا (ب).

(٨) يفعل (فوق).

(٩) ينفعل (فوق).

- ٨ -

[مواضع أخرى]

وإن كان المحدود مضافاً إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس، فينبغي أن ننظر إن كان لم يُقَلْ في الحدّ مضافاً إلى ذلك الشيء الذي يضاف إليه: إما بنفسه وإما بالجنس ـ مثال ذلك إن حُدَّ العلم بأنه ظن لا يختلف، وحدّ الإرادة بأنها توقان لا حزن[١] معه. وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي بالقياس إلى آخر، لأن ماهية كل واحدٍ من المضاف واحدةٌ بعينها، وإنما يقال كل واحدٍ منها بالقياس إلى شيء بضربٍ من الضروب. وكان يجب أن يقول إن العلم ظن بالمعلوم، وإن الإرادة توقان إلى الخير. وكذلك إن حدّ الكتابة بأنها العلم بالكتاب، و[٢]ذلك أنه كان يجب أن يصف في[٣] الحدّ: إما الشيء الذي يضاف هو إليه أو الذي يضاف[٤] إليه جنسه، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف بالإضافة إلى الغاية، والغاية في كل واحدٍ من الأشياء هو الأفضل، أو هو الذي سائر الأشياء من أجله. فينبغي أن نقول: إما الأفضل وإما الأَخيْرَ ـ مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشيء اللذيذ، لكن للذة، لأنّا إنما نؤثِر اللذيذ لمكان اللذة.

---

(١) كلمة غير مقروءة كذا: اللي (حاشية ب)؛ حزن (ـ م).

(٢) و (– ب).

(٣) نضيف إلى (فوق).

(٤) جملة: «هو إليه . . . يضاف» (– ب).

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً. وذلك أن قولنا: فَعَلَ أو تَكَوَّنَ ـ أوْلى بأن يكون غاية من قولنا: يتكوّن أو يفعل. إلا أنا نقول إن ما يجري هذا المجرى ليس هو حقاً في كل شيء، وذلك أن أكثر الناس يحبون أن[٥] يلتذوا أكثر من أن (٣٠٤/أ) يكونوا قد التذوا وفرغوا. فيجب أن يكونوا يجعلون[٦] قولنا: «يفعل» غاية أكثر من قولنا: «قد فعل»[٧].

وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء، وأي الأشياء هو، وأين هو، أو سائر الفصول الأُخَر ـ مثال ذلك قولنا: مُحبُّ الكرامة هو الذي يشتهي كرامة كذا، ومقدار كذا منها. وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة. فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهي الكرامة، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها. وعلى هذا[٨] المثال قولنا: مُحِبُّ المال هو الذي يشتهي من المال مقدار كذا؛ والمنهمك في اللذات هو الذي يشتهي من اللذات كذا، لأنه ليس مَنْ غَلَبَتْ عليه أي لذةٍ كانت يقال له: منهمك في اللذات، لكن الذي يغلب عليه لذات ما. أو كما يحدّون أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض، أو الغمام بأنه مُتكاثِفُ[٩] الهواء، أو الريح بأنها حركة الهواء ـ فإنه ينبغي أن يزاد في هذه الحدود بمقدار كذا، وحال كذا، ومكان كذا، وعن كذا. وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى. لأنه إذا أغفل فصلاً من هذه الفصول ـ أيّ فصل كان ـ لم يصف ماهية ذلك الشيء. وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحدّ[١٠] الشيء الناقص، لأنه ليس كيفما تحرّكت الأرض أو أي مقدار منها كان يتحرّك، تكون زلزلة. وكذلك أيضاً الهواء ليس كيفما تحرّك، أو أيّ مقدار منه كان تحرّك، فهو رياح.

---

(٥) أن (– م).

(٦) يجعلوا (م).

(٧) يفعل (فوق).

(٨) ذلك (فوق).

(٩) تكاثف (فوق).

(١٠) قبالة (فوق).

وأيضاً في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر[١١] وجميع الأسماء[١٢] الأُخَر التي ينطبق عليها ـ مثال ذلك قولنا: إن الإرادة والتوقان

14 - إلى الخير، والشهوة التوقان إلى اللذيذ، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيذ على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أو لذيذ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيذاً، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط. فقد كان يجب أن نجعل صفته

٣/ب) كذلك. فإن وصفت[١٣] المذكور فينبغي للمعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع؛ ولذلك ليس توجد صورةٌ لشيء ظاهر أصلاً. فأمّا النوع فقد يظنُّ به أنه يقال بحسب نوع ـ مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيذ نفسه، والإرادة نفسها للخير نفسه. فأمّا الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر، ولا للذيذ على الظاهر، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيذ نفسه على ظاهر الأمر.

(١١) الأمور (فوق).

(١٢) الأشياء (فوق).

(١٣) وصف (فوق).

ـ ٩ ـ
[مواضع أخرى]

وأيضاً إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة؛ وإن كان لما له الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة. وكذلك في سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى. مثال ذلك أنه إن كان اللذيذ هو ما هو نافع، فالملتذ هو ما هو منتفع. وبالجملة أقول فيما يجري هذا المجرى من التحديدات إن الذي يحدُّ يلزمه بضرب من الضروب أن يحدّ أشياءَ أكثر من واحد. وذلك أن الذي يحدّ العلم قد يحدُّ أيضاً ـ بضرب من الضروب ـ الجهل. وكذلك الذي يحدُّ العالم قد يحدُّ غيرَ العالم، لأن الأوّل إذا صار بيّناً، فإن الباقية ـ بضرب من الضروب ـ تكون بيّنة. فينبغي أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول[١] الأشياء التي مّن المتضادّات ومن النظائر.

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس، فشيء ما من ذاك يوصف بالقياس إلى شيءٍ ما من هذا ـ مثال ذلك أنه إن كان الظنّ بالقياس إلى المظنون، فظنّ ما بالقياس إلى مظنون ما. وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير الأجزاء، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء. وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه، فمن البيّن أنه قد غلط فيه.

(١) أصولاً في (فوق).

وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل ـ مثال ذلك أن يكون قول النصف مقابل الضعف. وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل بمساوٍ، فالنصف هو المفضول بمساوٍ. وعلى هذا المثال يجري الأمر في المتضادّة.
٣/أ) وذلك أن القول المقابل للمقابل بائتلاف ما بين المتضادّات. مثال ذلك أنه إن كان الفاعل للخير نافعاً، فالفاعل للشر ضاراً[٢] والمفسد للخير. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون أحدُ هذين ضدًّا لما قيل منذ أوّل الأمر. فإنه إن
14 - لم يكن ولا واحدٌ منهما ضدًّا لما قيل منذ أوّل الأمر، فمن البيّن أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلا بِأخرةٍ قول الضدّ[٣]؛ فيجب من ذلك ألا يكون الذي وُصِف من أوّل الأمر وُصِف على الصحة. ـ ولأن بعض المتضادّات إنما يقال أحدُ الاثنين بعدم الآخر ـ مثال ذلك أن غير التساوي يُظَنُّ به أنه عدم التساوي إذ كانت الأنصاف[٤] يقال لها متساوية، فبيّنٌ أن الذي يقال بالعدم يجب ضرورةً أن يحدّ بالآخر. فأما الآخر فليس يجب أن يحدَّ بالذي يقال بالعدم، إذ ليس يمكن أن يعرف كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه. فينبغي أن ينظر في المتضادّات في مثل هذا الخطأ، مثال ذلك إن حَدَّ إنسان[٥] التساويَ بأنه ضدُّ غير التساوي، إذ كان إنما يحدُّ بما يقال بالعدم. وأيضاً فيجب ضرورةً على من يحدّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه. ويبيّن هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم. وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا: «غير التساوي»، وقولنا: «عدم التساوي»، صار قولنا: «تساوي» ضدّ قولنا: «عدم التساوي»، فقد استعمل الشيء إذن نفسه، اللهم إلا أن يقول قائل إني لم أحدّ «غير التساوي» بأنه «ضدّ التساوي»، لكن بأنه غير[٦] اعتدال الأجسام أو غير[٦] اعتدال الكم. ـ وإن كان ولا واحد من الضدّين يقال بالعدم، وكان

---

(٢) في السرياني: إن كان النافع هو الفاعل للخير، فالضارّ هو الفاعل للشر.
(٣) للضدّ (فوق).
(٤) في السرياني: غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية.
(٥) الإنسان (ب).
(٦) لا (فوق).

القول قد وصف على مثال واحد، مثل أن ضدّ[٧] الشر الخيرُ، إذِ كان ضدّ الخير[٧] شرًّا[٨]، وذلك أن قول ما يجري هذا المجرى من المتضادّات موصوف على مثال واحد، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه؛ وذلك أن الخير موجود في قول الشر. فإن كان الخير هو ضدّ الشر، وقولنا: «شر» لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا: «ضدّ الخير»، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدِّ الخير. فبيِّن أنه استعمل الشيء نفسه.

(٣٠٥/ب) وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذي يقال بالعدم لم يصف الذي له العدم، مثل الملكة أو ضدّها، إن كان لهذين عدم. وإن لم يكن، أضاف إليه الشيء الذي من شأنه أن يكون فيه: إما على الإطلاق، أو الشيء الذي فيه، أوْ لا من شأنه أن يكون فيه: مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم، فلم يقل إنه عدم العلم. وإن كان لم يضف إليه الشيء الذي فيه أوْ لا من شأنه أن يكون، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذي فيه، أو لا من شأنه أن يكون ـ مثل أن يقول إن النفس[٩] ليست في الجزء الفكري، لكن في الإنسان. وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه ـ أيّها كان ـ فقد أخطأ. وكذلك إن هو وصف العمىٰ فلم يقل إنه عدم البصر في العين. وذلك أنه يجب على من وصف «ما الشيء» كما ينبغي ـ أن يصف «عدم ما هو» أيضاً، - 148a - وما المعدوم[١٠].

وينبغي أن ينظر إن كان لم يحدّ ما يقال على جهة العدم بالعدم ـ مثال

---

(٧) في السرياني: الخير هو ما هو المضادُّ للشر؛ فمن البيّن أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير.

(٨) شر (م).

(٩) هذا الموضع قبيح، وكذلك هو في السرياني. ومعناه أنه إن وضع الشيء الذي يوجه فيه العلم كالإنسان. ولم يقل: في النفس، وقال إنه في النفس، ولم يذكر أنه في جزئها الفكري.

(١٠) العادم (فوق).

ذلك أن في الجهل أيضاً يظنّ أنَ هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون[١١] الجهل على جهة السلب. وذلك أن من ليس له علم لا يظنّ به أنه يجهل، بل إنما يظنّ به أنه غلط[١٢]. ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم[١٣].

(١١) يضعون (فوق).

(١٢) أخطأ، نسي (فوق).

(١٣) على طريق عدم العلم؛ لعدم (فوق).

- ١٠ -

[مواضع أخرى]

وينظر أيضاً إن كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث[١] للصحة، فالذي قد يقع[٢] هو الذي قد أحدث الصحة[٣].

وينظر أيضاً في الصورة[٤] إن كان الحدّ الموصوف يطابقها: فإنه في بعض الأشياء لا يلزم ذلك ـ مثل ما حدّ فلاطن عندما وصل المائت وزاده في تحديد الحيوانات. وذلك أن الصورة[٥] لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان. فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة. وبالجملة، فإن الأشياء التي يزاد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحدّ فيها مختلفاً في الصورة، وذلك أن الصورة يُظن بها من يعتقدها أنها غير منفعلة ولا متحرّكة. ومع هذه الأشياء أيضاً، فإن ما يجري هذا المجرى من الأقاويل نافع.

وينظر أيضاً إن كان وصف قولاً واحداً عامًّا لجميع ما يقال باتفاق (٣٠٦/أ) الاسم، وذلك أن المتواطئة هي التي القول بحسب الاسم لها واحد، فلذلك

---

(١) الفاعل (فوق).

(٢) على طريق المنفعة (فوق).

(٣) على طريق الإحداث للصحة (فوق).

(٤) يعني الصورة المفارقة (فوق).

(٥) يعني الصورة التي من شأن فلاطن وأرسطوطالس أن يعبّرا عنها أنها هي هي الشيء الذي هي صورة له.

لا يكون القول الموصوف حدًّا لشيءٍ مما تحت الاسم، لأنه على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم. وهذا شيء قد عرض لديونوسس عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذي[٦] لازمة بالغريزة[٧] ـ فإن هذا شيء ليس هو بأن يوجد للحيوانات أَوْلىٰ منه بأن يوجد للنبات. وذلك أن الحياة ليس يظن بها أنها تقال في نوعٍ واحد، لكن قد توجد للحيوانات حياة، وللنبات أخرى غيرها. وقد يمكنُ الإنسانَ أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد. وليس يمنع مانع إذا تعقّد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حدَّ أحد الأمرين من أن يصف وهو لا يشعر قولاً عامًّا الأمرين كليهما، لا خاصاً. إلا أنه أي الأمرين فعل فخطؤه في أحدهما ليس بدونه في الآخر. ـ ولما كان بعض المتفقة أسماؤها قد يخفى حتى لا يشعر به، وجب عليك، إذا أنت سألت، أن تستعمل المتواطئة، وذلك أن حدّ أحدهما لا يطابق الآخر، فيظن به لذلك أنه[٨] لم يحدَّ على ما يجب، إذ كان ينبغي أن يكون الحدُّ يطابق كل متفق الاسم. فأمّا إذا أنت أجبت، فينبغي أن تفسِّر. ـ ولأن قوماً ممن تجيب يقولون إن المتواطىء متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق في الاسم مواطىء إذا كان يطابق كليهما، فينبغي أن يُتقدّم ويُعترف[٩] في أمثال هذه، أو يتقدّم فينتج أفي أيهما كان منهما لهو[١٠] متفق في الاسم أو مواطىء، فإنهم حَرِيُّون بأن يسلّموا ذلك إذا لم يتفقدوا ما يلزم من ذلك. فإن قال قائل[١١] من قِبَل أن يقع الإقرار[١٢] بذلك إن المواطىء متفق في الاسم من قِبَل أنه[١٣] ليس ينطبق على هذا القول[١٤] الموصوف[١٥]، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا الشيء ينطبق على الأشياء الباقية. وذلك أنه بَيّنٌ أنه

---

(٦) متغذٍ (ب). إسحٰق: مغذى.
(٧) لزوماً غريزياً (فوق).
(٨) أن (فوق).
(٩) فيقر (فوق).
(١٠) هو (مكررة: م).
(١١) إذا لم (فوق).
(١٢) الإجماع (فوق).
(١٣) لا أنه (فوق).
(١٤) الشيء (فوق).
(١٥) الموفى، المُعْطى (فوق).

يكون مواطئاً للباقية، وإلا صارت حدود الباقية كثيرة، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبقان[١٦] عليها[١٧] القول الذي وُصف[١٨] أوّلاً والأخير[١٩].

وأيضاً إن حدّ إنسان شيئاً من التي تقال على أنحاءٍ[٢٠] شتى بالقول (٣٠٦/ب) الذي لا ينطبق على جميعها فلم يقل[٢١] إنه موافق[٢٢] في الاسم ولم يقل[٢٣] إن الاسم ينطبق على جميعها[٢٤] لأن القول أيضاً لا ينطبق، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن يستعمل التسمية التي تأدّت إلينا[٢٥] ولا يحرّك أمثال هذه الأشياء.

---

(١٦) ينطبق (ب).

(١٧) عليهما (فوق)؛ وذلك أن (هنا ناقص: ويتم بأن يضاف إليه منطبقان عليها؛ ـ حاشية ب).

(١٨) المعطى (فوق).

(١٩) وهذا القول الذي بأَخَرَةٍ (فوق).

(٢٠) كثيرة (فوق).

(٢١) لا يقول (فوق).

(٢٢) متفق (فوق).

(٢٣) يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق.

(٢٤) في مقابلة مثل هذا (فوق).

(٢٥) على (+ ب).

ـ ١١ ـ

[مواضع أخرى]

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام[١] الناس؛ فإن وَصَفَ حدّ شيء من المؤتلفة، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البيّن أن ولا الكل أيضاً يوجد للكل ـ مثال ذلك أن أحداً إن حَدَّ الخطَّ المستقيم المتناهي بأنه نهاية البسيط، لها نهايتان وسطها يسير نهايتيها. فإن كان قول الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان، فينبغي أن يكون قول المستقيم هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طرفيه. ولكنّ الخط غير المتناهي ليس له وسط ولا طرفان، إلاّ[٢] أنه مستقيم. فليُسَمَّ الباقي إذاً قولاً للباقي.

وأيضاً يُنظر إن كان المحدود إذا كان مركّباً يكون القول قد وفي متساوي الأجزاء للحدود. ويقال إن القول متساوي[٣] الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء والكَلِم التي في القول بمقدار الأشياء المركّبة، فإنه[٤] واجبٌ ضرورةً في أمثال هذه الأشياء أن يكون للأسماء[٥] نفسها تغيير[٦]: إما كلها وإما بعضها، لأن الأسماء لم تقل أصلاً في هذا الوقت أكثر منها قبل[٧].
14 - ويجب على من يحدّ أن يصف القول مكان الأسماء، وخاصة مكان جميعها، وإلاّ مكان أكثرها. وذلك أن على هذا الوجه يجري الأمرُ في البسائط أيضاً

---

(١) أكثر الناس (فوق).
(٢) على (فوق).
(٣) متساوٍ (م).
(٤) وذلك أنه (فوق).
(٥) في الأسماء (ب).
(٦) تبديل (فوق).
(٧) شيء شيء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل (فوق).

أن الذي يغيّر[٨] الاسم قد حدّ الشيء ـ مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب»: «رداء». ـ وأيضاً فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف ـ مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيض: جندل بلجي[٩]، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ وهو أقل بياناً.

وينظر أيضاً إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء مثل الذي يقول[١٠] إن العلم النظري ظنٌّ نظري. وذلك أن الظن والعلم ليسا شيئاً واحداً. ولو كان ذلك يكون، لوجب أن يكون الكل شيئاً واحداً بعينه. وذلك أن النظري عامٌّ في القولين جميعاً، والشيء الباقي مختلف.

وينظر أيضاً إن كان بَدَّل أحد الاسمين فلم يبدِّل الفصل بالجنس كالحال فيما ذكرناه قبلُ، وذلك أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من (٣٠٧/أ) العلم، لأن هذا جنس وذاك فصل. والجنس أعرف من كل شيء. فلذلك كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل، لا للجنس، لأنه أقرب إلى أن لا يعرف. إلاّ أنّا نقول إن هذا الإنكار[١١] يسخر منه، إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف فأما ما[١٢]، الجنس فلا. وإذا كانت الحال فيها على هذا، فمن البيّن أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم للجنس لا للفصل. وإن لم يجعل اسماً مكان اسم، بل جعل قولاً مكان اسم[١٣]، فمن البيّن[١٤] أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً[١٥]، لا للجنس، لأن الحدّ إنما يراد لمكان المعرفة والفصل[١٦]: والفصل دون الجنس في المعرفة.

---

(٨) يكون الذي يدل (فوق).

(٩) بَلْجاء (ب).

(١٠) في تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه، مثال ذلك (فوق).

(١١) التوبيخ (فوق).

(١٢) ما (ـ م).

(١٣) قول (فوق).

(١٤) يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً بعينه، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعينه.

(١٥) حدّاً (فوق).

(١٦) والفصل (ـ ب).

ـ ١٢ ـ

[مواضع أخرى]

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف عامًّا لشيء آخر، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط[١]. وذلك أن قوله: «عدد»، عام في القولين جميعاً، وإنما بدل قول الفرد[٢]. والخط والجسم أيضاً لهما متوسط، وليسا فردين. فليس هذا إذاً تحديد الفرد. وإن كان قوله: «ما له متوسط» يقال على أنحاء شتى، فينبغي أن يلخص بأي نحو له متوسط[١]، فيصير الأمر في أنه لا يحدّ إما إنكاراً وإما قياساً.

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات، والشيء الذي تحت القول ليس من الموجودات. مثال ذلك: إن حدّ الأبيض بأنه لون 14 - مخالط للنار فإنه من[٣] المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسماً. فليس هو إذن لونًا مخالطًا[٤] للنار، وهو أبيض[٥].

وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي بحسبه يقال، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة: إما بالكلية، وإما

---

(١) وسط (فوق).

(٢) الزوج (فوق).

(٣) وذلك منه (من: ب) غير الممكن (فوق).

(٤) لون مخالط (م).

(٥) فإذن ليس لون مخالطاً ناراً، والأبيض هو موجود (فوق).

أن يكذبوا في شيء ـ مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بموجود، فإن الطب إن لم يكن علماً بشيء من الموجودات فمن البيّن أن من قال هذا القول قد كَذَب بالكلية. وإن كان الطب علم بعض الموجودات، وبعض لا، فقد كذب في شيء. وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي بالقياس إليه وصف، كالحال في سائر (٣٠٧/ب) الأشياء الأُخَر الداخلة في باب المضاف، فإن كل معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم. وكذلك يجري الأمر في الباقي، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالتكافؤ.

وأيضاً إن كان الواصف للشيء لا بالذات، لكن بالعَرَض، وصفه وصفاً صحيحاً، فإن كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد، بل بالقياس إلى كثيرين. وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيءٌ واحدٌ بعينه موجوداً وأبيض وخبزاً. فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أيّ واحد من هذه على الصحة وصفه، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف ـ وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً للشيء الموصوف، وذلك أنه ليس الطب فقط، بل كثير من العلوم الباقية، يقال بالقياس إلى موجود، فيصير كل واحدٍ منها علماً لموجود[٦]. فمن البيّن أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً، لأن التحديد يجب أن يكون خاصًا، لا عاماً.-

وربما لم يحدّوا الأمر، لكن الذي له الأمر، على ما ينبغي، أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حدّ الخطيب وحدّ السارق، إذ كان الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحدٍ أن يعلم الإقناع ولا ينقصه في ذلك شيء، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سرًا. وذلك أنه بَيِّن أن كل واحدٍ من هذين إذا كان بهذه الحال، فإن الواحد يكون خطيباً حاذقاً، والآخر سارقاً حاذقاً. وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرًا هو السارق، لكن الذي يريد أن يأخذه سرًا.

(٦) علم بموجود (فوق).

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو مأثور(٧) لنفسه على أنه محدِث أو فاعلٍ أو بأي حالٍ كان مؤثراً(٨) من أجل غيره، بمنزلة ما يصف العَدْلَ بأنه حافِظُ النواميس، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة. وذلك أن الحافظ والفاعل إنما هو مأثوران من أجل غيرهما. إلا أنّا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون المأثور(٩) من أجل نفسه مأثوراً أيضاً من أجل غيره. إلا أن مَنْ حَدَّ المأثور من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون. وذلك أن الأفضل لكل واحدٍ إنما هو في جوهره خاصة. والمأثور من أجل نفسه أفضل من المأثور من أجل غيره. فعلى هذا كان يجب أن يدل الحدّ أكثر.

(٧) مؤثر (فوق)؛ (ـ حاشية ب).
(٨) مؤثر (فوق) (+ حاشية ب).
(٩) المؤثر (فوق).

ـ ١٣ ـ
[مواضع أخرى]

(٣٠٨/أ)

- 150a - وينظر[١] أيضاً إن كان عندما وصف حدَّ شيء من الأشياء حَدَّد هذه أو الشيء الذي رُكِّب منها، أو حُدّد هذا بعد هذا. وذلك أنه إن كان حدّد هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما ـ مثل ما لو أن إنساناً حدَّ العدل بأنه عفة وشجاعة، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كليهما عادلين[٢] ولا يكون واحد منهما عادلاً، لأن كليهما لهما عدل، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل. وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحاً جدًّا مِنْ قِبَلِ أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أُخَر إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما، إلا أن وجود الضدين لهما يظن به أنه قبيح جداً. وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن، والآخر له شجاعة وقَطْم، لأن لكليهما يصير عدل وجور. وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة، فالجور جبن وقَطْم ـ وبالجملة فكل ما[٣] يمكن أن يحتج به في أن الأجزاء والكل ليست شيئاً[٤] واحداً، فهو نافع فيما وصفناه الآن. وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكلَّ شيءٌ واحد. والأقاويل تكون خاصية[٥] في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء، لأنه بيِّن أن الأجزاء قد تكون موجودة، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود. فيجب لذلك ألا

(١) فينظر (ب).
(٢) كلاهما عادلاً (ب).
(٣) ما (– م).
(٤) شيئاً (– ب).
(٥) لائقة (فوق).

يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً. ـ فإن لم يقل إن المحدود هو هذه، لكن الذي منـهـا[٦]، فينبغي الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة. فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما[٧] شيء واحد، مثل الخطّ والعدد.

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحدٍ أَوّلاً. والأشياء التي قال إنه يكون منها، ليس من شأنها أن تكون في واحد أوّلاً، لكن كل واحدٍ منهما يكون في كل واحد منهما. وذلك أنه من البيّن أن الذي (٣/ب) من هذين ليس هو ذاك. فإن الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضاً. فيجب ألاّ يكون الكل في واحد أوّلاً، لكن في كثيرين. ـ وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحد أوّلاً فينبغي أن ينظر إن لم تكن في شيء واحدٍ بعينه، لكن يكون الكل في شيء، والأجزاء في شيء غيره.

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل. فإن الذي ينبغي أن يلزم عكس ذلك، أعني أن تكون الأجزاء إذا فسدَتْ فسدَ الكل؛ وإذا فسد الكلُّ فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء. ـ أو إن كان الكل خيراً[٨] أو رديئاً، والأجزاء ولا واحد من هذين، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين. وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أو رديء من أشياء ليست واحداً من هذين. ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحداً من هذين. ـ أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً، والذي من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً ـ مثال ذلك أن القِحَةَ إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة أَوْلَى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً. فقد كان يجب أن يكون الذي منهما يلزم الأوّل حتى يكون إما على الإطلاق جيداً أو بأن يكون جيداً أَوْلَى منه بأن

(٦) منهما (ب).

(٧) منها (فوق).

(٨) جيداً (فوق).

يكون رديئاً. إلا أنّا نقول إن هذا ليس هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته. وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد[٩]، فإذا اختلطت صارت شيئاً جيداً، أو بعكس ذلك: أعني أن كل واحدٍ منهما شيء جيد، وإذا اختلطت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من هذين. وما قلناه في هذا الموضع يبينُ خاصةً في الأمور الفاعلة للصحة والفاعلة للمرض. فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد من اثنين منها على حدّته جيداً، فإذا خُلطا وتبودلا كانا شيئاً رديئاً.

وينظر أيضاً إن كان من شيء أجود وشيء أردأ، ولم يكن الكل أردأ من الأجود، وأجود من الأردأ. إلا أنّا نقول: ولا هذا أيضاً من الاضطرار إن لم تكن الأشياء التي منها رُكِّب جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التي ليست جيدة بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه قُبَيْل. (٣٠٩/أ)

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب، كما لا يجب في المقاطع: فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي منها ركّب.

وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال[١٠] التركيب. إذ ليس يكتفى في التعريف[١١] بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحدٍ من الأشياء المركّبة ليس إنما هو من التي رُكِّب بل إنما هو[١٢] منها على جهة كذا، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو منها كيفما رُكّبت.

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أوّلاً إن قوله هذا مع هذا هو قوله: إما هذا وهذا، أو: هذا من هذه. لأن من قال: عَسل مع ماء، فقد قال: إما عسلاً مع ماء، أو المركّب من[١٣] العسل

(٩) يحمد (فوق).
(١٠) جهة (فوق).
(١١) التعريف (فوق).
(١٢) جملة: من التي... إنما هو (– ب).
(١٣) مع (ب).

والماء. فإن اعترف بأن قوله: هذا مع هذا، موافق لأحد القولين: أيّهما كان ـ فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أوّلاً في كل واحدٍ من هذين متفقة. وأيضاً إذا فصَّلتَ قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال، فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً، مثل أن يقال واحد مع آخر: إما على أنه قابل واحدٍ بعينه كالعدالة والشجاعة في النفس، أو في مكان واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البيّن أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً. وإن كان وجود كل واحدٍ من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع آخر في زمان واحدٍ بعينه حقاً، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألاّ يقال كل واحدٍ منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه ـ مثال ذلك إن هو حدّ الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح. وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة. إلا أن الذي له هذا مع هذا في زمان واحد ليس هو بعض[١٤] شجاعاً. ـ وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطبية، إلا أنه

ب) على حاله لا هذا شجاعاً أعني[١٥] الذي له هذا مع هذا. وذلك أن كل واحدٍ منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أي واحدٍ استقبلك منهما إلى واحدٍ بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة، أعني إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه. ـ وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت، مثل أن يكون الغيز[١٦] غمّاً[١٧] مع توهم استخفاف. وذلك أنه إنما يريد أن يبيّن أن الغمّ إنما يكون بسبب هذا الوهم.

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا في صنف من الأصناف[١٨] المذكورة.

(١٤) بعد (ب).
(١٥) أعني (– ب).
(١٦) الغيظ (فوق)؛ (ب).
(١٧) غمٌّ (م).
(١٨) من الأصناف (– ب).

— ١٤ —
[مواضع أخرى]

وأيضاً إن كان قال إن الكلَّ هو تركيب هذه مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن، فينبغي أوّلاً أن ينظر إن كان لم يقل أي تركيب، بمنزلة ما لو حدَّ لحماً أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛ إذ كان ليس يكتفي بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أي تركيب هو، لأن اللحم ليس يتكوّن عندما تتركّب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن اللحم عندما تتركّب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عندما تتركّب بجهة ما أخرى محدودة. ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو والتركيب سواء. وذلك أن التركيب ضد التحليل. فأما هذان[١] اللذان وصفنا فليس لواحدٍ منهما[٢] ضدٌّ أصلاً.

30 وأيضاً مما يُقْنَع به على مثال واحدٍ أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا واحد من المركّبات تركيب. وكل واحد من الحيوانات هو مركّب، وليس هو تركيب[٣]، ولا واحد من سائر الأشياء المركّبة هو تركيب.

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء واحد[٤] على مثال واحد، وكان قد حُدَّ بواحد منهما، فمن البيّن أنه لم يحدّ إلا ولزم[٥] أن

(١) هذين (م).
(٢) منها (ب).
(٣) تركيباً (ب).
(٤) بواحد (ب).
(٥) وإلا لزم (فوق).

يكون لشيءٍ واحدٍ بعينه حدودٌ أكثر من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أَوْلىٰ به من تحديده بذاك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال واحد. وما يجري هذا المجرى حد النفس إن كان جوهراً قابلاً للعلم فإنه أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم. ومتى لم يتهيّأ للإنسان أن يحتج على الحد كله من قِبَل أن ليس كله معروفاً، فيجب أن يحتج على شيء من أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبيّن أنه موصوف على ما ينبغي. وذلك أن جزء الحدّ إذا ارتفع، إرتفع الحدُّ بأسره.

فأما ما كان من الحدود غامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها أو نشكّلها تشكيلاً[٦] يَدُلُّك منها على شيء ويكسبك حجة. وذلك أنه واجبٌ[٧] ضرورةً على المجيب: إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل؛ وإما أن يبيّن المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو.

وأيضاً فكما أن من عادة الناس في المحافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع أن يأتوا بشريعة: فإن كانت الشريعة التي أُتِي بها أفضل من المتقدمة، رفضوا المتقدمة ـ كذلك ينبغي أن يُفْعَل في الحدود أيضاً، أعني أن يؤتى بحدٍّ آخر؛ فإن تبيّن[٨] أنه أجوَدَ من الأوّل وأدلّ على المحدود، فبيّنٌ أن الأوّل يصير مرفوضاً، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدوداً[٩] كثيرة.

وفي جميع الحدود، ليس إصابتك في تحديد الشيء الذي قصد لتحديده من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل على[١٠] ما ينبغي بأصل حقير.

فإنه واجبٌ عليك ضرورةً أن تجعل هذه الأشياء نُصْبَ عينيك[١١]

---

(٦) تشكيل (م).
(٧) يجب (فوق).
(٨) بُيِّن (ب).
(٩) حدود (ب).
(١٠) على (– ب).
(١١) عنيك (ب).

وتنظر إليها كالمثال، فتتفقّد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكوِن في الحد وما زيد فيه فضلاً، حتى يمكنك أن تستخرج الحجج استخراجاً سهلاً.

فليكن هذا مبلغَ ما نقوله في الحدود.

تمت المقالة السادسة من كتاب «طوپيقا»

قوبل به.

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة السابعة منه
[مواضع الأشياء الواحدة ـ بقية مواضع التحديد]

ـ ١ ـ
[مواضع الأشياء الواحدة]

151b-2 ينبغي أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات: هل الشيء واحد بعينه، أو مختلف بأحق الأصناف التي قيلت في الشيء بعينه إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه ـ الواحد بالعدد. وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئاً واحداً، فالعادل والشجاع شيء واحد بعينه، وما يجري على جهة العدل وما يجري على جهة الشجاعة شيء واحد. وكذلك يجري الأمر في المتقابلات، لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة بعينها فمتقابلاتها شيء واحد ـ بأيّ تقابل كان مما يوصف بالتقابل. وذلك أنه لا فرق أصلاً بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا(١)، لأنهما(٢) شيء واحد.

ونظر أيضاً من الأسباب الفاعلة والمفسدة، ومن الكون والفساد، وبالجملة من الأشياء التي الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد: وذلك
152 - أن الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد.

---

(١) ذاك (ب).

(٢) لأنه (فوق).

وينبغي أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئاً من الأشياء ـ أيَّ شيء كان ـ، إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشيء، كما يبين كسانوقراطيس أن العُمْر الناسك(٣) والعمر الفاضل شيء واحد، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثَرُ من كل عُمْر، وذلك أن الآثَرَ والأعظم واحد. وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر ما أشبه هذا. ـ وينبغي أن يكون كل واحدٍ من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحداً بالعدد، وإلا لم يكن الأمر بَيّناً في أنهما شيء واحد، وذلك أنه ليس من الاضطرار إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئاً واحداً، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليس(٤) هما واحداً بالعدد، لكن يجب ضرورةً أن يكون أحدهما يحوي الآخر، كما يحوي أهل فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا، وإلا لزم أن يكون (٣١١/أ) بعضهم أفضل من بعض، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوي الآخر. وذلك أنه ليس من الواجب ضرورةً أن يكون أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوي فريق منهم الآخر، لأنهم أفضل من الباقين كلهم. وعلى ذلك المثال يجب ضرورةً أن يكون أهل لاقادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض. فمن البيِّن أنه ينبغي أن يكون ما يوصَف بأنه أفضل وأعظم واحداً بالعدد إن عزم على أن يبيّن في شيء أنه واحد بعينه. فلذلك لم يبيّن قسانقراطيس ما أراد أن يبيّنه، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا(٤) هما واحداً بالعدد. فليس من الاضطرار أن يكونا واحداً بعينه، لأن كليهما يُؤْثَران(٥) حَدًّا، ولكن أحدهما يحوي الآخر.

وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان الشيء الذي هو، وَأَحَدُهما واحد بعينه،

---

(٣) في السرياني بنقل إسحق: التدبير السعيد والتدبير الفاضل.

(٤) ليسا (ب).

(٥) يؤثر (ب).

هو الآخر منها أيضاً واحداً بعينه. وذلك أنه إن لم يكن كليهما مع واحد بعينه[٦] شيءٌ واحد، فمن البيّن أن ولا واحدَ منهما مع الآخر شيء واحد.

وأيضاً أن ينظر من الأعراض التي تلزم هذه، والأشياء التي إياها تلزم هذه. وذلك أن جميع الأشياء التي تلزم واحداً منهما، فقد ينبغي أن يكون يلزم الآخر منهما. فإن اختلف شيء من هذه، فمن البيّن أنها ليست شيئاً واحداً.

وينظر إن كان ليس كليهما[٧] في جنسٍ واحدٍ من المقولات، لكن هذا دالٌّ على جوهر، وهذا على كيف، وهذا على كم، أو مضاف. ـ وينظر أيضاً إن كان جنس كل واحدٍ منهما ليس واحداً بعينه، لكن هذا خير وهذا شر،
152ا - وهذا فضيلة وهذا علم؛ أو إن كان الجنس واحداً بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحدٍ منهما، لكن يكون هذا يحمل عليه العلم النظري، وهذا يحمل عليه العلم العملي. وكذلك يجري الأمر في الأُخر.

٣١١/ب) وأيضاً يُنظر من الأمر أكثر[٨] إن كان هذا الشيء يقبل الأكثر وذاك لا يقبل، أو إن كان كليهما[٧] يقبلان[٩]، إلا أنهما لا يقبلان ذلك معاً، بمنزلة مّا أن من تعشق أكثر ليس يشتهي الجماع أكثر، فليس إذن العشق وشهوة الجماع شيئاً[١٠] واحداً.

وينظر أيضاً من الزيادة، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئاً واحداً؛ أو يكون شيء واحد بعينه إذا نقص من كل واحد منهما جعل الباقي مختلفاً، بمنزلة ما لو قال قائل إن ضِعْفَ

---

(٦) جملة: «هو الآخر... مع واحد بعينه» (- ب).
(٧) كلاهما (ب).
(٨) الأكثر (فوق)؛ في السرياني: من التي هي أكثر.
(٩) يقبل (ب).
(١٠) شيء (م).

النصف وأضعاف النصف شيء واحد. وذلك لو كان، لوجب أن يكون النصف إذا نَقَصَ من كل واحد[١١] منهما دلّ الباقيان على شيء واحد؛ وليس يدلان على شيء واحد، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد.

وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعنا ما نضع، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع[١٢]، مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءاً شيء واحد، لأنه من البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجوداً ليس بدون ما كان، لكن أكثر، والمملوء هواءاً لا يكون موجوداً. فيجب إذن وضع شيء ـ كذباً كان أو صدقاً فإنه لا فرق بين ذلك ـ: أن يكون أحدهما يرتفع والآخر لا؛ فليس هما إذن شيئاً واحداً.

وبالجملة أقول أنه ينبغي أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما، كيفما كان الحمل، والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع: وذلك أن كل ما حمل على أحدهما فينبغي أن يُحمل على الآخر، والأشياء التي أحدهما يحمل عليها فينبغي أن يُحمل عليها الآخر.

وأيضاً إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاءٍ شتى، فينبغي أن ننظر إن كانا بنحوٍ ما آخر شيئاً واحداً بعينه. وذلك أن الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد[١٣]. فينظر الآن: هل هي واحدة بعينها على هذا الوجه، أو ليس هي على هذا الوجه؟

(٣١٢/أ) وينظر أيضاً إن كان يمكن أن يكون أحدهما خلواً من الآخر. فإن ذلك إن كان يمكن، فليس هما شيئاً واحداً.

---

(١١) واحد (– ب).

(١٢) يوجد ما وضع في ذلك الأصل (فوق).

(١٣) في العدد (فوق).

ـ ٢ ـ

[في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التحديد]

فالمواضع التي في الواحد بعينه بهذا المقدار تقال.

فبيِّن مما قلنا أن المواضع الباقية التي في الواحد بعينه قد تنفع أيضاً[١]
في الحدّ كما قلنا: فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئاً واحداً،
فبيِّن أن القول الموصوف ليس هو تحديداً. ـ فأما المواضع المثبتة فليس منها - 153
شيء ينفع في الحدّ: إذ كان ليس يكتفى في تثبيت القول أنه تحديد بتبيّن ما
يدل عليه الاسم والقول أنه شيء واحد، لكنه ينبغي أن يكون الحدّ أيضاً
جميع الأشياء الأخر التي اشترطناها.

---

(١) أيضاً (– ب).

ـ ٣ ـ

[تلاوة مواضع الحدّ]

فينبغي أن نلتمس دائماً فسخ الحدّ على هذا الوجه وبهذه الأشياء. ـ وإن أردنا أن نصححه فأولاً ينبغي لنا أن نعلم أن[١] ولا واحد من الجدليين أو الأقل منهم استخرج الحدّ بقياس، لكن جميعهم يأخذه كالمبدأ كما يفعل المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى.

وبعد ذلك أيضاً ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحدّ على الاستقصاء: ما هو؟ وكيف ينبغي أن يحدّ؟ ـ إنما هو من صناعة غير هذه. فأما في هذا الموضع فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط، وهو أنه يمكن أن يكون للحدّ وللماهية قياس. وذلك أنه إن كان التحديد هو القولَ الدالَّ على ماهية الأمر، وكانت الأشياء التي تُحمل في الحدّ ينبغي أن تُحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو ـ فظاهر أنّ إنساناً إن أخذ هذه فقط التي تُحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول ـ الذي تكون هذه فيه ـ حدٌّ لا محالة، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا، لأنهم[٢] ليس شيء آخر غير هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو.

فالأمر ظاهر في أنه يمكن أن يكون للحدّ قياس. وقد لخّصنا في

---

(١) أنه (ب).

(٢) لأنه (ب).

٢/ب) مواضع أُخَر تلخيصاً شافياً مما[٣] ينـبغي أن يصـحَّـح ذلك. فأما هذه الصناعة التي نحن بسببها فأمثال هذه المواضع تنفع فيها. وذلك أنه ينبغي لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعد تفقُّد أقاويلها كلها والأمور الجزئية منها. وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للمقابل، فالموصوف يوجد للموصوف[٤] ضرورة. ولأن بالتضاد[٥] المتضادّات كثيرةٌ، ينبغي أن نأخذ من المتضادّات كلَّ ما كان التحديد المضادّ فيه على أظهر ما يكون.

وينبغي أن نبحث عن جميع الأقاويل كما قلنا، ونجعل ذلك على التفصيل هكذا: أمّا أوّلاً فإن الجنس الموفّى قد وَفّى على الصواب. وذلك أن الضد إن كان في الضد، ولم يكن الموضوع في واحد بعينه، فمن البيِّن أنه يكون في ضده لأنه يجب ضرورة أن يكون الضدان[٦] في جنس واحدٍ بعينه أو في جنسين متضادّين. والفصول المتضادّة أيضاً[٧] بحق تُرى أن تُحمَل على المتضادات: بمنزلة الأبيض والأسود، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر. فيجب، إن كانت الفصول المتضادة تحمل على الضدّ،
153ا - أن تكون الفصول الموصوفة أيضاً[٨] تحمل على الموضوع. فلأن الجنس والفصول قد وفّيت على الصواب، فمن البيّن أن القول الموفّي يكون تحديداً. إلا أنّا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يُحملان على الضدّين ما لم يكن الضدّان في جنس واحد بعينه. والشيئان اللذان جنساهما متضادان[٩] فليس مانع أن يمنع من أن يكون يقال على كليهما فصلٌ واحد بعينه، مثل ما يقال على العدل والجور: وذلك أن ذاك

(٣) من ماذا (ب).
(٤) للموضوع (فوق).
(٥) بالتضاد (– ب).
(٦) جملة: «سيكون في الجنس المضاد، لأن المتضادين هما بالضرورة إما» (ب)، وردت بدلاً من جملة: «يكون. . . الضدان».
(٧) أيضاً (– ب).
(٨) أن (+ ب).
(٩) متضادان (ب).

فضيلة للنفس، وهذا رذيلة للنفس. فالنصف[١٠] فصل يقال في كليهما، لأن البدن أيضاً له فضيلة ورذيلة. إلاّ[١١] أن هذا حق، لأن[١٢] المتضادّين إما أن يكون فصلاهما متضادين أو يكونا شيئاً واحداً[١٢]. (٣١٣/أ) فإنه[١٣] إن كان الفصل المضاد يحمل على الضدّ وعلى هذا لا يُحْمَل، فمن البيّن أن الفصل المذكور يكون يحمل على هذا. وبالجملة أقول: إنه لما كان التحديد من جنس وفصول، فإن تحديد الضدان كان بيّناً فإن تحديد[١٤] الموضوع يكون بيّناً. وذلك أنه لما كان الضدّ في جنس واحد بعينه أو في ضدّه، كانت الفصول مثل ذلك: إما متضادّة تحمل على متضادّة، أو واحدة بعينها. فمن البيّن أن الموضوع: إما أن يكون يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضدّه[١٥]، وتكون الفصول متضادّة: إما كلها، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بعكس ذلك، أعني أن تكون الفصول[١٦] واحدة بعينها والأجناس متضادّة؛ ـ أو تكون الأجناس والفصول جميعاً متضادّة، وذلك أنه ليس يمكن أن تكون جميعاً واحدة بعينها، وإلا صار تحديدُ المتضادات واحداً بعينه.

ونظر أيضاً من التصاريف والنظائر لأنه واجبٌ ضرورةً أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود. ـ مثال ذلك أن النسيان إن كان تَلَفُ

---

(١٠) فللنفس (فوق).

نقل إسحق: فإذن إنه للنفس فصل يقال في كليهما. ـ نقل أثانس: فإذن فصل النفس يرى في كليهما.

(١١) غير (فوق).

(١٢) إسحق: وهو أن فصول المتضادة إما أن تكون متضادة، وإما أن تكون واحدة بأعيانها (فوق). نسخة: لأن (لأنه: ب) ليس المتضادات. ـ رجعت إلى نقل أثانس فوجدت حرف السلب ثابت (ثابتاً: ب).

(١٣) فأما إذا (فوق).

(١٤) جملة: «الضدان. . . تحديد» (– ب).

(١٥) ضدّ (ب).

(١٦) الفصول (– ب).

العلم، فأن ينسى الإنسان هو أن يُتلِف العلم؛ وأن قد نسي الإنسان هو أن قد أَتْلَفَ العلم. فواحد من هذه التي وصفت أي شيء منها إذا اعترف به فواجبٌ ضرورةً أن يعترف بالباقية. وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر، فَأَنْ يَفْسُدَ هو أن ينحلّ الجوهر؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر، إن كان المفسد هو المحلّل للجوهر، والفساد انحلال الجوهر. وكذلك يجري الأمر في باقي[١٧]. فيجب أن يكون إذا أُخذ واحد[١٨] منها ـ أيَّ واحدٍ كان ـ أن يعترف بالباقية كلها.

وينبغي أن يُنظر أيضاً من الأشياء التي حال بعضها عند بعض حال متشابهة. وذلك أن المصحِّح إن كان فاعلاً للصحة فالذي يُخْصِب البدن هو الفاعل للخصب، والنافع هو الفاعل للخير. فإن كان[١٩] كل واحد مما وصفنا، حاله عند غايته التي تخصه حالٌ متشابهة. فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحداً بعينه.

وينبغي أن تنظر أيضاً من الأكثر ومن الذي يكون على مثال واحد على
/ب) كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين ـ مثال ذلك إن كان هذا القول تحديداً لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول تحديد[٢٠] لهذا الشيء، وظن بالأقل أنه تحديد، فالأكثر أيضاً تحديد. وإن كان هذا القول[٢١] تحديداً لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد[٢٢] لهذا القول، فإن كان أحدهما تحديداً للآخر، فإن الباقي يكون تحديداً للباقي. وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين، أو تحديدان إلى واحد. فليس ينتفع أصلاً بالنظر من جهة الأكثر، وكذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين، ولا اثنان لواحد بعينه.

---

(١٧) الباقي (ب).
(١٨) واحداً (ب).
(١٩) كان (– ب).
(٢٠) تحديداً (م).
(٢١) الأمر (ب).
(٢٢) تحديداً (م).

ـ ٤ ـ

[المواضع الأشرف]

وأشرف المواضع هي التي وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريف ومن النظائر. ولذلك ينبغي أن يكون تمسُّكُنا بها أكثر وأن تكون لنا معدّة ميسّرة، فإنها من أنفع الأشياء لنا في أمور كثيرة. فأما الباقية فيُستعمل منها أعمها. فإن هذه أبلغ فعلاً من الباقية ـ مثال ذلك أن يُنظر في الأمور الجزئية ويتفقد في الأنواع إن كان القول مطابقاً[١] إذا كان النوع يُعطى اسمه وحده. وهذا الموضع ينتفع به في مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفاً.

وننظر أيضاً إن كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر، وإن كان حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئاً آخر، وإن كان يوجد موضع آخر من المواضع عاماً بالغ الفعل.

(١) مطابق (م).

- ٥ -

[سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح مختلف المسائل]

وظاهرٌ مما سنقوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن نصحّح أو نفسخ حدّاً[١]. وذلك أن بيّنة واحدةٍ من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدّمات ليس بالسهل: مثل أن الأشياء التي في القول الموفّى منها ما[٢] هو جنس، ومنها ما[٢] هو فصل؛ وأن الجنس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو. ومن دون هذه الأشياء لا يمكن أن يكون للحدّ قياسٌ. وذلك أنه إن كانت أشياء أُخَر غير هذه تُحمل مع الأمر من طريق ما هو، فمن الغامض: هل القول الموصوف هو التحديد، أم غيره؟ إن كان الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء. وذلك بَيِّنٌ من هذه الأشياء. وذلك أن تنتّج شيء واحد أسهل من تنتّج أشياء كثيرة. فالذي يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن يقاوم في شيء واحد - أيَّ شيء كان. وذلك أنه إذا ردّدنا شيئاً واحداً - أي شيء كان - نكون قد أبطلنا الحدّ، فأما الذي يريد أن يصحح ويثبت فيجب عليه ضرورةً أن يرشد إلى أن جميع ما في الحدّ يوجد له[٣] - وأيضاً فإن الذي يريد أن يثبت ينبغي له أن يأتي بقياس كلّي؛ وذلك أنه يجب أن يُحمل الحدّ على كل ما يُحمل عليه الاسم. ومع هذه الأشياء أيضاً عكس ذلك، وهو أن يكون الاسم يُحمل على ما يُحمل عليه الحدّ، إذ كان من شأن الحدّ الموفّى أن

---

(١) نقل إسحاق إلى السرياني: وظاهر مما سنقوله بعد هذا أن تصحيح الحد هو أصعب من فسخ الحد. - أثانس موافق للدمشقي.

(٢) ما (- ب). (٣) أيضاً (+ ب).

(٣١٤/أ) يكون خاصياً للشيء المحدود. فأما من يريد أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورةً أن يبيّن بياناً كلياً، لأنه قد يكتفى بأن يبيّن أن القول ليس يصدُق في شيء مما تحت الاسم. وأيضاً قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كلياً. إلا أنه ليس يجب ضرورةً في الفسخ ما وجب في الإثبات من العكس[٤]. وذلك أنه قد يكتفي من يريد أن يفسخ أن يبيّن بياناً كلياً أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم - يحمل. فأما عكس ذلك فليس يجب عليه في السير. على أن ما لا يحمل عليه القول لا يحمل عليه أيضاً الاسم. - وأيضاً إن كان ما تحت الحد[٥] يوجد لكل الشيء وليس يوجد له وحده، ارتفع الحد.

وعلى هذا المثال[٦] الحال في الجنس وفي الخاصة، فإن في كليهما الفسخ والإبطال أسهل من التصحيح والإثبات: أما في الخاصة فإن ذلك ظاهر مما قلنا. فإن الخاصة في أكثر الأمر إنما تُوَفى بتأليف حتى إنها تفسخ برفع شيء واحد، ويلزم من يريد إثباتها تنتيج كل ما فيها. وجميع الأشياء الباقية التي يجوز أن تقال في الحدّ، إلا اليسير، قد يجوز أن تقال في الخاصة أيضاً، لأنه يجب على المصحِّح أن يبيّن أنها توجد لكل ما تحت الاسم. فأما المبطل فيكفيه أن يبيّن أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا في الحدّ. فأما الجنس، فإن المصحِّح له يجب عليه ضرورةً أن يبيّن أنه موجود لكل الشيء على جهة واحدة. فأما المُبْطِلُ فعلى جهتين: وذلك أنه إن تبيّن أنه ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رجع الأمر إلى الأوّل. وأيضاً فإن من يصحّحه ليس يكتفى بأن يبيّن أنه يوجد، لكنه ينبغي له أن يبيّن أنه موجود كالجنس. فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبيّن أنه لا يوجد لواحد ولا يوجد للكل. - ويشبه أن يكون كما أن الإفساد، في الأمور

---

(٤) مع الكلي (ب).

(٥) نقل إسحق وأثانس: الاسم.

(٦) أمثال (ب).

الأخَر، أسهل من الفعل، كذلك وفي هذه الأشياء الإبطال أسهل من التثبيت.

فأما العرض فإن الكلي منه إبطالُه أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيّن أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيّن أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبيّن أنه يوجد لواحد. - ومن أراد إبطاله احتاج أن يبيّن أنه لا يوجد ولا لواحد(٧).

وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها. وذلك أن الأشياء التي توفّى /ب فيه كثيرة، إذ كانت تقال فيه أشياء كثيرة. والقياس يكون أسهل وأسرع من الأشياء الكثيرة. وذلك أن الخطأ أخلق به أن يكون في الأشياء الكثيرة أكثر منه في القليلة. وأيضاً فإن الحدّ قد يمكننا(٨) أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر. وذلك أن القول إن لم يكن خاصيًّا أو لم يكن الموصوف جنساً، ولم يكن شيء مما في القول موجوداً، ارتفع الحدّ. فأما الأشياء الأُخَر فليس يمكنّا(٨) أن نحتج في ردّها من الحدود ولا من الأشياء الأُخَر كلها: وذلك أن الأشياء التي يُحتج بها في رد العَرَض هي وحدها عامية لجميع ما ذكرنا.

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبغي أن يوجد. وإن لم يكن الجنس يوجد كالخاصة(٩) فلم يرتفع بعد. وكذلك الخاصة أيضاً ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس(١٠)، ولا العرض مثل الجنس أو الخاصة: بل إنما ينبغي أن يوجد، لا غير. فليس يمكن إذن أن يُحتج في رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا في الحدّ. فمن البيّن إذن أن إبطال الحدّ أسهل منها كلها؛ وتصحيحه من

---

(٧) إسحق: ولا لواحد يوجد.

(٨) يمكننا (ب).

(٩) مثل الخاصة (فوق).

(١٠) مثل (الجنس) (فوق).

أصعب الأشياء، لأن تلك كلها ينبغي أن تنتج بقياس أعني: كلِ ما وصفنا يوجد، وأن الموفّي جنس، وأن القول خاص، ومما هو خارج عن هذه أيضاً أن القول يدل على ماهية الشيء؛ فينبغي أن يكون قد فعل هذا على الصواب.

ومن تلك الأشياء الأُخَر الخاصة أحرى بأن تكون تجري هذا المجرى: وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون، منْ قِبَل أنها في أكثر الأمر من أشياء كثيرة. وتصحيحها من أصعب الأمور، لأنه ينبغي أن يجمع فيها أشياء كثيرة، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد، وأنها ترجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر الذي هي له خاصة.

وتصحيح العرض أسهلها كلها، لأن في تلك الأُخَر ليس إنما يقتصر على أن يبيّن في الشيء أنه موجود فقط، لكن يحتاج أن يبيّن أنه موجودٌ بحال كذا. فأما العَرَض فيُكتفي بأن يبيّن أنه موجود فقط. ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض، لأن ما يوفّى فيه أقل ما يكون، لأنه ليس يحتاج أن يدل في العرض، مع ما يدل، على أي جهة يوجد. فقد وجب أن يكون الإبطال في تلك الأُخَر على وجهين: إما أن يبيّن أنها ليست موجودة، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة. فأما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبيّن أنه لا يوجد.

فقد عَدّدْنا المواضعَ التي يمكنّا(١١) أن نحتجّ بها في ردّ كلٍّ واحدٍ من المسائل تعديداً كافياً.

تمت المقالة السابعة من كتاب «طوپيقا» نقل أبي عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقي. وهي آخر ما وجدتُ من نقله لهذا الكتاب.

قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصحَّحة عليه.

---

(١١) يمكننا (ب).

(٣١٥/أ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم
المقالة الثامنة من كتاب «طوپيقا»
بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب، من السرياني بنقل إسحٰق

- 155b -

[كيفية ممارسة صناعة الجدل]

ـ ١ ـ
[قواعد السؤال]

وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلّم في الترتيب، وكيف يجب أن يكون السؤال. ـ فيجب أولاً: إذا كنت معتزماً على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة؛ وثانياً: أن تُعِدّ السؤال وتُرتِّب كل شيء بحسب الموضع الجدلي؛ وثالثاً: ـ وهو الباقي ـ أن تخاطب بذلك غيرك.

والفيلسوف(١) والجدلي مشتركان في الفحص إلى أن يتهيأ استنباط الموضع الجدلي. فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان(٢) الجدلي من قِبَلِ أن جميع ما يجري هذا المجرى إنما يستعمل في حال المحاورة(٣).

وأما الفيلسوف ومن يتفرّد بالفحص لنفسه فليس يبالي، إذا كانت المقدّمات التي عنها يحدث القياس صادقة معروفة، ألاّ يقبلها المجيب إن

(١) المبرهن (فوق).
(٢) من خاصة (فوق).
(٣) مع المخاطب (فوق).

كانت في غاية القرب من المطلوب الأوّل وكان قد تقدّم فلحظ ما يتبعها ويلزم عنها. وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشدّ قرباً وأعرف، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال هذه المقدّمات.

وقد وصفنا آنفاً المواضع الجدلية ومن أين ينبغي أن تؤخذ. وينبغي الآن أن نتكلّم في الترتيب والسؤال بأن نقسم المقدّمات التي يجب أخذها، وهي المقدّمات الخارجة عن المقدّمات الضرورية؛ وأعني بقولي: ضرورية، المقدماتِ التي عنها يحدث القياس. فأما المقدّمات الخارجة عنها فهي أربع: وذاك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكي تسلم المقدّمة الكلية، أو في الاستكثار من الكلام[٤] والاتساع فيه، أو في إخفاء النتيجة، أو في أن يكون الكلام أوضح وأظهر. وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغي أن يستعمل شيء منه، ولكن بتلك المقدّمات التي وصفناها ينبغي أن نروم السؤال والاستكثار من القول.

وهاهنا مقدّمات تستعمل في إخفاء النتيجة وينتفع بها في المجاهدة[٥]. ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره، وجب ضرورةً أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء. (٣١٥/ب)

فأما المقدّمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن تأتي بها في أوّل وهلة، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى منها ـ مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أوّلاً، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات. فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج[٦] أن العلم بالأضداد واحد، إذ كانت الأضداد هي أيضاً متقابلات. فإن لم تضع[٧] الكلية فقد ينبغي أن تؤخذ من الاستقراء، بأن

---

(٤) الأقاويل (فوق).
(٥) المحاورة (فوق).
(٦) نتج (ب).
(٧) تسلم (فوق).

تتعاطى[٨] إحضارها من المتضادات الجزئية لأن تلك المقدمات الضرورية إما أن تؤخذ بالقياس أو بالاستقراء أو تؤخذ بعضها بالاستقراء وبعضها بالقياس. وقد ينبغي أيضاً أن تتعاطى[٨][٩] إحضار جميع المقدّمات التي في غاية الظهور، مِن قِبَلِ أن الأمر الذي يلزم ويتبع يكون أشد موضع[١٠]
156 - غموضاً بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد وبالاستقراء، وأن تتكلّف مع ذلك إحضار المقدّمات النافعة[١١] متى لم يمكنك استعمال المقدّمات على الجهة الأخرى.

وما كان خارجاً عما ذكرناه فإنما ينبغي أن يُقْتَضَب[١٢] من أجل ما وصفناه، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو. ـ أما في حال استعمالك الاستقراء فإنك تتدرّج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة. والأشياء التي هي أعرف هي المُدرَكة بالحس: إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور.

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة، فقد ينبغي أن تتقدم فتحصِّل بالقياس المقدّمات التي بها يتهيأ أن يعمل[١٣] قياس على المطلوب الأوّل، وأن يكون بحسب ما يمكن في غاية الكِبَر؛ وذلك يكون ليس بأن تحصِّل[١٤] المقدّمات الضرورية فقط، بل تحصِّل بالقياس أيضاً غيرها مما يصلح[١٥] استعماله معها. وقد ينبغي أيضاً ألاّ يصرِّح بالنتائج، بل يأتي بها على طريق الإجمال جملةً في آخر الأمر، فإن بهذا الوجه يتهيأ لك أن تتباعد في الغاية من المطلوب الأوّل. وفي الجملة من القول، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يكون

---

(٨) تتكلف (فوق).

(٩) جملة: «إحضارها... تتعاطى» (– ب).

(١٠) موضع (– ب).

(١١) أي الضرورية، وإعدادها (فوق).

(١٢) يستعمل (فوق).

(١٣) يؤلف (فوق).

(١٤) تعد (فوق).

(١٥) يصح (ب).

سؤال من يقصد في سؤاله إلى الإغماض، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذُكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لِمَ» تُعدُّ واقعة. وهذا فإنما[١٦] يكون (٣١٦/أ) خاصةً بالوجه الذي تقدّم ذكره. وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط بل[١٧] يصحّ كيفَ لَزِمَتْ، إذ كان المجيب لم يتقدّم فيعلم الأشياء التي عنها لزمت، لأنه لم يتقدّم فيحصل[١٨] القياسات التي هي أقدم. وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلاً متى لم نأتِ بالمقدّمات التي عنها يحدث، وأتينا بالمقدّمات التي ينتج عنها القياس.

وقد يُنتفع أيضاً في ذلك بألا تُستعمل القضايا الواجب قبولها التي عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال، بل يبدَّل ترتيبها لتَجِب عنها نتائج مختلفة. وذلك أنه متى وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب، كان الأمر الذي يلزم عنها أشدَّ ظهوراً.

وقد ينبغي أن نلتمس[١٩] الحدّ أيضاً في الأشياء التي يمكن فيها أخذُ المقدّمة الكلية، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها، بل في نظائرها، فإن الشبهة تدخل عليهم متى أخذ أحدٌ الحدَّ من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدّمات الكلية ـ مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذي يتشوّق إلى الانتقام، فقد ينبغي أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع[٢٠] في الوهم من الامتهان. فإنّا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فأما الذين يلتمسون ذلك في الأمور بأعيانها فقد يعرض أحياناً بأن يأبى المجيب قبولَ ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعاً للمناقضة[٢١]، إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوّق إلى الانتقام لا محالة. وذلك أنّا إذا نغضب على أصدقائنا[٢٢] إلا أنّا لا نتشوّق إلى

---

(١٦) إنما (ب).
(١٧) لم (فوق).
(١٨) فيميز (فوق).
(١٩) نستعمل (فوق).
(٢٠) يسبق إلى (الوهم...) (فوق).
(٢١) للمعاندة (فوق).
(٢٢) أقاربنا (فوق).

الانتقام منهم. وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد
15 - يجري أن ينتقم من بعض الناس بأن يُغَمُّوا ويُجعلوا نادمين على ما فعلوا: إلاّ أن في تلك المناقضة إقناعاً ما، يبقى عنها ما يتوهّم من أن دفع ما احتج به في هذا المعنى كان بغير واجب. وأما في تحديد الغضب، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال.

وأيضاً فقد ينبغي أن يؤتى بالحجة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشيء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلّفت من أجل غيره. وذلك أنهم يتهيّبون الأشياء التي يصلح استعمالها في الأمر الموضوع.

٣١/ب) وفي الجملة من القول، فقد ينبغي أن تجتهد ما أمكنك في أن يكون ما تأتي به غير بَيّن حتى لا تدري هل قصدت بأخذك إياه نحو الشيء الذي تريده أو نحو الأمر المقابل له: وذلك أنه إذا كان الأمر المنتفع به في القول[٢٣] غير واضح ولا بَيّن، كانوا أشدّ انقياداً لوضع الأمر الذي يرونه.

وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضاً من الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن فيها إقناعاً ويخفى معها الأمر الكلي خفاءاً شديداً ولا يشعر به ـ مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بها هي شيء واحد بعينه؛ وكذلك أيضاً الحسّ بالأضداد واحد بعينه؛ وبعكس ذلك منْ قِبَل أن الحسّ بالأضداد واحد بعينه، فالعلم بها أيضاً كذلك. وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء، غير أنه ليس هو بعينه، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات. فأما في المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابه.

وقد ينبغي لك أن تعارض[٢٤] نفسك أحياناً، وذلك أن المجيبين قد يجرون عندهم مجرى من لا يستفاد به، لا سيّما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحَرَّوا الإنصاف في القول.

(٢٣) القياس (فوق).
(٢٤) تناقض (فوق).

ومن الأشياء المنتفع بها أيضاً أن تقول في احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثاله، وإنه من الأشياء المقبولة، وذاك أنهم قد يتثاقلون عن دفع ما قد جرت به العادة، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له. ومع ذلك، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء، صاروا يتوقون دفعها.

وأيضاً، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيءٍ ما بعينه، وإن كان الانتفاع به كثيراً، فتشتدّ مقاومتهم لما يرونك حريصاً عليه ومعاندتهم إياه.

وقد ينبغي أيضاً أن تأتي بالشيء الذي يقال على طريق المثل(٢٥)، لأنهم أشدّ قبولاً ووضعاً لما يؤتىٰ به من أجل غيره، منهم لما ينتفع(٢٦) به من أجل ذاته.

وأيضاً فلا ينبغي أن تأتي بالشيء الذي تريد أخذه بعينه؛ بل تأتي بما ذلك الشيء تابع له ضرورةً: فإنك إذا فعلت ذلك كانوا أشدّ موافقة(٢٧) لك، من قِبَل أن ذكرك الشيء الذي ما تحاول أخذه تابع له ليس يجري في الظهور مجراه. وإذا أخذ هذا، فقد أخذ أيضاً ذاك.

وقد ينبغي أيضاً(٢٨) أن يؤخذ السؤال عن الشيء الذي يريد أخذه (٣١٧/أ) خاصةً، إذ كان من عادتهم أن تشتدّ مقاومتهم ومعاندتهم للأشياء التي يتقدّم السؤال عنها، مِن قِبَل أن أكثر من يسأل إنما يقدّم ذكر الأشياء التي هو شديد العناية بها.

وقد ينبغي في محاورة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أوّل ما يتكلّف إحضاره، وذلك أن المعتاضين من الناس يوافقون خاصةً على الأشياء المتقدّمة متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، في غاية الظهور والبيان، غير أنهم في آخر الأمر يعتاصون(٢٩). وكذلك يجري أمر القوم

---

(٢٥) اللغز (فوق).

(٢٦) يؤتى (فوق).

(٢٧) مساعدة (فوق).

(٢٨) أيضاً (– ب).

(٢٩) يتنكرون (فوق).

الذين يظنون أنهم يسرعون في الجواب، إن كنا في حال الجواب. وذاك أنهم إذا وضعوا[٣٠] أكثر الأشياء التي[٣١] يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيراً، من قِبَلِ أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعة[٣٢]. وإما يضعون[٣٣] ما يضعون اعتماداً على اقتدارهم وظناً بأنه لا يتهيأ أن[٣٤] تثبت[٣٥] حجة عليهم.

157a - وأيضاً، فليُعتمد الإسهاب في القول وأن يُخشى بالأشياء التي لا ينتفع بها أصلاً في القول المقصود[٣٦]، كما يفعل الذين يرسمون رسوماً كاذبة. فإنه إذا كثرت هذه الأشياء، كان الكذب أخفى وأغمض. ولذلك صار الذين يسألون[٣٧] يغالطون أحياناً بإدخالهم في أضعاف القول الأشياءَ التي لو أتى بها مفردةً مجرّدة لم تقبل ولم توضع.

فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تُستعمل في إخفاء ما يحاول إخفاؤه. فأما في تنميق القول وتحسينه، فقد ينبغي أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة. وقد تقدّم العلم بالاستقراء: ما هو؟ وأي الأشياء هو؟ فأما التقسيم فهو على ما أصِف: قد يقال إن علماً أفضل من علم: إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل. وإن العلوم[٣٨] منها نظرية، ومنها فعلية، ومنها عملية. فإن هذه الأشياء وما يجري مجراها إنما تحسِّن القول وتنمِّقه فقط، وليس فيها شيء يحتاج إليه ضرورةً في إظهار النتيجة. وأما في باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بمثالاتٍ وألغازٍ، وأن تكون المثالات خاصية، وما نستفيد به علماً بمنزلة ما هو منها سائر في شعر أوميروس دون شعر خوريلس: وذلك أن ما يوفى به على هذه الجهة يكون أشدّ وضوحاً.

---

(٣٠) سلموا (فوق).
(٣١) التي (– ب).
(٣٢) المسلمة (فوق).
(٣٣) يسلمون (فوق).
(٣٤) أن (+ ب).
(٣٥) إقناعهم (فوق).
(٣٦) الأمر المطلوب (فوق).
(٣٧) يغالطون (فوق).
(٣٨) المعارف (فوق).

ـ ٢ ـ

[تتمة قواعد السؤال]

(٣١٧/ب) وقد ينبغي أن نستعمل في الجدل: أمّا مع[١] الجدليين فنستعمل القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوامّ من الناس. ويجري الأمر في الاستقراء بالعكس: بأن نستعمله في أكثر الأحوال مع العوامّ. وقد تقدّم القول في هذه الأشياء[٢] فيما سلف. ـ وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن تأتي بالقضية الكلية وفي بعضها لا يسهل[٣] ذاك، من قِبَل أنه لم يوضع لجميع المتشابهات إسمٌ عامٌ يضمها. إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكلي قالوا: «وكذلك يجري الأمر في جميع ما هذه سبيله». ومن الأمور التي في غاية الصعوبة تمييز[٤] هذا الأمر ـ أعني أي هذه الأشياء موصوفة[٥] التي أتى بها هو بهذه الحال، وأيّها ليس كذلك. ولذلك صار بعضهم يغالط[٦] بعضاً في الأقاويل[٧]، حتى إنّ منهم من يجعل ما ليس متشابهاً ما ليس كذلك، ومنهم من يتشكك في الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة. وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسمٍ لجميع ما هذه حاله، لكيلا[٨] يعرض للمجيب الشك في أن الأمر الذي أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك. ويلحق السائلَ أيضاً العتبُ من قِبَل إيجابه إياه على

---

(١) على (ب).
(٢) ذلك (فوق).
(٣) يمكن (فوق).
(٤) تبيين (حاشية ب).
(٥) الموصوفة (ب).
(٦) يناقض (فوق).
(٧) القياسات (فوق).
(٨) لئلا (فوق).

طريق التشابه، إذ كان كثير من الأشياء التي ليست أحوالها واحدةً قد يظن بها أن أحوالها واحدة.

ومتى ما وقع التسليم(٩) لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء، إلا أنه لم يسلَّم أن ذلك كلي، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة. ومتى لم يقل إن الأمر كذلك في بعض الأشياء، فليس يجب أن يطالب في أي الأشياء ليس(١٠) كذلك. وذاك أنه إنما يجب أن نطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد انقاد أوّلاً للاستقراء. والأوْلى ألاّ يطالب بأن يجعل مناقضته للحجة التي كان أتى بها بعينها، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحد(١١) فقط، كما أن الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هي فقط عدد أوّل. وذلك أنه ينبغي للمعاند(١٢) أن يجعل معاندته في عدد آخر، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله. فأما الذين يعاندون الأمر الكلي ولا يجعلون عنادهم في الحجة بعينها، بل فيما هو مشارك لها في الاسم ـ كقول القائل: إنه قد يكون للإنسان لونٌ ليس هو له، أو يد أو رجل، وذاك أنه قد يكون للمصوِّر لون ليس هو له، وللطباخ رِجْلٌ ليست له ـ فقد ينبغي أن يكون سؤالك إياهم عن أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة: وذاك أنه إذا وقعت الخدْعة بسبب الاشتراك في الاسم ولم يشعر به، ظنّ أن المقدّمة قد عوندت. ـ فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك في الاسم، بل بمعاندته(١٣) الأمر بعينه، فقد ينبغي لك إذا أنت أبطلت(١٤) ذلك الأمرَ الذي فيه العناد بعينه أن تأتي بالأمر الباقي وتجعله كلياً ليتقرّر على الواجب كالحال في الغَلَط والنِّسيان. وذاك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق(١٥) للعلم ناسٍ، مِنْ قِبَلِ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة(١٦). ولا يقال فيه إنه

---

(٩) الاتفاق في كثير (فوق).

(١٠) ليس (– ب).

(١١) واحداً (ب).

(١٢) للمناقض (فوق).

(١٣) بمعاندة (ب).

(١٤) دفعت (فوق).

(١٥) المنسلخ من العلم (فوق).

(١٦) فارق معرفته (فوق).

نَسِيَها. فقد ينبغي إذا أنت أبطلت الأمر الذي فيه العناد أن تأتي بالأمر الباقي ـ مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتاً باقياً بحاله، إلا أنه قد فارق[١٧] المعرفة، يقال فيه إنه ناسٍ. وكذلك ينبغي أن تحتج على من يعاند أن المقابل للخير الأعظم هو الشر الأعظم. وذاك[١٨] أنهم يحتجون أن الصحة لما كانت في الجودة أقل كثيراً من جودة[١٩] الهيئة، كان المضادّ لها هو الشر الذي في غاية العظم، إذ كان المرض أردأ كثيراً من رداءة الهيئة. ولذلك قد ينبغي أن نفعل في ذلك كما فعلنا في غيره، وهو أن نرفع الأمر الذي وقعت فيه المعاندة. فإنا برفعنا[٢٠] إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة. مثال ذلك أن الخير الأعظم مقابِلُه الشرُّ الأعظم، إن لم يحز معاً أحد هذين لذلك الشيء الآخر، بمنزلة جودة الهيئة للصحة. ـ وليس إنما ينبغي أن يفعل ذلك عند معاندة الخصم فقط، بل قد ينبغي أن يفعله في حال جحوده وإن لم يعاند، مِنْ قِبَلِ أنه قد تقدّم فروّى في بعض هذه الأشياء. وذلك أنه إذا ارتفع[٢١] الأمر الذي فيه المعاندة اضطرّ إلى أن يضع ما يريده، إذ كان لم يتقدّم فيتأمل[٢٢] الأمر الباقي لِمَ صارت[٢٣] ليست هذه حالَه. فأما متى لم يضع المراد، فإنه إذا طولب بالمعاندة لم يأتِ[٢٤] في ذلك بشيء. والمقدّمات (٣١٨/ب) التي هذه حالها هي الكاذبة في بعض الأشياء، الصادقة في بعضها الآخر[٢٥]. وذلك أنه قد يتهيأ لك في أمثال هذه المقدّمات، إذا رفعتَ منها ما يجب رفعه، وجدتَ السبيل إلى أن تجعل ما يحصل[٢٦] بعد ذلك صادقاً. ـ وإن كنت إذا أتيت بالحجة في أشياء كثيرة لم تأتِ لها بنقض، فقد وجب عليك[٢٧] أن تعترف[٢٨] بالمواد؛ وذلك أن المقدّمة الجدلية هي التي متى

---

(١٧) انسلخ من (فوق).
(١٨) وذلك (فوق).
(١٩) حسن (فوق).
(٢٠) بإبطالنا (فوق).
(٢١) أبطل (فوق).
(٢٢) فيرى (فوق).
(٢٣) صار (ب).
(٢٤) يأتي (م)؛ يتهيأ له (فوق).
(٢٥) الآخر (+ ب).
(٢٦) يبقى (فوق).
(٢٧) عليه (م).
(٢٨) تضع (فوق).

كانت حالها في أكثر الأمر حالاً واحدَة، لم يوجد لها مقابل يعاندها.

وإذا أمكن أن يُنتج شيء واحد بعينه أشياء ممكنةً وغير ممكنة، فإنك إذا سلكت في تبيينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك؛ وإذا كان القول جارياً على طريق الجدل، فإنك إذ[٢٩] أنتجت شيئاً على طريق الخُلف فلا وجه للتشكك. وإذا جعلته على طريق الخُلف، فإنه إن لم يكن الكذب فيه في غاية الظهور كان لهم أن يقولوا إن ذلك ليس محالاً[٣٠]، فلا يحصل للسائل الأمر الذي يقصده[٣١].

وقد ينبغي أن نأتي من الحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء حالاً واحدة. والمناقضة فيه إما أن تكون معدومةً البتة، أو تكون غير ظاهرة، لأنه[٣٢] إذا لم يمكنهم أن يتأملوا[٣٣] الأشياء التي ليست بهذه الحال وضعوا المطلوب على أنه صادق.

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالاً. فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عاندك الخصم وقاومك، لم يتهيأ أن يحدث قياس. على أنهم أحياناً قد يدفعون[٣٤] النتيجة وإن لم تأتِ بها على طريق السؤال، بل أتيت بها على أنها قد لزمت عن غيرها، وإذا فعلوا ذلك ظنّ من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة أنه ليس يلحقهم توبيخ. ولذلك وجب ـ وإن لم تقل[٣٥] إنها تلزم على طريق النتيجة، بل جعلتها سؤالاً فجُحِدَتْ ـ ألاّ يحدث قياسٌ أصلاً[٣٦].

---

(٢٩) إذا (ب).

(٣٠) هو غير ممكن (فوق).

(٣١) يريده (فوق).

(٣٢) لأنهم وإن لم (فوق).

(٣٣) يتفقدوا (فوق).

(٣٤) يجحدون (فوق).

(٣٥) تصرح (فوق).

(٣٦) بتة (فوق).

وليس يرون أن كل ما كان كلياً فهو[٣٧] مقدّمة جدلية ـ مثال ذلك قولنا: ما هو الإنسان؟ أو على كم نحوٍ يقال الخير؟ فإن المقدّمة الجدلية هي التي للمجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا. فأما الأشياء التي تقدّم ذكرها فليس الأمر فيها كذلك. ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية، اللّهم إلا أن يكون السائل يأتي بها إما عند تحديده، أو تقسيمه ـ مثال ذلك: أترى (٣١٩/أ) الخير كذا يقال، أم كذا؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هذه المسائل يسهل، إذ لا بُدَّ في الجواب عنها إما بـ «نعم» أو بـ «لا». ولذلك قد يجب أن يكون ما تأتي به من أمثال هذه المقدّمات على هذه السبيل. ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المجيب بأن يخبر بكم نحوٍ يقال الخير، متى كنت أنت إذا قسَّمت وأتيت بالحجة لم تساعد ولم يسلّم لك.

والذي يسأل عن شيء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب، من قِبَل أن المجيب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سأل مسائل كثيرة، أو كرّر السؤال عن شيء واحد بعينه مراراً كثيرة. ولذلك إما أن يكون يهذُر في القول، أو ليس يتأتّى له قياس. وذلك أن كل قياس إنما يتألّف من مقدّمات[٣٨] يسيرة. فإن لم يُجِبْه عما يسأل عنه، فذلك إما لأنه لا[٣٩] يتهيأ له توبيخ، وإما لأنه يروغ.

---

(٣٧) فهي (ب).

(٣٨) أسماء (فوق).

(٣٩) لم (فوق).

ـ ٣ ـ

[صعوبة الحجج الجدلية]

وقد يتهيأ في أصول بأعيانها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يناقض(١). والأشياء التي هذه حالها هي الأشياء المتقدّمة في الطبيعة والأشياء المتأخرة؛ وذلك أن المتقدّمة محتاجة إلى التحديد، فأما المتأخّرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن يثبت من الأقاويل على ترتيب واتصال. فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن الحجج مُرائية؛ وذلك أنه لا يتهيأ لمن لم يبتدىء من المبادىء الذاتية وينتهي منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء. فأما التحديد فإن المجيب لا يطلقه ولا يأذن فيه. ولا إن فعل السائل ذلك نصتوا له وقبلوه. وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو،

158a- لم يسهل أن يؤتى بالحجج فيه. وأكثر ما يعرض ذلك في الأوائل(٢) خاصة؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما يتبيّن بها. وأما تلك، فغير ممكن أن نتبيّن لغيرها(٣)، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعْلَم كلُّ واحد منها بالتحديد.

ومما يصعب اختباره أيضاً الأشياء القريبة من المبدأ. وذلك أنه لا يتهيأ أن نجد في تبيينها أقاويل كثيرة، لقلة الأشياء التي بينها وبين المبدأ التي بها ضرورةً يتبيّن ما بعدها.

---

(١) في نسخة: وأن يؤتى بسهولة. والذي نقله إسحق: يفسخ. وأثانس: وأن ينظر ويجيب بسهولة.

(٢) المبادي (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

(٣) بالأواخر (فوق)؛ المبادىء (فوق) (+ حاشية ب).

ومما يصعب اختياره من[٤] الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من (٣١٩/ب) الأسماء: إما ما كان منها أولاً لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة. وذاك أنها لما كانت غير بيّنة لم يكن فيها احتجاج؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها تقال على طريق الاستعارة، لم يكن فيها توبيخ[٥].

وبالجملة، فإن كل مسئلة يستصعب اختبارها فقد ينبغي أن ينظر من أمرها في إحدى هذه الجهات؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة، أو مما يقال على طريق الاستعارة، أو تكون غير بعيدة من المبادىء[٦]. ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغي أولاً أن ننظر مِنْ قِبَلِ أي نحو من هذه الأنحاء التي ذكرت اعترض هذا الشك. فإنه إذا ظهر لنا ذلك، كان ذلك معلوماً مع[٧] أن الحاجة تكون إما إلى التحديد، وإما إلى التقسيم، وإما إلى أن يؤتى بالمقدّمة التي في الوسط ـ وذلك أن بهذه الأشياء تتبيّن الأواخر.

وفي كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مُيَسَّرَيْن، بمنزلة قول القائل: أترى للضد ضدّ واحد، أم أضدادٌ كثيرة؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن ننتج: هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه أضداد[٨] كثيرة، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في غير هذا من الأمور التي تحتاج إلى التحديد.

ويشبه أن يكون قد توجد في التعاليم أيضاً أشياء لا يسهل أن ترسم

---

(٤) بالأواخر (فوق)، (حاشية ب).
(٥) تبكيت (فوق).
(٦) الأوائل (فوق).
(٧) مع (– ب).
(٨) أضداد (ب).

لنقصان التحديد، بمنزلة الخط الذي يقسم السطح على موازاة الضلع[٩]، فإنه يقسم الخطُّ الخطَّ والمكانَ على مثال واحد: وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان[١٠] الأمرُ الموصوف. وذلك أن الأماكن والخطوط يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ. وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه. وفي الجملة من القول، فإنه إذا وضعت للاسطقسات الأول الحدود مثل أن يوضع ما هو الخط وما هي الدائرة، كان التبيين في غاية السهولة. إلا
٣٦/أ) أنه ليس يتهيأ أن يأتي في تبيين كل واحد منها[١١] بأشياء كثيرة من قِبَلِ أن[١٢] الوسائط[١٣] ليست كثيرة. وإن لم يوضع للمبادىء حدود، صعب الأمر في
159 - التبيين. ولعل ذلك أن يكون غير ممكن. وهذه نفسها حال ما في الأقاويل الجدلية.

وليس ينبغي أن يذهب عليك متى كان[١٤] الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابَهُ شيء من الأشياء التي قلت آنفاً. فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدّمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع، فقد يجد الإنسان السبيل إلى المشكك[١٥][١٦]: هل ينبغي أن توضع أمثال هذه الأشياء، أم لا؟ وذلك أنه إن لم يضع، لكن أوجب أن يتكلم في هذه الأشياء، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع في بدء الأمر. وإن هو وضع وضعاً، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هي أقل صدقاً. فأما إن كان ينبغي ألاّ يجعل المسئلة مستصعبة جداً، فقد يجب أن يوضع وضعاً. وأما إن كان الأَوْلى أن يأتي بالقياس من أشياء هي أعرف، فليس ينبغي أن يوضع، لكنا نقول إن من كان يقصد للتعلم فليس ينبغي أن يضع، اللّهم إلاّ أن يكون ما يضعه أشدّ ظهوراً. وأما من كان قصده للتخرج

---

(٩) في متوازي الأضلاع (+ ب).
(١٠) في أول وهلة (فوق).
(١١) منهما (ب).
(١٢) أن (+ ب).
(١٣) الأشياء التي في الوسائط (فوق).
(١٤) دار (ب).
(١٥) التشكك (ب).
(١٦) أترى (فوق).

والارتياض فقد ينبغي أن يضع ما يظهر من أمره أنه مصدّق فقط. فقد[١٧] بان إذاً أنه ليس ينبغي أن يكون حال من يسلّم[١٨] أو يعلم الإيجاب[١٩] للوضع حالاً واحدة.

(١٧) في نقل آخر: فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد ويضع الذي يسأل سؤالاً والذي يعلم تعليماً.

(١٨) يسأل (فوق).

(١٩) الإيجاد (فوق)؛ (ـ حاشية ب).

— ٤ —

[دور السائل ودور المجيب]

أما كيف ينبغي أن يكون السؤال والترتيب، فعسى أن يكون ما قيل في ذلك كافياً. فأما القول في الجواب، فقد ينبغي أن يلخص ما فعل الحاذق[١] بالجواب، كما يلخّص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه. فأما ما يفعله المجيد للسؤال فهو أن يهيِّيء الكلام تهيئةً يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التي ليست محمودة أصلاً من الأشياء التي هي ضرورية للأمر[٢] الموضوع؛ وأما ما يفعله الذي يجيد الجواب، فأن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال والشناعة لم يأتِ من جهته في نفسه، وإنما من قِبَلِ الوضع. وذاك أن الخطأ في أن يوضع أولاً ما لا ينبغي أن يوضع هو غير الخطأ في أن يضع واضعٌ شيئاً ما ولا يحفظه كما ينبغي.

(١) المجيد للجواب (فوق).
(٢) فالأمر (م).

ـ ٥ ـ

[نظرية جديدة في الارتياض الجدلي ـ دور المجيب]

ولما كان[١] ذاك عند الذين يُريغون القول نحو التخرّج والارتياض غير (٣٢٠/ب) مميز ولا محصَّل. وذاك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلّمون، والذين يقصدون للمحاورة،[٢] والذين يصرفون[٣] النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق الفحص ـ لما كانت ليست واحدة بأعيانها، لأن الذي يتعلم قد ينبغي أن يضع الأشياء التي يظهر من أمرها أنها مقبولة، إذ ليس أحدٌ من الناس يقصد لتعليم الكذب. وأما من كان من[٤] شأنه المحاورة[٥] فإن السائل من جماعتهم[٦] قد[٧] ينبغي أن يظهر من أمره أنه يفعل شيئاً، والمجيب قد ينبغي أن يظهر من أمره أنه لم ينفعل شيئاً. وأما في المفاوضات الجدلية التي ليست على طريق المجاهدة وإنما يقصد بها اختبار المعاني والفحّص عنها، ولم يلخص بعد، فيعلم ما ينبغي للمجيب أن يقصد نحوه، وما يجب أن يسلّمه من الأمور أو يمنعه ليكون حافظاً للأصل الموضوع، وكان ليس عندنا في ذلك شيء استفدناه من غيرنا، وجب أن نتكلّف القول فيه.

---

(١) نقل آخر: ولأنها غير مميزة (مفصلة: فوق) للذين يأتون بالأقاويل نحو التخرج والدربة.

(٢) للمجاهدة (فوق).

(٣) يقلبون (مرتين) (فوق).

(٤) من (– ب).

(٥) المجاهدة (فوق).

(٦) بينهم (فوق).

(٧) فقد (فوق).

فنقول إنه قد يضطر المجيب إلى أن يقبل من الأوضاع: إما ما هو
159 - مشهور[٨] أو غير مشهور، وما كان محموداً ـ بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه
أوله في ذاته أو لغيره. فإنه على أي الجهات كان مشهوراً فلا فرق في ذلك؛
لأن المذهب في جودة الجواب، وأن يعطي ما سئل عنه أو يمنعه، هو
مذهب واحدٌ بعينه. ـ وإذا كان الوضع غير مشهور، فقد يجب ضرورةً أن
تكون النتيجة غيرَ مشهورة، لأن السائل إنما ينتج دائماً ما هو مقابل للوضع.
ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً[٩] أو لا غير مشهور، فإن حال النتيجة
أيضاً يكون كذلك. ـ ولما كان الذي يجيد القياس إنما يبيِّن الأمر
المطلوب[١٠] من مقدّمات هي أعرف وأشهر، فمن البيّن أنه إذا لم يكن
الموضوع مشهوراً على الإطلاق فليس ينبغي للمجيب أن يعطي لا ما[١١] هو
مشهور على الإطلاق، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة في ذلك. فإنه
إذا كان الوضع غير مشهور، فإن النتيجة تكون مشهورة، ولذلك قد ينبغي أن
تكون الأشياء التي تقتضب بأسرها مشهورة، وتكون أكثر شهرة من الموضوع
إن كان القصد أن ينتج من أشياء هي أعرف مما دونها في العرفان. فيجب
إذن، متى كان شيء من الأشياء التي وقعت عليها المصادرة[١٢] ليست هذه
٣٠/أ) حالها، ألاّ يضعه المجيب. وإن كان الوضع مشهوراً على الإطلاق، فظاهر
أن النتيجة تكون غير مشهورة: فينبغي أن نعطي جميع الأشياء المشهورة
ونعطي ما[١٣] ليس مشهوراً ما كان دون النتيجة في ذلك؛ وقد يظهر من أمر
الفاعل لذلك أنه قد وفى الجدل حقه.

---

(٨) محمود (فوق).

(٩) مشهور (م).

(١٠) المسؤول عنه (فوق).

(١١) في نقل آخر: لا ذلك الذي لا يظن مرسلاً ولا ذلك الذي يظن (فوق).

(١٢) يسأل عنها (فوق).

(١٣) مما (ب).

وكذلك أيضاً إن لم يكن الوضع مشهوراً ولا غير مشهور، فإنه قد[١٤] يجب أيضاً على هذا الوجه أن نعطي جميع الأشياء المشهورة ونعطي مما ليس مشهوراً جميع الأشياء التي هي في الشهرة أكثر من النتيجة، فإنه يلزم على هذا الوجه أن تكون الأقاويل أشهر. ـ فأما إن كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق أو غير مشهور، فقد ينبغي أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على الإطلاق. وأما إن لم يكن الموضوع مشهوراً على الإطلاق أو غير مشهور، بل إنما هو كذلك عند المجيب، فقد ينبغي أن يكون ما يوضع أو لا يوضع بحسب ما يراه ويعتقده في الأمر المشهور. ـ وإن كان المجيب إنما يعتقد في ذلك رأي غيره، فمن البيّن أنه ينبغي أن يكون وضعه لجميع ما يضعه أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأي. ولذلك صار الذين يعتقدون الآراء البديعة، بمنزلة رأي ايرقليطس في أن الخير والشر[١٥] هما شيء واحدٌ بعينه، لا يسلّمون أن الأضداد لا تجتمع في شيء واحد[١٦] بعينه، ليس على أنهم لا يرون ذلك، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه، كانوا يقولون به. وقد يفعل أيضاً مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم. وذلك أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع.

(١٤) قد (– ب).
(١٥) الشر والخير (ب).
(١٦) واحد (– ب).

ـ ٦ ـ

[دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال]

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغي للمجيب أن يقصد قصدها[١]: سواء[٢] كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس.

ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور، أو لا واحداً[٣] منهما، أو مما ينتفع به في القول، أو مما لا ينتفع به ـ فيه[٤] إن كان مشهوراً وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغي لك أن تعطيه وتعترف أنه مشهور. وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول
16 - أ فقد ينبغي أن تعطيه بعد أن تنبّه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الظن السارح. وإن كان مما ينتفع به في القول وكان مع[٥] ذلك
/ب) مشهوراً، فقد ينبغي أن نقول إنه مشهور، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء، وأنه إذا وضع ارتفع الأمر الموضوع. وإن كان مما ينتفع به في القول وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغي أن يترك[٦] أنه متى وضع لزمت عنه النتيجة؛ إلا أن الحجة التي أتى بها في غاية الخساسة. وإن لم تكن غير مشهورة ولا هي أيضاً مشهورة، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به في القول ألبتةَ، فقد ينبغي أن نعطيها من غير أن نلخص[٧]

---

(١) نحوها (فوق).

(٢) سواء (ـ م).

(٣) واحد (ب).

(٤) فإنه (فوق).

(٥) مع (ـ ب).

(٦) نقول (فوق).

(٧) نفصل (فوق).

شيئاً. وإن كانت مما ينتفع به في القول، فقد ينبغي أن يُنبه على أن الوضع يرتفع[٨] إذا وضع المطلوب الأوّل. ـ وبهذا الوجه يكون المجيب في حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التي يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمّل له، ويكون السائل قد استتب له القياس، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر في الشهرة من النتيجة. وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هي أقل في الشهرة من النتيجة، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين في تأليف القياس.

ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال، فليس ينبغي له أن يوضع[٩].

(٨) يبطل (فوق).

(٩) أي: يسلّم له (حاشية ب).

ـ ٧ ـ

[طريقة السؤال]

وكذلك فقد ينبغي له أن يعاند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة، وهي مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة. ولما كان مطلقاً للمجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه، وفيما يقال على وجوهٍ شتى ألاّ يعترف به ضرورةً أو يجحده، فمن البيّن أنه إن كان أوّلاً الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألاّ يتثاقل عن أن يقول: إني لا أفهم؛ وذاك أن تكلّف مناقضة ما يرد عليه أحياناً من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة. وإن كان واضحاً، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى[١]، فإنه إن كان في جميع الأحوال صادقاً أو كاذباً فقد ينبغي إما أن يُقِرَّ به على الإطلاق، أو يجحده؛ فإن كان كاذباً في حال، وصادقاً في أخرى، فقد ينبغي أن ينبّه على أنه مما يقال على أنحاءٍ كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذب[٢] وهذا صادق[٣]: وذلك أنه إن (٣/أ) قسمه بأَخَرَةٍ لم يعلم أنه قد كان منذ أوّل الأمر يعلم أن الشيء يميل إلى الجهتين. وإنْ كان لم يتقدّم له العلم بميله[٤] إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعطِ ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر. وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرةً، كان التشكك سهلاً. ـ وإن كان ما يسأل عنه واضحاً وكان أيضاً مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما «نعم» أو «لا».

---

(١) كثيرة (فوق).

(٢) كاذباً (ب).

(٣) صادقاً (ب).

(٤) بميله (– ب).

- ٨ -

[من الجواب إلى الاستقراء]

ولما كان كل مقدّمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدّمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدّمات التي تُستعمل في تبيين واحدة منها كان بَيّناً أنها إذا أخذت من أجلِ مقدّمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة في غاية الكثرة: وذاك أن الكلي إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه، فقد ينبغي أن نضع جميع الجزئيات إن
160b كانت صادقة مشهورة. ونتكلّف ردّ[1] الأمر الكلي: فإنّ ملقي القول بالردّ من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب من التعسف. فإنه إن كان المعنى ظاهراً في أشياء كثيرة ولم يسلّم الكلي، ظهر من أمره أنه يَمْحَكُ. وأيضاً فإن لم يجد مساغاً إلى أن يخالف ويأتي بالحجة على طريق المناقضة في أن ذلك ليس بحق، توهم عليه أنه أشدّ مماحكة وعلى أن ما يفعله من ذلك أيضاً غير كافٍ: وذاك أنا قد نجد أقاويل كثيرة تضاد الآراء العاميّة يصعب حلها، بمنزلة قول زينُن إنه لا يمكن أن يتحرّك ولا أن يقطع أيضاً مسافة مقدارها اسطاديون. إلا أنه ليس يجب لذلك ألاّ نضع الأشياء المقابلة[2] له. ـ فإن كان لا فلم يتهيأ له أن يخالف ويأتي بحجة هي ضدّ حجة الخصم، ولا أن يعانده ولا ينقاد للوضع، فقد بان من أمره أنه مَحَكَ. والمَحْك في الأقاويل هو جوابٌ مُفْسِدٌ للقياس من[3] خارج عن الأنحاء التي قيلت آنفاً.

---

(١) مناقضة (فوق).

(٢) المناقضة (فوق).

(٣) من (+ ب).

ـ ٩ ـ

[الارتياض والموضوعات غير المشهورة]

٣٢٢/ب) وقد ينبغي أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدّمت من أولئك[١] إياه وارتياضك فيه. ومن البيّن أن الأشياء التي يبطل بها أصحاب السؤال الأمرَ الموضوعَ في[٢] التي ينبغي أن تُعانَد.

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين: أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شنعة، بمنزلة قول القائل إن كل شيء يتحرّك؛ والآخر اختيار الأشياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي مضادة للاعتقادات[٣] ـ بمنزلة قولنا إن اللذة خير، وأن يجور الإنسان أفضل من أن يجار عليه. وذلك أنهم[٤] ليس إنما يَشْنَأُ القائل بهذه الأشياء من أجل أن القول قاده إليها، لكن من قِبَلِ أنه يراها ويعتقدها.

---

(١) أولئك (ب).

(٢) هي (فوق).

(٣) للآراء (فوق).

(٤) أنه (ب).

ـ ١٠ ـ

[حل الحجج الفاسدة]

وما كان من الأقاويل منتجاً للكذب، فقد ينبغي أن ننقضه بإبطال ما عنه ينتج[١] الكذب. وذلك أنه ليس بإبطالك أي شيء اتفق تكون قد نقضت ما يجب نقضه، ولا إن كان مما تبطله[٢] كذباً، لأنه قد يمكن أن يكون في القول أشياء كثيرة كاذبة ـ مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب، وسقراط جالس، فإنه يلزم من هذا أن: سقراط يكتب. وإذا رفع أن: سقراط جالس، لم ينتفع بذلك في نقض القول؛ وإن كانت القضية كاذبة، إلاّ أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القول: فإنه إن اتفق لإنسانٍ ما أن يكون جالساً إلا أنه لا يكتب، لم يكن هذا الحدّ بعينه ملائماً في هذا الوضع. فليس يجب إذن أن نقصد لإبطال هذا، لكن لإبطال القول بأن الجالس يكتب، لأنه ليس كل جالسٍ يكتب. وذلك أن الناقض لا محالة إنما هو المبطل للشيء الذي عنه لزم الكذب. والعالم بالنقض هو الذي معه خبرة بالشيء الذي من أجله كذب القول، كالأشياء التي ترسم على خلاف ما ينبغي. وذاك[٣] وذلك أنه ليس يكتفى فيها أن يناقض، ولا أن يكون الشيء الذي يبطل أيضاً كاذباً، بل قد ينبغي أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه، إن كان بهذا النحو يتبين هل أتى بالمعاندة[٤] بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا.

---

(١) يلزم (فوق).

(٢) تنقضه (فوق).

(٣) وذاك (– ب).

(٤) بالمناقضة (فوق).

161a - وقد يتهيأ أن يمنع من التنتيجَ من وجوه أربعة: إما بأن يُبطل ذلك الشيء الذي عنه يحدث الكذب. ـ وإما بأن يقصد لمقاومة السائل. ـ فإنك، وإن لم تأتِ في كثير من الأوقات[٥] في النقض بطائل، إلا أن السائل لا (٣/أ) يمكنه الإمعان في القول والاتساع فيه[٦]. ـ والثالث أن يوجِّه المقاومة[٧] نحو الأمر الذي كان السؤال عنه. وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسؤول عنها، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب[٨]. ومتى زِيد أدنى زيادة، حَدَثت النتيجة. فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه، فالمناقضة يجب أن تكون موجَّهةً نحوه. وإن كان الإمعان ممكناً له، فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسؤول عنها. ـ والنحو الرابع من المناقضة ـ وهو أخسّ الأنحاء وأدونها ـ هو الذي يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يعاندون بأمثال هذه الأشياء التي تجري المحاورة فيها قد يحتاجون في ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة.

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء. والحل[٩] إنما يكون بالنحو الأوّل فقط. وأما الأنحاء الباقية فإنما هي موانع وعوائق عن النتائج.

---

(٥) الأوقت (ب).

(٦) والتباعد (فوق).

(٧) المعاندة (فوق).

(٨) فاسداً (فوق).

(٩) والنقض (فوق).

ـ ١١ ـ

[تبكيت الحجة وتبكيت الخصم]

فأما تبكيت القول في نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه. وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قِبل السائل لتركه التسليم والانقياد للأشياء التي عنها تقع[١] الإصابة فيه تلقاء الوضع. وذلك أن العمل المشترك[٢] لا يكمل أفضل كماله من قِبَلِ أحد الاثنين[٣] فقط. ولذلك قد تدعو الحاجة في بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجة موجَّهة نحو القائل[٤] دون الوضع متى[٥] كان المجيب مستعداً[٦] لما يأتي به السائل من المتضادات التي تقدر أن تقوده إليها قَسْراً. وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة[٧] فإنهما يجعلان الجدل أحياناً مجاهدة لا مجادلة. ـ ولما كان ما يجري هذا المجرى من الأقاويل إنما يُنتفع به في الارتياض والتدرّب دون التعليم، كان من البيّن أنه ليس إنما ينبغي أن تُنتج الأشياء الصادقة فقط، بل قد ينبغي أن تُنتج الأشياء الكاذبة أيضاً. وذاك أن السائل قد يضع أحياناً أشياء هي حق فيضطرّ الذي يكون القول معه إلى فسخه. ولذلك

---

(١) تقع (ـ ب).

(٢) العام (فوق).

(٣) الشريكين (فوق).

(٤) المتكلم (فوق).

(٥) حتى كان المجيب حافظاً لما يأتي به السائل من المتضادات.

(٦) راصداً (فوق)؛ ورد على الهامش الأيمن متوقفاً؛ وعلى الهامش الأيسر: ينتظر، يتوقع، يحتال، يروم.

(٧) المناكدة (فوق).

قد ينبغي أن يتقدّم فيضع الأشياء الكَاذبة. وربما وُضِع شيء كاذب، وكان الوجه أن[٨] يُفْسَخُ بكذبٍ مثله، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة[٩] تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة[١٠] حتى يكون القول متى أُلِّف من تلك الأشياء التي يظنها كان أشدّ إقناعاً وأدنى بالقبول. وقد ينبغي لمن أحب أن يكون مصيباً في الانتقال[١١] أن يجعل انتقاله[١٢] على طريق الجدل، لا على طريق المرائي، بمنزلة المنتقل على طريق الهندسة، كان ما ينتج كاذباً أو صادقاً. فأما أي القياسات هي القياسات الجدلية، فقد قصصنا ذلك فيما سلف.

ولما كان الوضيع[١٣] من الشركاء هو الذي يقصد للعَوْق عن العمل المشترك[١٤]، كان معلوماً أن الأمر في الأقاويل يجري هذا المجرى. وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك، إلا فيما كان يجري من المجادلة على طريق المجاهدة؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كلٌّ واحد من الفريقين شيئاً واحداً بعينه، لأنه غير ممكن أن تكون الغلبة لأكثر من واحد. ولا فرق أصلاً
16 - في أن يفعل ذلك في حال الجواب أو في حال السؤال. وذاك أن الذي يسأل على طريق المراء طريقتُه في الجدل طريقة خسيسة[١٥]، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب، فإنه لا يعطي الشيء الذي يظهر[١٦]، ولا يأتي ليعلم ما الشيء الذي يريد السائل أن يعلمه.

فقد علم إذن من الأشياء التي قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبكيت للقول في نفسه على الانفراد، وللسائل على مثالٍ واحد. وذاك أنه لا شيء يمنع أن يكون القول خسيساً[١٧] وأن يكون السائل يخاطب المجيب بأفضل

---

(٨) أن (– ب).

(٩) التي لا وجود لها (فوق).

(١٠) التي لها وجود (فوق).

(١١) النقلة (فوق).

(١٢) نقلته (فوق).

(١٣) الخسيس (فوق).

(١٤) العام (فوق).

(١٥) رذلة (فوق).

(١٦) المستحسن (فوق).

(١٧) رذلا (فوق).

ما يتهيأ له مخاطبته به. فأما في محاورة الذين يعتاصون[١٨] فخليقٌ ألا يمكن الإنسان في أوّل وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريده ويختار، وإنما يؤلّفها بحسب ما يمكن ويتهيأ.

ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات في حال، والأشياء التي في بدء الأمر في أخرى، استعمالاً غير محصّل ولا مميّز، ولما كانوا إذا انفردوا بالقول مع أنفسهم أحياناً قالوا أشياء متضادة، وإذا أنكروا أوّلاً أوجبوا أخيراً، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة والتي في بدء الأمر، وجبَ ضرورةً أن تكون هذه الأقاويل رذلة خسيسة. والسبب في ذلك هو المجيب، لأنه لم يعطِ هذه الأشياء وأعطى ما يجري من الأمور هذا المجرى. ـ فقد استبان إذن أنه ليس ينبغي أن يكون التبكيت للسائل وللأقاويل على مثال واحد.

والتبكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه:

(٣٢٤/أ) **فالأوّل** منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسؤول عنها نتيجةٌ: لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلاً، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة: إما جميعها أو جمهورها. ولا إن زيدت أشياء أو نقصت، ولا إن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدثّ نتيجةٌ؛

والثاني ألاّ يكون القياس، المؤلَّف من أمثال هذه الأشياء ومما[١٩] هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف، موجّهاً[٢٠] نحو الأمر الموضوع؛

والثالث متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص، إلاّ أنها

---

(١٨) يعترضون (فوق) (حاشية ب)؛ إسحق: يقاومون مقاومة، مأخوذة من: يقاوم، يعاند ـ نقله الفاضل يحيى بن عدي: يتعسرون تعسراً. ونقله ناقل آخر: المتصعبين تصعباً.

(١٩) ومن (ب).

(٢٠) مقصوداً به (فوق).

تكون أخسَّ من الأشياء التي يسألَ عنها ودون النتيجة في الإحماد[٢١]. ـ وذاك أنهم أحياناً يستعملون[٢٢] في القياس أشياءَ تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس. ـ وأيضاً فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحماداً وصدقاً من النتيجة، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب.

وليس ينبغي أن يُلتمس في جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التي يؤتى بها في تبيينها حالاً واحدة في الإحماد والإقناع. وذاك أنّا قد نجد في الطبع في أوّل وهلة أن من الأشياء المطلوبة ما هو سهل جداً، ومنها ما هو صعبٌ جداً. ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء التي هي أحمد، كان قوله أفضل وأصوب.

فقد وضح إذاً وبان التبكيتُ للقول في نفسه. والتبكيت له من حيث هو سؤال ليس واحداً بعينه، إذ كان لا شيء يمنع أن يكون القول في نفسه وعلى
16 - انفراده مذموماً؛ وإذا جعل سؤالاً كان محموداً[٢٣] أو يكون محموداً، فإذا جعل سؤالاً كان مذموماً، لا سيما متى كان تنتجه من أشياء كثيرة محمودة صادقة تنتجا سهلاً. وقد يكون القول المنتج في حالٍ أحسنَ كثيراً من القول غير المنتج متى كان المنتج قد ينتج من أشياء هي[٢٤] أخسّ وكان المطلوب ليست هذه حاله، وكان غير المنتج محتاجاً إلى أن يزاد عليه من الأشياء ما كان محموداً صادقاً، وإن كان القول غير موجود[٢٥] في الأشياء المزيدة. وما كان من المقاييس ينتج الصدق مما[٢٦] من مقدّمات كاذبة، فمن العدل أن يبكت. وذاك أن الكذب إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة. فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء الكاذبة، وهذا يتبيّن من كتاب «أنالوطيقا». فأما إن كان القول برهاناً على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في

(٢١) القبول (فوق).
(٢٢) يأخذون (فوق).
(٢٣) ممدوحاً (فوق).
(٢٤) هي (– ب).
(٢٥) مؤتلف من (فوق).
(٢٦) مما (– ب).

حالٍ من الأحوال، فذلك القول ليس قياساً على تلك النتيجة. وإن كان (٣٢٤/ب) يخيل[٢٧] أنه بهذه الحال فإنما ذلك تضليل، لا برهان. - فأما الفلسفي[٢٨] فهو قياسٌ مبرهن. فأما الاحتجاجي فهو قياسٌ جدلي. وأما المغالط[٢٩] فهو قياسٌ مِرائيّ. وأما المشكّك فهو قياس جدلي بالنقيض.

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعاً مظنونات[٣٠]، إلا أنه ليست حالهما في ذلك حالاً واحدة، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه مظنوناً أكثر من كل واحدٍ من ذَيْنكِ الشيئين. وإن كان أحدهما مظنوناً، وكان الآخر لا يجري مجراه في ذلك المعنى، أو كان أحدهما مظنوناً والآخر غير مظنون، فإن الأمر أيضاً في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال. وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر.

وقد نجد في القياسات أيضاً هذا الضرب من الغلط: وهو أن يبيّن بأشياء أكثر[٣١] ما يتهيأ تبيينه بأشياء أقل[٣٢]، وهي مع ذلك موجودة في القول: بمنزلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن، فإنه متى سأل سائل فقال إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره، لأنه مظنون على الحقيقة، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء، إذ كان إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه، وقد يوجد ظن ما صادقاً، وهو الذي يكون أصح من غيره من الظنون. وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقاً، وأنه قد يوجد في كل واحد من الأمور ما هو أفضل، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقاً. فأما من أين أتى الفساد، فإنه أتى من قِبَلِ أنه جعل الشيء الذي منه صدر القول سبباً لأن تَخْفَى العلة ولا يُشعر بها.

---

(٢٧) يظهر (فوق)، تطهير (فوق) (حاشية ب).
(٢٨) العلمي (فوق).
(٢٩) المضلل (فوق).
(٣٠) مظنون (ب).
(٣١) أطول (فوق).
(٣٢) أقصر (فوق).

- ١٢ -
[وضوح الحجة ـ فساد الحجة]

والقول الصادق إنما هو في نحوٍ واحد، وهو الذي في غاية العموم، متى كان قد تَنتج تنتّجاً لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال. ـ وأيضاً فأن يكون قد قيل على أفضل ما يتهيأ بأن يوجد في تبيينه الأشياء التي يحصل عنها ضرورةً، وأن يكون أيضاً منتجاً من النتائج. ـ وأن يكون مع ذلك عادماً
16 - للشيء الذي هو محمود في الغاية.

فأما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب: فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه منتج وليس كذلك ـ ويدعى قياساً مِرائياً. ـ والضرب الثاني متى كان منتجاً إلاّ أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءاً، بمنزلة ما يعرض للذين يبيّنون الشيء بطريق الخُلف. ـ أو يكون منتجاً للأمر الموضوع بدءاً إلاّ أنه بغير الطريق الصناعي، وأعني بذلك متى كانت الطريق غير طِبية فتوهم[١] أنها طِبية أو هندسية أو جدلية ـ كان الأمر التابع[٢] صادقاً أو كاذباً. ـ
٢/أ) والضرب الثالث متى كان منتجاً من أشياء كاذبة، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقتٍ كاذبة، وفي وقتٍ صادقة، لأن الكذب ينتج دائماً من الأشياء الكاذبة؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف.

---

(١) فظن (فوق).

(٢) اللازم (فوق).

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول في نفسه، إلا أنه ليس لاحقاً بالقائل له دائماً، وإنما هو لاحق في حال غلطه وسهوه. فقد نجد ما يتقبّل القول[٣] بذاته أكثر من تقبّلنا كثيراً من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التي يظن بها أنها محمودة في الغاية بحسب الإمكان شيئاً من الأشياء الصادقة. وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخر صادقة، لأنه ينبغي أن تكون بعض الأشياء الموضوعة غير موجودٍ أَلبتةَ ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض. فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفي غاية الخساسة، كانت النتيجة أخس كثيراً من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة. وهذه أيضاً بعينها حال القول الذي ينتج نتيجة كاذبة. ـ فمعلوم إذن أن الفحص الأوّل عن القول: هل هو بذاته منتج؟ والفحص الثاني: هل هو صادق أم هو كاذب؟ والفحص الثالث: من أي الأشياء يأتلف؟ ـ وذاك أنه إن كان من أشياء كاذبة، إلا أنها محمودة، فهو منطقي. وإن كان من الأشياء التي هي موجودة[٤]، إلا أنها غير محمودة، فهو خسيس. وإن كان من أشياء كاذبة، وكانت مع ذلك غير محمودة أصلاً، فمعلوم أنه خسيس[٥] إما على الإطلاق وإما من نفس الأمر.

(٣) القول (– ب).
(٤) الموجودة (ب).
(٥) رذل (فوق).

ـ ١٣ ـ

[المصادرة على المطلوب الأوّل ـ المصادرة على المتضادات]

فأما كيف يُصادر عما يُسئل عنه في بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة، فقد قيل ذلك على التحقيق في «أنالوطيقا». وأما على طريق[١] الظن فقد ينبغي الآن أن نتكلم فيه:

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون في بدء الأمر على خَمْس جهات:

أولها ـ وهو أوضحها ـ متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبيّن[٢]. وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به في نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصة، وفي جميع الأشياء التي الاسمُ لها والقولُ يدلاّن على شيء واحدٍ بعينه؛

- 163a - **والجهة الثانية** متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء جزئياً فصادر على الكلّي ـ مثال ذلك متى أراد أن يبيّن أن علم المتضادات واحد، فأوجب إيجاباً كلياً أن علم المتقابلات واحد. وذاك أنه يتوهَّم أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن
٣/ب) مفرداً بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره؛

والجهة الثالثة متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء في بدء الأمر كليًّا فصودر على الجزئي ـ مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأحرى[٣] أن يتبيّن بعضها. فإنه قد يتوهّم **أيضاً** في هذا أن الشيء الذي كان

(١) حسب (فوق).

(٢) يبرهن (فوق).

(٣) فأوجب (فوق).

ينبغي أن يبيّن مع أشياء أُخَر كثيرة قد صودر عنه مفرداً. **وأيضاً** فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه ـ مثال ذلك متى كانَ ينبغي أن يبيّنَ أن الطب هو علم المصح والممرض، فأوجب تبيين كل واحدٍ منهما على حدته. ـ أو متى قصد إلى أشياء يلزم[٤] بعضها بعضاً[٥] فصادر عن أحدها ـ مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر، وكان يجب أن يبيّن أن القطر غير مشارك للضلع.

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التي يسألَ عنها في بدء الأمر: **فأول** هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة. **والثاني** أن يصادر عن المتضادات التي على طريق التقابل، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه. **والثالث** متى كان قد أوجب الشيء كلياً فأتى به في الجزء على طريق التناقض؛ مثال ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد، ثم أوجب للمصح والممرض ما يخالف ذلك، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئياً، ثم رام أن يأتي بالنقيض في الأمر الكلي. ـ وأيضاً فمتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورةً عن الأشياء الموضوعة. وأيضاً فمتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر على هذين الشيئين أعني اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل.

والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة. وذاك أنّا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في أوّل الأمر؛ والخطأ في المتضادّات إنما هو في المقدّمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسباً.

---

(٤) يفصل (فوق).

(٥) بعض (فوق).

— ١٤ —

[الارتياض في الجدل]

فأما ما يُحتاج إليه في التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التي تجري هذا المجرى فقد ينبغي أولاً أن نتعوّد عكس(١) الأقاويل، لأنّا نكون بذلك أشدّ استعداداً واتساعاً في مناقضة الأمر المقول، ويتهيأ لنا أن نأتي في الأشياء اليسيرة بأقاويل كثيرة. وذلك أن النقض إنما هو تبديل النتيجة مع
٣/أ) المقدّمات الباقية. وإذا فعلنا ذلك نقضنا واحداً من الأشياء المعطاة، لأنه يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدّمات، إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة.

وينبغي في كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب: هل هو بهذه
163 - الخال، أم لا؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمست له النقض في أوّل وهلة(٢)؛ فإنك بهذا الوجه تكون مرتاضاً متخرجاً في أن تسأل وتجيب. وإن لم يكن ذلك مع غيرك، فمع نفسك.

فأما الاحتجاجات فقد ينبغي أن يُختار منها في الأمر الموضوع ما كان مقابلاً بعضُه لبعض، فإن ذلك يَسهل لك السبيل ـ إلى أن تلزم الشيء قسراً ـ غاية التسهيل، ويُعين أكبرَ معونةٍ على التبكيت والنقض متى تسهل للإنسان السبيلُ إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك.

---

(١) نقض (فوق).

(٢) على المكان (فوق).

وهذه الصناعة ليست بصغيرة. وذلك أنها تعلّم الإنسان التحفظ من التناقض عند المحاورة، وأن يكون مقتدراً في العلم والفهم الفلسفي على أن يتأمل الأشياء التي تلزم عن كل واحد من الأصلين الموضوعين، بل على أن يكون قد تأمله وفرغ منه. والذي يبقى في الأمر أن يصيب في اختيار أحدهما. ويحتاج في ذلك إلى أن يكون جيد الطبع. وجودة الطبع بالحقيقة فليست شيئاً غير أن يكون قادراً على حسن الاختيار لما يختار والهرب من الكذب. وإنما يقدر على فعل ذلك على سَدادٍ مَنْ قد[٣] طُبِـع طبعاً فاضلاً. وذاك أن الذين[٤] يحبون ما بدا[٥] منهم محبة فاضلة هم الذين يتهيأ لهم اختيار الأمر الأفضل.

وقد ينبغي أن تكون عندنا أقاويل عتيدة مهيأة للمسائل الجدلية التي كثيراً ما تعرض، لا سيما الأوضاع المتقدّمة. فإن المسؤول عن أمثال هذه الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحياناً عنها وينكر ما يدل عليه منها.

وأيضاً فقد ينبغي أن نُعِدَّ حدود الأشياء المحمودة والتي هي[٦] مبادىء لتكون مهيأة لنا، فإن القياسات بها تكون.

وقد ينبغي أن نتكلّف حفظ الأشياء التي كثيراً ما تعرض[٧] المجادلة فيها. وكما أنه قد يتقدم تعلّم كتاب «الاسطقسات» والارتياض فيه[٨] التصرف في علم الهندسة والعلم بها؛ وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان أولاً عالماً بتضعيف الأعداد الأُوَل، متمهّراً فيها إذا كان ذلك من أكبر (٣٢٦/ب) الأعوان في أن يُحْكِم تضعيف سائر العدد، كذلك ينبغي أن يكون الأمر جارياً عليه في الأقاويل والمقدّمات حتى يكون الإنسان[٩] حافظاً لها على طرف

(٣) قد (– ب).
(٤) اللذين (فوق).
(٥) يقرت (فوق).
(٦) أوائل (فوق).
(٧) تقع (فوق).
(٨) به (فوق).
(٩) حتى يحضره سائرها في وقت الحاجة إليه.

لسانه. وكما أنه قد يعني في كتبَ التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط، فيكون ذلك مذكراً بما يحتاج إلى ذكره في أول وهلة، ـ كذلك يثمر لنا حفظ هذه الأشياء، فإنه قد يجعلنا حُذّاقاً بالطريق القياسي، مِنْ قِبَل أن هذه الأشياء إنما تنحو(١٠) نحو الأشياء المحدودة والمحصّلة. وقد ينبغي أن يستعمل في التحديد والمقدّمات أيضاً الموضع العاميّ خاصةً، فإن ذلك عون على القول أو الذكر. وذاك أن وجود الأمر المحيط تجميعها والمبدأ العام بها(١١) بحال اعتدال مما يصعب ويتعذر.

وأيضاً فقد ينبغي أن تتعوّد تفريع(١٢) القول الواحد أقاويل كثيرة ليتهيأ لك بحسب الإمكان أن تخفي الشيء حتى لا يعرف. وهذا فإنما يتهيأ متى تباعد الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التي يجري القول فيها. وقد يكون من الأقاويل ما هو في غاية الصعوبة(١٣)، وهي الأقاويل التي يمكن أن
164 - يعرض ذلك في كلياتها خاصة ـ مثال ذلك أن علم الأشياء التي في غاية الكثرة ليس واحداً، لأنك تجد ذلك في الأشياء المضافة وفي المتضادة وفي الأشياء المتوالية على نظام(١٤).

وقد ينبغي أن نجعل تذاكير الأقاويل كلياً، وإن كان القول في الأمر الجزئي، لأنك بهذا الوجه تكون قادراً على أن تجعل الكثير واحداً. وكذلك ينبغي أن يجري الأمر في القياسات بإضمار من القياسات البلاغية. وأما أنت، فقد ينبغي لك أن تجتهد ـ بحسب طاقتك ـ أن تهرب من أن تأتي من القياسات بما هو كلي، وأن تُنَقّر دائماً عن الأقاويل لتعلم هل هي مقولة على طريق العموم، أم لا. وذاك أن جميع الأشياء الجزئية قد يتهيأ أن تبيّن بياناً كلياً. وقد يوجد في الأشياء الجزئية برهان كلي، مِنْ قِبَل أنه ليس يمكن أن

(١٠) تنحوا ((بم))..
(١١) لها (ب).
(١٢) تصيير (فوق).
(١٣) الشدة (فوق).
(١٤) النظائر (فوق).

ينتج شيء على طريق القياس خِلْواً من الأشياء الكلية.

وقد ينبغي أن يستعمل في الجدل: أما مع ذوي السلامة[١٥] من الناس، فالأقاويل الاستقرائية؛ وأما مع المرتاضين[١٦]، فالأقاويل القياسية. وقد ينبغي أن نلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس، وأخذ الأمثال من (٣٢٧/أ) أصحاب الاستقراء، إذ كان كل واحد منهما مرتاضاً فيما يناسب مذهبه.

وفي الجملة، إنّا بالارتياض في الجدل يتهيأ لنا أن نأتي في الشيء[١٧] إما بقياس، أو بنَقْضٍ، أو بحجة[١٨]؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم: إما الذي يصدر عنا، وإما الذي يصدر عن غيرنا؛ وما[١٩] السبب في كل واحدٍ منهما، لأن القوة في الجدل إنما تصير لنا من هذه الأشياء، - 164b - والارتياض إنما يراد لاقتناء هذه القوة وليُنتفع به خاصةً في الاستكثار من الحجج وفي المقاومات[٢٠]. وذاك أن الجدليّ على الإطلاق هو الذي يأتي[٢١] بالحجج ويقاوم. وتَـكَـلُّفُ الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيراً في الغاية. وذاك أنه ينبغي للذي يكون القول متوجهاً نحوه أن يجعل الجزئي كلياً، وللمقاوم أن يجعل الواحد كثيراً[٢٢]، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق النقض[٢٣]، فيُسَلّم بعضَ ما يقع السؤال عنه، ويمنع بعضاً.

---

(١٥) الاعتناء (فوق).

(١٦) المتدربين (فوق).

(١٧) على (فوق).

(١٨) بمقاومة (ب).

(١٩) ما (– ب).

(٢٠) المنازعات (فوق).

(٢١) يتكلف (فوق).

(٢٢) كثير (م).

(٢٣) الإبطال (فوق).

وليس ينبغي أن يجادل في كل شيء، ولا يجادل أيضاً من اتفق من الناس. وذاك أن الضرورة تدعو[٢٤] في مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون الأقاويل خسيسة[٢٥]. فأما في مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلح، فمن العدل[٢٦] أن يروم استعمال القياس لا محالة. إلاّ أن ذلك غير لائق. ولذلك قلنا إنه لا ينبغي لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق، لأنه يلزم من ذلك ضرورةً قولٌ[٢٧] رديءٌ. وذاك أن المرتاضين في الجدل لا يقدرون على الامتناع من نزل الكلام على المجاهدة[٢٨].

وقد ينبغي أن يكون عتيداً لنا من الأقاويل ما يصلح[٢٩] استعماله في الجواب عن أمثال هذه الأشياء، لا اليقينية[٣٠] بل الجدلية، وفي أشياء كثيرة غيرها، وأعني بذلك الأقاويل التي يتعذر وجودها بسرعة.

تمت المقالة الثامنة من كتاب «طوبيقا»
بنقل إبراهيم بن عبد الله. وهي آخر الكتاب.
قوبل به وصَحَّ.

---

(٢٤) تدعوا (م).
(٢٥) رذلة (فوق).
(٢٦) الصواب (فوق).
(٢٧) مذموم (فوق).
(٢٨) الجدل (فوق).
(٢٩) يصحّ (ب).
(٣٠) لا اليقينية (ـ م).

فهرس المحتويات

مقدمة ٦٢٧

المقالة الأولى : الجدل وموضوعه ـ الحجج

١ ـ غرض هذا الكتاب ٦٣٥
٢ ـ منافع الجدل ٦٣٨
٣ ـ المهارة في الجدل ٦٣٩
٤ ـ عناصر البرهان الجدلي العامة ٦٤٠
٥ ـ عناصر البرهان الجدلي الخاصة ٦٤٢
٦ ـ القول في الألفاظ المحمولة ٦٤٦
٧ ـ معاني اسم الشيء بعينه ٦٤٧
٨ ـ أنحاء براهين الألفاظ المحمولة ٦٤٩
٩ ـ علاقة المقولات بالألفاظ المحمولة ٦٥٠
١٠ ـ طبيعة القضايا الجدلية ٦٥١
١١ ـ المسألة الجدلية والوضع الجدلي ٦٥٣
١٢ ـ أنواع الأقاويل الجدلية ٦٥٦
١٣ ـ اللآلات التي بها يُستخرج القياس ٦٥٧
١٤ ـ كيفية اختيار المقدمات ٦٥٨
١٥ ـ البحث عن الألفاظ المشتركة ٦٦٠
١٦ ـ البحث عن الاختلافات ٦٦٧
١٧ ـ البحث عن المتشابهات ٦٦٨
١٨ ـ منفعة آلات الجدل الثلاث الأخيرة ٦٦٩

المقالة الثانية: مواضع العرض المشتركة

١ ـ تقديمات عامة ٦٧٣
٢ ـ مواضع ٦٧٥
٣ ـ مواضع أخرى ٦٧٨
٤ ـ مواضع أخرى ٦٨١
٥ ـ مواضع أخرى ٦٨٤
٦ ـ مواضع أخرى ٦٨٦
٧ ـ مواضع أخرى ٦٨٨
٨ ـ مواضع أخرى ٦٩٢
٩ ـ مواضع أخرى ٦٩٤
١٠ ـ مواضع أخرى ٦٩٦
١١ ـ مواضع أخرى ٦٩٨

المقالة الثالثة: تلاوة مواضع العرض

١ ـ مواضع ٧٠٣
٢ ـ مواضع أخرى ٧٠٧
٣ ـ مواضع أخرى ٧١٢
٤ ـ تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة ٧١٥
٥ ـ تعميم المواضع السالفة ٧١٦
٦ ـ تطبيق المواضع السالفة على العرض المحمول الخاص ٧١٨

المقالة الرابعة: المواضع المشتركة للجنس

١ ـ مواضع ٧٢٣
٢ ـ مواضع أخرى ٧٢٨
٣ ـ مواضع أخرى ٧٣٣
٤ ـ مواضع أخرى ٧٣٧
٥ ـ مواضع أخرى ١١٨
٦ ـ مواضع أخرى ٧٤٧

المقالة الخامسة: المواضع المشتركة للخاصة

١ ـ القول في الخاصة وأنواعها ٧٥٣
٢ ـ مواضع ٧٥٦
٣ ـ مواضع أخرى ٧٦١
٤ ـ مواضع أخرى ٧٦٦
٥ ـ مواضع أخرى ٧٧٢
٦ ـ مواضع أخرى ٧٧٧
٧ ـ مواضع أخرى ٧٨٠
٨ ـ مواضع أخرى ٧٨٣
٩ ـ مواضع أخرى ٧٨٧

المقالة السادسة: المواضع المشتركة للحد

١ ـ تقسيم عام للشروط اللازمة في صحة الحدود ٧٨٩
٢ ـ غموض الحد ٧٩١
٣ ـ إسهاب الحد ٧٩٣
٤ ـ مواضع أخرى ٧٩٧
٥ ـ مواضع أخرى ٨٠٢
٦ ـ مواضع أخرى ٨٠٥
٧ ـ مواضع أخرى ٨١٣
٨ ـ مواضع أخرى ٨١٥
٩ ـ مواضع أخرى ٨١٨
١٠ ـ مواضع أخرى ٨٢٢
١١ ـ مواضع أخرى ٨٢٥
١٢ ـ مواضع أخرى ٨٢٧
١٣ ـ مواضع أخرى ٨٣٠
١٤ ـ مواضع أخرى ٨٣٤

المقالة السابعة: مواضع الأشياء الواحدة - بقية مواضع التحديد

١ ـ مواضع الأشياء الواحدة ٨٣٧
٢ ـ في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التحديد ٨٤١
٣ ـ تلاوة مواضع الحد ٨٤٢
٤ ـ المواضع الأشرف ٨٤٦
٥ ـ سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح مختلف المسائل ٨٤٧

المقالة الثامنة: كيفية ممارسة صناعة الجدل

١ ـ قواعد السؤال ٨٥١
٢ ـ تتمة قواعد السؤال ٨٥٨
٣ ـ صعوبة الحجج الجدلية ٨٦٣
٤ ـ دور السائل ودور المجيب ٨٦٧
٥ ـ نظرية جديدة في الإرتياض الجدلي ـ دور المجيب ٨٦٨
٦ ـ دور المجيب يتوقف على طريقة السؤال ٨٧١
٧ ـ طريقة السؤال ٨٧٣
٨ ـ من الجواب إلى الاستقراء ٨٧٤
٩ ـ الارتياض والموضوعات غير المشهورة ٨٧٥
١٠ ـ حل الحجج الفاسدة ٨٧٦
١١ ـ تبكيت الحجة وتبكيت الخصم ٨٧٨
١٢ ـ وضوح الحجة ـ فساد الحجة ٨٨٣
١٣ ـ المصادرة على المطلوب الأول ـ المصادرة على المتضادات ... ٨٨٥
١٤ ـ الارتياض في الجدل ٨٨٧
الفهرس ٨٩٣

سلسلة علم المنطق

النص الكامل لمنطق أرسطو
المجلد السادس
كتاب «سوفسطيقا»
أو
كتاب «المغالطة»

تحقيق وتقديم

د. فريد جبر

مقدمة

يذكر ابن النديم الكتاب بعنوانه اليوناني ثم يردف هذا العنوان بمعناه في العربية وهو «الحكمة المموّهة». ويورد بعد ذلك أسماء ناقلي الكتاب إلى العربي فيقول:

«نقله ابن ناعمة، وأبو بشر متى إلى السرياني. ونقله يحيى بن عدي، من ثيوفيلي، إلى العربي».

ثم ينتقل إلى ذكر «المفسّرين»:

«فسّر القويري هذا الكتاب. ونقل إبراهيم بن بكوش العشاري ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح»، أي على طريق التفسير، فيما يرى اشتينشنيدر. ثم: «وللكندي تفسير هذا الكتاب. وقد حكي أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب».

لكن نشرة «السوفسطيقا» في المخطوط تطلعنا بحواشيها على تفاصيل في نقل الكتاب تكاد تتنافى، فيما يبدو، مع ما ورد في «الفهرست» من هذا القبيل. وأول ما نفاجأ به هنا هو أن شيوخ مشّائي بغداد في أواخر القرن العاشر، وأوائل القرن الحادي عشر، لم يتّفقوا على نصّ واحد للسوفسطيقا يتخذونه مرجعاً للقراءة الفلسفية، مثلما فعلوا في كتب الأرغانون الأخرى. ولذلك يورد الناشر ابن سُوار ثلاثة نقول مختلفة: نقل يحيى بن عدّي. ونقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زُرْعة. ونقلاً قديماً منسوباً إلى الناعمي،

أي ابن ناعمة. على أن ترجمة كل من ابن عدي وابن زُرعة كانت «من السرياني الذي بنقل أثانس» أيأثناسيوس البلدي «من اليوناني»، في حين أن يحيى بن عدي نقل من ثيوفيلي فيما يؤكد ابن النديم. فضلاً عن أنه يصرّح بأن نقل ابن ناعمة كان إلى السرياني، على حين أن ناشر المخطوط الباريسي يورد نقل الرجل بالعربية. ثم يقول: «ولست أعلم من أي لغة نقله». والذي يزيد الأمر غموضاً هو أَن ابن سُوار، إذ يورد نصّ ابن زُرْعة، يحيل على قراءة ثيوفيلي، ومرة واحدة فقط على قراءة لمتى، عندما يقع خلاف بين القراءة المنشورة والقراءتين الأخريين. على أَنه يحيل، في المناسبة ذاتها، على «نقل آخر» أو «نسخة» أخرى بنقل آخر، إذ يورد نصّ ابن ناعمة. مع أَنَّا لا نجد مانعاً من قبول ما يفترضه من علاقة بين نقل ابن عدي ونقل ابن زُرعة تلميذه، بمعنى أَن ابن زُرعة قد وضع ترجمته من السرياني بوساطة ثيوفيلي. ثم عاد يحيى بن عدي فوضع ترجمة أخرى اعتمد فيها عدداً أوفر من الأصول. ويرجّح هذا الافتراض أَن ابن النديم، إن لم يورد هنا نقلاً لابن زُرعة، فإنه في الفقرة التي يعقدها على الرجل، يذكر له علناً «كتاب سوفسطيقا النصّ لارسطاطاليس» الذي نقله من السرياني». (فهرست ٢٦٤).

وأَيًّا كان الحال، فإن ناشر المخطوط الباريسي، علاوة على يحيى بن عدي الوارد ذكره في «الفهرست»، يذكر من بين الناقلين بالعربية، أبا بشر متى، وإبراهيم بن بكوش العشاري. أما أبو بشر، فلقد ورد عنه في خاتمة النشرة ما هو نصّه: «وقيل إن أبا بشر أصلح النقل الأول، أو نقله نقلاً آخر، ولم يقع إليّ».

وأما إبراهيم بن بكُّوش فنقرأ في الخاتمة ذاتها ما يلي: «واتصل بي أن أبا إسحاق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربية، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليوناني المهندس، المعروف بابن فتيلة، على اصلاح منه من اليوناني، ولم يقع إليّ». فهل يكون هذا «الكتاب المنقول من السرياني»، والمقابل بالنصّ اليوناني بمساعدة ابن فتيلة، ذلك الذي ورد

ذكره في «الفهرست» على أنه نقلَ «إلى العربي» لما «نقله ابن ناعمة إلى السرياني»؟ فيجب حينئذٍ أن يكون هذا النقل قد تمّ «على طريق الاصلاح» الذي يؤوّله اشيتنشنيدر بمعنى التفسير. ولربما كان هذا، في الواقع، ما يقصده ابن النديم أيضاً؛ إذ أنه، في هذا الصدد، يذكر إبراهيم بن بكوش العشاري في بيانه عن المفسّرين، وذلك بعد القويري.

أما فيما يتعلّق بهذا الأخير فالاتفاق يكاد يكون كاملاًبين «الفهرست» والمخطوط الباريسي، إذ أن كلا المصدرين يذكر تفسيراً من عمل الرجل لكتابنا. لكنا نفهم من ابن النديم أن القويري وضع تفسيراً شاملاً للسوفسيطقيا على حين أنّا، في المخطوط الباريسي، لدى انتهائنا إلى ١٧٢ أ ٣٨ من النصّ، نقرأ ما يلي: «إلى هذا الموضع وجد من تفسير قويراً (= قويري) لهذا الكتاب». على أن الفعل «وجد» ربما عنى أن الرجل قد وضع تفسيراً كاملاً للكتاب، ثم ضاع بعضه بعد ذلك.

لكن لدينا الآخر على الأقل. وهو قول لا يصدق على «تفسير» الكندي الذي لم يأتِ إلينا منه إلاّ ما يمكن أن يُسمّى عنواناً، وهو «الرسالة في الاحتراس من خدع السوفسطائيين». والظاهر أن هذا المؤلَّف كان أقرب إلى أخذ المعاني مجملة، وصوغها ببعض التصرف والتوسع، منه إلى التفسير بالذات. على أنه يجب التنبيه إلى أن فن التفسير، كما كان مألوفاً منذ الفارابي حتى ابن رشد، وكان يطيب لأفراد مدرسة بغداد المشّائية أن يتقيّدوا به، إنما كان من وضع وإحداث أبي بشر متى، بل ربما كان من القويري. أما في زمان الكندي فكانت المحاوِلة في استيعاب الأصل هي الأخذ بهذه المعاني أخذاً مجملاً، وصوغها عن طريق التصرف والتوسع، كما ذكرنا. ولعلنا كنا قد عثرنا تفسير ابن عدي لكتابنا. لكنه، لسوء الحظّ، لم يلبث أن فُقد، حتى في حياة ابن سُوار. فإن ناشر مخطوط باريس يروي في هذا الصدد ما نصّه: «وقد كان الفاضل يحيى بن عديّ فسَّر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدرته نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية. وأظن أنه تمّمه.

ولم يوجد في كتبه بعد وفاته. وتصرّفت بي الظنون في أمره. فتارة أظنّ أنه ابطله لأنه لم يرتضه، وتارة أظن أنه سُرق، وهذا أقوى في نفسي. ونقل هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه. فلذلك لحق نقله اعتياص ما، لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السرياني في النقل».

ولربما كان هذا الفقدان هو السبب لصمت ابن النديم عن تفسير ابن عدي في «فهرست». كما أنه لا يورد شيئاً من الفارابي عن كتابنا، مع أنّا نقرأ في المخطوط الباريسي ما يلي من الناسخ: «ونسخت هذ النقل من نسخة خُيِّل إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي، كان النصف الأول منها مصحَّحاً والنصف الثاني مسقاماً». وهذا إن دلّ على شيء، فعلى أن الفارابي اهتّم بالسوفسطيقا على الأقل، شأنه في ذلك شأنه في كتب الأرغانون التي مرّ ذكرها. بل الواقع أن «الفهرست» يورد للرجل «جامعاً»، والقفطي «تفسيراً» لكتابنا. وقد يكون الأول هو المعنيّ في الثبت التقليدي العبري لجوامع الفارابي في كتب المنطق. وأيًّا كان الحال، فمن اليقين أن أبا نصر كان يعرف «السوفسطيقا»، إذ أنه يحيل عليه غيره مرة في مؤلَّفه في أحكام «صناعة الشعر».

هذا، ولابن سينا مختصر في السوفسطيقا كان قد أعدّه جزءاً من موسوعته في «الحكمة العروضية». كما أن لدينا أيضاً مخطوطاً في مكتبة أكسفورد، تفسيراً لمعاصر ابن سينا وخصمه أبي الفرج بن الطيب.

أما ابن رشد فإن «تلخيصه» و «تفسيره الوسيط» لكتابنا ما يزالان محفوظَين. ويصحّ عليهما ما قلناه عما وضع أبو الوليد في الانالوطيقا الأولى. فنضيف فقط أن «للتفسير الوسيط» مخطوطات ثلاثاً أخرى وصفها الأب بوييج (MFO,VIII,1922). وهي محفوظة في المكاتب الأوروبية؛ كما أن له ترجمة عبرية من وضع كَلونيموس بن كَلونيموس.

ونتهي أخيراً إلى ما يورده ابن النديم في آخر «كلامه على السوفسطيقا»

من أنه قد «حكي أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب». ولعلّ هذا التفسير هو الذي يشير إليه ناشر المخطوط الباريسي، إذ يقول: «وقد وُجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية، تعجز (= تقص) من أوله كراسة. ولم يخرج منه إلاّ اليسير».

فريد جبر

ملاحظات حول تحقيق النص

١ ـ وردت رموز المخطوطات في الحواشي على النحو التالي:

م: مخطوط باريس.

ب: كتاب بدوي.

٢ ـ هناك ترقيمان وردا على الهوامش:

ـ الأول بالعربية بين مزدوجين إشارة إلى ترقيم صفحات المخطوط الباريسي.

ـ الثاني بالفرنسية إشارة إلى ترقيم نص تريكو (Tricot) وهو التقطيع اليوناني الأصل.

٣ ـ وضعنا بين معقوفتين [. . .] العناوين التي أضفناها تقطيعاً لفصول النص وفقاً لمختلف مواضيعه.

٤ ـ أشرنا إلى الفروقات بين المخطوطات: النواقص منها ممثّلة بإشارة (ـ) والزوائد بإشارة (+).

٤ ـ كل ما ورد في المخطوط فوق السطر أشرنا إليه بكلمة (فوق).

٦ ـ نُقلت الحواشي والتعليقات الواردة في المخطوط الباريسي في حواشي نصّنا المحقّق.

٧ ـ معظم القواطع (من نقاط وفواصل) وضعناها ضبطاً لمعاني النص.

(٣٢٧/ب)

كتاب السوفسطيقا

نقل يحيـى بن عدي ونقل عيسى بن زرعة ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

بسم الله الرحمن الرحيم

«سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيـى بن عدي ـ أعلى الله منزلته ـ ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زُرْعة، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي، مثبت في كل صفح ما نقله كل واحد، وغيره، عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح.

نقل أبي زكريا يحيـى بن عدي من السرياني بنقل أثانس.

من اليوناني

كتاب تبكيت(*) السوفسطائيين لأرسطوطالس

(*) توبيخ (فوق).

ـ ١ ـ

[القياس والمغالطة السوفسطائية]

-164a- فأما في التبكيتات[١] السوفسطائية[٢]، وهذه التي بزي[٣] تبكيتات[٤]، وهي تضليلات لا تبكيتات، فنقول مبتدئين[٥] من الأوائل كالطبيعة[٦].

أما أن هذه هي موجودة قياسات وهذه[٧] تظن إذ[٨] ليست ـ فذلك ظاهر. وذلك أنه كما أنه قد يكون في هذه الأخر انبهام[٩] مِنْ قِبَل اشتباه ما، كذلك في الكَلِم. وذلك أنه ها هذه النية، أما هؤلاء فموجودة لهم التي هي حسنة. وأما هؤلاء فيحيون[١٠] حسني النية من حيث ينتهون حُبيّا نيةً ويحرقون أنفسهم. وفي الحق[١١] أما هؤلاء فمن قِبَل الحسن، أما هؤلاء
164b- فيرون أنهم زيّنوا أنفسهم. وكذلك في غير المتنفسة، وذلك أنها[١٢] ومن[١٣] هذه أيضاً: أما هذه ففضة، وأما هذه فذهب بالحقيقة، وأما هذه فليست، إلا أنها ترى بالحسن[١٤] ـ مثال ذلك[١٥] إما هذه الحجرية ففضة[١٦] والرصاصية

---

(١) من أجل التوبيخات (فوق).
(٢) السوفسطائي (ب).
(٣) تحسب (فوق).
(٤) توبيخات (فوق).
(٥) أو بأن تبتدىء (فوق).
(٦) يحسب الطبيعة (فوق).
(٧) وهذه (ـ ب).
(٨) أو (فوق).
(٩) أن بهم (م).
(١٠) فيرون (فوق).
(١١) الحسن (م).
(١٢) أنه ها (ب).
(١٣) وفي (فوق) (م)؛ وهي (فوق) (ب).
(١٤) للحسن (فوق).
(١٥) أما (فوق).
(١٦) هذه الفضة ففضة (فوق).

فضة، وأما هذه المصبوغة بالمرار فذهبية. فعلى هذا[١٧] النحو بعينه والمقاييس أيضاً والتوبيخات[١٨]: أما ذاك فموجود، وأما ذاك[١٩] فليس بموجود إلا أنه يرى من قِبَل عدم الدربة، وذلك أن هؤلاء غير الدربين من
-165a- حيث لا دربة لهم، إنما يرون[٢٠] من بُعْد ـ. والقياس هو من أشياء توضع لكي يقال إن شيئاً ما آخر من الاضطرار من اللاتي وُضعت: فأما التبكيت[٢١] فهو[٢٢] قياس مع مناقضة النتيجة. وهؤلاء أما هذا فيفعلون، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد قوي[٢٣] جداً وهو الذي من الأسماء، وذلك أنه لأنّا لا يمكننا أنا نحصر الأمور إذا تكلّمنا خلواً

نقل أبي علي عيسى بن إسحاق بن زرعة من السرياني بنقل أثانس من اليوناني

كتاب «سوفسطيقا»، أي التظاهر بالحكمة، لأرسطوطالس:

-164a- وأما في التبكيت الذي يظهر[٢٤] السوفسطائيون[٢٥] فعله، وليس تبكيتاً[٢٦]، بل تضليلاً[٢٧]، فنبدأ ـ ونحن للطبيعة مقتدون ـ بالكلام في المبادىء[٢٨] ونقول: إنه من البيّن أن القياس منه موجود، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك. وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد[٢٩] في الأمور[٣٠] الأُخَر التي يُضِلُّنا فيها ما لها من المشابهة، وذلك أن بعض

---

(١٧) وبهذا (فوق).
(١٨) التبكيتات (فوق).
(١٩) هذا (فوق).
(٢٠) يرو (فوق).
(٢١) التوبيخ (فوق).
(٢٢) هو (فوق).
(٢٣) مشهور (فوق).
(٢٤) يوهم (فوق).
(٢٥) السوفسطائيين (م).
(٢٦) تبكيت (م).
(٢٧) تضليل (م).
(٢٨) الأمور: الأسباب الأول (فوق) (ب)؛ الأصول، الأنباء الأول (فوق) (م).
(٢٩) تقع (فوق).
(٣٠) الأمر (م).

الناس جميل الاعتقاد[٣١]، وبعضهم يظن ذلك به للعجب[٣٢] بما يجري مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم، والذين ينسبون[٣٣] إلى الجمال: أما
164- بعضهم فلما له من ذلك، وأما بعضهم فيظن ذلك به لما تكلّفه من الزينة، ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له، وذلك أن منه ما هو فضة، ومنه ذهب بالحقيقة، ومنه[٣٤] ما ليس كذلك، بل البصر[٣٥] يتخيّله. مثال ذلك أن الحجارة الفضية والتي[٣٦] تتخذ من الرصاص القلعي منسوبة إلى الفضة، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة[٣٧] إلى الذهب؛ فعلى هذا النحو أيضاً يكون القياس والتبكيت: أما ذاك فموجود، وأما هذا فغير موجود، بل يظن به لعدم الدربة، وذلك أن الذين[٣٨] لا دربة لهم لعدمهم لها كالناظرين من
165- بُعْد. فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة[٣٩] ليلزم عنها شيء آخر من الاضطرار، والتبكيت هو قياس يتضمن[٤٠] مناقضة النتيجة، السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يُشعَر بهم، لأسباب كثيرة أحدها قوي[٤١] مشهور جداً، وهو الذي يكون عن[٤٢] الأسماء، ومن[٤٣] قبيل أنّا عندما[٤٤] نتكلم إنما نأتي بالأسماء، لا الأمور،

---

(٣١) في نسخة أخرى: له ملكة محمودة (حسنة: فوق).
(٣٢) للزهو (للمجب: فوق) على جهة الصبيانية واحراقهم ذواتهم.
(٣٣) يوصفون بالجمال (فوق).
(٣٤) نسخة أخرى: فأما هذه فموجودة، وليست مما يسهل (اتخيل: فوق) له الحسي.
(٣٥) الحسي (فوق) (ب)؛ الحس (فوق) (م).
(٣٦) وما (فوق).
(٣٧) تنسب (فوق).
(٣٨) وكأنهم اعمعنون في البعد عن الشيء فتجور أبصارهم.
(٣٩) إذا وصفت لزم (فوق) (ب)؛ إذا وضعت ألزم (فوق) (م).
(٤٠) نتيجته مناقضة (فوق).
(٤١) هاوٍ (فوق) (ب)؛ حاد (فوق) (م).
(٤٢) في (فوق).
(٤٣) فمن (فوق).
(٤٤) لأنا عند (فوق) (م)؛ لأنا عندهم (فوق) (ب).

نقل قديم منسوب إلى الناعمي، ولست أعلم من أي لغة نقله

كتاب أرسطوطالس في «التبصير بمغالطة السوفسطائية»:

-164a- الذي ينحوه في هذا الكتاب تبكيت[٤٥] السوفسطائيين الذي يظنّ أنه نقض للقياس وليس هو في الحقيقة كذاك، بل هو مغالطة لا حقيقة لها وغير مبطلة للقياس. ونبتدىء من أوّل[٤٦]، إذ النقائض بالطبع، فنقول: إنه قد يكون قياس صحيحاً، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح ـ وهذا معروف من[٤٧] العوام. فكما أنه قد جاز التشبيه[٤٨] في سائر الأشياء، كذلك (٣٢٨/أ) يجوز[٤٩] في الكلام، من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيدةٌ أخلاقهم[٥٠] بالحقيقة وآخرون متشبهين بهم، فيجبههم القليل من الأمر فيشغلهم[٥١]، وكذلك الصحاء[٥٢] فإن منهم صحيحاً[٥٣] في نفس محاسن الجمال، ومنهم من يتخيّل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة. وكذلك نجد في الأشياء التي لا نفس -164b- لها مثل الدنانير والدراهم: فإن منها ذهباً صحيحاً وفضة صحيحة بالحقيقة، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيَّل للحسِّ فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو في نفسه[٥٤] مدخول: إما رصاص قلعيّ، وإما مموّه بالمرداسنج أو ذهب مصبوغ، وكذلك حال القياس[٥٥]. والتبكيت[٥٦]

(٤٥) وصف، عناد (فوق)؛ التبكيت توقيف الإنسان (المبكت: فوق) على أنه مخطىء ـ ـ بحق قال ذلك التوقيف أم بباطل (بمخايلة: فوق) وتبكيت السوفسطائيين إنما هو بمخايلة (تخيل: فوق) ومغالطة.

(٤٦) وليس هو كذلك، بل هو محال من القول وغير ناقضة للقياس، ونحن نجعل ابتداءنا من أوّل. . . (تحت).

(٤٧) عند (فوق).

(٤٨) لأنه كما أمكن الاشتباه لكثير (فوق).

(٤٩) أمكن تهيأ (فوق).

(٥٠) أخلاقهم فاضلة (فوق).

(٥١) فيعرض لهم أدنى عارض فيشغلهم (فوق)؛ أي فيلتاثون ويخرجون إلى غير الطريق.

(٥٢) الحسان (فوق).

(٥٣) صحيح (م).

(٥٤) حقيقة أمره (فوق).

(٥٥) الحال في القياس (فوق).

(٥٦) نقل ثانٍ: والمباكتة فإن منها صحيح بالحقيقة، ومنها ما لا حقيقة له (فوق).

الناقض على القياس، وهو الذي يسمّى النكس، فإن أحدها موجود بصحة، والآخر ليس بالصحة وجوده، إلا أنه يتخيل لمن[٥٧] لا خبرة له به ولا تجربة
165- للأشياء، فكأنه ينظر إليها من بُعْد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه. وإنما القياس بالحقيقة شيء[٥٨] تتقدّمه أشياء يتولّد منها غيرها باضطرار. فأما التبكيت[٥٩] فإنه قياس[٦٠] مناقض للنتيجة. وقد يفعل السوفسطائيون ذلك وهم لا يظنون
5 أنهم فعلوه لعلل[٦١] كثيرة أحدها لحال[٦٢] الأسماء، وإن كانت لطيفة المأخذ مشهورة في العوام؛ لأنه لما لم يمكنّا عند لفظنا أن نباشر الأشياء بل إنما نستعمل الأسماء

كتاب أرسطوطالس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى:

164- إنّا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي تُرى أنها مباكتات، وإنما
20 هي مِضلّات وليس بمباكتات؛ ومبتدئون كالطبيعة من المقدّمات الأولى. ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود، ومنها ما ليس بموجود، لكن
25 يُظنّ أنه صحيح. وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباهُ، وأن يلحق الظن فيها من قِبَلِ الاشتباه، كذلك يكون في الكلام أيضاً. وقياس ذلك أن
16- منْ ذوي النيّات من له النية الحسنة، ومنهم من يتراءى بحسن النية ويفخر بها
20 ويموّه بإظهار التصاون.

(٥٧) ليس معه خبرة بالأمور ولا تجربة لها، فكأنه ينظر إليها من بعد، فلذلك ما... (فوق).

(٥٨) قول تقدّم فيه أشياء تجب عنها أخر غيرها (فوق).

(٥٩) المباكتة (فوق).

(٦٠) قول (فوق).

(٦١) لأسباب بعضها (فوق).

(٦٢) من أجل (فوق).

(٣٢٨/ب)

من الأسماء بل[٦٣]، إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأمور بمنزلة ما في الحسابات التي يحسبن[٦٤]، وهذا غير شبيه[٦٥]. وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكَلِم فمحدودة، فأما الأمور فهي غير محدودة في العدد، فيجب ضرورة[٦٦] أن تكون الكلمة بعينها والاسم يدل على كثيرين. فبنحو ما أن هناك أيضاً هؤلاء الذين ليسوا حُذَّاقاً باختصار الحسابات يتبلّهون هم منهم ومن العلماء، فبهذا النحو بعينه وفي الأقاويل[٦٧] هؤلاء الذين ليسوا دربين[٦٨] بقوة الأسماء يضلّلون إذا هم تكلموا وإذا أسمعوا آخرين أيضاً. فمن قِبل هذا السبب وآخر سيقال القياس والتركيب الذي يرى وليس بموجود هو موجود. ولأن[٦٩] قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا (والسوفسطائية حكمة ترى لا[٧٠] التي هي موجودة والسوفسطائي هو الملقّب من الحكمة التي ترى، لا التي هي موجودة)، فمعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا[٧١] أنهم يفعلون أفعال[٧٢] الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا. وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحداً على واحد لنرى كل واحدٍ يعرفه إما بسبب[٧٣] التي يعرف فألا يكذب وأن يمكنه أن يبيِّن الذي يكذب. وهاتان[٧٤] هما: أما تلك فبأن يمكنه أن يعطي القول؛ وأما تلك فبأن يأخذ. فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفسطة جنس الكَلِم التي قيلت، وذلك أنه هو

---

(٦٣) كلنا (فوق) (ب)؛ لكنّا (فوق) (م).
(٦٤) تحسبون (فوق).
(٦٥) ليس بشبه (فوق).
(٦٦) بالعدد فمن الاضطرار (فوق).
(٦٧) الكلم (فوق).
(٦٨) متدربين (فوق).
(٦٩) ولما كان أناس يقصدون (أن: + حاشية ب) يخاطبوا حكماء (فوق).
(٧٠) لا (ـ م).
(٧١) أن يظن بهؤلاء (فوق).
(٧٢) أعمال (فوق).
(٧٣) من أجل، في (فوق).
(٧٤) وهذان (فوق).

القصد. وذلك أن مثل هذه القوّة هي التي تجعلهم يبدون[٧٥] حكماء، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة.

فأما جنس لكَلِم كهذه[٧٦] موجودة، ولهذا يشتاق الذين يدعونهم[٧٧] سوفسطائيين إلى قوّة كهذه، فمعلوم. وأما كم أنواع هذه الكَلِم السوفسطائية ومن كم عدد[٧٨] تقوّمت هذه القوّة، وكم هي أجزاء الصناعة[٧٩] وفي هذه الأجزاء المكملة لهذه الصناعة، فها نحن نقول الآن

(٧٥) يحسبون (فوق).

(٧٦) مثل هذه (فوق).

(٧٧) يدعوهم (م).

(٧٨) عدداً (م).

(٧٩) العلم (فوق).

- ٢ -

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

بموجود[١] في أن نتكلّم أربعة أجناس من الكَلِم: تعليمية، وجدلية، وممتحنية، ومرائية.

نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها في أقاويلنا كالدلائل عليها. وقد يُظَنّ أن الذي يعرض للأسماء يعرض مثله للأمور كما يُخلَق الحساب في الحسابات، غير أن هذا ليس بشبه، ولأن الأسماء وأكثر الكَلِم[٢] محدودة، والمسمّيات غير متناهية العدة[٣]، فمن الاضطرار[٤] أن تكون الكلمة والاسم الواحد[٥] بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين[٦]. وكما أن هناك أيضاً من لم يكن بعمل الحساب ماهراً قد يغلط ويغالطه العارفون بذلك، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ للذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء: متكلمين كانوا أو مستمعين[٧]. فلهذا السبب ولأسباب أُخَر سنذكرها يكون القياس

---

(١) موجود (ب).

(٢) متناهية (فوق). (٣) محدودة (فوق).

(٤) يحتمل أن ينقل ما بين الكلمتين (محدودة ... الإضطرار) على هذه الحكاية: والكلم على كثرتها متناهية محدودة (+ حاشية ب).

(٥) ينبغي أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة (فوق).

(٦) الأكثر (فوق). (٧) سامعين (فوق).

موجوداً. وأما ما يُظَنّ تبكيتاً فغير مَوجود. ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم[٨] أن يظن حكيماً أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه ـ مـا تكـون المغـالطـة[٩] حكمـة مظنـونـة، لكنهـا غيـر مـوجـودة[١٠]، والسوفسطائي[١١] وهو[١٢] الذي له لقب من حكمة تُظَنّ موجودة وليست كذلك. ومن البيِّن أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم. وفعل الحكيم هو[١٣] أنه إذا حملَ شيئاً[١٤] على شيء نحو: كل مخاطب[١٥] أن يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب، ويمكنه إظهار كذب الكاذب. وهذان الأمران يكون أحدهما بالاقتدار[١٦] على بادئة القول والآخر في استماعه. فيجب إذن على الذين يريدون فعل[١٧] المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ المذكورة؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل، لأن بمثل هذه القوة يصيرون متى
٣/أ شاؤا إلى أن يُظَنّ بهم أنهم حكماء وليس هم كذلك. فأما هل يوجد جنس ما للألفاظ يجري هذا المجرى وينسبه نسباً و[١٨] إلى مثل هذه القوة القومُ الذين نسميهم المغالطين، فذلك ظاهر. ونحن منذ الآن آخذون في أن نبيِّن كم أنواع الألفاظ السوفسطائية، وكم مبلغ عدد الأشياء التي عنها تقوّمت هذه القوة، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة، ونبيِّن مع ذلك أشياء أُخَر بها كمال هذه الصناعة.

---

(٨) العمل (فوق).

(٩) السوقسطائية (فوق).

(١٠) حقيقية (فوق).

(١١) والمغالط (فوق).

(١٢) هو (ـ م).

(١٣) الملّقب (فوق).

(١٤) حكم بشيء (فوق).

(١٥) في كل مفاوضة (فوق).

(١٦) بالقوة، بالإمكان (فوق).

(١٧) استعمال (فوق).

(١٨) و (ـ ب).

- ٢ -

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

وأجناس الألفاظ التي تجري في المفاوضة أربعة: البرهانية، والجدلية، والإمتحانية، والمرائية.

نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء[١٩] دليلة عليها وعلامات لها. فظننا أنه يعرض للأشياء ما يعرض في الأسماء كالذي[٢٠] يعرض للمتفكرين[٢١] في الحساب[٢٢]؛ إلاّ أن ذلك ليس شبيهاً بهذا، لأن الأسماء ذوات نهاية[٢٣]، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية. فأما الأشياء فلا نهاية لعددها. وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين[٢٤] على أشياء كثيرة باضطرار. وكما أن هناك من لم يكن ماهراً بمطارحة الحساب يصير إلى الحيرة في الكلام مع أهل البصر بالحساب، كذلك يصير في الكلام من لا خبرة له بقوة الأسماء، فيضل فكره: كان متكلماً أو مستمعاً. فلهذه العلة وللتي سنقولها يكون القياس والتبكيت[٢٥] المتحايل أنه، وليس بالحقيقة تبكيتاً. فلما كان أقوام

(١٩) الأمور (فوق).
(٢٠) كما (ب).
(٢١) بين الحساب (فوق).
(٢٢) للحساب (فوق).
(٢٣) وكثير من الكلم محدود (فوق).
(٢٤) دليل (فوق).
(٢٥) والمباكتة (فوق).

يُظَنّ أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهم لو كانوا كذلك لم يُظَنّ بهم أكثر من ذلك ـ كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة. والسوفسطائي بعينه معناه أنه مُتَراءٍ[٢٦] بالحكمة بتحيّله الحكمة[٢٧] وليست حكمة بالحقيقة، ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائي أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهو لم يفعلها[٢٨] ولا يظن به أنه يفعلها. وقد يجوز أن نقول بقول مختصر في كل علم أنه لا يكذب فيما علم، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه، وإنما يكون ذلك بشيئين: أحدهما القدرة[٢٩] على الجواب، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول. فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذي ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل. وبهذه القوة أمكنهم التصنع بِزِي الحكمة، لا عن نية منهم لطلبها[٣٠]. وقد تبيّن أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام. وإنما سمينا[٣١] «سوفسطائي» لمن اشتهى[٣٢] مثل هذه القوة، ونحن قائلون كم نوع يكون كلام السوفسطائيين، وكم العدد الذي منه قوام قوتها[٣٣]، وكم أجزاء صناعتهم. ونقول[٣٤] أيضاً فيما[٣٥] كان متمِّماً لصناعتهم فيكون ذلك كاملاً.

---

(٢٦) متراي (فوق).

(٢٧) بانتحاله الحكمة (فوق).

(٢٨) يعمل عمل الحكمة من غير أن يعملها (فوق).

(٢٩) جملة: «يجوز أن. . . القدرة»، وردت أيضاً في نقل ثانٍ: والعمل في قول الشيء على الشيء عند كل من يعلم ألا يكذب فيما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه. وهاتان الخصلتان إحداهما تكون بالقدرة».

(٣٠) أن يروا أنهم حكماء وليسوا كذلك، لكن يهوون أن يظن بهم ذلك، وقد. . .

(٣١) فتسمى (فوق).

(٣٢) أحب (فوق).

(٣٣) قوتهم (فوق).

(٣٤) تذكر (فوق).

(٣٥) ما (فوق).

- ٢ -

[أنواع الحجج المختلفة في المناقشة]

إن أجناس الكلام في كل فن منه أربعة: منها جنس تعليمي، وجنس جدل، وجنس إمتحان، وجنس مماحكة.

(٣٢٩/ب)

نقل يحيى بن عدي

- 165b - أما التعليمية فهي التي هي قياسية من مبادىء خاصة بكل[٣٦] علم، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغي[٣٧] أن يصدق المتعلم أيضاً)؛ فأما الجدلية فهي الموجودة قياسات من المشهورات؛ وأما الممتحنية[٣٨] فهي التي يظنها المجيب ويجب ضرورة أن يعلمها الذي يعمل الشكل الذي له العلم بالنحو الذي حدث في تلك الأُخَر. وأما المرائيّة فهي التي من هؤلاء اللواتي يرين مسكورات بزي قياسية. ففي هذه التعليمية والبرهانية قد قيل في «أنالوطيقا»؛ فأما في الجدلية والممتحنية ففي أُخَر. وأما في المجاهدية والمرائية فنقول[٣٩] الآن.

(٣٦) بكلم (م).

(٣٧) يجب (فوق).

(٣٨) الممتحنة (ب).

(٣٩) فإنا نقول (فوق).

- ٣ -

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فليؤخذ أولاً من كم يظن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون في الكَلِم. وهذه هي خمسة في العدد: التبكيت[١]؛ والكذب؛ وضعف الاعتقاد[٢]؛

---

(١) التوبيخ (فوق).

(٢) قال الحسن بن سوار إن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أجرى في هذا الموضع السولوقسموس مجرى العجمة. وقد يسبق إلى الظن أنه لم يصب في ذلك، لأن السولوقسموس غير العجمة في لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتاً لمشهوريهم باليونانية. وهذا قوله: قال: العجمة هي الخطأ في لفظ حرف من جملة حروف، أو في مخرج النغم، مثل قولنا: «بيظة» مكان «بيضة»، أو مثل قولنا «بِيضة» بكسر الباء مكان قولنا «بيضة».

والفرق بين العجمة وبين السولوقسموس ـ وهو اللحن ـ أن العجمة كائنة في الحرف، وأما اللحن فهو في القول. فالعجمة التي تكون في حرف من جملة حروف: إما أن تكون من نقصانه، مثل أن نقول: «بية» مكان قولنا: «بيضة»؛ أو عن تبديله مثل قولنا: «بيظة» مكان قولنا «بيضة»؛ أو عن المرات مثل... (بياض) أو عن زمان مثل ... (بياض) أو عن أزواج مثل... والعجمة تقال أيضاً إذا وقع اسم على معنى مخالف لما قد استعمل في اللغة، مثل أن يستعمل اسم المسورة على المخدة، فنقول في المخدة، وهي المرفقة، مردعة، وهي المسورة، أو نسمي المسورة وسادة.

السولوقسموس وهو اللحن: اللحن هو خطأ يكون في نظم الحروف وينفصل من الأشكال التي تكون في الاسماء والكلم أن الشكل له علة واجبة وضعت لتكون =

والسولوقسموس[٣]؛ والخامس أن يصير الذي يكلمه أن يهذي ويهمز: وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مراراً كثيرة، أو ألا يكون موجوداً

(٣٣٠/أ)

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

-165b- فأما البرهانية[٤] فهي التي تجب على المتعلِّم التصديق، لأنها تقيس من المبادىء الخاصة بكل علم، لا من اعتقادات المجيبين. والجدلية[٥] هي التي تقيس مراراً مشْهورة[٦]. والإمتحانية[٧] هي التي تقيس من الأمور التي بحسب ظن المجيب. ومن الاضطرار أن يكون القائس عالماً بذلك لوجود العلم على نحو ما حدد في مواضع أُخَر. والمرائية[٨] هي التي تقيس من الأمور التي تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية[٩].

فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها في «أنالوطيقا»؛ وقد تكلمنا في الجدلية والإمتحانية في مواضع أُخَر؛ وسنتكلم[١٠] الآن في قياسات المجاهدة[١١] والمراء.

= العبارة عن ذلك القول الذي هو الاسم الذي قيل قبل الشكل جملة: وأما اللحن فليس له علة، بل ينطق به الناطق جزافاً مثل. . . (بياض). واللحن يكون في القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف في نوع أو جنس أو في ظرف أو في تصريف أو في وجه أو في زمان أو في حال أو في اقتران؛ إلا أن هذا الرجل أيضاً قد قال فيما يتلو ما خططناه (خطيناه: م) عنه أن القدماء سموا اللحن والعجمة باسم العجمة، وكأن السولوقسموس الآن يسمى عجمة، إذ كانت العجمة تقال عليه وعلى العجمة الخاصة.

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيباً في نقله، إذ كان كل سولوقسموس عجمة، وليس كل عجمة سولوقسموس.

(٣) والعجمة (فوق).

(٤) فالمبرهنون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون (فوق).

(٥) والجدليون هم الذين يقيسون مراراً ذائعة (فوق).

(٦) مشهورة (ـ ب).

(٧) والممتحنون هم الذين يقيسون (فوق).

(٨) والمحاربون هم الذين يقيسون (فوق).

(٩) أنهم قائسون (فوق).

(١٠) ونحن الآن متكلمون (فوق).

(١١) المعاندة، المقاومة (فوق).

- ٣ -

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فلنضع أولاً، كم الأسباب التي من قِبَلها يُظن بهؤلاء أنهم منازعون ممارون[١٢] ـ وهذه خمسة، وهي: التبكيت؛ والكذب؛ وضعف[١٣] الرأي؛ والعجمة؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار، وهذا هو أن يضطره اضطراراً شديداً إلى تكرير القول الواحد بعينه.

نقل قديم

165b- فجنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلاّ من خاصة أوائل ذلك العلم المستفاد، لا من[١٤] حاصل جواب المجيب فيه؛ ولذلك يجب[١٥] التقليد[١٦] على المتعلم، وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر[١٧] محمود مناقضٍ للقول[١٨]، وجنس كلام الإمتحان

---

(١٢) مجاهدون (فوق).

(١٣) وخلاف (وملاو: ب) الرأي المشهور والتعجب (فوق).

(١٤) ومن (فوق).

(١٥) يجب على طالب البرهان أن يقرّ بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنها مقر بها ضرورية.

(١٦) التصديق (فوق).

(١٧) رأي (فوق).

(١٨) أوائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل (الخصم فوق).

والاختبار لا يكون إلا من الأشياء المظنونة عند المجيب واللاتي يضطر إلى علمها من أراد إيجاد الحكمة كالذي فصلنا وجرّبنا في غير هذا الكتاب، وجنس كلام المماحكة لا يكون إلا من أشياء محمودة في ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر[١٩] من أنها كذلك فيما ظهر منها. وقد تكلمنا في كتاب «أنالوطيقا»، ـ وهو الكتاب الثالث من كتبنا ـ في جنس كلام التعليم البرهاني، وتكلمنا أيضاً في جنس كلام الجدل والإمتحان قبل هذا الكتاب، وهو الكتاب الرابع: «أفودقطيقي»، فأما جنس كلام المماحكة[٢٠] والمنازعة فنحن متكلمون فيه في كتابنا هذا، وهو الخامس.

(١٩) إلا أنها كذلك في ظاهر الأمر (فوق).

(٢٠) المشاغبة (فوق).

- ٣ -

[الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي]

فلنضع أوّلاً الجهات التي يستعملها هؤلاء الذين يشغبون(٢١) ويماحكون بكلامهم وهي خمسةٌ عدداً: أوّلها التبكيت(٢٢)، والثانية الكذب، والثالثة ضعف الفهم(٢٣) لما يدخله من شكوك(٢٤)، والرابعة العجومة(٢٥)، والخامسة الهذر والهتار - وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشُّبَه والتمويه لا بالحقيقة. فغايتهم أوّلاً أن يكونوا(٢٦) مبكِّتين في ظاهر أمرهم؛ وثانياً أن يروا أن المتكلِّم كاذب وأن يروا الكذب؛ وثالثاً أن يضعفوا الفهم ويقودوا(٢٧) إلى الشك وقلة اليقين؛ ورابعاً أن يضطرّوا المتكلِّم إلى العجمة بحرفٍ يأتون به فيبقى المجيب فيه مستعجماً عنه؛ وخامساً تكرير الكلام بالهذر والهتار.

(٢١) ويمحى (+ م).
(٢٢) المباكتة (فوق).
(٢٣) يعني أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتعلم من الشكوك.
(٢٤) يدخل عليه من الشكوك (فوق).
(٢٥) الإستعجام: (فوق).
(٢٦) أن يروا أنهم قد بكتوا.
(٢٧) ويسوقوا (فوق).

ـ ٤ ـ

[التبكيتات في القول وخارج القول]

[التبكيتات التي في القول]

وأنواع التبكيت[١] على جهتين: منها ما يكون بالكلمة، ومنها ما يكون خارجاً من الكلمة، فاللاتي

(٣٣٠/ب)

نقل يحيـى بن عدي

بل[٢] يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا[٣] أنهم يبكتون. وأما الثانية فأن يثبتوا شيئاً كاذباً. وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى ضعف اليقين. وأما الرابعة فأن يعملوا[٤] سولوقيسا، والسولوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة[٥] إلى أن يُلفَظ بلفظٍ مجهول. وأما الأخيرة فأن يقول واحداً بعينه مراتٍ كثيرة.

---

(١) نقل ثانٍ: وأنواع المباكتة نوعان: منها من الكلمة، ومنها من خارج الكلمة؛ والأشياء التي...

(٢) لكن (فوق).

(٣) يحسبوا (فوق).

(٤) يفعلوا (فوق).

(٥) بالقول (فوق).

- ٤ -

[التبكيتات في القول وخارج القول]

[التبكيتات التي في القول]

وأنحاء التبكيت نحوان: أما هذا فمن القول، فأما هذا فخارج عن القول. وهذه التي تحدث الوهم من القول واللفظ هي في العدد ستة ـ وهذه هي: اتفاق الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل اللفظة، ومصداق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شيء آخر.في الأسماء والكَلِم والذي هو هكذا يدل على واحد بعينه.

أما الأقاويل اللواتي من اتفاق الاسم فهي كهذه: مثال ذلك الذين يتعلّمون هؤلاء الذين يعلّمون. وذلك أن النحويين يتعلّمون اللواتي يتحدّث بهنّ من الأفواه. وذلك أن «يتعلّموا» هي اتفاق اسم، لأن: يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم، ولأن يقيس العلم. وأيضاً أن الشرور خيرات هذه اللواتي تجب خيرات، والشرور تجب. وذلك أن التي تجب مُثناة: الضرورية التي تعرض كثيراً في الشرور (فإنه موجود شرٌ ما ضروري)، والخيرات نقول إنها
166- واجبة. وأيضاً أنه بعينه قاعدٌ وقائمٌ معاً، ومريض وصحيح. وذلك أن الذي كان قائماً قام، والذي كان صحيحاً صح، وكان قائماً الذي هو قاعد، وكان صحيحاً الذي هو مريض. وذلك أن المريض أي شيء[٦] كان أن يفعل أو أن ينفعل ليس يدل على واحد، لكن حيناً على الذي هو مريض، وحيناً على

(٦) منهما (فوق).

الذي مرض قبلُ لكن كان صحيحاً الذي هو مريض، والذي كان مريضاً أيضاً هو صحيح ليس هو مريضاً[٧]، لكن الذي كان مريضاً، لا[٨] الآن، لكن قبلُ.

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فإما أن يفعلوا هذه الأشياء، أو إن لم يفعلوها يُظَنّ بهم[٩] أنهم قد فعلوا واحداً منها. وذلك أن أكثر ما يؤثرون[١٠] أن يُظَنّ بهم أنهم قد بكّتوا، وثانياً[١١] أن يظهروا كذبَ قولٍ ما. وثالثاً[١٢] أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأي[١٣] المشهور. ورابعاً[١٤] أن يستعجموا[١٥]؛ والعجمة هي أن يجعل المجيب من قِبَل اللغة أعجميّ اللفظ. والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مراراً كثيرة. وأنحاء التبكيت هما نحوان: أحدهما من القول[١٦]، والآخر خارجاً عن القول[١٧]. وأقسام النحو الكائن عن القول[١٦] التي عنها تكون الشبهة[١٨] عددها ستة، وهي هذه: أحدها الإتفاق في الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم[١٩]، وشكل القول. وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس. وهذا يكون إذا أخذ شيئاً ما أخذاً مختلفاً وواحداً[٢٠] بعينه في الأسماء والكَلِم فلم تكن دلالته واحدة بعينها ـ.

---

(٧) مريض (م).

(٨) ليس (فوق) (ـ ب).

(٩) بهم (ـ ب).

(١٠) أوّل قصدهم (فوق).

(١١) والثاني (فوق).

(١٢) والثالث (فوق).

(١٣) ضعف الرأي (فوق).

(١٤) والرابع (فوق).

(١٥) أي أنهم يثبتون آن مكلّمهم هو ذا تجري أقاويله على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأقاويل (فوق).

(١٦) في اللفظ (فوق).

(١٧) اللفظ (فوق).

(١٨) الاشتباه (فوق).

(١٩) من «التعجيم» ـ الذي هو الشكل والنقط؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكلة الواحدة أو بشكلات مختلفة.

(٢٠) وواحدٌ (م).

والمثال على الألفاظ التي هي أسماء متفقة[٢١] هو كقولنا: «هؤلاء[٢٢] يتعلّمون»، «هؤلاء يعلّمون»[٢٣]. وذلك أن التي يلفظ بها هي التي يتعلمها النحويون، فإن لفظة «يتعلّمون» اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال[٢٤] العلم ويدل على اقتباس العلم. وأيضاً أن الشرور خيرات، والأمور الواجبة[٢٥] خيرات. والشرور تكون واجبة. وذلك أن الواجب يقال على جهتين: أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، ٣/أ لأن بعض الشرور ضروري. وقد نقول في الخيرات إنها واجبة[٢٦]. وأيضاً الشيء الواحد بعينه معاً: قاعداً وقائماً، ومريضاً وصحيحاً. وذلك أن الذي كان قائماً يقوم[٢٧] والذي كان صحيحاً هو صحيح، والقائم[٢٧] هو الذي كان قاعداً، والصحيح هو الذي كان مريضاً، وذلك أن قولنا: «مريض»: فاعلاً كان أو منفعلاً، ليس يدل على شيء واحد، لكنه يدل أحياناً على الذي هو مريض، وأحياناً على الذي كان فيما مضى[٢٨] مريضاً، لكن المريض والذي كان مريضاً هو الآن صحيح، والصحيح[٢٩] ليس هو المريض، بل الذي كان مريضاً، لا[٣٠] في هذا الوقت، لكن فيما سلف.

---

(٢١) مشتركة (فوق).

(٢٢) مثل هذا بعينه يعرض في لفظة «ماشي»، فإنه يقال على من هو ذا يمشي وعلى من شأنه أن يمشي. فأما لفظة «يتعلّمون» فإنما تكون حالها على «مازكن» في اليوناني.

(٢٣) ويعرفون (فوق).

(٢٤) إذا استعملت المعرفة.

(٢٥) الواجبات (فوق).

(٢٦) لفظة «واجب» مشتركة تدل على ما يوجبه الاصطلاح وعلى ما توجبه الطباع. وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة، وقد تكون عن الاصطلاح مثل عقوبات المجرمين.

(٢٧) قام قائم، والذي يقوم هو القاعد، والذي كان صحيحاً هو المريض.

(٢٨) أوّلاً.

(٢٩) وقد يصح، لا الذي هو مريض (فوق).

(٣٠) ليس الآن (فوق).

مدخل الشبه[٣١] على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ[٣٢] بها ستةٌ عدداً: أولها اشتراك الأسماء[٣٣]؛ والثاني الشك[٣٤] في الكلام؛ والثالث تركيبه؛ والرابع تجزئته وقسمته؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط؛ والسادس صورة[٣٥] الكلام وشكله. وتحقيق ذلك أنّا نكرر الكلام والأسماء مراراً بأعيانها فلا ندل بها على شيء واحد. فالكلام الذي من اشتراك الأسماء مثل قولك[٣٦] إن[٣٧] العلماء بالنحو يعلمون[٣٨] وإن الذي أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون[٣٨]. فالتعليم اسم مشترك يقع على الذي يتفهم هو ونفسه[٣٩] ويستنبط، وعلى الذي يستفيد ويتعلم من غيره. فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم واتخاذه. وكقولك إن الضرر خير، والخير[٤٠] قد ينبغي أن يكون، فالضرر إذاً ينبغي أن يكون. وقولك «ينبغي» على جهتين: إحداهما[٤١] الواجب الذي يعرض كثيراً من فنون الضرر والشرور، فقد يكون شر باضطرار، والجهة الأخرى أن الخير ينبغي أن يكون غير مدافع. ونقول

---

(٣١) مداخل الشبهة (ب).

(٣٢) الألفاظ (فوق) (ـ ب).

(٣٣) مثال (وتحقيق: فوق) ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة، والأخرى في اشتراك اسم، مثال ذلك أن يقول: القتل واجب، والذي يجب ينبغي أن يفعل، فالقتل ينبغي أن يفعل. فالمقدمة القائلة: «القتل واجب» هي باشتراك الاسم، لأن الذي يجب فيه القتل إنما هو قتل القاتل، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب. أما المقدمة القائلة: «فالواجب ينبغي أن يفعل» فصادقة لا شك فيها.

(٣٤) المشاغبة في الكلام (فوق).

(٣٥) هيئة (فوق).

(٣٦) نقل ثانٍ: مثل قولك يتعلم للعلم، متعلمو النحو يتعلمون ما يتلى بالأفواه. وقولك: «يعملون» اسم مشترك يقع على الذي يفهم، ويدل إذا استعمل العلم، وعلى الذي يستفيد العلم.

(٣٧) إنما (ب).

(٣٨) يتعلمون (فوق).

(٣٩) من نفسه (فوق).

(٤٠) والذي ينبغي خير.

(٤١) أحديهما (م).

أيضاً في الشيء الذي بعينه إنه كان قاعداً وقائماً، وصحيحاً ومريضاً، والذي
16- كان قائماً[٤٢] «قام»، والذي كان صحيحاً[٤٣] «صحّ»؛ ولم يقم إلا القاعد، ولم يصحّ إلا المريض. فأي شيء فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يلحق بذلك شيء كان فعله إذا كان مريضاً أو إذا كان صحيحاً أو إذا كان قائماً أو إذا كان قاعداً[٤٤]. فالفعل من المريض يدل أحياناً على فعل المريض اليوم، وأحياناً على فعل مريض كان مريضاً قبل اليوم؛ ويسمّى صحيحاً متى[٤٥] نقه من مرضه، ويسمّى صحيحاً من ليس له عهد بمرض. فهذا ومثله[٤٦] من اشتراك الأسماء.

نقل يحيى بن عدي

٣١/ب)

فأما من المراء فأمثال هذه ألا[٤٧] يريدون أن يأخذوا للمحارب، وأترى الذي يعرف الإنسان يعرف. وذاك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذي يعلم والذي يُعَلّم يَعْلم؛ وأترى الذي يبصر إنسان[٤٨] هذا يبصر وهو يبصر عموداً، والعمود إذاً يبصر. وأترى الذي أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت، وقلت إن الحجر موجود؛ أنت إذن قلت إنك حجر. وأيضاً يوجد الذي هو ساكت يتكلّم، وذلك أنها مثناة وهي أن الذي هو[٤٩] ساكت يتكلّم وأن الذي هو قائل يسكت واللواتي يقلن.

والأنحاء التي من اتفاق الاسم ومن المِراء هي ثلاثة: أحدها متى دلّت الكلمة أو الاسم بالحقيقة على كثيرين ـ مثال ذلك: نسر، كلب. والآخر متى

---

(٤٢) قائم: (م). (٤٣) صحيح (م).

(٤٤) يقال: «صحيح» للذي كان مريضاً (مريض: م)، وصح، وللذي لم يمرض قط؛ ويقال قاعد للذي كان قائماً (قائم: م)، وللذي هو مقعد منذ أول عمره.

(٤٥) من (فوق).

(٤٦) وأمثاله (فوق). (٤٨) أتاه (فوق).

(٤٧) إلى (م). (٤٩) و (ب).

كنا معتادين أن نقول هكذا. والثالث متى كان إذا رُكِّب يدل على كثيرين؛ فإذا فصل على الاطلاق ـ مثال ذلك أن يعرف[٥٠] المكتوبات، وذلك أن كل واحدٍ إن عرض يدل على واحد الذي يعرف، والمكتوبات. فأما إنباؤهما[٥١] فعلى كثيرين: إما أن المكتوبات لها علم[٥٢] وأما[٥٣] المكتوبات هن لآخر.

أما المراء واتفاق الاسم فهما من الأنحاء التي كهذه. فأما من التركيب فأمثال هذه ـ مثال ذلك أن يمكن الجالس[٥٤] أن يمشي، والذي لا يكتب أن يكتب. وذلك أنه ليس يدل على معنى واحدٍ بعينه إن قال إنسان إذا قسم[٥٥] وإذا ركِّب[٥٦] إنه يمكن الجالس أن يمشي والذي لا يكتب أن يكتب. وهذا هكذا إن ركِّب إنسان الذي لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركَّب التي له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلَّم الآن المكتوبات إن كان يتعلَّم اللواتي[٥٧] تعلَّم، وأيضاً[٥٨] الذي يمكنه أن يأتي بواحدة فقط يمكنه أن يأتي بكثيرة.

فأما من القسمة فالخمسة هي أثنان وثلاثة، أفراد وأزواج، والأكثر مساوٍ ـ ومثل هذا. وأيضاً إن في القول إذا قسِّم وركِّب مش[٥٩] في كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه ـ مثال ذلك لِمَ[٦٠] أنا لك جُعِلت[٦١] عبداً وأنت حر،

نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فأما التي من المراء فتكون على هذا النحو: «يريدون للمقاوم لي

(٥٠) يعلم (فوق).

(٥١) كلامهما (فوق)؛ أنبأهما (+ هامش ب).

(٥٢) معرفة (فوق).

(٥٣) أن(فوق).

(٥٤) الذي هو جالس (فوق).

(٥٥) فصل (فوق).

(٥٦) فصل (فوق) (ـ ب).

(٥٧) تعرف (فوق).

(٥٨) فأيضاً (ب).

(٥٩) كلام عاميّ، صوابه: ليس (هامش ب).

(٦٠) لِم (م).

(٦١) صرت (فوق).

يأخذون». و: «أترى الذي يعلمه الإنسان فذاك يعلم» ـ وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دألا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم. و: «أترى الذي يبصره[٦٢] الإنسان فذاك يبصر»[٦٣]؟ و«هو يبصر[٦٤] العمود»؛ «فالعمودُ إذن يبصر». و: «أترى الذي قلت إنه موجود أنت هو الموجود[٦٥]؛ وأنت قلت إن الحجر موجود؛ فأنت إذن قلت إنك حجر». وأيضاً القول بأن «الساكت يتكلم»، يفهم منه معنيان: أحدهما أن الساكت يتكلم، والآخر[٦٦] أن المتكلم يسكت. وهذه[٦٧] هي الأشياء التي يتكلم بها.

فالأنحاء التي تكون من اتفاق[٦٨] الاسم والمراء ثلاثة: أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معانٍ كثيرة ـ مثال ذلك: النسر والكلب. والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة. والثالث عندما يكون القول إذا رُكّب دل على كثير[٦٩]، وإذا فُصِّل دل على واحد، مثال ذلك قولنا: معرفة[٧٠] الكتابة. وذلك أن كل واحدة من لفظتي الكتابة والمعرفة[٧١] قد عرض أنها تدل على واحد. فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر من واحد، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر.

٣٣٢/أ والمراء واشتراك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء. ـ وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هذا النحو: مثال ذلك: قد يمكن الجالس أن يمشي، والذي لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب وإذا رُكِّب فقيل: الجالس يمكن أن يمشي، والذي لا يكتب أن

---

(٦٢) يراه (فوق).

(٦٣) فهو يرى (فوق).

(٦٤) يرى (فوق).

(٦٥) الذي يوجد (فوق).

(٦٦) يعني أن التي يسكت المتكلم عنها هي التي من شأنه أن يتكلم بها.

(٦٧) نسخة: وإنما يمسك عن الأشياء التى تقال.

(٦٨) اشتراك (فوق).

(٦٩) كثرة (فوق).

(٧٠) علم (فوق).

(٧١) العلم (فوق).

يكتب ـ واحدة بعينها. وكذلك يجري الأمر إذا رُكِّبت، مع أن الذي ليس يكتب يكتب. وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب وإن لم يُركَّب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون[٧٢] يتعلم ما يعلم. وأيضاً الذي يمكنه أن يأتي بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتي بأشياء كثيرة.

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان[٧٣] وثلاثة، وأزواج وأفراد، وأن الأكبر مساوٍ[٧٤]، وما يجري هذا المجرى. وأيضاً فإن القول إذا قُصِد به شيء فليس يُظَنّ به دائماً إذا فصّل وركّب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه، مثال ذلك أنا جاعل لك عبداً وأنت حر.

نقل قديم

والشك في الكلام كقولك: الشيء الذي يعرفه[٧٥] الإنسان هو يعرف، والإنسان يعرف الحجر، والحجر إذاً يعرف. فإن قولك: «يعرف» قد يقع على العارف وعلى المعروف. وأيضاً الشيء الذي يراه[٧٦] الإنسان هو يرى[٧٧]، والإنسان قد يَرى الأسطوانةُ فالأسطوانة إذن تَرَى[٧٨]. وأيضاً ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك؛ والإنسان قال حجر؛ فهو إذن حجر. وأيضاً ما قلت فيه إنه قد نقول في نفسك إنك بمثل ما قلت فيه فقد تقول في

(٧٢) كان المفهوم أولاً مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء. وإن لم يكن له؛ فلما حذف من جملة القول معنى «يمكن» كان المفهوم بعد ذلك أن الذي لا يكتب يكتب والذي لا يعلم يعلم، فيلزم من المفهوم الأوّل والثاني أن يكون يتعلم ما يعلم، وهذا محال، بين به اختلاف المفهومين بإضافة: «يمكن» وحذفه، لأن الأوّل كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن؛ والثاني أنه هو ذا يتعلم. فإن أخذا جميعاً شيئاً واحداً لزم أنه يتعلم ما يعلم.

(٧٣) اثنين (م).

(٧٤) مساوي (م).

(٧٥) يعرف (ب).

(٧٦) يبصره (فوق).

(٧٧) فذلك يبصر (فوق).

(٧٨) تبصر (فوق) (ـ ب).

الحجر إنه، فأنت حجر لا محالة. وأيضاً كقولك: هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم؟ ـ كان ذلك على جهتين: أحدهما على صمت المتكلم؛ والآخر على انقطاع[٧٩] الكلام.

وقد يكون أيضاً من اشتراك الأسماء والتشكيك[٨٠] ثلاثة[٨١] أنحاء: منها إذا كان الاسم والكلمة يدلان على الكثير بالحقيقة[٨٢] كقولك: عُقاب[٨٣]، كلب. فمنها[٨٤] إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا. ومنها ما إذا كان مركَّباً مؤلفاً دل على الكثير، وإذا كان مفترقاً[٨٥] على غير تأليف دل على مبسوط[٨٦] من الأمر مرسلٍ كقولك: علم الكتابة. فكل واحد من هذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت: «علم»، وإن قلت: «كتابة». فإذا اجتمعا دلا على الكثير، إما أن يكتب[٨٧] للكتابة علم، وإما أن الكتابة[٨٨] للكاتب. ـ فالتشكيل والاشتراك في الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء. وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها[٨٩] كقولك: قد يستطيع الجالس[٩٠] أن يمشي، ومن لا يكتب أن يكتب، فلا تكون دلالة

---

(٧٩) امتناع (فوق).

(٨٠) المشاغبة (فوق).

(٨١) ثلاث (م).

(٨٢) بالكثير على الحقيقة (ب).

(٨٣) شاهين (فوق).

(٨٤) ومنها (ب)؛ والتصحيح بجوارها بالأحمر (هامش ب).

(٨٥) منفرداً (فوق).

(٨٦) واحد (فوق).

(٨٧) يثبت (ب).

(٨٨) إذا قلنا أن للإنسان علم الكتابة فقد يجوز أن يكون معناه (معناك: م) أن للكتابة علماً (علم: م) أضفته إليها كقولك: الإنسان مال، فأوجبت ذلك العلم للإنسان أو تكون قلت أن للإنسان علم الكتابة، تعني أنه عالم بالكتابة.

(٨٩) غير هذه (فوق).

(٩٠) مثل قولك: قد يستطيع الجالس أن يمشي، فيجوز أن يقول: إنما عنينا أنه يمشي وهو قاعد؛ ويجوز أن يقول إن له أن يمشي بالقوّة. فكذلك في الكتابة، إلا أن الكلام في الكتابة أكثر تقسيماً (تقسيم: م)، لأنك تقول إنه يستطيع الذي لا يكتب أن يكتب، فيعني أن الذي لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب، أو يقول وهو قد يعلم =

هذين القولين بحالٍ واحدة إذا كان القول مؤلَّفاً أو مفترقاً. وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دَلَلْتَ على أن له قوّة على الكتابة في الوقت الذي لا يكتب، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها في الوقت الذي لا يعلم. ومما يشبه ذلك أن نقول: إن الذي يستطيع أن يأتي بشيء واحد قد يستطيع أن يأتي بالكثير. فهذه الأنحاء التي تكون من تأليف الكلام وتركيبه.

ونقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة، أزواج وأفراد؛ ويقال الأكثر مساوٍ[٧٤] لمثل هذا العدد ولأكثر منه قليلاً. وليس ما فصِّل من الكلام ثم ألف كانت دلالته[٩١] واحدة وإن ظن به ذلك. وتقول: أنا صيَّرتُ الأحرار عبيداً.

(٣٣٢/ ب)

نقل يحيى بن عدي

وأن من رجالٍ خمسين مائةً قتل الممدوحُ[٩٢] أَخيلوسُ.

-166b فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول[٩٣] في الأقاويل دون[٩٤] الكتابة وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار، مثال ذلك أن أفراداً قد يقوّمون لأوميروس لدى الذين يوبخونه على أنه قد[٩٥] قال شناعة أنها لا تقتل بالمطر فيحلونه بالتعجيم بأن يقولوا لا بالتثقيل؛ وفي رؤيا أغاممنن أن ليس زاوس نفسه قال: إنا نعطيه أن يأخذ المجد[٩٦]، لكنه إنما أمر الرؤيا أن تُعطِيَ. فهذه اللواتي كهذه هي من التعجيم.

= الكتابة، إلا أنه في ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه مستطيع إذا أراد أن يكتب؛ ونقول يستطيع الكتابة الذي لا يكتب أن يكتب ـ يعني الذي لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم.

(٧٤) مساوي (م).

(٩١) في كل حين دلالة.

(٩٢) المحمود، الماجد (فوق).

(٩٣) الكلمة (فوق).

(٩٤) ذوي الكتابة وكتبوا (م).

(٩٥) قد (ـ ب).

(٩٦) الحمد، المدح (فوق).

فأما اللواتي تعرض من شكل القول فمتى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو ـ مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً والمتوسطات الأخَر من هذين، أو أيضاً الكيفيّ كمياً والكميّ كيفياً أو الفاعل(٩٧) المنفعل(٩٨) أو الموضوع الذي يفعل(٩٩) وهذه الأخر كما قسمت(١٠٠) أوّلاً(١٠١). وذلك أن مثل هذا الشيء هو الذي ليس هو من اللواتي يفعلن، يدل بالقول(١٠٢) على أنه من اللواتي(١٠٣) تفعل شيئاً ـ مثال ذلك الذي هو صحيح(١٠٤) والذي يقطع(١٠٥) والذي ينقض(١٠٦) يبني تقال على مثل واحدٍ بعينه في شكل القول على أن ذاك يدل على كيفما وكيف هو موضوعاً. فأما هذا فعلى أنه يفعل شيئاً. وعلى هذا النحو بعينه في الآخر.

فالتبكيتات من القول هي أمثال هذه المواضع. ـ فأما التضليلات الخارجة عن(١٠٧) القول فأنواعها سبعة: أما الأوّل فمن الأعراض. وأما الثاني فأن يقال على الإطلاق(١٠٨) أولا على الإطلاق(١٠٩) ولكن في شيء، أو أين، أو متى، أو بالإضافة إلى شيء. والثالث(١١٠) الذي من الجهل بالتبكيتات. والرابع الذي من التي تلزم. والخامس فأن يأخذ الذي من البدء. والسادس أن يضع لا كعِلّة كعلّة. والسابع أن يجعل(١١١) مسائل كثيرة مسألة واحدة.

---

(٩٧) الذي يفعل (فوق).
(٩٨) الذي ينفعل (فوق).
(٩٩) الفاعل (فوق).
(١٠٠) فصلت (فوق).
(١٠١) قبل (فوق) (ـ ب).
(١٠٢) قبل (فوق) (+ ب).
(١٠٣) الفاعلات (فوق).
(١٠٤) هو ذا يصح (فوق).
(١٠٥) وأن يقطع (فوق).
(١٠٦) وأن تنقض (فوق).
(١٠٧) من (فوق).
(١٠٨) مطلقاً (فوق).
(١٠٩) مطلقاً (فوق) (+ ب).
(١١٠) فالثالث (م).
(١١١) يصير (فوق).

ـ ٥ ـ

[التبكيتات التي خارج القول]

فأما التضليلات التي من العَرَض فهي متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد. وذلك أنه من قِبل

نقل عيسى بن زرعة

-166b- وأما من الخمسين[١] الرجل فقتل المحمودُ أخيلوس مائةً.

وأما الموضع الذي من التعجيم[٢] فليس يسهل على المتكلِّم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة، بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة[٣]. مثال ذلك أن قوماً يسدّدون أوميروس عند اللائمين له كأنه قد قال منكراً عند قوله: «ليس يعفن بالمطر»، ويحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة «ليس»

---

(١) نقل ثاوفيلا: والذي بقي من الخمسين رجلاً أخيلوس الخير.

(٢) من نقل ثاوفيلا: وأما في التعجيم فإن الذي يكون خارجاً عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدلي هيناً، بل في الكتب والمكتوبات ـ بمنزلة ما يعذره قوم لأميروس عند اللائمين له كأنه قال قولاً شنعاً أن إما تلك وليس يواتي للانحلال بالمطر، وذلك أنهم يحلّون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يبدلوا لفظة «ليس لا» بلفظة حيث، أعني: «بحيث يواتي الانحلال بالمطر» ـ بإبدالهم التعجيم، إذا يكون أجود، أو وقدّموا به التعجيم الذي يكفله ولفظه مكتوب فلأن... (وردت هنا كلمتان غير واضحتين) ليس يحصل أيضاً شكلة مخففة لا وأما التي تكون عن التعجيم فهي أمثال هذه.

(٣) على أكثر الأمر (فوق).

مثقلة جداً. وكذلك ما في رؤيا أغا َممنن من أن ليس زاوس هو الذي قال إنا نمنحه الحمد[٤] ليحصل له، بل إما[٥] أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك.

فأمثال هذه الأشياء هي التي تكون عن التعجيم. والأشياء التي تعرض من شكل القول هي التي الواحد بعينه منها ليس يعبَّر[٦] عنه على جهة واحدة، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث، أو بالذي ليس بمذكر ولا مؤنث، وبأن يوصف[٧] أيضاً ما من الكيفية[٨] بالكمية[٩] أو من الكمية[١٠] بالكيفية[١١] أو الفاعل بأنه منفعل أو الموضوع[١٢] بأنه فاعل. وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها[١٣] بدءاً. وذلك أن ما يجري هذا المجرى يكون عندما يوجد شيء ليس من الأشياء التي تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كالدالّ على شيء من الأشياء الفاعلة بمنزلة[١٤] القول القائل الصحيح فإنه سببه في شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الداني، وإن كان ذلك إنما يدل على كيفٍ ما وكيف يضع الذي يفعل شيئاً ما. وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأُخَر.

فهذه هي التبكيتات التي في القول؛ ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع. ـ وأنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة: فالأول المأخوذ من الأعراض. والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة. والثالث يكون من
٣/أ) عدم[١٥] العلم بالتبكيت. والرابع الذي يكون من اللوازم. والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً. والسادس من وضع ما ليس بعلة على أنه علة، والسابع أن يجعل[١٦] السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً.

---

(٤) المجد (فوق).
(٥) إلا (فوق)؛ إلا (ب).
(٦) يفسر (فوق).
(٧) يجعل (فوق).
(٨) الكيفي (فوق).
(٩) كمياً (فوق).
(١٠) الكمي (فوق).
(١١) كيفياً (فوق).
(١٢) القابل (فوق).
(١٣) ما قسمها أوّلاً (فوق).
(١٤) مثال ذلك (فوق).
(١٥) الجمهل (فوق).
(١٦) يصير (فوق).

- ٥ -

[التبكيتات التي خارج القول]

فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأي شيء اتفق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثالٍ واحد ومن قِبَل أنه

نقل قديم

ونقول إن الماجد أشلوس(١٧)ن خمسين رجلاً مائة .

-166b- فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعجيم النقط والعلامات فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس(١٨) بكتاب مقدّمات أهل المجادلة ولكنا سنبيّن منه شيئاً بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من أعاب أوميروس وخطّأه في قوله إن كذا وكذا ليس شانياً للمطر، فأجاب عنه

(١٧) إذا قلت على التفصيل إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً وقتل أيضاً مائة أن تجمع ذلك وتقول إن الماجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً مائة، فإنك إذا ألفت ذلك لم يمكن، وكذلك إذا قلت أنت عبد، أعني عبد الرقبة فإنك (وأنت: فوق) حر الأخلاق، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر.

(١٨) بنقل آخر : دون الكتاب، ولكنا قد نبينه بالكتاب والأشعار.

(١٩) أما الرؤيا فإنما عنى أن زوس أمر (بأن: + ب) يعطيه كذا وكذا، أي: هل أمر بهذا؟ أو يعني أن زوس أمر بهذا، أي أنه حتم، وهذا يجيء من طريق الاستفهام. فأما الذي من قبل التعجيم فنحو قولك: لا يعبث ولا يغيث (ولا: مكررة)، فإنه إنما يفرق بين هذين بالنقط والأوّل بالشكل.

أقوام فقالوا بوضع علامة في التعجيم على لفظة «ليس» فينقلها فتصير على جهة الاستفهام فيصح معناها. ويقولون في منام أغاممنن: ليس زوس[١٩] القائل يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول ـ ومثله يدخل التشبيه[٢٠] بسبب التعجيم والإعراب وهو منصرف غير ثابت[٢١].

فأما الأنحاء التي تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة، لا مثل الكلمة إذ كانت بحالٍ واحدة ولم تتقسمها تلك الحال. فأصل الكلمة التي تصير المذكر مؤنثاً والمؤنث مذكراً أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان واحد منهما، أو توضع[٢٢] الكمية مكان الكيفية أو الكيفية مكان الكمية، أو الفاعل مكان المفعول، أو المفعول مكان الفاعل، وسائر ذلك على[٢٣] مثل ما قَسَّمنا وجزأنا أوّلاً. فكثيراً ما تكون الكلمة دليلاً على مفعول، ومخرجها يدل على فاعل ـ من ذلك أن القوى قد[٢٤] تدل على كيفيته[٢٥] ووصفه[٢٦]. وقولك: «يقطع»، «يبني» قد يدل على كيفية فعله ذلك. وكذلك يجري هذا القول في سائر الأشياء المشاكلة له.

والمباكتات التي تكون من الكلام فبهذه الجهات تكون، فأما أنواع

---

(٢٠) وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن الكلمة بعينها فتفسر على نحو واحدٍ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث، والمؤنث بالمذكر، والواسط يبين الذي ليس هو مذكراً ولا مؤنثاً (مذكر ولا مؤنث: م) بواحد منهما، يعني بواحد من المؤنث أو المذكر، أو بوضع الكمية مكان الكيفية.

(٢١) أما الذي في الكمية والكيفية فكقولك: كيف يباع كذا وكذا؟ فيقال: خمسة أرطال بدرهم ـ فقد أقام الكيفية مقام الكمية؛ وإنما أراد: كم يباع كذا وكذا؟ ـ فأما المفعول مقام الفاعل فمثل قولك: فلان يعشق فلان، فكأنه فاعل، وإنما العاشق مفعول فيه.

(٢٢) يضع (فوق) (ـ ب).

(٢٣) مع (ب).

(٢٤) قد (ـ ب).

(٢٥) كيفية (فوق).

(٢٦) وصفة (فوق).

المُضِلّات[٢٧] التي تكون خارجة من الكلام فهي سبعةٌ عدداً: الأوّل منها يكون بالعَرَض[٢٨]: والثاني ـ مرسلاً[٢٩] كان أو غير مرسل ـ، يكَون إما في شيء، وإما في مكان، وإما في زمان، وإما مضافاً إلى شيء. والثالث يكون من قلة العلم بالتبكيت[٣٠]. والرابع يكون من لواحق الكلام ومن وضع المقدّمات. والخامس يكون مستخرجاً[٣١] من أوّل المسألة. والسادس يكون بإثبات علة لا كعلة[٣٢]. والسابع أن يجعل المسائل الكثيرة مسألة واحدة

---

(٢٧) الأغاليط، المغالطات (فوق).

(٢٨) بالأعراض (فوق).

(٢٩) مرسل (م).

(٣٠) بالمباكتة (فوق).

(٣١) مستخرجاً (ـ ب).

(٣٢) الذي يضع ما ليس بسبب كأنه سبب (فوق).

- ٥ -

[التبكيتات التي خارج القول]

فالمضلّات التي تكون من الأعراض هكذا تكون: أن تضع[٣٣] فيثبت معنى واحد

٣٣٢/ب) **نقل يحيى بن عدي**

إنه قد يعرض لواحدٍ بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورةً أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات ـ مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه، وذلك أنه إنسان؛ أو إن كان غير سقراط، وسقراط إنسان، يقولون فليقرّ[٣٤] أنه غير إنسان، من قِبَلِ أنه يعرض للذي يقول إنه غيرٌ ـ أن يكون إنساناً.

وأما أن التي على الإطلاق أو في شيء تقال متكثرة لا بالحقيقة متى
167- كان يقال[٣٥] بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق ـ مثال ذلك إن كان الذي ليس بموجودٍ موجوداً مظنوناً[٣٦] فالذي ليس بموجود هو موجود. وذلك أنه ليس أن يكون شيئاً هو بعينه وأن يكون على الإطلاق. وأيضاً إن الذي هو موجود هو غير موجود و[٣٧] إن كان ليس موجوداً شيئاً من الموجودات

(٣٣) توضع (فوق).

(٣٤) فليعترف (فوق).

(٣٥) إذا قيل (فوق).

(٣٦) معتقداً (فوق).

(٣٧) و (ـ م).

ـ مثال ذلك إن كان ليس بإنسان، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئاً ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق، ويرى من قِبَلِ تقارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئاً وبين أن يكون على الإطلاق. وعلى هذا المثال بعينه من الذي في شيء وعلى الإطلاق أيضاً ـ مثال ذلك إن كان إذا كان[٣٨] كله أسود هو أبيض في أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثنيهما[٣٩]، أو أن هذه المتضادات موجودة معاً، فهذه هكذا. وفي الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى، مثال ذلك أن كان[٤٠] إذا أخذ أن الزنجي أسود وأبيض في أسنانه يسأل هو أبيض. ففي هذه إذن هو أبيض، مِنْ قِبَلِ أنه يظن إذا تمم القائسُ السؤالَ أنه قال إنه أسود ولا أسود، فأما في الأفراد فيضلل كثيراً في جميع اللواتي متى قيلت في شيء يظن أنه يلزم الذي[٤١] على الإطلاق أيضاً وفي جميع اللواتي لا يسهل أن ترى أيما منها يعطي بالحقيقة. وهذا يكون هكذا في هؤلاء اللواتي المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنيهما[٤٢]، أو ولا الآخر أيضاً يعطي أن يكون محمولاً على الإطلاق ـ مثال ذلك إن كان نصفه ذاك أسود وأما نصفه هذا فأبيض فأيّ هذين هو أبيض أم أسود ـ. وهؤلاء اللواتي من قِبَل أنه لم يحدِّد[٤٣]

نقل عيسى بن زرعة

قد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراضٌ كثيرة، فليس[٤٤] من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمولات[٤٥] ـ مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون غير نفسه لأنه إنسان، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب، وسقراط إنسان، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان، لأنه قد عَرَض أن يكون الذي يقال فيه إنه غيره هو إنسان. فأما التي تكون من قبل الحمل

(٣٨) إذا كان (ـ ب).

(٣٩) اثناهما (ب)؛ كليهما (فوق).

(٤٠) كان (ـ ب).

(٤١) معنى (فوق).

(٤٢) كليهما (فوق).

(٤٣) يحصل (فوق).

(٤٤) إلا أنه (فوق).

(٤٥) أو لما عليه يحمل (فوق).

على الإطلاق أو من جهة لا على التحقيق فهي أن يكون محمولاً على جزء
16ٌ- ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق ـ ومثال ذلك: ليكن[٤٦] ما ليس
بموجود يوجد مظنوناً[٤٧]، فيكون غير الموجود موجوداً، وذلك أن ليس
معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه، أو يلزم
أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئاً من هذه
الموجودات ـ مثل أن يكون ليس بإنسان. وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير
موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه؛ وقد يُظَنّ
ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير[٤٨]
موجود وأن يكون موجوداً على الإطلاق. وعلى هذا المثال أيضاً إذا كان
موجوداً في جزء فحمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشيء أسود
وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وغير أبيض معاً، أو يكون هذان
الضدان موجودين[٤٩] معاً. وما جري[٥٠] هذا المجرى من النظر في بعض
الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النوبيّ أسود وأنه
أبيض من قِبَل أسنانه يسأل عنه: هل هو أبيض؟ فهو إذاً من هذه الجهة
أبيض، ولهذه العلة يكون كالموهم عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قال بأنه
أسود ولا أسود. وكثيراً ما يضلّ بعض الناس في جميع الأمور التي إذا قيل
فيها إنها موجودة في شيء ما يظن أنه قد يلزم أن تكون موجودةً على
الإطلاق؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلَّم[٥١] على الحقيقة. وذلك أنِ
هذه إنما توجد بهذه الحال في الأمور[٥٢] المتضادة التي على مثال واحد،
٣/أ) لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعاً محمولين على الشيء أو ألا يسلم أن
غيرهما محمولٌ عليه ـ مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه أبيض

(٤٦) أن يكون (فوق).
(٤٧) يرى أنه موجود (فوق).
(٤٨) غير (ـ م).
(٤٩) موجودات (م).
(٥٠) يحتمل أن ينقل هذا هكذا: وما جرى هذا المجرى من النظر يسهل على بعض الناس في كل الشيء.
(٥١) تعطي (فوق).
(٥٢) الأشياء (فوق).

والنصف[٥٣] الآخر منه أسود، فأي الاثنين هو: أسود أم أبيض؟ فأما المواضع الكائنة منْ قِبَلِ أن القياس لم يحدد ما هو حسن[٥٤]

نقل قديم

للشيء الذي فيها وللعارض لها وليس هي بالاضطرار[٥٥] لما تثبت له وحده، بل هي لآخرين[٥٦] معه ـ ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى[٥٧] نفسه لأنه إنسان، وإن[٥٨] كان آخر غير سقراطيس. وسقراطيس إنسان، فالإنسان إذن غير الإنسان[٥٩]، لأنه عندما قال: سقراطيس إنسان، عرض من ذلك ما أضلَّ معنى الإنسان. فهذه الطرائق المُضِلَّات مما يعرض من المقدّمات والمضلات التي تكون بقولٍ مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق، فإنها مستفاض على الكثير؛ وهكذا إذا
-167a- كان الذي يقال بالجزء مُتأوَّلاً على الكثير بقولٍ مُرْسل كقولك إن كان ما ليس بموجودٍ متوهماً كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجوداً[٦٠] كأنه موجود، وليس يستوي[٦١] أن يكون[٦٢] الشيء بالحقيقة وألا يكون، إلا[٦٣] بقول مرسل[٦٤]. ومن ذلك[٦٥] أن تقول أيضاً إن الذي هو موجود ليس بموجود،

---

(٥٣) النصف (ـ ب).

(٥٤) حسناً (م).

(٥٥) يجب (فوق).

(٥٦) لأشياء كثيرة (فوق).

(٥٧) وإن كان سقراطيس آخر (آخراً: م) غير.

(٥٨) أو إن (فوق).

(٥٩) في نسخة لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان.

(٦٠) موجود (م).

(٦١) لانه ليس يستوي (فوق).

(٦٢) نقل ثانٍ: أن يكون الشيء وأن يكون مرسلاً (مرسل: م) أظنه: وألا يكون مرسلاً (مرسل: م).

(٦٣) إلا (ـ ب).

(٦٤) أظنه بقول مرسل (فوق).

(٦٥) وبنقل آخر: وأيضاً إن الذي هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء وألا يكون مرسلاً (مرسل: م) =

إذ من الأشياء شيء ليس كذلك: كقولك ليس إنسان. وليس يستوي[٦٦] أن يكون الشيء موجوداً بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول، فقد يرى ما كان مثل هذا القول في مقاربة الكلام أن الاختلاف فيه قليل، وكذلك فيما يثبت وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول. وعلى هذا النحو يكون الضرب الثاني من المضلات خارجاً من الكلام ـ مرسلاً كان أو غير مرسل ـ إما في شيء، وإما في مكان، وإما في زمان، وإما مضافاً[٦٧] إلى شيء ـ كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض في أسنانه فقد يكون إذن أبيض وغير أبيض، وهذا يكون في الأمرين من جهة المكان ومن أجل أن الأضداد فيه معاً. وما كان بهذا النحو فمعرفته يسيرة على كل أحد في طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشياً أبيض الأسنان؛ فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صِرت[٦٨] إلى حملنا[٦٩] بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسألتك إياه. فأما طائفة من الناس فقد نَعَتْ[٧٠] هذا المذهب عليهم كثيراً، وذلك إذا قيل منه في شيء إنه سواء بأنه لم يلحقه ما قيل فيه بالقول المرسل[٧١]: وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت، وإنما يكون هذا النحو في الأشياء التي يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن التئاماً كليهما ألا يكون حقاً ولا في واحد منهما كقولك: إن كان نصف الشيء أبيض ونصفه أسود فبأيهما تنعته: بالأبيض أو بالأسود؟ فأما الذين يضللون وهم لا يحدون ما القياس[٧٢].

= ـ ومرسل في معنى مطلق ـ ولكنه يرى لمقاربة الكلام وقلة الاختلاف ما بين أن يكون الشيء وأن يكون مرسلاً (مرسل: م).

(٦٦) بسواء (فوق).

(٦٧) مضاف (م).

(٦٨) قد صرت (ـ م).

(٦٩) خذ لنا (فوق).

(٧٠) نعيا (م).

(٧١) مرسلاً (فوق).

(٧٢) المقياس (فوق).

ما هو القياس؟ أو ما التبكيت؟فإنهن يكنّ من عدم العلة. وذلك أن التبكيت هو مناقضة شيء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم، ولا للمقرون في الاسم بل له بعينه من هؤلاء اللواتي أعطين من الاضطرار من حيث لا يلقب مع الذي في الابتداء وفيه بعينه وهو[٧٣] وكذلك بعينه وفي زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب في شيء. وأفراد قد يظنون أنهم يبكتون إذا أخلّوا[٧٤] بشيء[٧٥] من هؤلاء اللواتي وصفن ـ مثال ذلك أنه بعينه ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما للواحد فهما ضعف، فأما للثلاثة فليسا بضعف؛ فإن كان هو بعينه لشيء بعينه ضعفاً ولا ضعفاً، إلا أنه ليس في شيء بعينه، لكنه أما في الطول فضعف، فأما في العرْض فليس بضعف. أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي شيء واحد بعينه وكذلك بعينه إلا أنه ليس معاً، فلا تبكيت يرى[٧٦] قد يوقع[٧٧] إنسان[٧٨] هذا إلى هؤلاء اللواتي من الكلمة.

فأما هؤلاء اللواتي من أخذ[٧٩] التي في البدء، فإنها تكون بحسب[٨٠] ما يمكن أن يصادر على التي في البدء، ويرون[٨١] أنهم يبكتون[٨٢] مِنْ قِبَلِ أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير.

-167b- فأما التبكيت من التي تلزم فمن قِبَل أنه يظن أن اللزوم ينعكس، وذلك أنه إذا كان هذا موجوداً يجب ضرورة أن يكون هذا، وإذا كان موجوداً يظن أن الآخر يكون من الاضطرار. ومن هنالك تكون الضلالة[٨٣]، فالرأي من

(٧٣) وعنده (فوق).
(٧٤) نقضوا (فوق).
(٧٥) شيئاً (فوق).
(٧٦) يظن (فوق) (ـ ب).
(٧٧) يدفع (ب)؛ شبها (فوق) (ـ ب)؛ يظن (فوق) (+ ب).
(٧٨) شبها (فوق) (+ ب).
(٧٩) إن حد (فوق).
(٨٠) بقدر (فوق).
(٨١) يظنون (فوق).
(٨٢) يوبخون (فوق).
(٨٣) الخدعة (فوق).

الحسّ في كل حين، وذلك أن مراراً كثيرة يظن المرار عسلاً من قِبَلِ أن اللون الأحمر لازم للعسل؛ ويعرض للأرض أن تكون نَدِيّة إذا مطرت، فيظن إذا كانت نديّة أنها[٨٤] مطرت. وهذا ليس هو واجباً ضرورة. ففي البلاغة البراهين التي هي كالعلامات إنما هي من اللواتي يلزمن، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبرهنوا أنه زانٍ إنما يأخذون الذي يلزم وهو أنه متزين أو أنه يطوف بالليل. وكثيرون أما هؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

ولا ما هو التبكيت، فإن الكذب[٨٥] يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص. فأما التبكيت فهو مناقضة شيء واحدٍ بعينه لا في الاسم، بل في المعنى والاسم؛ ولا يكون ذلك في شيء مما أسبق منه، بل في الاسم نفسه[٨٦] ومن الموضوع بعينه من الاضطرار من غير أن يكون، سيما[٨٧] للذي قيل أوّلاً وفي شيء واحد بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمانٍ واحد بعينه. والكذب يكون في الشيء على هذا النحو بعينه. ولإغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم قد[٨٨] بكتوا ـ مثال ذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يكون ضِعْفاً وليس بضعف، وذلك أن الاثنين: أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضِعْف، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليسا بضعف، أو أن يكون الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفاً وليس بضعف، إلا أن ذلك ليس من جهةٍ واحدة بعينها، وذلك أنه يكون أما من جهة الطول فضعف، وأما بحسب العَرْض فليس بضعف، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي واحد بعينه معنى ومن جهة واحدة، إلا أن ذلك ليس في زمانٍ واحد بعينه، ولذلك يكون التبكيت

(٨٤) أندية نها (ب).
(٨٥) نسخة: فإنها تكون عن نقصان علة ما يدخلها (فوق).
(٨٦) بعينه (فوق).
(٨٧) سما (م).
(٨٨) قد (ـ ب).

(٣٣٥/أ) مظنوناً. وللإنسان أن يدفع هذا الموضع إلى التي من القول.

فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو، وذاك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر؛ وإنما يظن[٨٩] أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه والمخالف[٩٠].

-167b- وأما التبكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجوداً فمن الاضطرار أن يوجد ذاك. وإذا كان ذاك موجوداً، يظن أن الآخر يكون موجوداً من الاضطرار. ومن هذا الموضع تقع الضلالة في الاعتقاد[٩١] دائماً من قِبَل الحس، وذلك أنّا كثيراً ما نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل. وقد يعرض للأرض أن تندي إذا مطرت، فإن كانت ندّية توهمنا أنها قد مطرت، وهذا ليس واجباً ضرورةً. والبراهين الخُطْبية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلاناً زانٍ أخذوا الشيء اللازم وهو أنه متزين، أو أنه يطوف بالليل. وقد توجد لكثيرين، والمحمول

نقل قديم

وأما[٩٢] المباكتة فإنما يكون ذلك منهم لمكان[٩٣] النقص في الكلام، وذلك أن نفس التضليل إنما هو انطيفاسيس، أي مناقضة الشيء بعينه المفرد الذي ليس باسم، بل هو غير مسمى باسم، بمواطأة مقرون إلى اسم شيء غيره فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التي يؤتى بها بالاضطرار، ولا يعد معه ما كان في الابتداء، بل يكون بحال واحدة وإلى شيء واحد، كالذي كان

(٨٩) يظنون (فوق).
(٩٠) والذي ليس كذلك (فوق).
(٩١) فيما يعتقد (فوق).
(٩٢) فأما (فوق).
(٩٣) لعدم المعرفة بالسبب والمباكتة (فوق).

في زمان واحدٍ. وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشيء. فبعض[٩٤] الناس إذا نقضوا شيئاً من هذه التي ذكرنا كانوا كالمبطلين، كقولك: إن الشيء بعينه ضعف وغير ضعف، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف الثلاثة، وكقولك إن الشيء نفسه ضعف نفسه وغير ٢٢ ضعف، لا من جهة واحدة: فيكون[٩٥] من جهة الطول ضعفاً، وليس ضعفاً من جهة العَرْض، أو يكون ضعفاً من جهة واحدة ونحو واحد، لأن[٩٦] ذلك ليس معاً[٩٧]، من أجل ذلك يتخيّل أنه من الكلام تضليل[٩٨]. وقد يجوز أن نضع هذا النحو مع الأنحاء التي قلنا إنها تكون من نقض الكلام.

فأما[٩٩] الضروب التي تكون من المأخوذ في بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسألة. وبذلك القدر من الكلام يرى أنها مضلّلة مبكتة للذي لا[١٠٠] يجد سبيلاً إلى مقدمة للفصل[١٠١] بين الشيء من غيره.

-167b فأما[١٠٢] التبكيت الذي يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذي يظن

---

(٩٤) بنقل آخر: وبعض الناس إذا نقضوا شيئاً مما قيل هم يرون أنهم قد بكتوا مثل قولك: للشيء بعينه ضعف وغير ضعف، ولكن على جهة واحدة.

(٩٥) ولكنه (فوق). (٩٦) أظن: إلا أن (فوق).

(٩٧) بنقل آخر: ولكن ليس معاً (فوق).

(٩٨) مغالطة (فوق).

(٩٩) بنقل آخر: فأما الذي يكون مما أخذ في ابتداء الكلام فقد يكون في الأنحاء التي تستطاع أن تسأل.

(١٠٠) بالهامش: لم (حاشية ب).

(١٠١) للفرق (فوق).

(١٠٢) فأما المباكتة التي يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذي يلحق قد يرجع، مثل قولك إن متى كان هذا فمن الاضطرار أن يكون هذا؛ وإذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار. ومن هناك الضلالات التي تكون من قِبَل الوهم إنما تكون في كل حين من الحس. فقد يظن بالمرة مراراً أنها عسل للذي في العسل من الصفرة.

المتكلِّم أنه قد أقلب لاحقة الكلام، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره أنه[١٠٣] يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قِبَل الحس، فقد يظن[١٠٤] بالمِرَّة أنها عَسَل لمكان الصُّفْرة التي في لونها. وقد يعرض للأرض أن تبتل بعد المطر، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر، وليس ذلك باضطرار. وكذلك برهان أصحاب الهذر[١٠٥] إنما يثبتونه من قبل العلامات التوابع، لأنهم إذا أرادوا أن يثبتوا على إنسان أنه زانٍ أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان، فيقولون إنه متصنّع بالزينة، أو أنه لا يزال يرى بالليل متردّداً، وقد يكون هذا في الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت

نقل يحيى بن عدي

(٣٣٥/ب)

فموجودة لهم، وأما التي تحمل فليست موجودة. ـ وعلى هذا المثال بعينه وفي هذه القياسات ـ مثال ذلك القول الذي لماليسوس أن الكل لا ابتداء له، لما أخذ أن الكل ليس بمكوّن (وذلك أنه لا يتكوّن شيء مما ليس بموجود)، فإن الذي يتكوّن إنما يتكوّن من ابتداء. فإن كان كل ما لا يتكوّن لا مبدأ له، فإذن هو[١٠٦] غير متناهٍ. وليس يجب ضرورة أن يعرض هذا: وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكوّن له مبدأ، فكل ما له مبدأ يتكوّن؛ كما أنه ليس إن كان المحموم حاراً، فالحارّ من الاضطرار محموم.

فأما اللواتي من لا علة[١٠٧] كعلة فهو متى استزيد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك إذا كان التوبيخ، وإنما يعرض مثل هذا في القياسات المؤدّية إلى ما لا يمكن. وذلك أنا في هذه يجب ضرورةً أن نرفع شيئاً من الموضوعات إن عدّ في السؤالات الضرورية، لذا الذي[١٠٨] يعرض للذي لا يمكن يظن

---

(١٠٣) أنه (ـ ب).
(١٠٤) ظن (ب).
(١٠٥) الريطوريقي (فوق).
(١٠٦) فهو إذن (فوق).
(١٠٧) غير علة (فوق).
(١٠٨) يعرض (فوق).

مراراً كثيرة أن التبكيت من هذا يكون ـ مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا واحداً بعينه. وذلك أنه إن كان ضدّ الكون هو الفساد، يكون ضدَّ فسادٍ ما كونٌ ما؛ والموت وفسادٌ ما ضدّان للحياة، فالحياة إذن كون وإنعاش هو أن يكون. وهذا غير ممكن. فليس إذاً النفس والحياة[١٠٩] شيئاً واحداً بعينه فإنها ليست مقترنة[١١٠] وذلك أنه يعرض للذي لا يمكن[١١١] وإن لم يقل إنسان أن النفس والحياة واحد بعينه[١١٢]، بل [١١٣] إن الحياة ضدّ الموت الذي هو فساد فقط، والفساد للكون. أما أمثال هؤلاء الأقاويل[١١٤] فليست غير مقترنة[١١٥]. فأما نحو[١١٦] الذي[١١٧] قدم فوضع، فهي غير مقترنة[١١٨] وإنما تضلل أمثالُ هذه السائلين مراراً كثيرة ليس باليسير.

فالأقاويل[١١٩] التي من التي تلزم ومن التي لا علة هي أمثال هذه. وأما التي[١٢٠] من أن تجعل مسألتين مسألة واحدة فمتى ذهل عن أنها كثيرة وأعطى الجواب على أنه واحد أما في أوحاد[١٢١].

نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة، وكذلك تكون الحال في الأمور القياسية ـ مثال[١٢٢]

---

(١٠٩) هي والحياة بعينها (نفسها: ب) (فوق).

(١١٠) مؤلفة (فوق) (ـ ب). (١١١) المحال (فوق) (ـ ب).

(١١٢) جملة: «فإنها ليست... بعينه» (ـ ب).

(١١٣) لكن (فوق).

(١١٤) الكليات فليس (فليست: ب) (فوق).

(١١٥) مؤلفات (فوق).

(١١٦) لدى (فوق). (١١٧) لدى (فوق) (+ ب).

(١١٨) مؤلفة (ـ ب) (فوق)؛ مؤلفات (م) (فوق).

(١١٩) فالكليات اللواتي (فوق).

(١٢٠) اللواتي (فوق). (١٢١) أفراد (فوق).

(١٢٢) نقل ثاوفيلا: قول مالسس فإنه قال إن الكل غير متناه، لأن الكل ليس بذي بدء وليس يتكوّن شيء عما ليس بموجود، والذي يتكوّن يكون عن ابتداء؛ فإن كان =

ذلك قول مالِسُّس إن الكل لا مبدأ له، عند أخذه أن الكل غير مكوّن، والكائن يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بموجود)، والكائن إنما يكون عن مبدأ. فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له، فإذن ولا نهاية له. وليس يلزم هذا من الاضطرار. وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائنٌ. كما لا يلزم إن كان كل محموم يكون حاراً، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموماً.

فأما المواضع التي تكون من وضع[١٢٣] العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة ـ وقد يعرض مثل ذلك في القياسات[١٢٤] السائقة إلى المحال. وذلك[١٢٥] أنّا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي وضعت؛ فإن كان واحداً وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض. وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا ـ مثال[١٢٦]

= الكل غير مكوّن لما كان له مبدأ، فهو إذن بغير نهاية (جملة: غير واضحة في المخطوط (م) وقد أثبتها بدوي).

(١٢٣) من وضع (ـ ب).

(١٢٤) المقاييس (فوق).

(١٢٥) من نقل ثاوفيلا: وذلك أنّا نضطر في هذه إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدوداً في المسائل الاضطرارية، فالتبكيت يكون مراراً كثيرة خارجاً من هذه الأمور نحو أن يعرض محال أو يظن ذلك.

نقل متى: وفي هذه المقاييس السائقة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئاً من هذه القضايا الموضوعة المعطاة، وذلك الشيء الذي ليس متبعاً له معدوداً منه وعلة.

(١٢٦) نقل ثاوفيلا: مثال ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحي موجوداً من قِبَل أن الفساد هو كون المضادّات، ولذلك فكوّن الإنسان كون ما، والموت فساد ما مضادّ للحياة، فإذن الحياة كون، والذي يحيا أيضاً يتكوّن، وهذا غير ممكن، فليس النفس إذن والحياة شيئاً واحداً. ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضاً، وذلك أنه ليس يعرض للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بعينه، لأن ذلك غير ممكن، بل هي مضاد فقط: أما الحياة فتضادّ الموت، والفساد يضادّ =

ذلك أن النفس والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد ففسادُ ما يضادّه كون ما، والموت هو فساد ما، وهو مضادّ للحياة، فالحياة إذن كون، والذي يحيا يتكوّن، وذلك غير ممكن، فليس (٣/أ) النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه، ولا يكون عن ذلك قياس. وقد يعرض أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه، بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط، وأن الكون مضادّ للفساد. فأما هذه المقدّمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر(١٢٧) الذي تقدّم وضعه، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه الأشياءُ مراراً كثيراً ضلالة ليست(١٢٨) باليسيرة.

فالأقاويل التي تكون من اللوازم ومن التي توضع فيها علة ما ليس بعلة هي أمثال هذه. ـ فأما التي تكون من تصيير السؤالين سؤالاً واحداً فإنما تُضِلُّ متى(١٢٩) كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد.

نقل قديم

الرأي، فكذلك يكون في الأشياء المتسلجسة، أي المحمولة على القياس، كقول مالسس الحكيم إن الكل لا نهاية له، وذلك أنه جعل مقدّمته أن الكل من شيء ليس بمكوّن (ومن غير(١٣٠) شيء لا يكون شيء)، وأن الكائن إنما كان بأولية. فإن كان الكل من شيء ليس بحادث فليس للكل

= الكون. فأما الأقاويل الجاريةِ هذا المجرى فليست قياسية على الإطلاق، بل هي نحو الأمور الموضوعة قياسية. وكثيراً ما يضلل الذين يسألون مثل هذه المسائل ضلالة ليست يسيرة. فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة علة هي مثل هذا (على هذا النحو: فوق).

(١٢٧) المطلوب (فوق).

(١٢٨) يحتمل أن ينقل هكذا: ليست بدون ضلالة المسؤولين.

(١٢٩) إذا (ب).

(١٣٠) ومما ليس (فوق).

أوّلية[١٣١]. من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية. وليس يثبت هذا المعنى باضطرار، لأنه وإن كانت أوّلية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثاً[١٣٢]، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حارّ أن نجعل كل حار محموماً باضطرار.

فأما النوع السادس الذي يكون بإثبات ما ليس[١٣٣] بعلة كعلة فإنما يكون بأخذنا[١٣٤] العلة في غير موضعها، فيكون التبكيت من أجلها. وقد يعرض مثل هذا في السولوجسموسات[١٣٥] التي تكون على غير مثال، وذلك أنه لا بد من رفع شيء من الموضوع فيها. فإذا عددت مع المسائل اللازمة ظُنَّ بها مع الذي هي عليه من غير الإمكان أنها ممكنة. ومثال ذلك أن القول: ليست النفس والحياة شيئاً واحداً ـ أنه إن كان الكون ضدّ الفساد، فقد يجوز أن يكون كل[١٣٦] جزئي ضدّ فساد جزئي، والموت ضرب من ضروب الفساد، وهو مضاد للحياة، فيجب بذلك أن تكون الحياة كوناً وأن الحياة تتكوّن، وذلك ما لا يمكن، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة[١٣٧]. ولا ضائع[١٣٨] لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات،

---

(١٣١) هنا تعليق لم يشر إلى موضعه وهو: إن كان ما ليس فليس بمكوّن، ومن الذي ليس لا يكون شيء، وإن الكائن كائن من أوّلية، فالكل ليس له أوّلة كان منها، وهو غير، والغير كان، وهو موجود، فلن يزل، فالكل لم يزل ـ (واضح أن هذا التعليق يختص بترجمة رأي ملسوس) (+ حاشية ب).

(١٣٢) ليس يجب على من قال إن كل ما له أوّلية فموجود أن يكون كل موجود فله أوّلية، كما أنه وإن كان كل محموم حاراً أن يكون كل حار محموماً (محموم: م).

(١٣٣) ما ليس بسبب كأنه سبب، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذي ليس بسبب واحد كأنه سبب.

(١٣٤) ناحيتا (م).

(١٣٥) القياسات (فوق).

(١٣٦) كون (فوق).

(١٣٧) شيئاً واحد(فوق).

(١٣٨) تعليق: لأنها ليس مؤلفة، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شيء واحد، وهذا مما ليس ممكنناً (ممكن: م) ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذي هو فساد، واللكون ضد للفساد، فمثل هذا الكلام.

فإن القائل لم يقل[١٣٩] إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضادّ. وذلك أن الحياة ضدّ الموت الذي هو فساد، والكون ضدّ الفساد، فهذا[١٤٠] ومثله من الكلام ليس هو مؤلفاً[١٤١] منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس. وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسألة بأعيانهم فيجهلونه مراراً كثيرة.

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات[١٤٢] ما ليس بعلة كعلة[١٤٣]، فيظن أن ذلك تبكيت. وقد يكون ضروب غير هذه في تهجين الكلام إذا جعلت المسألتين مسألة واحدة أو إن كان[١٤٤] كثير الجهل لشيء[١٤٥] معهن فأجاب بجواب مسألة واحدة.

نقل يحيى بن عدي

٢/ب)

-168 فليس يسهل أن يتبيّن أنها كثيرة وألا يعطي أفوفونسيس[١٤٦] على أنه

= تعليق آخر: إذا اعتل المعتل في إثبات الشيء ونفيه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك تبكيت. وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة، فيسأله السائل عن العلة التي لها قال إن النفس ليست الحياة، فيقول إن الكون ضد الفساد. فللفساد الجزئي كون جزئي، والموت فساد، والحياة ضدّه، فالحياة ضدّ الموت. وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هي الحياة، والحياة ضدّ الموت، فالنفس ضدّ الموت، والنفس جوهر، والموت عرض، فيكون الجوهر ضدّ العرض، والعرض إنما هو في الكيفية، فيصير الجوهر كيفية، وهذا شنع من القول؛ فإذن ليست النفس هي الحياة.

(١٣٩) أن يقال (م).

(١٤٠) فمثل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلاً فأعيد المقدمة الموضوعة، فهو غير مؤلف. ومن أجل ذلك يضللهم كثيراً الذين يسألون مراراً كثيرة عن مثل هذه. فالكلام الذي يكون من الذي يلحق، والذي مما ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو.

(١٤١) مؤلف (م).

(١٤٢) و (من إثبات. . .) (فوق).

(١٤٣) فهذا ومثله من الكلام كعلّة.

(١٤٤) كان (ـ م).

(١٤٥) كن كثيراً فجهل ذلك الشيء (فوق).

(١٤٦) الجواب (فوق).

واحد ـ مثال ذلك الأرض، أي هذين: أبحر أم سماء؟ فأما في أوحاد[١٤٧] قليلة فلكنما هو واحد أن يُقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون ـ مثال ذلك: أترى هذا وهذا هو إنسان؟ فإذاً إن ضرب إنسان هذا وهذا فإنما يضرب إنساناً، لا أناساً. وأيضاً: من هؤلاء؟ أما هؤلاء فهن خيرات، فأما هؤلاء فهن لا خيرات، فكلهن أي هذين هو: أخيرات أم لا خيرات؟ وذلك أنّا أي هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخاً وكذباً يرى؛ وذلك أنه كذب أن يقول في شيء من هؤلاء اللواتي ليس خيراً إنه خير، أو من اللواتي هن خير إنه خير ليس بخير. فأما إذا ما نريد على ما أخذ[١٤٨] شيء، فإنه يتكون تبكيت صادق ـ مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد والكثيرين يقالان على مثال واحدٍ بيضاً وعُراة وعُمْياناً. وذلك أنه إن كان الأعمى هو الذي ليس له بصر إذا كان ممكناً أن يكون له، فيكون العُمْيان هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكناً أن يكون لهم. فإذا كانوا: أما ذاك فلهم، وأما هذا فلا فيكون اثناهما، أو أن يبصروا أو عمياناً ما لا يمكن.

(١٤٧) أفراد (فوق).

(١٤٨) اقتضب (فوق).

- ٦ -

[ردّ الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت]

فإما أن نقسم[١] بالقياسات التي ترى. والتبكيتات هكذا: فإما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكيت من حيث نجعل المبدأ هذا، وذلك أنه يمكن أن تحلّل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حدّ التبكيت ـ أمّا أولاً فإن لم تكن مقترنة[٢]. وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وُضعت كيما تكون، أي أنها من الاضطرار، لا أنها ترى. وأما بعد فبحسب أجزاء الحدّ، وذلك أن هؤلاء اللواتي التي في الكلمة؛ أما هؤلاء فهن من أنها مثناة، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة، فاشتراك الشكل، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء. فأما التركيب والقسمة

نقل عيسى بن زرعة

-168a- فأما[٣] في بعض الأمور[٤] فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة، ويمتنع من الإجابة عنها. مثال ذلك: هل الأرض هي البحر أم السماء؟ وهذا

---

(١) نفصل (فوق). (٢) مؤلفة (فوق).

(٣) من نقل ثاوفيلا: فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه ـ مثال ذلك: أي هذين هو الأرض: البحر أم السموات؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على نحوين فيعرّف فيه بأنه واحد فلا يجاب عما عنه كانت المسؤلة أو يظهر أنهم قد يظنوا.

(٤) الناس (فوق).

في بعض الأشياء أقل وكأنها أمر واحد[٥]، فإما اعترفوا بأنهم لا يجيبون عما عنه كانت المسألة، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا ـ مثال ذلك: أترى هذا وهذا هماإنسان ـ فإذاً إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه لم يضرب الناس. وأيضاً بعض هذه الأشياء هي خيرات وبعضها ليست خيرات، فما حال جميعها[٦]: أخيرات هي أم ليست خيرات؟ فبأي شيء أجاب من هذين فإنه يكون أحياناً كالمبكت وكالذي يظن أنه قد أظهر كذباً. وذلك أنا إن قلنا في شيء من هذه التي ليست خيرات إنه خير، أو في شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن[٧] كان قد أخذ زيادة ما، فإن التبكيت يكون صحيحاً ـ مثال ذلك أنه إن سلّم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهم بيض فإنهم عراة، وإنهم عمى يكون على مثال واحد بعينه. فإن كان الأعمى هو الذي لا بصر له في الوقت الذي من شأنه أن يوجد له، فإن العُمْيَ يكونون الذين لا بصر لهم في الوقت الذي من شأنه أن يوجد لهم. فإن كان موجوداً لبعضهم وغير موجود لبعض، فإن القسمين جميعاً يلزم أن يكونا مبصرين أو عُمْياً[٨]، وهذا غير ممكن.

(٥) يعني المسائل الكثيرة التي قد جعلت مسألة واحدة (فوق).

(٦) الجملة (فوق).

(٧) من نقل ثاوفيلا: فإن كانت الأمور هي المأخوذة، فإن التبكيت يكون صحيحاً.

(٨) عمى (م).

- ٦ -

[ردّ الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت]

وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إمّا أن يكون على هذا النحو، أو بأن ترفع جميعاً إلى[٩] الجهل[١٠] بالتبكيت، ويجعل هذا مبدءاً لذلك. ولنا أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكيت. ـ أما أوّلاً ٢/أ) فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدّمات الموضوعة حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار، لا أنها[١١] مظنونة. وينظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد، فأما التي توجد في القول فهي التي توجد له من حيث تقال على نحوين ـ مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة والاشتراك في الشكل، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدالّ على مثل هذا[١٢]. والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة[١٣] الكلمة أو الاسم واحدة بعينها أو كانا[١٤] مختلفين.

نقل قديم

168- ومثال هذا كأنّ سائلاً سأل فقال: خبّرني عن الأرض: بحرٌ هي أم سماء؟ فبعض الناس قد تقصر معرفته عن ذلك قليلاً: فإما أقرّ أنه لا جواب

(٩) عدم العلم (فوق) (+ ب).
(١٠) عدم العلم (فوق).
(١١) تصير مرئية (فوق).
(١٢) ذلك (فوق).
(١٣) عن اشتراك (فوق).
(١٤) أو إذا كانا مختلفين (فوق).

عنده فيما يسأل وأن المسألة واحدة، وإما أن يبكّت، فكأن الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة(١٥) ـ ومثال ذلك أن يقول: يا ليت شعري هل هذا وهذا هما إنسان! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب إنساناً، لم يضرب إنسانين. ومن ذلك أن تقول أيضاً: من الأشياء ما هو خير، ومنها ما ليس بخير، فمجموعهما أخير هو أم غير خير؟ فأي هاتين قلت فقد هجّنت القول وجعلته كالتبكيت أو جعلته كذباً ظاهراً، لأن من أثبت الخير فيما لا خير فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذباً. وإن أنت زدت على ذلك القول شيئاً فقد يصح، وإن كان تبكيتاً وتهجيناً كقولك إن الواحد والكثير قد يقال بنحو واحد أنها بيض وأنها عراة وأنها عُميان(١٦). فإن كان الأعمى هو من لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار. فإن(١٧) كان أحد هذين له مرةً بصرٌ ومرةً لا بصرَ له، فقد يكونان جميعاً إما مبصرين وإما أعميين؛ وذلك ما لا يمكن. فإما أن نقسم السولوجسموسات والتبكيت(١٨) المتخيلة على هذا النحو، وإما أن نرفعها جميعاً(١٩) إلى الجهل بالتبكيت فيصير ذلك لنا ابتداءاً. وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأنحاء التي قيلت إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبكيت. ـ فأول ذلك إن كانت هذه الأنحاء على تأليف السولوجسموس(٢٠)، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع قبلها، فيكون القول باضطرارٍ غيرَ متخيَّل. وبعد ذلك أن يكون

(١٥) أتقول: إن هذا وهذا إنسان؟ فإذا أجابه بنعم فقال: الضارب لهذا وهذا لم يضرب إنسانين. وأيضاً إذا كان هذا وهذا إنساناً (إنسان: م) فضرب أحدهما، فلم يضرب إنساناً (إنسان: م) لأن هذا وهذا إنسان. فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب إنساناً (إنسان: م).

(١٦) كما يقول بيض وعراة وعميان (فوق) (ـ ب).

(١٧) نقل آخر: فمتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عمياناً (عميان: م) ومبصرين؛ وهذا ما لا يمكن.

(١٨) والتبكيتات، المباكتة (فوق).

(١٩) كلها (فوق).

(٢٠) القياس (فوق).

بقدر أجزاء القياس، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنياً[٢١] على جهتين كقولك: اشتراك الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل، فإنه من العادة إذا قلت: كُلاً ـ فكأنك تدل على شيء[٢٢] مشار إليه. فأما التأليف والقسمة والتعجيم فإن[٢٣] الاسم فيها ليس تبديلاً[٢٤]، والمعنى في ذلك على غير حال واحدة، وقد كان يجب أن يكون المعنى واحداً.

نقل يحيى بن عدي

٣١/ب)

والتعجيم فمن قِبل أن الكلمة[٢٥] والاسم المغيّر ليس هو واحداً بعينه. وقد كان ينبغي أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحداً بعينه إن كان التبكيت أو القياس مزمعاً أن يكون ـ مثال ذلك، إن كان رداؤه لا يؤلف الثوب بل الرداء؛ وذلك أن ذاك أيضاً صادق إلا أنه غير مؤلَّف: وهو محتاج أيضاً إلى السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب: من قِبل[٢٦] ماذا.

فأما هؤلاء اللواتي من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك أنه ينبغي أن يكون الحدُّ واحداً بعينه بالتبكيت أيضاً، إلا أنه يزاد التناقض[٢٧]، وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض، فليس إذن قياس العرض هو الذي يكون بالتبكيت: وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب ضرورةً أن يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قِبل القياس. ولا إن كان المثلث ذا زوايا[٢٨] مساوية لقائمتين وعَرَض له أن يكون شكلاً ما أو أن يكون في الشكل أولاً ففي الأول أو في المبدأ، من قِبَل

(٢١) مبنى (م).

(٢٢) شيء (م)؛ الزياة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).

(٢٣) نقل آخر: وبالتعجيم فبأن لا تكون الثلاثة هي بعينها والاسم بدل، فإنه قد كان ينبغي لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه.

(٢٤) تبديل (م).

(٢٥) القول (فوق).

(٢٦) أخذ (فوق).

(٢٧) المناقضة (فوق).

(٢٨) زوايا (ـ م).

أن البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا: وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفي هؤلاء الأُخَر. فإذن إن كان التبكيت قياساً ما، لا يكون التبكيت الذي كالعرض. لكن من هذا الصُّنّاع أيضاً، وبالجملة، العلماء يُبَكَّتون[٢٩] مِنْ غيرِ العلماء: وذلك أنهم يعملون القياسات كما في العرض عند الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين لا يمكنهم أن يقسموا: إما أن يعطوا إذا سألوا، وإما أن يظنوا ـ إذا لم يعطوا ـ أنهم يعطون[٣٠].

وأما هؤلاء اللواتي من معنى في شيء و[٣١] على الإطلاق[٣٢] فمن قِبَل أن الإيجاب[٣٣] والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التي للأبيض في شيء هي[٣٤] التي في شيء ليس أبيض، فأما التي للأبيض على الإطلاق فالتي على الإطلاق ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

نقل عيسى بن زرعة

والذي يجب في هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد ـ مثال ذلك، إن كان الذي قيل ثوباً فلا يقول عند التأليف قميصاً، بل «ثوب» ـ على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون عنه[٣٥] تأليف: بل يحتاج أيضاً الذي يبحث عن السبب إلى المسألة: هل الذي يدلان عليه واحد بعينه؟.

فأما التي من العَرَض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس، وذلك أن

(٢٩) يوبخون ببكتهم (فوق).
(٣٠) ينبغي أن يقول: إنهم قد يعطون (فوق).
(٣١) أو (ب).
(٣٢) فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو (فوق) (حاشية ب).
(٣٣) فبأن الموجبة والسالبة ليسا هو (فوق) (م).
(٣٤) هي (ـ م). (٣٥) منه (ب).

حدّ القياس بعينه يجب أن يكون حدّ التبكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قِبَلِ أن التبكيت هو قياسٌ على النقيض. فليس قياس بالعرض إذن هو الذي عنه يكون التبكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذاك موجوداً؛ وهذا هو أبيض، فمن الاضطرار أن يكون
168- أبيض على طريق القياس، ولا[٣٦] أيضاً إن كان المثلث هو الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون[٣٧] شكلاً ما، وأن يكون أولاً في معنى الشكل أو في الأول أو في الابتداء، من قِبَل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذي هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما هو أول: بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب. وعلى هذا المثال في الأمور الأُخَر. فإذاً إن كان التبكيت قياساً ما، فليس يكون التبكيت الذي على جهة العرض. إلاّ أن من هذا النحو أصحابُ الصنائع، وبالجملة، العلماء إنما يبكتهم[٣٨] من لا علم له: لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العَرَضية، وهؤلاء هم[٣٩] الذين لا يمكنهم أن يقسموا[٤٠]، إما[٤١] الذين يجيبون عندما يسألون، أو الذين **يُظن** بهم ـ وما سلّموا ـ أنهم قد سلّموا.

فأما التي تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه. وذلك أن الذي يناقض قولنا: «إنه أبيض من جهة» إنما هو أنه «غير أبيض من جهة»؛ وسالبةً ـ قولنا «أبيض على الإطلاق»: «ليس بأبيض على الإطلاق». فإن أعطى أنه أبيض من جهة، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

---

(٣٦) نقل ثاوفيلا: وليس أن يكونَ المثلث متساوي الساقين لأن هذا يعرض في هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل مما أو يكون الأول الذي يجري هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلاً لعرض، فما تقدم كذلك.

(٣٧) كان (فوق).

(٣٨) يوبخهم (فوق).

(٣٩) هم (ـ م).

(٤٠) يفصلوا (فوق).

(٤١) أو (م).

كما[٤٢] أن الشيء واحد[٤٣] إن كان مشرفاً على أن يكون تبكيتاً أو سولوجسموس[٤٤] ـ ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه، بل إنه أراد بقوله[٤٥] ربطه هو حق[٤٦] إلا أنه غير مؤلّف: وهو بعد محتاج إلى مسألة: لِمَ كانا جميعاً عند طالبهما[٤٧] بدلالة واحدة؟ فأما الأنحاء التي تكون من العرض[٤٨] عند تحديد القياس فتلك بيّنة واضحة، وذلك أن حدّ القياس وحدّ التبكيت حدّ واحد، إلا أن حدّ التبكيت على معنى مناقضة القياس، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة. فما[٤٩] لم يكن القياس عرضياً لم يكن تبكيتاً، لأنه ليس من الاضطرار إذا كانت هذه المشار إليها أن يكون هذا كذلك: فإن كان هذا أبيض فلم يكن باضطرارٍ
-168b- أبيض لمكان القياس. وكذلك الأطريغنون وهي المثلث[٥٠]، لما كان زواياه مساوية لزاويتين قائمتين لم يجب أن يكون الاسكيم[٥١] عارضاً[٥٢] له، فتكون لمكان الاسكيم أوليةٌ أو ابتداء، وذلك أن البرهان عليه لم يكن

(٤٢) نقل آخر: كما أن الشيء هو بعينه إن كان مستعداً على أن يكون مباكتة أو سولوجسموس. وذلك أنه إن كان قال: رابطة فلا يقولن بالثوب، ولكن رابطة، وقوله: ثوب ـ حق، ولكن ليس بمؤلف.

(٤٣) الواحد (ب). (٤٤) قياس (فوق).

(٤٥) وقوله (م)؛ بقوله (فوق) (م).

(٤٦) حق (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).

(٤٧) طالبها (م).

(٤٨) نقل آخر: فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة. وينبغي أن يكون ذلك الحدّ بعينه للمثلث، إلا أنه يزاد عليه المناقضة، فإن المباكتة سولوجسموس المناقضة؛ فليس إذن مقياس العرض للذي يكن بينه المباكتة.

(٤٩) فلما (ب).

(٥٠) إنه وإن كان ثلاث زوايا كل مثلث مساوية لزاويتين قائمتين، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل، ولا هذا الشكل أولي ولا أبدي، ولا هو للمثلث أولى، ولكن الذي هو أولى لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط، فإن هذا أولى وأبدى لكل مثلث.

(٥١) الشكل (فوق). (٥٢) عارض (م).

لأنه اسكيم[٥٣] أو لأنه أولية، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث؛ وكذلك في سائر الإشياء، من أجل ذلك إن كان التبكيت قياساً مناقضاً[٥٤] لا يكون إلا من العارض في القياس، لذلك لا يصح معنى التبكيت؛ إذ لا يكون إلا بالعرض. ولذلك ما يتحيّر مهرة[٥٥] الصنّاع[٥٦] والعلماء عند تبكيت الجاهل إياهم: لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به العلماء وهم لا يقدرون على القسمة: فإما سئِلوا فأجابوا، وإما لم يجيبوا فظنوا أنهم قد أجابوا.

فأما ضروب التبكيت التي تكون مما في الشيء أو من المرسَل من القول، فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشيء واحدٍ بعينه بحالٍ واحدة. لأن الذي هو أبيض في شيء فسالبته أن يكون في شيء ليس بأبيض؛ وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسَل[٥٧]، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك القول من المرسل. فإن أعطاك[٥٨] القائل أن الأبيض[٥٩] أبيض في شيء وتأويله[٦٠] أبيض بالقول المرسل.

نقل يحيى بن عدي

أبيض في شيء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيتاً؛ ويُرَى من قِبَل الجهل[٦١] بما هو التبكيت من قِبَل نقصان يسير.

وهؤلاء اللواتي وُصفن أوّلاً أَعْرَفُ من جميعها من حد التبكيت الذي من قِبَله لُقّبت هكذا. وذلك أن التخيّل يكون من قِبَل نقصان الكلمة، فإذا قسّمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

---

(٥٣) شكل (فوق).
(٥٤) قياس مناقض (م).
(٥٥) مهرة (فوق) (ـ ب).
(٥٦) مهرة الطباع (م).
(٥٧) بمرسل (فوق).
(٥٨) نقل آخر: لأنه حيث أعطى أنه في شيء أبيض أخذه كأنه قيل مرسلاً لا يصنع المباكتة.
(٥٩) أن الأبيض (ـ م).
(٦٠) فتأوّلته (فوق).
(٦١) لا علم (فوق).

وأما اللواتي من أن يأخذ التي في البدء وأن يضع الذي ليس بعَلة كعلة فيُعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن[٦٢] هؤلاء هذا[٦٣] الذي لم يكن موجوداً في اللواتي ليس علة. وأيضاً لا أن يعد مع التي من البدء هذا الذي لا يوجد اللواتي من مسألة التي في البدء.

وأما هؤلاء اللواتي من التي تلزم فهي جزء للعرض. وذلك أن التي تلزم عرضت وتخالف العرض من قِبل أن العرض يوجد إن يوجد في واحد فقط أيضاً. مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلاً، وأبيض وقُقنُس. وأما الذي يلزم ففي كل حين في كثيرة: وذلك أنّا نؤهل اللواتي لواحدٍ بعينه بعضهنّ لبعض هنّ فيهنّ. ومن قِبَل هذا يكون التبكيت من الذي يلزم. وهو ليس صادقاً لا محالة إن كانت تكون كالعرض، وذلك أن هاهو الثلج وققنس هما للأبيض واحد بعينه. وأيضاً ككلمة «مالسّس» الذي أخذ أن الذي يتكوّن والذي له مبدأ بأنه يتكوّن، وذلك أن من قِبَل أن الذي يتكوّن له مبدأ يؤهل الذي له مبدأ أنه يتكوّن كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لهما مبدءاً، والذي يتكوّن والمتناهي. وعلى هذا المثال وفي اللواتي تكون متساوية إن كانت اللواتي عظماً واحداً تكون متساوية تأخذ عظماً واحداً؛ فإذن يأخذ الذي
-169a- يلزم، فإن التبكيت الذي من العرض والذي من الذي يلزم هو من قِبَل الجهل بالتبكيت هو ظاهر. وليفعل هذا على نحو آخر أيضاً.

وأما هؤلاء اللواتي من أنّا نجعل سؤالات كثيرة واحداً فبأنّا لا نقوم كلمة المقدّمة. وذلك أن المقدّمة هي واحد

نقل عيسى بن زرعة

فإنه لم يبكت، بل يظن ذلك لعدم[٦٤] المعرفة بماهية التبكيت لأنه ينقص نقصاناً يسيراً[٦٥].

---

(٦٢) من أن (فوق).
(٦٣) لكن (فوق).
(٦٤) للجهل (فوق).
(٦٥) من قبل أنه يعجز شيئاً (فوق).

ويصير[٦٦] عندنا أظهر من جميع الأشياء التي تقدّم ذكرها من حد التبكيت الذي منه لقّبوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص. وإذا جرت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاماً لجميع هذه الأشياء.

وهذه التي تكون من المأخوذة في أوّل الأمر، وعن التي تضع علة ما ليس بعلةٍ فمن الحدّ[٦٧] يوقف عليها. وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له؛ وألاّ يكون ذلك أيضاً عندما تعد في جملة الأشياء المأخوذة أوّلاً، وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنما تكون عن التي يسأل عنها في أوّل الأمر.

فأما التي من اللوازم فهي جزء للتي من العرض، وذلك أن التي من اللوازم عارضة. والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضاً في شيء واحدٍ فقط. مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئاً واحداً بعينه، وكذلك الأبيض وقُقْنس. فأمّا اللازم فيُحمل أبداً على كثيرين: وذلك أن المحمولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يحملها عليه وحده، فإنا نحمل تلك بأعيانها بعضها على بعض. ولهذا السبب يكون التبكيت عن اللوازم. وليس هو لا محالة صادقاً إن كان مما وجوده على جهة العرض، وذلك أن الثلج وققنس هما في البياض شيء واحد بعينه. وبحسب قول مالُسس أيضاً الذي أخذ أن المتكوّن والذي له مبدأ هما شيء واحد بعينه في أن لهما كونا[٦٨] فلأن الذي يتكوّن له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكوّناً وكأنهما جميعاً شيء واحد[٦٩] بعينه في أن لهما جميعاً مبدءاً، وكذلك الذي

---

(٦٦) نقل ثاوفيلا: ويصير ما خرج عن حد التبكيت أظهر من جميع المذكورة أوّلاً. ولهذا السبب أيضاً لقبت بهذا اللقب، فإن الوهم يدخل على القول من جهة نقصانه.

(٦٧) معرفتها تكون من الحد (فوق).

(٦٨) كون: (م).

(٦٩) شيئاً واحداً (م).

يتكوّن وما له نهاية. وعلى هذا النحو يجري الأمر في المتساوية؛ فإن كانت
-169a- الأشياء التي عظمها واحد متساوية، فإن التي تكون متساوية عظمها واحد، فيكون إذن قد أخذ اللازم[٧٠] . ـ فلأن التبكيت الذي من العرض يكون من
(٣٣٩/أ) قِبل الجهل بالتبكيت فظاهر أن كذلك أيضاً ما يكون عن اللوازم. فلتعمل هذه على جهة أخرى.

فأما التي تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسألة واحدة، فكونها من قِبَل أن ألفاظ[٧١] المقدّمة تكون غير مستقيمة، وذلك أن المقدمة هي حَمْلٌ واحد

نقل قديم

أي ليس في شيء، بل مُشاع[٧٢] مستفاض، فمثل هذا الفهم لا يعمل تبكيتاً وإن ذلك يخيّل[٧٣] عند سامع[٧٤] الجوابَ لجهله بحال التبكيت، وما هو.وأَبْيَنُ هذه كلها تلك التي قيلت أوّلاً من حد التبكيت، ومن أجل ذلك سُمّيت بمثل ما ذكرنا. فقد[٧٥] يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص[٧٦] الكلام، لا سيما عند الذين يريدون القسمة، فنقصان[٧٧] الكلام يعمُّ هذه كلها.

وكذلك الضروب التي تكون من الموجود[٧٨] في ابتداء المسألة

---

(٧٠) العكس (فوق).

(٧١) من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدّمة (فوق) (م)؛ عام (فوق) (+ ب).

(٧٢) عام (فوق) (م)؛ (ـ ب).

(٧٣) يخيل ذلك (فوق)؛ من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدّمة (فوق) (+ ب في غير موضعها).

(٧٤) السامع (ب). (٧٥) وقد (فوق).

(٧٦) نقصان (فوق).

(٧٧) فيسمى ما يعم كلها نقصان الكلمة.

(٧٨) من تلك التي يأخذها (فوق).

ووضع[٧٩] ما ليس بعلة كعلة، وذلك بيّن من الحدّ لأنه[٨٠] يجب للنتيجة أن تكون مضاهية[٨١] لمعاني مقدّماتها، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة[٨٢]. وأيضاً يجب أن لا يعتد[٨٣] بما كان في ابتداء المسألة، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون[٨٤] في مسائلهم.

فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العَرَض لأن[٨٥] اللاحق أبداً بالكلام عارض. وفرق ما بين العارض في الكلام واللاحق ـ وإن كان عرضاً ـ أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط، كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدةٍ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقر[٨٦]، وأبيض والثلج هو ثلج وهو أبيض، فأما اللاحق أبداً فإنما يكون من الأكثر. ومن أجل ذلك يتولّد التبكيت من اللاحق بالكلام، إلاّ أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض، لأن الثلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة ببياضهما، أو كالذي قال مالسس[٨٧] الحكيم أيضاً فإنه تأوّل

---

(٧٩) ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب.

(٨٠) لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدّمات.

(٨١) مظاهية (م).

(٨٢) بسبب (فوق).

(٨٣) أظنه يعتد ما (فوق).

(٨٤) السوفسطائين (م).

(٨٥) لا (م)؛ والتصحيح بالأحمر (+ حاشية ب).

(٨٦) وأشقر (ـ م).

(٨٧) نقل آخر: إن مالسس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بعينه، لأن الذي كان له بدء والذي له بدء فكلاهما شيء واحد. وكان يرى ذلك لقوله إن لهما بدءاً والذي كان والمحدود وفي هذا النحو وعلى ما تكون مستوية، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التي لها قدر واحد بعينه مستوية، والتي تكون مستوية يكون لها قدر واحد.

تعليق: ليس يجب إذا كان: كل إنسان ضحاك، وكل ضحاك إنسان، وكل إنسان حي ناطق مائت، وكل حي ناطق مائت إنسان، أن إذا كان: كل إنسان حي، أن يكون: كل حي إنسان. وقد تبين ذلك في الآراء المنطقية: أن الموجبة الكلية إنما تنعكس موجبة جزئية، ومالسس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال =

الآنية والكون بحالٍ واحدة فزعم أن لهما ابتداءاً، كقولك إن المساوِي بحالٍ واحدة من قدر أجسامهما. وذلك أن مالسس أثبت أن ما قد كان كانت له أوّلية؛ وما كانت له أولية فقد كان، وكلاهما[٨٨] بحالٍ واحدة، لأن لهما أولية ونهاية. وكذلك ما كان مساوياً فقدر[٨٩] جسمه بحال واحدة، وما كان

-169a- جسمه بحالٍ واحدة فذاك مساوٍ[٩٠]. من أجل ذلك عَمَد مالسس إلى أخذ اللاحق بالكلام فَصَيَّره مُقَدِّمته[٩١] ـ فلما[٩٢] كان التهجين الكائن من العارض في الكلام لا يتكوّن إلا من قلة المعرفة بالتهجين، وكان اللاحق في الكلام من باب العَرَض، وجب أن تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها. وسنتقصى النظر في ذلك من جهة أخرى.

فأمّا أنحاء التهجين في الكلام الذي يكون من قِبَل أنّا نجعل المسائل الكثيرة مسألة واحدة، فإنما يكون من أجل أنا لا نلخّص ولا نوضح معنى المقدّمة وحدها. لأن البروطاسيسة[٩٣]، وهي المقدّمة، إنما هي شيء واحد بحالٍ واحدة.

نقل يحيى بن عدي

(٣٣٩/ب)

على واحدٍ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط؛ وعلى هذا المثال في آخر[٩٤] أيضاً. فإذاً إن كانت المقدّمة الواحدة فقط هي التي تؤهّل[٩٥] واحداً

= إن: كل ما له كون فله مبدأ؛ فكل ما له مبدأ فله كون ـ وليس ذلك بواجب، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها.

(٨٨) كليهما (م).

(٨٩) بقدر (م)؛ والتصحيح فوقها بالأحمر (حاشية ب).

(٩٠) مساوي (م). (٩١) مقدمة (ب).

(٩٢) فأما من أجل المباكتة التي من العرض بقلة العلم بالمباكتة فقد يثبت في تلك التي تكون مما يلحق.

(٩٣) البروطاسسة (ب).

(٩٤) الآخر (فوق). (٩٥) تعطي (فوق).

لواحدٍ، يكون السؤال أيضاً على الإطلاق كهذا مقدّمة. ومن قِبَل أن القياس من مقدّمة، والتبكيت قياس، يكون التبكيت من مقدّمة، فإن كانت المقدّمة واحداً على واحد. فهو ظاهر أن هذا أيضاً بالجهل بالتبكيت: وذلك أنه يرى كيما تكون التي ليست بمقدّمة مقدّمة. فإنه إما أن أعطى مقدّمة كقيد سؤال واحد، فيكون تبكيت؛ وإما إن لم يعطِ، إلا أنه يرى، فتبكيت يُرى.

فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيت: وأما هؤلاء اللواتي من اللفظ فمن تناقض[٩٦] يرى الذي كان خاصة التبكيت، وأما هؤلاء الأُخَر فمن حدّ القياس

(٩٦) مناقضة (فوق).

- ٧ -

[أسباب الأغاليط]

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم والكلمة فبأن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتي تقال على إنحاءٍ كثيرة وفي أفرادٍ ما ليس بسهل أن يقسم. مثال ذلك معنى الواحد، ومعنى الموجود، ومعنى هو هو بعينه، وأما اللواتي من التركيب والقسمة فبأن لا **يُظَنّ** أن الكلمة تختلف بشيء إذا رُكِّبت أو إذا قسّمت كما في كثيرة. ـ وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتي من التعجيم، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شيء آخر[١] إذا كانت مقصورة وممدودة، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضاً ـ. وأما اللواتي من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة، وذلك أنه صعبٌ أن يقسم أية تقال بحالٍ واحدة، وأية على اختلاف: وذلك أن الذي يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحقَّ إلا قليلاً ويبادر كثيراً إلى أن يرمز على[٢] أن كل ما يحمل على شيء[٣] يظن أنه شيء[٤] والموجود بسمعه هذا الشيء وواحداً: وذلك أنه **يُظَنّ** أن هذا الشيء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة[٥]. من قِبَل هذا يوضع[٦] هذا النحو لهؤلاء اللواتي من اللفظة[٧]: أما أولاً فمن قِبَل أن الضلالة تكون

---

(١) مختلف (فوق).
(٢) يشير إلى (فوق).
(٣) الشيء (فوق) (ب)؛ (ـ م).
(٤) الشيء (فوق) (م)؛ (ـ ب).
(٥) أكثر (فوق).
(٦) لموضع (م).

على واحد. وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط؛ وكذلك في الأشياء الأُخَر. فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هي التي تجمع[٨] شيئاً مقولاً على شيء؛ وبالجملة ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة، ولأن القياس يكون من المقدّمات، والتبكيت قياس، فالتبكيت يكون من المقدّمات. فإن كانت المقدّمة هي التي يحمل فيها واحد على واحد، فظاهر أن هذا أيضاً يكون من قِبَل عدم المعرفة بالتبكيت: لأنه مظنون[٩] كما يُظَنّ[١٠] بما ليس مقدّمة أنه مقدّمة، فأما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد، فإن التبكيت يكون وإن لم يُعْطِ[١١]، بل ظن به أنه قد سلّم[١٢]، فإن التبكيت يكون مظنوناً. فجميع الأنحاء إذن ترتقي إلى عدم المعرفة[١٣] بالتبكيت، فالتي تكون عن القول[١٤] هي الكائنة عن المناقضة المظنونة التي هي خاصة التبكيت؛ وهذه الأُخر تكون من حدّ القياس.

---

(٧) الصوت (فوق).

(٨) تضم (فوق).

(٩) متوهم (فوق).

(١٠) يتوهم فيما (فوق).

(١١) يسلم (فوق).

(١٢) أعطى (فوق).

(١٣) الجهل (فوق).

(١٤) اللفظ (فوق).

- ٧ -

[أسباب الأغاليط]

والضلالة الكائنة إما في اشتراك الاسم والكلمة[١٥] فيكون للعجز عن قسمة[١٦] ما يقال منها على أنحاء كثيرة. وقد تعسر قسمة[١٧] أفراد منها ومثال ذلك الواحد والموجود والذي هو هو بعينه، فأما التي من التركيب والقسمة فلأنّا نتوهّم أن القول غير مختلف البتةَ عند تركيبه وتفصيله كما يعرض في أمور كثيرة. - وهلى هذا النحو يجري أمر ما يكون عن التعجيم، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلاً أو مسدّداً، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير -. فأما التي من شكل القول فيصعب[١٨] تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أُخَر لتشابه اللفظ[١٩] (٣٤٠/أ) بها: لأن الذي يمكنه أنْ يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق وكثيراً[٢٠] ما يتسوع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود[٢١]. ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد: وذلك أنه

(١٥) تفصيل (فوق). (١٦) فصل (فوق) (- ب).

(١٧) في نقل ثاوفيلا: وبعضها لا ينبغي أن يقسم - مثال ذلك الواحد والموجود هو هو.

(١٨) فيعسر (فوق). (١٩) نسبة تشابه (فوق).

(٢٠) نقل ثاوفيلا: وكثيراً ما ينجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شيء فإنما يسمع منه ما يدل على ما الشيء، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة يتبعهما ما الشيء، وهما شيء واحد بعينه.

(٢١) أمر موجود (فوق) (ب)؛ ذلك الشيء (فوق) (م).

قد يُظَنّ أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود. ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتي يلفظ بها: أما أولاً فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم

نقل قديم

والحد واحد للشيء المفرد وللشيء المرسل الكلي المشاع، كقولك على الإنسان الكلي والإنسان الواحد[٢٢] المفرد؛ وكذلك يجوز هذا القول في سائر الأشياء. فإذا كانت المقدّمة الواحدة أيما هي التي تثبت شيئاً واحداً على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدّمة مرسلة[٢٣] مشاعة[٢٤]. فلما كان القياس من مقدّمة جاز التهجين[٢٥] والتبكيت من مقدّمة. وكما أن المقدّمة إنما هي شيء واحد على واحد، فكذلك هو بيّن أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعرفة بالتبكيت: وذلك أن المقدّمة تخيّل من كلامهم كأنها مقدّمة حق وليست كذلك. فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جواباً[٢٦] عن مسألة واحدة، وإنما سئل عن كثير، فعند ذلك ما يكون جوابه جواباً مهجّناً؛ وإن لم يكن أعطى الجواب، بالحقيقة فقد يخيّل فصار شبيهاً بالهجنة. ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيت. وأنواع التهجين التي من كلمة[٢٧] فهي في ظاهر أمرها كقول مناقض بالأنطافاسيس[٢٨]؛ وذلك خاص للتبكيت، فأما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ في حدّ القياس.

---

(٢٢) الجزئي (فوق).

(٢٣) كلية (فوق).

(٢٤) عامية (فوق).

(٢٥) أن يكون التهجين (فوق).

(٢٦) جواب (م).

(٢٧) التي تكون من الكلمة (فوق).

(٢٨) بالسالبة (فوق).

- ٧ -

[أسباب الأغاليط]

وقد يكون[٢٩] الغلط في بعض الناس[٣٠] من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد أنهم لا يجدون سبيلاً إلى تفصيل ما يقال بوجوه كثيرة. وكذلك نجد أشياء ليست تجزئتها بيسيرة: مثل قولك: واحد، وأنّه[٣١] والذي هو بحالٍ واحدة هذه[٣٢] ليست قسمتها بيسيرة. ومن الناس من يدخل عليه الغلط من قِبَل التأليف والتركيب ومن قِبَل القسمة والتجزئة لأنهم[٣٣] لا يظنون فرقاً بين التأليف[٣٤] والقسمة. وكذلك الأكثرون من العوام. وقد يدخل الغلط أيضاً على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات، وذلك أنهم لا يرون أن[٣٥] الحرف إذا ثُقِّل أو خُفِّف تصرَّفَتْ معانيه لا في الواحد ولا في الكثير. فأما الغلط الذي يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها فذلك لا يكون إلا لمكان[٣٦] الاشتباه فيها. وقد يصعب الفرق في ذلك حتى يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة، وما إذا قيل

---

(٢٩) وقد يلحق الغلط ببعض (فوق).

(٣٠) نقل آخر: وقد تكون الضلالة من الاشتراك في الاسم وفي الكلمة.

(٣١) والموجود (فوق). (٣٢) بهذه (فوق).

(٣٣) لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقاً (فوق).

(٣٤) التركيب (فوق).

(٣٥) أن (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (حاشية ب).

(٣٦) من أجل (فوق).

كان غيريا. فبالحري أن من قدر علىَ فرق ما بين هذين كان قريباً من الوقوع على الصدق والحق، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئاً كان مشاراً[٣٧] إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشيء واحد. وذلك أنه لا يشبه أن يشار إلى شيء فيقال «هذا» أو «إنه» إلا ما كان مفرداً أو جوهراً من الجواهر. من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون إلا في الضرب من الكلمة. وقد يجب أن تعلم أوّلاً أن الضلالة والغلط قد تكون أكثر عند[٣٨] مناظرتنا غيرنا أحرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا. وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط مُتَرَدد[٣٩] فينا؛ وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره، فأكثر ذلك لا يكون إلا من نفس الشيء
-16 معبّرة عنه بلا واسطة من الكلام.

٣٤/ب)

نقل يحيى بن عدي

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم[٤٠]. وذلك أن التفكر مع آخرين تَكَلُّم. وأما التي على حيالها[٤١] فبالأمر بعينه ليس بأقل.
-16 وأيضاً قد يعرض أيضاً أن يضل على انفراده إذا تفكر في الكلمة. وأيضاً الضلالة من قبل المشابهة[٤٢]، والمشابهة[٤٢] من اللفظة[٤٣]. ـ وأما هؤلاء اللوّاتي من العرض[٤٤] فمن قِبل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى هو فهو[٤٥] هو[٤٦] والآخر، والواحد والكثير، ولا أي اللواتي من الحمول عرض جميعها للأمور أيضاً ـ. وعلى هذا المثال ولهؤلاء اللواتي من التي تلزم، وذلك أن التي[٤٧] تلزم جزء ما من العرض من قِبَل أنها ترى في كثيرة أيضاً

(٣٧) مشار (م).
(٣٨) عند أكثر (م).
(٣٩) مُتَرَوٍّ (ب).
(٤٠) على انفرادهم (فوق).
(٤١) الانفراد (فوق).
(٤٢) الاشتباه (فوق).
(٤٣) الصوت (فوق).
(٤٤) العرب (م).
(٤٥) هو (ـ ب).
(٤٦) هو (ـ م).
(٤٧) اللتي (م).

ويؤهل[٤٨] هكذا: إن لم ينفصل هذا من هذا فلن ينفصل آخر من آخِر أيضاً. ـ وأما اللواتي من نقصان الكلمة واللواتي من التي في شيء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنَزَّل؛ وذلك أنّا ننزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيدل على شيء ـ. وعلى هذا المثال وفي هؤلاء اللواتي تأخذ التي في البدء، وفي اللواتي تصبح[٤٩] علة وفي جميع اللواتي يجعلن سؤالات كثيرة واحداً؛ وذلك أن الضلالة في جميعها من قِبَل قلة النقصان، وذلك أنّا لا نبحث على استقصاءٍ لأخذ المقدّمة ولا القياس أيضاً من قِبَل العلة[٥٠] التي قيلت[٥١].

(٤٨) ويوجب (فوق).

(٤٩) تُصَيِّرُ (ب).

(٥٠) السبب (فوق).

(٥١) الذي قيل؛ وصف (فوق).

- ٨ -

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

ومن قِبَل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التي تُرى يوجد لنا أيضاً من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات، وأعني تبكيتاً سوفسطائياً وقياساً لا الذي يرى قياساً وتبكيتاً وليس هو فقط، بل[1] الذي هو موجود؛ ولا يرى أيضاً من قِبَل قابل الأمر النسيب. وهؤلاء هم الذين لا يبكتون ويثبتون[2] للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذي كان صناعة الجدل، وذلك أن صناعة الجدل أذا أخذت تجزئةً تؤلّف كذباً. والممتحنة[3] هي جزء صناعة الجدل: وذلك أن هذه[4] يمكنها أن[5] تؤلّف كذباً من قِبل جهل الذي يعطي الكلمة. والتبكيتات السوفسطائية، وإن ألّفت التناقض، فلن تحدثنّ علماً إن كان لا يعلم وذلك أنها تعوق

نقل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك، لأنها تكون من ذلك الأمر
169- نفسه. فقد يعرض للإنسان أيضاً أن يضلَّ بنفسه إذا كان مفكراً[6] في القول.

---

(١) لكن (فوق).

(٢) ويبرهنون (فوق).

(٣) والإمتحان هو (فوق).

(٤) وهذه (فوق).

(٥) أن (ـ م).

(٦) ناظراً (فوق).

والضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه[٧]، والتشابه إنما يقع في اللفظ. فأما التي تكون من العَرَض فلأنّا لا نقدر على تمييز[٨] ما هو واحد بعينه وما يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحمل. وجميع هذه أعراض للأمور. ـ وعلى هذا المثال أيضاً تكون هذه التي من اللوازم. وذلك أن اللزوم جزءٌ ما للتي من العَرَض؛ من قِبَل أنه أيضاً مما يظن مَقولاً على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذاك؛ ونحن نلغي بالكلية ذكر التي تكون عما به القول من النقص، وهي التي تكون عن وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق، من قِبَل أنها مما تكاد أن تكون ضلالة، لأن القول لم يُسْتثنَ فيه بما يدل على ما الشيء أو كيف هو أو متى وكذلك أيضاً يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة. وذلك أن الضلالة في جميعها تكون لأنّا لا نكاد نبحث بحثاً مُستقصًى: لا من حدود المقدّمات، ولا عن القياس، للسبب المذكور.

(٧) الإشتباه (فوق).

(٨) تفصيل (فوق).

- ٨ -

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

فإذا[٩] قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات[١٠] المظنونة، فإنّا نكون قد وجدنا أيضاً: كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات. وأعني بالتبكيت والقياس السوفسطائي ليس الذي يُظَنّ قياساً وتبكيتاً، وليس كذلك، فقط، بل والموجود كذلك، فليس بمظنون من قِبَل الموضوع الخاص بالأمر. وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر، فإن هذا هو فعل الجدلي. وذلك أن صناعة الجدل تنتج الكذب عن تجزئة. والمجزّأة
٣/أ) هي جزء من الجدلية: وهذه فإنما يمكنها إنتاج الكذب لأن المجيب[١١] ليس بعالم. والتبكيتات السوفسطائية، وإن كانت تنتج النقيضين[١٢] فليس إنما تفيد من ليس بعالمٍ علماً؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالماً.

نقل قديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكّر في نفسه، سيما إذا كان فكره في الكلام الذي يقع في[١٣] الاشتباه في[١٤] **المعبّرة** عن الشيء. وأيضاً إن

(٩) ولأنا قد وجدنا عدد (فوق)؛ فإذا (ب).
(١٠) المقاييس (فوق).
(١١) يجهل المجيب (فوق).
(١٢) النقيض (ب).
(١٣) فيه (ب)؛ فيه (فوق) (م).
(١٤) في (ـ م).

الضلالة والغلط إنما يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة والصوت واللفظ. فأما أنحاء الغلط التي من العَرَض فإنما تكون من أجل أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل[١٥] بين نفس الشيء وغيره، وبين الواحد والكثير ولأية[١٦] الأشياء المعروضة[١٧] تعرض هذه كلها. ـ وكذلك تكون ضروب الغلط مما يلحق بالكلام لأن لاحق[١٨] الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل كأنه على الكثير، وهذا مذهبه يقول إن كان هذا لا يفارق فإذن إنما لا يفارق غيره ـ. فأما الغلط الذي يكون من نقص[١٩] الكلمة وما يقال في الشيء أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبتة، لأن قولك: الآن، وفي، وكيف لا تربح[٢٠] المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط الكائن من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصير المسائل الكثيرة مسألة واحدة؛ فإن الغلط في هذه كلها لا يكون إلا القليل من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي[٢١] حد المقدّمة[٢٢] ولا حد القياس لمكان العلة[٢٣] التي ذكرنا.

---

(١٥) يفرق (فوق).
(١٦) لأي؛ (فوق).
(١٧) نقل آخر: ولا أي شيء مما هو للمقوّلات كله قد يعرض للشيء.
(١٨) لاحقه (م).
(١٩) انتقاص (فوق).
(٢٠) تعبر (فوق).
(٢١) يعني أنّا لا نستقصي العلم في صحة المقدّمة ولا تأليف القياس؛ نستقصي (فوق).
(٢٢) يعني أنّا لا نعني بهذه لقلة ما يعرض فيها، فندع الفحص عنها.
(٢٣) للسبب الذي قلنا (فوق).

- ٨ -

[المباكتات السوفسطائية في الأعيان]

فإذا قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك، فقد حصل من كم جهة[٢٤] تكون مقاييس السوفسطائيين ونقائض، ليست أريد بها المقاييس فقط والنقائض التي هي متخيّلة في ظاهر أمرها كالمقاييس وللنقائض، وليست كذلك، بل أريد بها أيضاً التي هي بالحقيقة مقاييس ونقائض، إلا أنها في ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجادلين الذين لا يتناقضون من نفس الشيء ليبينّوا الجهل عن[٢٥] من كلّمهم وذلك أن طريق المجادلين امتحان ما يريد المتكلّم أن يتكلّم به، فيجمعون[٢٦] عليه من فكرهم قياساً كاذباً لقلة معرفة المتكلم لهم بحد الشيء الذي يتطالبان به جميعاً: السائل والمسؤول. فأما[٢٧] السوفسطائيون[٢٨] في تهجينهم الكلام إذا ألّفوا قولاً مناقضاً فليسوا يجعلون ذلك القول واضحاً بيناً. فالجاهل به لا يعطي جواباً، والبصير قد يبطىء عن الجواب.

---

(٢٤) إن سألنا من كم وجه ترى أنحاء معه أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرّر أن (أن: + ب) نقول أيها، إلا السوفسطائية ووجوهها.

(٢٥) على (فوق).

(٢٦) فيجمعوا (م).

(٢٧) وأما (ب).

(٢٨) السوفسطائيين (م).

(٣٤١/ب) أيضاً الذي يعلم بهذه الكلمات.

وأما[٢٩] أن الصناعة موجودةٌ لنا بهذا[٣٠] بعينه فمعلوم: وأما عند هؤلاء اللواتي يرين للذين[٣١] يسمعون كأنهم يسألون فمؤلّفة من هؤلاء وإن ظنها[٣٢] المجيب أيضاً؛ فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه: إما كلها وإما أفراد[٣٣]: وذلك أن الذي إن لم يسأل يُظن به أنه أعطى إن يسأل أيضاً يُعْطِ. ولكن في أفراد يعرض معاً أن يزيد فيسأل التي ينقض وأن يبرهن التي للكذب[٣٤]، مثال ذلك في التي من اللفظ ومن العجومية[٣٥]. فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكيت يُرَى، فمعلوم أن قياسات الكذب هي من جميع هؤلاء اللواتي للتبكيت الذي يرى أيضاً. والتبكيت الذي يرى من أجزاء الصادق. وذلك أن التبكيت يرى لكل واحد ناقض[٣٦] مثل ذلك التي -170a- من العرض من قِبَل الكلمة التي في غير الممكن؛ وللذي يصير سؤالين واحداً من المقدمة، وإن كان شيء منفرداً[٣٧] فمن العرض؛ وجزء هذا من الذي يلزم؛ وأيضاً التي تعرض لا للأمر لكن للكلمة. وأيضاً إن كان شيء للكلي للتناقض على انفراده وإضافة إلى واحد بعينه وبنحو واحد من التي على الشيء أو من كل واحد من هذه. وأيضاً إذا لم يعد أنه يأخذ الذي من البدء. ـ قلنا ـ إذن من كم تكون الضلالات، وذلك أنهن لا تَكُنَّ من زوائد ومن هذه اللاتي قيلت[٣٨] يكن كلهن.

والتبكيت السوفسطائي هو ليس تبكيتاً على الإطلاق، ولكن بالإضافة

(٢٩) فأما أنها موجودة لنا في هذه الصناعة بعينها (فوق).
(٣٠) في هذه بعينها (فوق).
(٣١) لهؤلاء الذين (فوق).
(٣٢) وإن كان يظنها (فوق).
(٣٣) أنهم أفراد منها (فوق).
(٣٤) مع الكذب (فوق).
(٣٥) العفوطة (فوق).
(٣٦) ناقضاً (فوق).
(٣٧) على انفراده (فوق).
(٣٨) وصفن (فوق).

إلى شيء؛ وكذلك القياس. فإما إن لم نأخذ أن الذي من اشتراك الاسم يدل على واحد، والذي من اتفاق الشكل أنه هذا الشيء وحده؛ وكذلك هذه الأخر لا تكون تبكيتات ولا قياسات على الإطلاق، ولا لدى التي سئلت. وإما إن أخذوا: أما عند الذي يسأل فيكون، وأما على الإطلاق فلا يكون: وذلك أنهم يأخذون لا ما يدل(٣٩) على واحد، لكن الذي يُرى، ومن هؤلاء الباقية.

(٣٩) يؤخذوا ويدل (م) بدلاً من: «يأخذون لا ما يدل»؛ يأخذوا ويدل (حاشية ب).

- ٩ -

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

وأما كم تبكيت هؤلاء يبكتون، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من دون علم جميع الموجودات، وهذا لا يوجد

نقل عيسى بن زرعة

وقد يُعلم أن الموجود لنا في هذه الصناعة نفسها إنما يُنْحى به نحو الأمور المظنونة، وهي عند السامعين مثلها عند المجيبين؛ وإنما يقاس على ذلك إذا كان المجيب هو الذي يظن. فالمقاييس الكاذبة إذن تكون: إما بجميع هذه الأشياء، أو بالمفردات منها. والذي يعتقد الإجابة(١) قبل السؤال فإنه لو سئل لأعطى(٢)؛ بل قد يعرض في بعض الأشياء الأمران جميعاً معاً، أعني أن يسأل سؤالاً ناقضاً وأن يبيِّن كذباً، ومثال ذلك المواضع التي من القول، ومن السولوقسموس(٣). فإن كانت التضليلات الكائنة عن التناقض إنما تكون من التبكيت المظنون، فمعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه، أعني من جميع الأشياء التي عنها يكون التبكيت المظنون. والتبكيت المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح، وذلك أن النقض في التبكيت يظهر لكل أحد مثال ذلك: أما في التي تعرض من قِبَل القول فلأنّه يؤدي إلى -170a-

(١) التسليم، وإن لم يسأل (فوق).
(٢) لسلّم (فوق).
(٣) التعجيم (فوق).

المحال[٤]. والذي يجعل السؤالينَ سؤالاً واحداً في المقدمات وإن كان الشيء بذاته من العرض، والتي من اللوازم هو جزء من هذا. وأيضاً إن كان الذي يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول؛ وأيضاً إن كان الشيء في[٥] التناقض[٦] كلياً وبذاته وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأُخذ محمول على شيء[٧]، أو من كل واحد من هذه. وأيضاً إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدد.

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون التضليلات، وأنها لا تكون من أمور زائدة، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التي ذكرت، وأن التبكيت السوفسطائي ليس تبكيتاً[٨] على الإطلاق بل نحو شيء. وكذلك أيضاً القياس. فإما لم يأخذ الذي من الاسم المشترك دالاً على واحد، والذي من اشتراك الشكل دالٌّ على هذا الشيء فقط، وكذلك في تلك الأُخَر، فليس تكون تبكيتات ولا قياسات: لا على الإطلاق، ولا نحو الأمر الذي عنه كانت المسألة. فإن أُخِذَتْ فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال، ولا تكون موجودة على الإطلاق. وذلك أن الذي أخذوه لم يأخذوه دالاً على واحد، بل ما يُظن كذلك؛ وعلى هذا يجري الأمر في الباقية.

(٤) يؤدي إلى المحال: في الممكن (فوق: م)؛ المحال: ما لا يمكن (فوق).
(٥) الشيء في (ـ ب).
(٦) المناقضة (فوق).
(٧) واحد (فوق).
(٨) تبكيت (م).

ـ ٩ ـ

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

وليس يجب أن يروم[٩] تحصيل عدد الوجوه التي منها يكون توبيخ الذين يبكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحدة.

(٣٤٢/أ)

نقل قديم

وهذا معروف لصناعتهم وكلامهم فبقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام، وبقدر ذلك يدخل الغلط على المجيب فيما يحتاج إليه من الجواب. من أجل ذلك وجب ألاّ تكون المقاييس الكاذبة إلا: إما لكل[١٠] هذه، وإما لبعضها، لأن من لم يسأل[١١] يظن أنه قد سأل، والمسؤول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطِ. إلا أنه قد يعرض لبعضهم اجتماعُ هذين: مضاعف[١٢] المسألة وإظهار الكذب فيها. وإنما يكون ذلك إما لبعض كلمة، وإما لعجومة السائل. فلما كانت المضلاّت من النقائض لا تكون إلا من تخيّل أو تهجين في الكلام، استبان أن غلط المسؤول وظنه قد أنه[١٣] أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من التهجين والتبكيت في الكلام. والتهجين التخيل[١٤] في الكلام لا يكون إلا

---

(٩) يتعاطى (فوق). (١٠) بكل هذه أو ببعضها.

(١١) في نسخة أخرى: فإن الذي يسأل ويظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى.

(١٢) معاً ضعف (فوق). (١٣) أنه (ـ ب).

40 لنقص أجزاء الكلام الصدق، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكيت
170 - وتهجّين كالذي يجعل المسألتين مسألة واحدة، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص مقدمة، وكالذي يُدْخِل[15] العرض مكان الذاتي[16]، وذلك لنقص جزء من الكلام وبأن ألحق[17] الكلام الكل مكان الجزء: وأيضاً أن يظن أن العرض إنما عرض لكلام المبين عن الشيء[18] لا لنفس الشيء، وأرى أن القول الناقض في الكل مشاعاً[19] بحال واحدة وأنه موجود إما في شيء منها، وإما في كل واحد منها، وأيضاً من الإعتداد بالموجود في ابتداء المسألة وتصيّره منها. فقد استبان من كم تكون المِضلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه، بل إنها[20] تكون من الأنواع التي قيلت.

فتبكيت السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع[21] يعم الكثير، بل إنما يلاقي به واحد؛ وكذلك قياسهم. غير ما لم يأخذ شيئاً مفرداً لدلالة خارجاً من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئاً واحداً[22] مشاراً إليه[23] غير مشابه به بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك، لم يفعلوا تبكيتاً ولا قياساً لا مشاعاً[24] ولا مفرداً عدد الواحد المسؤول. وإن هم جعلوا كلامهم كلياً جاز أن يكون قياسهم وتبكيتهم موافقاً للواحد المسؤول، لا للكثير، لأنهم[25] يأخذون شيئاً دلالته مفردة بالتخيّل لا بالحقيقة[25].

(١٤) التخيل (ـ ب).
(١٥) يعني أنه يقيم العرض في الشيء مقام الأمر الذاتي له.
(١٦) الذات (فوق).
(١٧) يلحق (فوق).
(١٨) يعني أن ما يعرض من الفساد إنما هو في الكلام، لا في ذوات الأشياء.
(١٩) عاماً (فوق).
(٢٠) إنما (فوق).
(٢١) عام (فوق).
(٢٢) مشار (م).
(٢٣) نقل آخر: والذي هي اشتراك شكل الشيء وحده.
(٢٤) عاماً (فوق).
(٢٥) لأنهم لا . . . (بالتخيل) إلا (بالحقيقة) (فوق).

ـ ٩ ـ

[إستحالة معرفة كل التضليلات]

فأما[٢٦] سائر وجوه التبكيت والتهجين في الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة.

(٣٤٢/ب)

نقل يحيى بن عدي

ولا لواحدة من الصناعات، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية. فإذن[٢٧] هو معلوم أن البراهين أيضاً هي تبكيتات وصادقة، وذلك أن بمبلغ ما يوجد أن يبيِّن، يوجد أن يبكت الذي يصنع نقيض الصادقة ـ مثال ذلك إن كان وضع القطر مساوياً[٢٨] للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك. فإذن نحتاج أن نكون عارفين بجميعها. وذلك أن[٢٩]: أما هذه فتكون من هذه المبادىء التي في الهندسة ونتائج هذه، وأما هذه فمن هذه التي في الطب، وأما هذه فمن هذه العلوم الأخر. لكن والتبكيتات الكاذبة أيضاً على هذا المثال تكون بغير نهاية، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب، مثال ذلك في الهندسة الهندسي وفي الطب الطبيب. وأعني الذي في كل

---

(٢٦) نقل آخر: فأما من كم وجه يكون التبكيت فليس ينبغي أن تتعاطى معرفة جميع ذلك، لأن ذلك ليس للصناعة الواحدة، لأن العلوم كثيرة وليس لها غاية؛ فقد تبين أن المبصرات أيضاً كذلك.

(٢٧) فإن كان (ب).

(٢٨) مشاركاً (فوق).

(٢٩) أنه (فوق).

صناعته[٣٠] التي كمبادىء تلك. فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيتات، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء اللواتي من صناعة الجدل: وذلك أن هؤلاء عاميّات عند كل صناعة وقوة. وأن يرى التبكيت في كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو، وإن كان موجوداً من قِبَل ماذا هو. وأما التي من العاميّة والتي ليست تحت صناعة واحدة فمن هؤلاء الجدليات. وإن كان[٣١] يوجد لنا من أي هؤلاء القياسات المشهورة بسبب أي شيء كان، فموجود لنا من هؤلاء التبكيتات أيضاً: وذلك أن التبكيت هو قياس التناقض. فإذن إما قياس واحد، وإما قياسان[٣٢]: التناقض. فإذاً[٣٣] القياس الذي بهذه[٣٤] إما
170- قياس يُرى، وإما جدلي. فإما جدلي[٣٥] ـ فهو[٣٦] تبكيت التناقض.

فموجود لنا إذن من كم توجد جميع التي كهذه[٣٧]، وإن كان موجوداً لنا هذا؛ والحلول أيضاً موجودة لنا، وذلك أن معاندات هؤلاء هي حلول. وموجود لنا أن من كم تكون هذه[٣٨] اللاتي ترين وهؤلاء اللواتي ترين، لا في أيّ كان، لكن في هؤلاء اللواتي كهذه، وذلك أنها غير محدودات إن فكر إنسان في أن من كم يرين هؤلاء يعرض. فإذن هو ظاهر أن للجدلي يوجد أن يجد أن يأخذ بهؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه[٣٩] اللواتي

نقل عيسى بن زرعة

من الصَنائِع، وذلك أن المعلومات[٤٠] كثيرة غير متناهية. فمعلوم إذن

(٣٠) جملة: «يوجد قياس. . . صناعته» (ـ ب).
(٣١) وذلك أنه إن كان (فوق).
(٣٢) قياسان التناقض (فوق)؛ قياساً (م).
(٣٣) فإذاً (ـ ب).
(٣٤) بهؤلاء (فوق).
(٣٥) فإما جدلي (ـ ب).
(٣٦) هو (م).
(٣٧) كهؤلاء (فوق).
(٣٨) هؤلاء (فوق).
(٣٩) هؤلاء (فوق).
(٤٠) ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية (فوق).

أن البراهين أيضاً كذلك. والتبكيتات قد تكون صادقة، لأنه كما لنا أن نبيّن فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق ـ مثال ذلك الوضعُ بأن للقطر والضلع مقداراً[٤١] مشتركاً: فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك. فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادىء الهندسية ونتائجها، وهذه من الأمور التي في الطب، وهذه من العلوم الأُخَر. وكذلك التبكيتات الكاذبة قد تكون غير متناهية، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب ـ مثال ذلك: أما في الهندسة فقياس هندسي، وأما في الطب فطبي، أعنى أن في كل صناعة ما هو بحسب مبادىء تلك الصناعة. فمعلوم إذن أنّا ليس إنما نأخذ المواضع من جميع التبكيتات، بل من المأخوذة من الجدلي؛ وذلك أن هذه هي[٤٢] التي تَعُمُّ كل صناعة وقوّة. فأما النظر في التبكيت الذي يكون في جميع العلوم، وهل هو مظنون لا حقيقة له، وإن كان موجوداً، فمن قِبل ماذا وجوده ـ فهو من شأن العالِم. فالذي يكون من الأمور العامية التي ليست تحت واحدة من الصنائع هو من المقدّمات الجدلية. فإذا كان عندنا مماذا تكون القياسات المشهورة نحو أي شيء أردنا، فإن لنا أن نعمل من هذه
-170b- تبكيتات، وذلك أن التبكيت هو قياس تناقض[٤٣]. فقياس التناقض إذن إما أن يكون واحداً، وإما أن يكون اثنين. فالقياس إذن الكائن بهذه الأشياء: كان قياساً مظنوناً أو قياساً جدلياً مظنوناً، فهو تبكيت بالتناقض.

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون أمثال هذه الأشياء كلها. وإذا كانت هذه حاصلة لنا فإن حلها[٤٤] موجود عندنا، وذلك أن بوجود هذه توجد الحلول. وقد حصل لنا عن كم شيء تكون القياسات المظنونة. والمظنونات ليست **موجودة**[٤٥] في ما اتفق، بل في التي وجودها على هذا

---

(٤١) مقدار (م).
(٤٢) هي (ـ ب).
(٤٣) تناقض (ـ ب).
(٤٤) نقضها (فوق).
(٤٥) أي شيء (فوق).

النحو، وذلك أن الإنسان لو فكر في عدد الأشياء التي من أجلها يظن أن هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة. فقد ظهر إذن أن الجدلي هو الذي يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التي عنها تكون: إما أسباب التبكيت، أو التي لما تُظَنّ تبكيتاً،

نقل قديم

(٣٤٣/أ)

فعسى أن العلوم لا نهاية لها، ومعروف أن براهينها كذلك. وقد تكون تبكيتاً محقاً صادقاً لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهاناً قد يجوز تبكيت لمن وضع نقيضه[٤٦] الحق ـ كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدّر، فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدّر[٤٧]. من أجل ذلك نحتاج إلى أن نكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها[٤٨] مهرة علماء[٤٩]، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت من أوائل صناعاتها[٥٠]: فما كان منها للمساحة فإنما يقوم بقدر أوائلها ونتائجها. وكذلك ما قيل في الطب وسائر الصناعات. وأيضاً فإن النقائض الكاذبة لا غاية لها بمثل ما قلنا في العلوم إنها لا نهاية لها، لأن في كل علم من العلوم مقاييس كاذبة كقولك: قياس مساحي في المساحة وقياس طبي في مذهب الطب[٥١]. وقولي: «قياس في الصناعة» إنما أريد به الذي وضع في أوائل الصناعة. ولسنا نتفقد[٥٢] ولا نأخذ في كتابنا هذا جميع أنحاء التبكيت والتهجين من الكلام ما خلا الذي يذهب فيه المجادلون، لأن الأنحاء التي يأخذون[٥٣] فيها أهل التهجين هي عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام. فأما

---

(٤٦) نقيض (ب)؛ (فوق).

(٤٧) جملة: «فقد يجوز للمبكت إثبات البرهان أن القطر غير مقدر» (ـ ب).

(٤٨) وأشباهها (فوق).

(٤٩) فهماء (فوق).

(٥٠) صناعتها (ب).

(٥١) وقياس طبي في مذهب الطب (ـ م).

(٥٢) نبين (فوق).

(٥٣) يأخذ (فوق).

التهجين والتبكيت[٥٤] الذي يكون في ضرب من ضروب[٥٥] العلم على حدته فليست معرفته إلا للحاذق الماهر به: كان متخيلاً بالتهجين، أو كان حقاً، أو لم يكن[٥٦]. فأما معرفة التهجين والتبكيت[٥٧] الذي يكون من كل مشاغب[٥٨] وليس بجهة واحدة من الصناعات[٥٩] فتلك واجبة على أهل الجدل، وهم الدياليقطيقيون[٦٠]، لأنا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحمودة عن أي الأسماء[٦١] كانت، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيت، لأن التبكيت إنما هو مقياس مناقضة، وإن كان مقياسان متناقضان[٦٢] -170b-
فهما[٦٣] إذن تبكيت.

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله[٦٤] من التبكيت، وإذا قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن في منازعتها نقضاً.

وفي خلال ذلك قد استبان[٦٥] لنا المتخيل منها من كم جهة يكون... وقولي: «مخيل» لست أريد به ما كان متشبهاً بشيء مشارٍ إليه، بل ما كان شبيهاً بكذا وكذا، وهو شيء غير محدود، فكذلك هي أنواع التبكيت المخيلة إن أحدٌ استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون. فقد استبان أن المجادل

---

(٥٤) في نسخة أخرى: والتبكيت والمباكتة التي لكل علم إنما يبْصرهما العالم الحاذق.
(٥٥) (في) كل (ضرب...) (فوق).
(٥٦) إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية، فإن جزئياتها لا نهاية لها؛ كذلك لا نهاية لجزئيات المباكتة؛ ولها ولكل صناعة أوائل. فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل للطبيعيات.
(٥٧) نقل آخر: والتبكيت (والمباكتة: فوق) العامي الذي ليس تحت صناعة واحدة فما حدّ من صناعة الجدل.
(٥٨) في (كل) مشاعاً (وليس) تحت (واحدة من الصناعات...) (فوق).
(٥٩) جملة: «وليس... الصناعات» (ـ ب).
(٦٠) الديالقطيقمون (م).
(٦١) الأشياء (فوق).
(٦٢) كانا مقياسين متناقضين (م).
(٦٣) فهما (فوق).
(٦٤) وأمثاله (فوق).
(٦٥) تبين (فوق).

يجد السبيل لوجد[٦٦] هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذه إياها بمعنى مشترك، فإما: تبكيتاً محقاً وإما مخيلاً. والمجادل لا يعدو

نقل يحيـى بن عدي ٣٤٢/ب)

للتبكيتات أو التبكيت الذي يرى أو الجدلية التي ترى أو الممتحنية.

---

(٦٦) إلى وجود (فوق).

- ١٠ -

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس يوجد فصل الكلمات الذي يقول ناس بأن يكون: أما هؤلاء فعند[١] الاسم، وأما هؤلاء فلدى الاعتقاد. ذلك أنه شنِع أن يُظنّ أن كلمات ما يكنّ لدى[٢] الاسم وأُخَريات لدى الاعتقاد، لا هن هن بأعيانهن. وذلك أن ماذا هي التي لدى الاعتقاد إلا التي متى لم تستعمل الاسم الذي إذا ظن الذي يسأل الذي سئل يعطي، وهذا هو هو بعينه لدى الاسم أيضاً -. وأما التي لدى الاعتقاد فمتى فهم الذي يعطي وأن الاسم يدل على كثيرة، يظن إنسان (أي الذي يَسْأل والذي يُسْأل) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل معاً وكثيرين، لكن والذي بحيث والذي يسأل كزينُن إذ يظن أن الموجود واحد، والكلمة هي أن الكل واحد - هذا يكون نحو يتكلم لدى الاسمّ ولدى اعتقاد[٣] الذي يسأل. وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم أنه ليس لدى الاعتقاد. أما أوّلاً فهي لدى الكلمات التي كهذه: أترى هي هي[٤] التي لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التي تدل على كثيرة؟ وبعد ذلك لدى أيما[٥] كان، وذلك أن الذي هو لدى الاعتقاد ليس هو في الكلمة، لكن[٦] بأنه ليس للذي بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتي تطلب -. وأيضاً

(١) فلدى (فوق). وهكذا في سائر النص.
(٢) نحو (فوق).
(٣) الاعتقاد (ب).
(٤) هي المكرّرة (- م).
(٥) إنما (م).
(٦) نسخة أخرى: لكن بأنه للذي بحيث.

ممكن أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم: وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أُخَر، لا لدى الاسم ولا لدى الاعتقاد أيضاً. وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم[٧] أما لدى الاعتقاد جميعاً[٨] وأما أُخَر فلا. ـ لكن جميع القياسات هي من معنى على طريق الكثرة[٩] هي من هذه أفراد هؤلاء التي من الاسم، وذلك أنه شَنِعاً قيل إنه يقال إن جميع هؤلاء اللواتي من اللفظ[١٠] هي من الاسم، لكن هن ضلالات ما، لا بما يوجد لديها[١١] للذي بحيث، لكن بما يوجد له سؤال كهذا، أي الذي يدل على كثيرة.

171- وبالجملة، هو شنع أن[١٢] يتكلم في التبكيت.

نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التي تُظن جدلية أو الممتحنة[١٣]

(٧) ويقسمون (فوق).
(٨) جميعها (فوق) (ـ ب).
(٩) التكثير (فوق).
(١٠) الصوت هو (فوق).
(١١) نحوها (فوق).
(١٢) أنه (ب).
(١٣) الإمتحانية (فوق).

- ١٠ -

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس الذي يقوله بعض الناس في الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب(١٤) الاسم، وبعضها بحسب(١٥) الاعتقاد فصلاً لها. وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التي يُنْحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التي يُنْحى بها نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه(١٦) ليس يعني بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذي ظن السائل أن المسؤول أعطاه إياه. وهذه الحال بعينها موجودة في التي(١٥) نحو الاسم. فأما التي نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما(١٦) يعطيه. فإن ظنّ ظانٌّ، إذا كان الاسم دالاً على كثير، أنه يدلّ على واحد: سائلاً كان أو مسؤولاً، فإنه يكون دالاً على واحدٍ وكثير معاً؛ إلا أن المجيب والسائل ـ شبيهاً بزينن في مسألته(١٧) ـ وهو يظن(١٨) أن الموجود واحد؛ وقوله هو هذا: «إن الكل واحد». فهذا الكلام متوجه نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل. فإن ظنّ أنه يدل على كثيرين فمعلوم أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد(١٩). فأما النظر

(١٤) نحو (فوق).

(١٥) ينحى بها نحو (فوق).

(١٦) أنّا (م).

(١٦) يجيب به (فوق).

(١٧) عند (فوق).

(١٨) عند ظنه (فوق).

(١٩) بدل جملة: «فإن ظن. . . الاعتقاد»، ورد في نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته: فإن ظن ظان إذا كان الاسم دالاً على كثير أنه يدل على واحد، فإن ذلك أيضاً يكون في السائل والمسؤول ـ مثال ذلك: أترى الموجود يدل على واحد أو على كثير؟ إلا =

في هذه الأقاويل أولاً فيكون[٢٠] على هذا النحو: أترى الأقاويل التي ينحى[٢١] بها نحو[٢٢] الاسم ونحو[٢٢] الاعتقاد وهي[٢٣] جميع التي تدل على كثيرين؟ ثم ينظر بعد ذلك: أي هذه يرتقي[٢٤]؟ وذلك أن الذي يقصد به قصد الاعتقاد و[٢٥] ليس بموجود في اللفظ، بل هو فيما للمجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة[٢٦]. ـ وقد يمكن أيضاً أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم، و[٢٧] ذلك أن معنى أن يقصد بها قصد الاسم
٢/أ) هو في هذا الموضع، ألا يقصد بها قصد الاعتقاد. وذلك أنها إن لم تكن كذلك فجميعها أن[٢٨] تكون شيئاً آخر ليس هو الذي نحو الاسم ولا[٢٩] الذي نحو الاعتقاد. وقد قال هؤلاء إنها بأسرها موجودة، وإن جميعها تنقسم إما إلى التي نحو الاسم أو نحو الاعتقاد؛ وقال آخرون ليس الأمر كذلك. ـ بل جميع القياسات التي تكون مما يقال على أنحاء كثيرة إنما توجد من هذه. واليسير من هذه هي التي من الاسم. والقول بأن جميع التي تكون من اللفظ هي من الاسم، فقد قيل على جهة شَنِعة، بل القول بأنها تضليلات ما وأنها ليست بحسب ما يراه المجيب فيها، لكن بأن يكون السؤال الذي على هذا النحو هو الدال على كثير.

نقل قديم

أن يكون إما محيلاً في مجادلته وإما ممتحناً[٣٠].

= أنه كذلك في المجيب والسائل. وذلك أن زينن إنما سأل وهو يظن أن الموجود واحد. والقول هو: «هذا الواحد هو كل شيء». فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم وبحسب اعتقاد المسؤول.

(٢٠) ليكون (م).
(٢١) يقصد (فوق).
(٢٢) قصد (فوق).
(٢٣) و (+ ب).
(٢٤) يتبقى (ب).
(٢٥) و (+ ب).
(٢٦) التي يسأل عنها (فوق).
(٢٧) و (ـ ب).
(٢٨) أن (ـ م).
(٢٩) وإلا (م).
(٣٠) ممتنحاً (ب).

- ١٠ -

[الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات]

وليس هناك فصل كالذي قال بعض الناس في دلالة الاسم وفي المعنى الثابت(٣١) في الفكر عن (٣٢) دلالة الاسم، فيكون المعنى في الاسم غير المعنى الراكد في الضمير. فإنه من القبيح أن يُظن بأن(٣٣) دلالة الاسم غير ما يثبت عليه المعنى في النفس. ومن(٣٤) تأول الاسم على غير ما يثبت في الفكر لا يزال(٣٥) الاستعمال للاسم تحت(٣٦) الجواب من المسؤول فيه(٣٧)، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم(٣٨) وأجابك المسؤول. فإن أحد ظن - سائلاً كان أو مسؤولاً - أن الاسم(٣٩) الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك في الواحد وفي الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه، وليس منها شيء إلا دليل على كثير، فالسائل والمسؤول قد يلتبسّ عليهما الكلام كالذي فعل زينن، فإنه ظن بالواحد أن دلالته مفردة فَضَلَّ، وكان ما أثبت من مسألته أن الكل واحد، فصار التضليل في هذا الموضع إنما يكون من قبل الاسم وليس من التي في الضمير أو في فهم

(٣١) المتصور (فوق).
(٣٢) من (ب).
(٣٣) أن (ب).
(٣٤) ما (م).
(٣٥) لا يزل (ب).
(٣٦) بحيث (م).
(٣٧) عنه (فوق).
(٣٨) فهما (فوق) (حاشية ب).
(٣٩) فإن كان الاسم الذي يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد.

المسؤول. ـ فإنْ أحدٌ[٤٠] ظن بالكَثير الدلائل من قِبل الاسم المشترك أن دلالته كثيرة، فقد استبان أن التضليل فيه ليس[٤١] من قِبَل كلمة[٤٢] الضمير. فلا محالة أن أوّل التضليل يكون في مثل هذه الكلمات التي نرفعها إلى لفظ الاسم وإلى معنى الضمير فندل على الكثير في أي الأشياء قيلت: وليس يستبين[٤٣] في الكلمة ما في الضمير، ولكنه يستبين ذلك بجهة من الجواب من المسؤول على مايخرج من الكلام. ـ فأما من قِبَل اللفظ بالاسم فقد يمكن أن تكون كلها: وأما ها هنا فما لم يكن فصلاً[٤٤] من قِبَل المعنى فهو بالاسم يتضلل[٤٥]. فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها، لا من قبل الاسم ولا من قبل الضمير. ومن للناس من قال إنها كلها: إما من قِبل الاسم، وإما من قبل المعنى، وعلى مثل[٤٦] ذلك يقسمونها ولا يزعمون أنه يكون غيرها. ـ ألا أنها تكون منا[٤٧] بيسير من الأكثر، فمنها ما هو فصل من جهة الاسم: وقبيح أن يقال إن كل ما كان مضلّلاً من جهة اللفظ فذلك من قِبَل الاسم: فقد تكون مِضلّات لا من قِبَل جواب المجيب عليها، ولكن من قِبَل الكلمة في المسألة وما يدل عليه من الكثير.

171a- وقبيح النية أن نتكلّم في شيء من التبكيت والتضليل قبل أن نتكلّم في

(٤٠) أحداً (م).

(٤١) في نسخة أخرى: ليس عند الضمير، وأوّل ذلك عند الكلام الذي بهذا النحو، فهي إذن تلك التي عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التي تدل على كثير. ثم بعد ذلك عند أي الأشياء كان، فإنه ليس في الكلام ذاك الذي عند الضمير.

(٤٢) ما في (فوق).

(٤٤) يكون (م).

(٤٣) يتبين (فوق) (ـ م).

(٤٤) يكن متصلاً (فوق).

(٤٥) يتصل (فوق) (م)؛ يكن متصلاً (فوق) (+ ب في غير موضعها).

(٤٦) حسب (فوق).

(٤٧) مقاييس (فوق). نقل آخر: ولكن جميع السولوجسمومات إنما من المكثر (الكلي: فوق) والمفردات منها هذه التي من الأشياء.

المقياس، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس. ومن أجل ذلك يجب أن نتكلّم أولاً على المقاييس،

(٣٤٤/ب)

نقل يحيى بن عدي

لا في القياس أولاً، وذلك أن التبكيت هو قياس ما: فإذن ينفع[٤٨] في القياس القياسُ الذي قبل القياس، وفي التبكيت الكاذب والذي كهذا هو تبكيت يرى. وقياس التناقض بسببه[٤٩] تكون العلة، وفي التناقض[٥٠]، وذلك[٥١] أنه يجب أن يزاد التناقض متى كان فيهما[٥٢] كليهما التبكيت الذي يرى. ويوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففي التبكيت[٥٣] أو في القياس[٥٤]؛ وأما أن «ما ليس للإنسان يعطي» ففيهما[٥٥] كليهما؛ وأما التي بـ«ـشعر أوميروس الشكل الذي بالدائرة» ففي القياس[٥٦]؛ وأما الذي ولا في واحد منهما فقياس صادق.

ولكن من حيث جاءت[٥٧] الكلمة: أولاً الكلمات اللواتي في التعاليم لدى الاعتقاد هن أوْ لا؟ وإن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة، ليست كهذا الشكل الذي منه كان يجتمع[٥٨] معنى القائمتين: أية الذي اعتقد هذا بعينه يتكلم، أم لا؟

وأيضاً إن دل الاسمُ على كثيرة، وذاك لا يفهم ولا يظن، كيف لا يتكلمّ هذا لدى الاعتقاد؟ أو كيف يجب أن يتكلم[٥٩] إذ يعطي القسمة أو يسأل إنسان إن كان موجوداً أن الساكت يتكلم أولاً أو يوجد كأنه لا، ويوجد

(٤٨) أي ينفع أن يتكلم في القياس الذي قبل القياس (فوق).
(٤٩) من قبله (فوق).
(٥٠) أكثر من (فوق).
(٥١) ويجب (فوق).
(٥٢) بهما (فوق).
(٥٣) فالتبكيت (فوق).
(٥٤) أو بالقياس (فوق).
(٥٥) فيهما (فوق).
(٥٦) فبالقياس (فوق).
(٥٧) حاب (م).
(٥٨) أي: يتنتج (فوق).
(٥٩) يسأل (فوق).

كأنه نعم؟ وإن أعطى إنسان بغير نهاَية فالذي يتكلم ليت شعري أليس لدى الاعتقاد يتكلم؟ وهذا على أن الكلمة يُظن أنها للتي من الاسم. فليس إذن يوجد جنس ما للكلمات لدّى الاعتقاد. لكن أما هؤلاء فهن لدى الاسم، وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيتات، لكن ولا هؤلاء اللواتي يرين، وموجودة التي لأمر اللفظ[٦٠] تبكيتات ترى أيضاً ـ مثال ذلك من العرض وأُخَر.

وإن أهَّل إنسان أن يقسِّم، «أعني أن الساكت يتكلّم»: أما هؤلاء فهكذا، وأما هؤلاء فهكذا: إلا أن هذا هو أما أولاً فإنه شَنِعٌ أن يؤهل وذلك أنه يوجد حيناً ألا يظن الذي يسأل[٦١] أنه على طريق الكثرة؛ وليس ممكناً أن يقسم التي لا يظن. وأما بعد ذلك فأن يعلم بكون شيء آخر، وذلك أنه يجعل الذي يداوم[٦٢] كماله ظاهراً ولا يعلم ولا يظن أنه[٦٣] يقال

نقل عيسى بن زرعة

17- وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلّم في التبكيت قبل أن نبدأ بالكلام في القياس: وذلك أن التبكيت هو قياسٌ ما؛ فالأول إذن أن نقدّم الكلام في القياس[٦٤] الذي له يقدّم[٦٥] على الكلام في التبكيت[٦٦] الكاذب؛ وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبكيت مظنون. وقياس المناقضة[٦٧] هو الذي يكوْن عليها[٦٨] موجودة إما في القياس أو في المناقضة[٦٧] (وينبغي أن يضاف إلى القول لفظة التناقض)، إذا كان التبكيت المظنون موجوداً فيهما جميعاً[٦٩]. فأما القول إن «الساكت يتكلم» فيوجد في التناقض لا في القياس. فأما أن «الإنسان يعطي ما ليس له» فيوجد فيهما جميعاً. وأما القول بأن «شعر أوميروس له شكل الدائرة» فإن ذلك يكون في القياس. والقياس

(٦٠) الصوت (فوق).
(٦١) التي سئلت أنها (فوق).
(٦٢) يواظب (فوق).
(٦٣) أنها (فوق).
(٦٤) نسخة: سوء القياس (فوق).
(٦٥) يستحق التقدم (فوق).
(٦٦) ثاوفيلا: في كذب الكاذب (فوق).
(٦٧) التناقض (فوق).
(٦٨) سببه (فوق).
(٦٩) يعني المقدّمات والنظم (فوق).

الذي قد عدم كل واحدٍ من هذه فهو قياس مصحح[٧٠].

وليس ذلك من مصدر القول[٧١]، ونبدأ أولاً بالكلام في الألفاظ[٧٢] التي في التعاليم[٧٣] و: هل هي مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا؟ وإن استجاد قائلٌ القول في المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة، وسلّم أنه ليس هو هذا الشكل الذي يتحصل[٧٤] منه أن زواياه مساوية لقائمتين: أترى هذا يتكلّم بحسب اعتقاد ذاك، أم لا؟.

فأما إن كان الاسم أيضاً يدل على كثيرين، فإن ذاك[٧٥] لا يفهم هذا ولا يظن[٧٦]، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم: أبأن يقسِّم، أو بأن يسأل: هل الساكت يتكلم، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجهة، ويوجبه بجهة؟ فإن أعطى[٧٧] إنسان أن لا نهاية موجودة: أفليس كلام الذي يتكلم نحو الاعتقاد؟ وإن كان القول يوهم أنه من التي من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنساً للألفاظ[٧٨]. لكن أما هذه فهي التي نحو الاسم، وهذه فليس جميعها تبكيتات ولا من التي تظن كذلك أيضاً، وقد تكون اللواتي ليست من القول[٧٩] تبكيتات مظنونة ـ ومثال ذلك من العرض ومن المعاني الأُخَر.

فإن أوجب بعض الناس للقول بأن «الساكت يتكلّم» أن يقسّم حتى يكونِ منه كذا ومنه كذا: فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولاً شَنِعٌ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذي سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة وليس يمكن (٣٤٥/أ)
أن يقسم ما لا يظن ذلك به. وأيضاً ليكن أن يعلم شيئاً آخر هو أن يجعله

(٧٠) صحيح (ب).
(٧١) مخرج اللفظ (فوق).
(٧٢) الأقاويل (فوق).
(٧٣) العلوم (فوق).
(٧٤) يجتمع (فوق).
(٧٥) أي المجيب (فوق).
(٧٦) يتوهم (فوق).
(٧٧) سلم (فوق).
(٧٨) للأقاويل؛ بل (فوق).
(٧٩) اللفظ تبكيت مظنون (فوق).

ظاهراً عند من لا دربة له كدربته، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قِبل أن في

نقل قديم

قبل أن نتكلّم على التضليل الكاذب، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ومقياس مناقضة. ولذلك يجب أن تكون العلة إما في المقياس، وإما في الإنطافاسيس وهي المناقضة (وقد ينبغي أن يزيد فيقول: ربما كان التضليل المخيل في الأمرين جميعاً). فقولك[٨٠]: «الساكت يتكلم» - وهو تضليل وهو من الأنطافاسيس[٨١] لا في المقياس. وإذا «أعطى الإنسان من كلامه ما ليس له» كان المضلل في الأمرين. وقولك إن «شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة» فهذا القول[٨٢] مُضِلٌ بالمقياس. وما لم يكن واحداً من هذه فهو مقياس صادق.

فلنعد إلى ما جرى عليه الكلام؛ ولننظر: من أين يكون التضليل في كلام العلوم: من الفهم أو من غير الفهم؟ وإنْ أحد[٨٣] ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثل الشكل الذي يجتمع فيه خطان متساويان، فما نحنِ قائلون: هل قائل هذا القول عند نفسه فهم، أو لا؟

وأيضاً إن كان الاسم دليلاً على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن ذلك، فكيف تكون ضلالة ذلك عند نفسه أو كيف ينبغي أن يسأل إلا أن

---

(٨٠) كقولك (فوق).

(٨١) المناقضة (فوق). (٨٢) بقول (ب).

(٨٣) إن القائل إن كان عنى مثلث متساوي الساقين فثلاث زواياه مساوية لزاويتين قائمتين قد صدق، ولكن إن كان عنى أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث فثلاث زواياه مساوية لقائمتين فقد أصاب. وإن كان إنما عنى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوي الساقين فليس ذلك كذلك، وإنما هي كذلك من أجل أنّ هذا أولى لكل مثلث.

يعطى أوْ لا. فإنْ أحدٌ سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلّم أو لا يجوز، أو ذلك جائز مرة، ومرة ليس بجائز. فإن أجاب مجيب فقال إنه ليس بجائزٍ ألبتة، ثم تكلم الساكت، أفما[٨٤] أن يكون[٨٥] المجيب مبكتاً عند نفسه؟ وقد يظن أن التضليل في هذا القول من قِبَل الاسم. ولا محالة أنه ليس لهذا الكلام الذي يسند إلى الفكر جنس جامع له، بل إنما يكون بعضها من قِبَل الاسم. وليست كلها مُضِلات، ولا المخيلة كلها بمضِلات، فقد تُتخيل مُضِلات من غير اللفظ كالذي يكون من العارض في الكلام.

فإنْ أحدٌ حمل نفسه على القسمة فقال: إن «للساكت أن يتكلم» إما هكذا وإما هكذا ـ فلُيعلم أوّلاً أن ذلك قبيح به، لأنه ربما لم يكن المسؤول متصرفاً لأوجه كثيرة فِهما بالقسمة[٨٧] وما لم يكن مظنوناً[٨٨] لم تمكن قسمته. وأيضاً[٨٩] إن إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المتفكر وعلى خلاف الجاهل و[٩٠] الظانّ له، وإلا فما المانع له من أن يفعل ذلك[٩١] فيما ليس بمضاعف.

نقل يحيى بن عدي

(٣٤٥/ب)

على وجه آخر من قبل أن هي هؤلاء غير المضاعفات أيضاً ما الذي

---

(٨٤) فَإما (م).

(٨٥) فيكون (م)؛ يكون (فوق) (ـ م).

(٨٦) و (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر (+ حاشية ب).

(٨٧) متهيئاً للقسمة (فوق). (٨٨) لا (فوق).

(٨٩) نقل آخر: ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر، فيجعلها ظاهرة لمن ليس له فهم إلا بعلم، ولا يظن أنها تقال بنحو آخر، وفي هذه التي ليست بمضاعفة ما الذي يمنع أن يضيع هذا، مثل قولك: أرأيت يا هذا مساويات هي المتوجهات للمثنيات في أربعة.

(٩٠) و (ـ ب).

(٩١) ذلك (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوقها (+ حاشية ب).

35 يمنع من أن يفعل(٩٢) هذا: أترى(٩٣) الوحدات التي في الرباعيات هن مساويات للثنايات والثنايات هنّ: أما هؤلاء فمتحدات هكذا، وأما هؤلاء فهكذا؟ وأترى لهؤلاء الأضداد علم واحد، أم لا؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات؛ وأما هؤلاء فغير معلومات. وبالجملة، فالذي يؤهّل هذا لا يعلم
-17 أن الذي يعلم هو آخر غير الذي يفحص بأن(٩٤) الذي يجب أن لا يسأل بل أن يجعل معلوماً، وأما ذاك فأن يسأل.

---

(٩٢) يعمل (فوق).

(٩٣) ليت شعري (فوق).

(٩٤) فبأن (فوق).

- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً فأن يؤهلّ أن يضع أو أن يرفع ليس هو للذي يبرهن، لكن للذي يأخذ تجربة. والتجربة هي جدلية ما، ومن قِبَل هذا يفكر في هؤلاء، وذلك أنها ليس تبصر[١] الذي يعلم، لكن الذي لا يعلم ويظن. ـ فأما ذاك الذي يبصر بالأمر[٢] هؤلاء العاميات فجدلي. وأما الذي يفعل[٣] هذا مخيلاً[٤] فسوفسطائي. ـ والقياس المرائي والسوفسطائي هو: أما واحد فالذي يرى قياساً من قبله[٥] الجدلية هي ممتحنة، فأنْ كانت النتيجة صادقة: وذلك أنه مطالب من قِبَل[٦] ماذا. وثانياً[٧] جميع التضليلات اللواتي لسن بحسب صناعات كل واحد ويظن أنهن مجودات بحسب الصناعات. وأما هؤلاء الرسوم الكاذبة فليست غير مرائية، ولكن هؤلاء اللواتي تحت الصناعة، هنّ فارلوجسموس[٨]. فليس إن كان موجوداً رسمٌ ما كاذب عند الصادق ـ مثال ذلك الذي لبقراط، أي[٩] التربيع الذي بالمنسقس[١٠]، أي الأشكال الهلالية. لكن كما ربَّع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُرَبَّع؛ إلا أنه ليس

(١) ترى (فوق).
(٢) في (الأمر) (فوق).
(٣) يعمل (فوق).
(٤) على طريق التخييل (فوق).
(٥) أجله (فوق).
(٦) أجل (فوق).
(٧) ثانياً (ـ م).
(٨) فارلوجسمو (م).
(٩) أو (م).
(١٠) بالمنسقوس (م).

بحسب الأمر. ومن قِبل هذا هو سوفسطائي[١١]. وأما متى كان يرى من قِبَل هؤلاء اللواتي كهذا قياساً، فكلمة مرائية، والذي يرى قياساً كالأمر[١٢] وإن كان قياساً هو كلمة مرائية، وذلك أنه إنما يرى بحسب

نقل عيسى بن زرعة

هذه التي ليست مضاعفة أيضاً ما الذي[١٣] يمنع من أن يفعل هذا الفعل: أترى الوحدات في الأربعة مساوية للثنايات، وثنايات هذه فوجودها متحدةً يكون على هذا الوجه، وهذه على هذا النحو[١٤]. وليت شعري: هذه[١٥] الأضداد علمها واحد أم لا؟ وقد يكون: أما بعض المتضادّات فمعلومة، وبعضها غير معلومة. ويظن، بالجملة، أن الذي يسوّي بين هذه ليس يعلم أن المعلم[١٦] غير الذي يبحث عما[١٧] ينبغي؛ فأما الذي يعلم
17- فألاّ يسأل، بل يجعل الأمور معلومة، وأما ذاك فأن يسأل.

---

(١١) مرائي (فوق).

(١٢) بحسب الأمر (فوق).

(١٣) لا مانع (فوق).

(١٤) على هذه الجهة (فوق).

(١٥) هل (ب).

(١٦) الذي يعلم (فوق).

(١٧) عن الواجب (فوق).

- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً[١٨] فإن المبرهن ليس له إما أن يضع[١٩] أو أن يرفع بالسوية، بل ذلك للذي يمتحن. وذلك أن الإمتحان جزءٌ من صناعة الجدل، ولهذه العلة يكون نظرها في هذه المعاني، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم، بل مع الذي لا يعلم ويظن ذلك به. ـ فأما الذي ينظر في الأمر من قِبَل الأشياء العامّية فهو جدلي. والذي يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائي. ـ وأما القياس المرائي والسوفسطائي فهما واحد يظن أنه قياسي ـ ومن أجلهما تكون الجدلية[٢٠] هي الممتحنة[٢١]. فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذي يكون على «لِم الشيء» هو الطالب[٢٢] وثانياً جميع التضليلات هي التي ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع، ويظن أنها بحسب الصناعة. وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية إلا أن سوء القياس إنما يكون[٢٣] من الأمور المرتبة تحت الصناعة، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدّي إلى الحق ـ ومثال ذلك تربيع الدائرة، لا الذي عمله

(١٨) في نقل ثاوفيلا: وأيضاً فإن المبرهن ليس له أن يأتي بالإيجاب والسلب، لكن عندما يريد الإمتحان، لأن الصناعة الممتحنية هي جدلية ما.

(١٩) يوجد (فوق).

(٢٠) الإمتحانية (فوق).

(٢١) جدلية (فوق).

(٢٢) الباحث (فوق).

(٢٣) يوجد (فوق).

بقراط بالأشكال الهلالية؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات، إن كانت الدائرة مما يربع، إلا أنه ليس بحسب الصناعة[٢٤]. ولهذه العلة يكون قياسه سوفسطائياً. فإذا كان القياس إنما يظن موجوداً من أمثال هذه الأشياء، فإن القول يكون مرائياً فأما الذي يُظَنُّ أنه قياس بحسب الأمر، وإن كان ذلك القياس قولاً مرائياً[٢٥]

نقل قديم

كقولك: ليت شعري أي الآحاد مساوية للأزواج في الترابيع؟! فمن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا؛ ومنها ما هو بحال غيرها، أو كقولك[٢٥]: هل العلم علم واحد حاصر للأضداد، أم ليس كذلك؟ فمن الأضداد ما كان
٢/أ) معروفاً، ومنها ما ليس بمعروف فمن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن
17- حال المفيد للعلم غيرُ حال المتكلم، وأن الواجب على مفيد العلم ألا يكون سائلاً. بل يكون مبيِّناً[٢٧] عما علم وأن المسألة لغيره.

---

(٢٤) الأمر (فوق).

(٢٥) قول مرائي (م).

(٢٦) ومثل قولك: هل العلم بالأضداد واحد، أم لا؟ (فوق).

(٢٧) مظهراً لما علم ومفيده (فوق).

- ١١ -

[مختلف أنواع تجاهل المطلوب]

وأيضاً[٢٨] إن الإثبات والنفي ليسا لمن[٢٩] أراد أن يُبَصِّر بالطريق، وإنما هو للمجرّب المتبحّر، لأن من شأن المجادل الإمتحان والاختبار. من أجل ذلك كان بسطه[٣٠] في كل لون، فيمتحن البصير، ويمتحن الجاهل، ويمتحن المتزيّي بزي أهل العلم. ـ والناظر في الحقائق من جمل الأشياء فذاك مجادل بصحةٍ؛ والذي يفعل ذلك بالتخييل فذاك سوفسطائي ـ. فالمقايس المشاغب[٣١] والسوفسطائي فهما[٣٢] واحد مخيل بالمقياس الصحيح الذي عليه يدين أهل الجدل بالإمتحان. فإن صدقت[٣٣] النتيجة من كلامهم لأن الشيء الذي «من أجله» كان مقياسهم معطى[٣٤]. وكل ما

(٢٨) في نسخة أخرى: وأيضاً الوضع والرفع ليسا لمن تبصر، ولكن للذي يأخذ التجربة، لأن التجربة إنما هي نحو من الديالاقطيقية (صناعة الجدل: فوق). ومن أجل ذلك على هذه نقض، لأنها لا ترى الذي يعلم، ولكن الذي لا يعلم ويظن؛ وذاك الذي يرى بالفعل هذه العامية هو الديالقطيقي؛ والذي يفعل هذه بالتخييل سوفسطائي.

(٢٩) لم (+ ب).

(٣٠) بطشه (فوق).

(٣١) المماري (فوق).

(٣٢) إنما هما (فوق).

(٣٣) حالة (فوق) (م)؛ بطشه (فوق) (ب).

(٣٤) نقل آخر: وإن كانت نتيجة صادقة ولتلك التي من أجل أي شيء هو مطالب؛ وجميع المضلات تلك التي ليست كصناعة بحمل واحد، ويظن أنها كالصناعة. =

كان[٣٥] مثله مما ليس هو على طريق الصناعة فجميعها من المضلات في الصناعة، لأن الكتب التي يجاب فيها على أسماء قومٍ ليست من طريق المماراة والشغب من أجل أن المُضِلَّات إنما تقصد لنقض الصناعة، وليست الكتب المنحولة كذلك، وإن كان مذهبها الصدق، كالذي افْتُعِل[٣٦] باسم[٣٧] بقراطيس وافتعال التربيع الذي يكون بالمنسقس وهو من نصف الدائرة[٣٨] ولكن كتربيع الدائرة الذي فعله ابروسن[٣٩] الحكيم، إن كان يمكن تربيع الدائرة إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة؛ ولذلك وجب أن يكون من طريق السوفسطائية. فالقول يحير إذا لم يكن من[٤٠] نفس صنعة[٤١] الشيء؛ فذلك مقياس مما يرى مُخَيِّلٌ؛ وإن كان من نفس[٤٢] الشيء فذاك مقياس بعيد من قول المماراة[٤٣] والشغب، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء فذاك لغير[٤٤] تخيل، لذلك وجب أن يكون وجب مطيعاً[٤٥] عالماً. فكما[٤٦] أن الظلم

نقل يحيى بن عدي

٣٤/ب)

الأمر، فإذن هو مطالب[٤٧] وجائر. وذلك أنه بمنزلة[٤٨] ما أن في

= فأما هذه المسميات الكاذبة فليست غير ممارية، ولكن تلك التي تحت الصناعة.

(٣٥) كان (ـ ب).

(٣٦) مطغى (فوق)؛ فعل (فوق).

(٣٧) ياسين (م)؛ فعل (فوق) (ب). (٣٨) للدائرة (ب).

(٣٩) تحتها ياسين وهو تحريف ظاهر (+ حاشية ب).

(٤٠) من (ـ ب).

(٤١) نقل ثانٍ: كما ربع بروسن الدائرة، إن كانت الدائرة تربع.

(٤٢) ذات (فوق).

(٤٣) الممازة (م). (٤٤) بعد (فوق).

(٤٥) وكما أن الظلم المضادّ في الصراع.

(٤٦) فكما (ـ م)؛ الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية (+ حاشية ب).

(٤٧) مخترع (فوق). (٤٨) وبمنزلة (فوق).

الجهاد يوجد للجور صورة[٤٩] ما وهو جور جهاد ما، هكذا جور الخصومة هو في مضادة الكلمة المرائية: وذلك أن ها هنا الذين يشتهون أن يغلبوا لا محالة كأنهم يلقون جميهن، وها هنا هؤلاء الممارون. فأما هؤلاء الذين هم هكذا[٥٠] من أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصغر[٥١]، وأما هؤلاء الذين فمن أجل المديح الذي على[٥٢] اللقب المِرائي: وذلك أن المراء كما قلنا ملقب من حكمة ترى. ومن قِبل هذا يشتاقون إلى البرهان الذي يرى.

وهؤلاء المحبون للشغب والممارون هم للكلمات هن[٥٣] فهن[٥٤]، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن، وكلمة هي[٥٥]، فهي تكون مرائية وشَغَبية، لكن ليس لها بعينها، لكن: أما من حيث الغلبة التي ترى فشَغَبِية، وأما من حيث الحكمة فمرائية، وذلك أن السوفسطائية[٥٦] هي حكمة ما ترى، إذ ليست.

والذي هو مرائي في مكانٍ يوجد له عند الجدلي كما للكاتب الكاذب عند المهندس: وذلك أن الجدلي والكاتب الكاذب يقرن[٥٧] منها بأعيانها[٥٨] الهندسيات. لكن أما ذاك فليس مرائياً من قِبل أنه من المبادىء والنتائج
172a اللواتي تحت الصناعة فكتب[٥٩] على طريق الكذب، وأما ذاك فتحت صناعة الجدل، وأما أنه عند هؤلاء الأُخر مرائي فمعلوم[٦٠] ـ مثال ذلك التربيع الذي بالأهلة ليس مرائياً، وأما الذي لبروسن فمرائي: وأما ذاك فليس لنا أن نقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قِبل أنه من مبادِيء خاصة؛ وأما ذاك فإلى كثيرين، أي جميع الذين لا يعلمون الممكن[٦١] في كل واحد وما ليس بممكّن ويلائم. إما كما ربَّع أنطيفون أو أن يقول[٦٢] إنسان أن يمشي من

(٤٩) نوع (فوق).
(٥٠) كهذا (م).
(٥١) الخصومة (فوق).
(٥٢) في (فوق).
(٥٣) بأعيانهن (فوق).
(٥٤) فهن (ـ ب).
(٥٥) بعينها (فوق).
(٥٦) المراء هو (فوق).
(٥٧) يؤلف (فوق).
(٥٨) منهن بأعيانهن (فوق).
(٥٩) تكتب (م).
(٦٠) فهو معلوم (فوق).
(٦١) يعلمون ما هو ممكن (فوق).
(٦٢) قال (فوق).

العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون: لا الطبية، وذلك أنه عامي. فأما إن كان للمرائي إلى الجدلي[٦٣] لا محالة، كما للكاتب الكاذب عند الجدلي على مثال واحد ـ فلا يكون

نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر، فهو إذن مطالب وجائر. وكما أن للجور في الجهاد صورة ما وهي الجور في مخاصمة ما، فكذلك يكون الجور في المخاصمة التي تكون في مضادّة القول هو المراء: وذلك أن الذين يحبون الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا[٦٤] كل شيء؛ فكذلك الممارون ها هنا. فهؤلاء[٦٥] الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وهؤلاء من أجل المديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية: وذلك أن السوفسطائية هي ـ كما قلنا ـ أمْرٌ ما له لقبٌ من الحكمة المظنونة؛ ولهذه العلة يشتاقون ما يظن برهاناً. وأقاويل[٦٦] الممارين والمغالطين واحدة بعينها[٦٧]؛ إلا أنها ليست لأسباب واحدة بأعيانها؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائياً ومرائياً، لكن لا من جهة واحدة بعينها: لكنه إذا قصد به لأن يظن غالباً فهو مرائي؛ وإذا قصد لأن يظن حكيماً فهو سوفسطائي، وذلك أن معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك. وحال المرائي في بعض المواضع عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق[٦٨] عند المهندس، وذلك أن الجدلي يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه فقياسها فاسد، وهذه

---

(٦٣) المجادل (فوق). (٦٤) يلقون (م).

(٦٥) قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا: فبعض هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب، وبعضهم هم الذين يفعلون ذلك للمديح الحاصل بالألقاب السوفسطائية.

(٦٦) وألفاظ (فوق). (٦٧) بأعيانها (فوق).

(٦٨) الكذب (فوق). الحق: (الواجب: فوق).

هي حال الذي يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند المهندس. إلا أن ذاك ليس مماريًا، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب[٦٩] من مبادىء -172a- ونتائج مرتّبة تحت الصناعة. وهذا المرتّب تحت صناعة الجدل فمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأُخَر يكون مرائيًا ـ مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية[٧٠] غير مرائي، والمِرائي هو الذي عمله بروسن. فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئها الخاصية؛ والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة القومُ الذين لا يعرفون الممكن والممتنع[٧١] في كل واحد من الأمور. وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفن أوفق من قول القائل إن المشي بعد العشاء فضل[٧٢]، بسبب قول زينن، الذي لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم. فإن كانت حال المرائي عند الجدلي كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق بعينها

نقل قديم

في المضاف أو الصراع إنما هو[٧٣] نوع من أنواع الجور في القتال، كذلك المضاد[٧٤] في الكلام هو ضرب من الجور في قتال الكلام: فكلٌّ يتناول كلًّا. وكذلك يفعل ها هنا أهلُ المراء: فأحد الفريقين حريصٌ على نفس الغلبة، يبطشون بكلٍّ، ولذلك يقال إنهم مشاغبونَ محبون للقتال. فأما السوفسطائيون[٧٥] فإنهم يمارون في الكلام طلبًا للفخر، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس من حكمة مخايلة ببرهان مخايل. فالمشاغبون

---

(٦٩) الكذب (فوق).

(٧٠) إنما صار غير مرائي لاستعماله أصولاً هندسية وإن كانت على خلاف الحق، فصار الآخر مرائيًا لأنه بني على غير الأصول الهندسية.

(٧١) وغير الممكن (فوق).

(٧٢) فاضل (فوق).

(٧٣) هو (ـ ب).

(٧٤) التضاد (فوق).

(٧٥) السوفسطائيين (م).

والسوفسطائيون كلامهم كلام واحد، إلا أنه[٧٦] ليس من أجل شيء واحد، بل عماد[٧٧] المشاغب الاستظهارُ[٧٨] بالغلبة، وعماد السوفسطائي المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هي حكمة مخيلة غير موجودة على الصحة.

فأما المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل من يفتعل الخطوط بالكذب عند الماسح، لأن المشاغب إنما يضع قياساً[٧٩] من الذي يقتاس به الديالقطيقوس وهو المجادل، كمثل ما يفتعل المضِلات صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح، إلا أن أحدهما ليس بمشاغبٍ من أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن[٨٠] إلاّ من أوائل الصناعة ونتائجها. فأما الذي يقتاس بقياس المجادل فمعروف بأنه مشاغب مماحك من قوله إن التربيع من نصف الدائرة ليس كاذباً[٨١]، وإن قول بروسن الحكيم باطل. فأحد هذين يجوز أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جعل كل كلامه من أوائلها الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة، لأن من قال إنه لم يعرف الممكن في كل واحدٍ من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصلح ذلك، فإنما يصلح كالتربيع الذي جعل أنطيفون، أو كقول من قال إن المشي بعد العشاء ليس بنافع، ذلك[٨٢] زينون[٨٣] واحد من العوام ليس بطبيب، فلو كانت[٨٤] حال المشاغبات[٨٥] عند المجادل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان البتة مشاغباً ولا ممارياً[٨٦].

---

(٧٦) أي ليس غايتهم واحدة.

(٧٧) عتاد (فوق).

(٧٨) للإستظهار (م).

(٧٩) قياساً (ب).

(٨٠) أظن: التي لم تكن من أوائل الصناعة.

(٨١) كاذب (م).

(٨٢) كأنه يقول: وإن صلح ذلك فإنما يصلح كالتربيع.

(٨٣) يقول: زينون الذي ليس بطبي، فإنه عامي؛ زينون (فوق) (ـ ب).

(٨٤) نقل آخر: فإن كان على كل حال للمشاعب عند الديالقطيقي، وهو المجادل في سنة واحدة كالذي للكاتب الكاذب عند الحق.

(٨٥) المشاغب (فوق).

(٨٦) مشاغب ولا مماري (م).

(٣٤٧/ ب)

مِن قِبَل هذا مرائياً[٨٧]؛ والآن[٨٨] ليس الجدلي عند جنس ما محدود وغير مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك[٨٩] الكلي: وذلك أنه ليس الموجودات ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يحتملن أن تكون[٩٠] تحت مبادىء هي[٩١] فهي. فإذاً ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتي تبرهن شيئاً هي سائلة: وذلك أنها ليست مسلطة على أن يعطي أياً كان من الأجزاء؛ وذلك أن القياس لا يكون من كليهما. وأما الجدل[٩٢]: مسائله وإن[٩٣] كانت تبرهن، فليس جميعهن؛ ولكن هؤلاء الأوائل والمبادىء النسبية لم تكن تسأل. وذلك أنه إذا لم يعطِ لم يكن لها أيضاً من أين تقول نحو المقاومة. ـ وهذه ممتحنة أيضاً، وذلك أنه ليست الممتحنة موجودة كهذه، أي كالهندسة، لكن التي[٩٤] توجد للذي لا يعلم وذلك أن الذي لا يعلم الأمر متسلط أن يأخذ الإمتحان من الذي لا يعلم[٩٥]؛ إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتي يعلم، ولا من هؤلاء الخاصات، لكن هؤلاء اللواتي يتبعن[٩٦] من جميع اللواتي كهؤلاء. وأما هؤلاء للذي يعلم فَوَلا شيء يمنع ألا يعلم الصناعة؛ وأما الذي لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم. فإذن هو ظاهر أن العلم الممتحني[٩٧] ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها؛ وذلك أن جميع الصناعات يستعملنِ شيئاً عاماً أيضاً. ومن قِبَل هذا جميع الأُمِّيين يستعملون بنحو ما الجدل والممتحنية: وذلك أن جميعهم[٩٨] يرومون إلى مبلغ ما أن يختبروا[٩٩] هؤلاء الذين يَقْوَوْن. وهؤلاء هن عاميات، وذلك أن

---

(٨٧) مماريًا (فوق).

(٨٨) أما الآن فليس (فوق).

(٨٩) كالكلي (فوق).

(٩٠) تكنّ (ب)؛ يكنَّ (فوق).

(٩١) بأعيانها (فوقهما).

(٩٢) أي صناعة الجدل (فوق).

(٩٣) ولو (فوق).

(٩٤) يوجد لها الذي (فوق).

(٩٥) جملة: «وذلك أن الذي . . . من الذي لا يعلم» (ـ ب).

(٩٦) يلزمن (فوق).

(٩٧) الممتحن (ب).

(٩٨) وبجميعهم: (فوق)

(٩٩) يقصوا (فوق).

هؤلاء ليس يعلمون أقل من[١٠٠] أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم يقولون شيئاً خارجاً كثيراً، يبكتون. فإذن ليس جميعهم مشتركين[١٠١] دائماً، وذلك أن هذه الصناعة الجدل؛ والذي هو ممتحن لصناعة قياسية هو جدلي. ومن قِبَل أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجميعهم، وليست بجميع هؤلاء، كيما تكون طبيعة ما وجنساً، لكن كسلب، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء

ـ إلى هذا الموضع وُجِد من تفسير قويري لهذا الكتاب ـ[*]

نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا[١٠٢] السبب ممارياً. فأما الآن فالجدلي ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبَرْهِنٍ لشيء أصلاً؛ وليس يجري مجرى الكلي في هذه الحال: وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة في مبادىء واحدة بأعيانها. فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتي تبرهن شيئاً ما تستعمل السؤال، وذلك لأن ليس لها أن تعطي أي جزء اتفق: من قبل أن القياس لا يكون منهما. فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت[١٠٣] فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء، بل في الأمور المتقدمة، وليس تسأل عن المبادىء الخاصية: فليس لها أيضاً أن تأتي بقول فيه مقاومة، ما[١٠٤] لم يسلَّم لها. ـ وهذه هي حال الصناعة المجربة[١٠٥]؛

---

(١٠٠) من (+ ب). (١٠١) مشتركون (م).

(*) قويراً (ويكتب أيضاً قويري كما في «الفهرست» لابن النديم ص ٢٦٢، وابن القفطي ص ٣٧): هو أبو إسحاق إبراهيم. كان أستاذاً لأبي بشر متى بن يونس. وله من الكتب: «تفسير سوفسطيقا»، «تفسير قاطيغورياس» (مشجر)، وكتاب «باريرميناس» (مشجر)، وكتاب «أنالوطيقا الأولى» (مشجر)، وكتاب «أنالوطيقا الثاني» (مشجر).

ـ راجع كتابنا: «التراث اليوناني» ص ٧٥ (+ حاشية ب).

(١٠٢) في نقل ثاوفيلا: فإنه لا يكون عند ذلك ممارياً.

(١٠٣) برهنت (فوق).

(١٠٤) إذا (فوق). (١٠٥) الممتحنة (فوق).

وليس إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه[١٠٦] الحال كالهندسة، بلِ هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم. وذلك أن للذي لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه؛ وله مع ذلك أن يجيب[١٠٧] لا من الأشياء التي قد عرفها، ولا من الأمور الخاصية، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم. فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارفٍ بالصناعة؛ والذي لا يعلم[١٠٨] فليس من الاضطرار ألا يعلم. فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود؛ فإنها من أجل جميع الأشياء: وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية. ولهذه العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الإمتحان بجهة ما، لأن جميعهم يروم الحكم على الضامنين[١٠٩] إلى حد ما. وهذه هي أمور مشتركة[١١٠]؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء[١١١] بتلك الأشياء ـ وإن كانوا يظنون أنهم يقولون قولاً خارجاً عن الأمر جداً ـ دون معرفة غيرهم. فليس[١١٢] جميعهم[١١٣] إذن يبكتون، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة؛ وذلك أن هذه الحيلة[١١٤] جدلية؛ والمجرِّب الذي يستعمل الصناعة القياسية[١١٥] هو جدلي. ولأن هذه المعاني الموجودة للكل كثيرة،
(٣٤٨/أ) وليس جميعها موجودة كأنها طبيعة ما أوجنس، بل على جهة السلب؛ وهذا ليس في جميع هذه

---

(١٠٦) في هذه (فوق). (١٠٧) يعطي (فوق).

(١٠٨) في العربي بنقل الناعمي: إن لم يحسنها كان مضطراً (مضطر: م) إلى الجهل بالصناعة.

(١٠٩) اختبار المذعنين (فوق).

(١١٠) عامية (فوق). (١١١) هؤلئك (فوق).

(١١٢) يحتمل أن ينقل أيضاً هكذا: وليس يبكتون جميع الأشياء لأنهم دائماً مشتركون.

(١١٣) في نقل ثاوفيلا: وجميعهم يبكتون، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة؛ والذي يذهب مذهب الصناعة هو الجدل.

(١١٤) الصناعة (فوق). (١١٥) الجدلية (فوق).

إلا أنّا نرى[١١٦] المجادل ليس يقصد قَصْدَ جنس من الكلام محدود، ولا يثبت البرهان على شيء البتة، لا مفرد ولا غير مفرد، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهل لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنسٍ واحد. ولو أنه أمكن ذلك، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة، فلا تكون أوائل غيرها. من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة[١١٧] مُسائلة ما كانت منسوبة إلى طباع يبيّنه[١١٨] لها، لأنها لا تدري بأي الحرفين[١١٩] تتقوّم. والمقياس لا يكون البتة من كليهما. ومذهب الديالقطيقس، وهم المجادلون، كذلك المذهب سواء. فلو كان المجادل أن [١٢٠] يثبت البرهان أو يبصِّر ببعض ما عليه أوائل صناعته[١٢١]. وإن لم يكن ذلك في كلها وفي جملتها، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطي في ذلك شيئاً، ولا يثبت في ذلك أقاويل لم تكن له شيئاً يجعل منه مجادلة من ردّ عليه. ـ فإن زعم أيضاً أن مذهب المشاغب هو مذهب إمتحان: وليس الإمتحان والتجربة كمثل المساحة، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئاً. فقد يجوز لمن يحسن شيئاً أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئاً وإن أخذ[١٢٢] من لا يحسن فعال شيء فلم يقله من أشياء تقدّمت معرفته[١٢٣] بها، أو أنها خواص الشيء المَطلوب، بل إنما قال من اللواحق وما[١٢٤] أشبهها فتلك من أحسنها، ليس يمنعه شيء إلا أن يكون عالماً بالصناعة؛ وإن لم يحسنها كان مضطراً إلى الجهل بالصناعة. فقد تَبَيّن أن التجربة والإمتحان ليس هو بعلم لشيء محدود. ومن أجل ذلك صار جائزاً في جميع الأشياء. وذلك أن الصناعات

---

(١١٦) أن (+ ب).

(١١٧) الصاعة (م)؛ أظنه الصناعة، صح (فوق).

(١١٨) بيّنة (ب).

(١١٩) الجزئين (فوق).

(١٢٠) أن (ـ ب).

(١٢١) صناعة (ب).

(١٢٢) أخذت (م)؛ أجاب (فوق).

(١٢٣) معرفتها عنده (فوق).

(١٢٤) لم (+ ب).

قد تستعمل أشياء مشتركة مُشاعة[١٢٥] في الجميع. لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلي[١٢٦] والإمتحان. فقد نرى الكثير يناظرون مُدَّعي العلم إلى قدر من الأقدار. ولهذا[١٢٧] عنيت أنه مشترك مشاع في الكثير، لأنه يمكن كل[١٢٨] أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك، وإن ظنوا أنهم يضللون أحداً فيما يكون من تبكيتهم. فلما كانوا جميعاً يذهبون هذا المذهب على غير اتفاقٍ ولا تثبُّت ـ وهذه صناعة الديالقطيقس وهم المجادلون المشاغبون ـ صار الإمتحان في طريق من استعمال صناعة القياس. فمن أجل أن هذا كثير في جميع الأشياء، وليست حاله كحال شيء، قائم بطباعه[١٢٩] أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية، وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة.

(٣٤٨/ب)

نقل يحيى بن عدي

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتي يُؤْخَذُ الإمتحان بسببهنّ كلّهن
-172b- وتكون صناعة ما ليس التي كهؤلاء اللواتي تبرهن: ومن قِبَل هذا التماري أيضاً ليس هو الذي يوجد له لا محالة كما للكاتب الكاذب: وذلك أنه لا يكون مُضِلاً من جنس مبادىء ما محدودٍ، لكنه يكون ممارياً عند كل جنس.

فأما المواضع للتبكيتات المرائية فهي هذه. ومن قِبَل أن[١٣٠] نظر في هؤلاء هو للجدلي، فليس يصعب[١٣١] أن ينظر. وذلك أن الصناعة التي نحو المقدّمات[١٣٢] يوجد لها جميع هذا النظر.

(١٢٥) عامية (فوق).
(١٢٦) الجدال (فوق).
(١٢٧) وبهذا (ب).
(١٢٨) كلا (ب).
(١٢٩) بطبعه (فوق).
(١٣٠) أن مكررة (+ ب).
(١٣١) يعسر (فوق).
(١٣٢) المقدمة (فوق).

- ١٢ -

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

أما في[١] التبكيتات اللواتي يرين فقد قيل. - فأما في أن يروا شيئاً[٢] كاذباً وأن يؤدّوا الكلمة إلى غير الإمكان[٣]، وذلك أن هذا كان ثاني الإرادة المرائية: أما أوّلاً فمن أن يسأل كيفما كان وبالسؤال خاصة يعرض[٤]. وذلك أنه إن يحدّد ويسأل إلى شيء غير موضوع فهو صيد هؤلاء: وذلك أنهم إذا قالوا باطلاً يخطئون أكثر ويقولون باطلاً متى كان يسأل[٥] كثيرات؛ إذ ليس شيء موضوع، وإن كان محدوداً عند الذي يتكلّم. وإذ يقول هؤلاء اللواتي تظن تؤهل بِوُسع تُوَسّعه ما يحق أن يؤدّي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدّي شيئاً من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع. وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه رديئاً أقل منه أوّلاً، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عتد التي من البدء؟ وذلك أن أسطكس أن[٦] يعرض إما الكذب، وإما شيء غير مِرائي هو أن لا[٧] يسأل ولا وضعاً واحداً يعقب

(١) هذه (فوق).
(٢) شيء (م).
(٣) أي: إلى المحال (فوق).
(٤) يعرض أكثر ذلك (فوق).
(٥) يستعلم (فوق) (+ ب).
(٦) بأن (ب).
(٧) لا (- ب).

١١٠٠٢٣

ذلك، لكن إذ يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم[٨]: وذلك أن موضع الجرأة[٩] يعمل التفكر.

والموضع الخاص السوفسطائي نحو أن يبيّن الكذب، أن يؤدّي هؤلاء إلى هؤلاء اللواتي تتوسع في الكَلِم، وموجود أن يفعل[١٠] هذا جيداً وغير جيد[١١]، كما قيل أوّلاً.

وأيضاً نحو هؤلاء ضعف اليقين[١٢] بفكر الذي يتكلّم إن من أي جنس. وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتي لا يراها الكثيرون، وذلك أنه يوجد لكل واحدٍ

نقل عيسى بن زرعة

بل في أشياء خاصة: فلنا أن نستعمل التجربة في جميع هذه الأشياء،..
-172b- ونُصَيِّر صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين. ولهذه العلة لا يكون المماري هو الذي حاله لا محالة كحال الذي يرسم الخطوط على الكذب[١٣]؛ وذلك أن التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادىء محدود، بل المراء موجود في كل جنس.

فهذه هي المواضع التي منها تؤخذ التبكيتات السوفسطائية. ولأن صناعة الجدل هي التي تستعمل النظر، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسرٍ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد[١٤] المقدّمات.

---

(٨) يستعلم (فوق) (م) (ـ ب)؛ التسرع (فوق) (+ ب).
(٩) التسرع (فوق) (م) (ـ ب)؛ صواباً وعلى غير صواب (فوق) (ب).
(١٠) يعمل (فوق) (ـ ب).
(١١) صواباً وعلى غير صواب (فوق) (م)؛ أي التشكيك (فوق) (ب).
(١٢) أي التشكيك (فوق) (ـ ب).
(١٣) خلاف ما يجب (فوق).
(١٤) نحو (فوق).

- ١٢ -

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

فهذا مبلغ ما نقوله في التبكيتات المظنونة. ـ وأما في المعنى الثاني الذي يقصد[١٥] المغالطون فعله، وهو أن يبيّنوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف الرأي المشهور، فإنه يكون: أمّا أولاً فمن المسألة عن الشيء كيفما اتفق، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر[١٦]، وذلك أن تَصَيُّدَ هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعاً محدوداً. فإذا أجابوا جواباً باطلاً يخطئون على الأكثر؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلاً إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شيء ما موضوع. فإن كان عند المتكلم محدوداً، وإذا استحاز أن يقول الأشياء المظنونة، كثرت الطرق التي تؤدي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب. فإن كان عندما يسأل يضع أو يرفع، فإن أخذ هذين يؤدي إلى ما تتسع فيه الشكوك. وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفي أول الأمر أقل شراً بهذه الأشياء؛ وذلك أنه قد يلتمس منهم: كيف حال هذه عند التي أخذت في المبدأ؟ لأن الأصول[١٧] التي عنها يعرض إما الكذب أو

---

(١٥) يؤثر (فوق). (١٦) هذا خاصة (فوق).

(١٧) في نقل ثاوفيلا: وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف الرأي المشهور هو ألا نسأل عن الأوضاع أو شيء فيه، بل يكون كلامنا فيه ومسألتنا عنه مسألة المتعلم. وهذا الموضع إنما يوجد بتأمل. وتبيين الكذب أيضاً يكون بموضع خاص، وهو أن يصير بهـؤلاء على جهة المغالطة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل.

شيء غير مشهور هي ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع، كما يسأل المتعلم؛ وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه (٣٤٩/أ) الفكر. فالموضع السوفسطائي خاصةً الذي يؤدي إلى تبيين الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التي يتسع فيها القول. وقد يكون فعلنا ذلك على جهة محمودة[١٨] وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم.

ولْيُجِلْ أيضاً المتكلِّم فكَره في الأشياء التي ليست مشهورة ومن أي جنس هي، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمد القولَ به كثيرٌ من الناس، وذلك أن عند كل واحد[١٩]

نقل قديم

جاز أن يجد الإمتحان منها والعبارة على جميع الأشياء، وأن يكون ذلك هو[٢٠] الصناعة، وليس كالصناعة التي ترى شيئاً أو تثبت برهاناً. من -172b- أجل ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة مثل حال مفتعل الخطوط، لأن هذا ليس بمضلّل[٢١]، وذلك أنه يضع[٢٢] أوائل كلامه من أصل جنسٍ محدود. فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب ويتناول كل جنس.

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين: وليس يعْسر أن ترى للمجادل سبيلاً إلى أن ينظر في هذه كلها، لأن صناعة المقدّمات قد تحصر جميع هذه المذاهب.

---

(١٨) صالحة (فوق).

(١٩) شيء مثل هذا (ـ ب)؛ (+ م).

(٢٠) من (ب)؛ (فوق) (م).

(٢١) بمغالط (فوق).

(٢٢) يأخذ (فوق).

- ١٢ -

[الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور]

وقد قيل في المِضلّات المخيّلة ما قد قيل[٢٣]. - فأما التبصير بالكذب وانسياق[٢٤] القول إلى شيء غير محدود[٢٥]، وهو الضرب الثاني من بغية المشاغبين: فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حال تكون المسألة، إذ[٢٦] لم تكن عن موضع محدود[٢٧] كانت داعية إلى هذه ومثلها[٢٨]، من أجل أنهم إذا قالوا شيئاً باطلاً إذا لم يكن على شيء موضوع محدوداً و[٢٩] الجواب كثيراً بعد أن يكون المقول عليه محدوداً والجواب مظنوناً، فذلك يجعل سبيلاً لانسياق الكلام إلى الكذب وإلى غير محمود[٣٠] من الجواب. أو سئل أحد فأثبت أو نفى، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع[٣١]؛ إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل[٣٢] والفكر في القول منه أولاً. فقد يطالب من فعل هذا الفعل

---

(٢٣) يكتفي به (فوق).

(٢٤) وسياقه (فوق).

(٢٥) محمود (فوق).

(٢٦) إذا (ب).

(٢٧) محمود (م)؛ موضوع محدود (فوق).

(٢٨) وأمثالها (فوق).

(٢٩) محدود أو (ب) - فالسؤال إذا كان (فوق).

(٣٠) محدود (ب)؛ (فوق) (م).

(٣١) الاتساع (فوق).

(٣٢) أو (فوق بالأحمر)؛ (+ حاشية ب).

فيسأل عما صار إليه أخيراً وما زال عنه[٣٣] ما كان من ابتداء به. فالأصل[٣٤] الذي يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى غير المحمود[٣٥] من القول ألاّ نجعل مسألته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً[٣٦] عن مسألته وهو محتاج إلى التعليم: وفي الفكر ما يظهر به كذب الكاذب.

ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المتسع في الكلام. وقد يكون في مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذي قيل[٣٧] أولاً.

وإن أراد[٣٨] أحد أيضاً أن يقول بقولٍ غير محمود[٣٩] فقد يوجد مثل هذا في كل فنٍ من الفنون.

(٣٤٩/ب)

نقل يحيى بن عدي

شيء كهذا. واسطكس هؤلاء هو أن يأخذ في المقدّمة أوضاع كل واحدٍ منهم. وحلّ هذه أيضاً الجميل[٤٠] الذي يؤتى به هو الذي يدلل[٤١] أنه ليس من قِبَل الكلمة يعرض ما لا يرى: وفي كل حين هذا هو الذي يريد المجاهد.

وبعد ذلك: من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة، وذلك أنهم ليس

---

(٣٣) عند (فوق).

(٣٤) نقل ثانٍ: لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شيء غير حدود إنما هو ألا يسأل من ساعته.

(٣٥) المحدود (ب)؛ (فوق) (م).

(٣٦) نافياً (م).

(٣٧) بينّا (فوق).

(٣٨) نقل آخر: وأيضاً عند هذه المنتقضة بالإقرار بها ليتفكر الذي يتكلم من أي جنس هي، ثم يسأل بعد ذلك عن تلك التي يزعم الكثير أنها غير محمودة؛ فإن يكن واحد فهي شيء كهذا (هكذا: فوق).

(٣٩) محدود (فوق).

(٤٠) اللائق (فوق).

(٤١) يبرهن (فوق).

يعتقدون هي فهي بأعيانها، لكن يقولون في كل حين من الكلم هؤلاء اللواتي 173- هن أحسن في الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتي يرين نافعات ـ مثال ذلك أنه يجب أن يمات جيداً أكثر من أن يعاش رديئاً، وأن يفتقر عدلاً أكثر من أن يثـري قبيحـاً[٤٢] ـ ويطلبـون[٤٣] هـؤلاء المضـادّات. فـأمـا الـذي يقـول كالاعتقادات فيؤدّيه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذي يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء المُخَبَّآت: وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأي على نحوين[٤٤]، وذلك أنهم يقولون: الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة، وإما نحو هؤلاء غير الظاهرات.

والموضع الكثير هو أن نعمل أن نقول غير المرئية كما كتب أيضاً قليقليس في «غورغياس[٤٥]»، إذ يقول: وذلك أن القدماء كلهم[٤٦] ظنوا أنه يعرض الذي هو أقل من الطبيعة والذي كالسُّنّة. وذلك أن الطبيعة والسُّنَّة متضادّتان، والعدل: أما بحسب السُّنَّة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس بخير. فيجب إذن أن نلقي: أما نحو الذي يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة، وأما نحو الذي كالسُّنَّة فأن يؤدّيه إلى الطبيعة. وذلك أنه يكون أن يقال نقصان الرأي على ضربين؛ ويوجد لهم: أما الذي بحسب الطبيعة فصادق، وأما الذي بحسب السُّنَّة فالذي يظنه كثيرون. ـ فإذن هو معلوم أن أولئك أيضاً كما هؤلاء الذين الآن أيضاً يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول المجيب نقصان الرأي.

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئي على ضربين؛ مثال ذلك: أي هذين هو أوجب[٤٧]: أن نطيع

(٤٢) شنعا (فوق).
(٤٣) ويريدون (فوق).
(٤٤) نحويين (م).
(٤٥) غورغيا (م).
(٤٦) كلهم (ـ ب).
(٤٧) واجب (م).

شيء مثل هذا. فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم في المقدّمات. وأحسن ما أُتي به في حَلّ هذه هو أن يبيّن أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول. وهذا المعنى هو الذي يطلبه المجاهد في كل وقت[٤٨].

وذلك، من بعد، الاعتقاداتُ والآراء الظاهرة. وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئاً واحداً بعينه، بل يقولون من الأقاويل دائماً ما كان شكله أحسن. ويعتقدون[٤٩] أن المظنونة هي التي تنفع ـ مثال ذلك: هل -173a- الواجب إيثارنا أن نموت على جهة محمودة، أو أن نحيا على جهة مذمومة[٥٠]؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر، أو أن يستغني على جهة قبيحة؟ وهم يطلبون[٥١] هذه المتضادّات: فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة[٥٢]، ومن تكلّم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين: وذلك أنهم يقولون للمتضادّات[٥٣] إما نحو الآراء الظاهرة، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة.

والموضع[٥٤] الذي يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع[٥٥] بحسبِ ما يثبت أيضاً عن قيلقليس في «جورغياس[٥٦]» إذ قال: وقد[٥٧] ظن

---

(٤٨) دائماً (فوق).

(٤٩) في نقل ثاوفيلا: ويؤثرن أن ينفعن بهذه الأشياء المظنونة.

(٥٠) رديئة (فوق).

(٥١) يلتمسون (فوق).

(٥٢) الظاهرة (فوق).

(٥٣) المتضادات (ب).

(٥٤) والمواضع (فوق).

(٥٥) كثيرة (فوق).

(٥٦) جورغيا (م)؛ في نقل ثاوفيلا: بحسب ما ببيان قالقليس قاله على جهة الكفر.

(٥٧) في نقل قديم عربي: إن الأوّلين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التي هي أنقص من الطبيعة فهي تلك التي كالسنة.

القدماء بجميع الأشياء العَرَضية أنها دون التي بالطبيعة، حتى التي بحسب السُنّة. وذلك أن الطبيعة والسُنّة ضِدّان؛ فإن العدالة: أما بحسب السُنّة فهي خير، وأما بحسب الطبيعة فليست خيراً. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتي بحسب السُنّة. وأما قول من يتكلم بحسب السُنّة فبأن يصير به إلى التي بحسب الطبيعة. وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على الجهتين جميعاً؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح[٥٨]، وإن
١/٣أ ما بحسب السُنّة مما يظنه الكثيرون. ـ فمعلوم إذن أن أولئك مثل الموجودين لآن جميعاً يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور. والسؤالات[٥٩] التي من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمراً غير مشهور يسيرة، مثال ذلك: أيما أوجب طاعةً:

نقل قديم

والأصل[٦٠] المقتدر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدّمات. ونقضية التي يليق فيه بشرحها أن الذي ليس بمحمود[٦١] لم يعرض لمكان لفظة الكلمة: والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده[٦٢].

وأيضاً قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهراً. وذلك أنه ليس ما يريدون في أنفسهم[٦٣] ويلفظون به شيء واحد، وكأنهم[٦٤] يقولون

---

(٥٨) صدق (فوق).
(٥٩) المسائل (فوق)؛ (ـ ب).
(٦٠) نقل آخر: فأصل هذه أيضاً أن يأخذ أصل ما وضع كل واحدة منهن في الأفروطاسيس والنقض الملازم لهذه ذاك الذي يبصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التي لا يقربها، لأن الذي يجادل إنما يريد في كل حين هذه؛ ثم بعد ذلك من الفكرة وهي المحمودات الظاهرة، لأنه ليس ما يضمرون ويقولون واحد.
وفي نسخة أخرى جاء: مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيصة ورداءة.
(٦١) بمحمول (م)؛ (بمحمود) (فوق).
(٦٢) ويديره (م).
(٦٣) وما (يلفظون. . .) (فوق).
(٦٤) ولكنهم (م).

من الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضلِ، كقول -173a- القائل: ينبغي أن نموت كراماً دون أن نحيا حياة دنيئة، والمسكنة مع العدل خير من الغنى مع الجور والظلم، ـ فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون في أنفسهم ضدّ ذلك. فمن كان كلامه على الضمير الخفي في النفس فلينقد[٦٥] إلى الظاهر في القول من محمود اللفظ، ومن كان كلامه على المحمود مما ظهر فليأتِ إلى الخفيّ من الضمير: فالشنعة في القول[٦٦] والذم قد يلزم باضطرار. وقد يلزم في[٦٧] الأمرين جميعاً لأنهم أبداً يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفي. وفي مثل هذا الموضع فُسحة للمتكلم بالمعجبات[٦٨]، كالذي يخبر به في كتاب فلاطن إلى «غرجياس»[٦٩] من كلام قاليقلس: وجميع القدماء قد ظنوا أنه يعرض المضاد[٧٠] فيما بين الطباع والناموس. ويقولون إن[٧١] الطبع[٧٢] والناموس ضِدّان، فالعدل من الطريق الناموس خير، وليس هو من طريق الطباع[٧٣] بخير، فالواجب لمن[٧٤] أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلاً يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع[٧٥]، وإذا آثر أن يقول بالطبع إذ يجره إلى الناموس فكلاهما[٧٦] معجب، وإن كان القول صادقاً من جهة الطباع[٧٣] والقول بالناموس المظنون عند الكثير. ـ فقد تبيّن[٧٧] أن هؤلاء القدماء إما

---

(٦٥) فلينقاد (م).

(٦٦) أظنه: فالسعة من القول (فوق).

(٦٧) في (ـ ب).

(٦٨) في نقل آخر: كالذي كتب قالقاقلس (كذا!) في «غروغوريا» حيث قال إن الأوائل كلهم ظنوا.

(٦٩) غرجيا (م).

(٧٠) التضاد (فوق).

(٧١) في (فوق).

(٧٢) الطباع، الطبيعة (فوق).

(٧٣) الطبع (فوق).

(٧٤) على من (فوق).

(٧٥) بالطبع (فوق).

(٧٦) فكليهما (م).

(٧٧) يتبيّن (م).

متحوا[٧٨] قول المجيب، وإما أنحوه إلى القول بالشنعة والأعجوبة في الجواب وأن نقض السائل غير محمود على الجهتين ـ ومثال ذلك أن تقول: لأيما ينبغي أن نطيع: أللحكماء؟

٣/ب)

نقل يحيى بن عدي

الحكماء أم البلد[٧٩]؟ وأن يفعل العادلات، أم اللواتي ينفعن؟ وأن يجار علينا أشهى أو أن نَضُرَّ؟ ويجب أن يؤدّي إلى هاتين المتضادتين من التي للكثيرين وللحكماء: أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتي عند الكلم فباللواتي للكثيرين؛ وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فبهؤلاء اللواتي في الكلمة. وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من الاضطرار يكون عادلاً. وأما الكثيرون فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح، والتي على هؤلاء اللواتي تجمع[٨٠] هكذا عن المركبات هي[٨١] فهي التي تؤدّي إلى المتضادتين التي بحسب الطبيعة وبحسب السنة: وذلك أن السُّنَّة آراء الكثيرين، والحكماء يقولون بحسب الطبيعة وبحسب الحق.

---

(٧٨) هجنوا (فوق)؛ متح (بالتاء المثناة الفوقية): صرع، قطع (+ حاشية ب).

(٧٩) نقل آخر: أم الآباء؟ (فوق).

(٨٠) تنتج (فوق).

(٨١) فهي (م).

- ١٣ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

وأما هؤلاء اللواتي من نقصان الرأي فيجب أن نطلبها من هذه المواضع. ـ وأما مِنْ قِبَل أن نجعل أن يهجر[١]، وأما هؤلاء الذي يقول إنه يهجر فقد قلنا وفرغنا. وجميع هؤلاء الكلمات اللواتي هن هكذا هذا يريد أن يعمل أنه لا يختلف بشيء أن يقول اسماً أو كلمة، والضعف أو ضعف النصف هو هو بعينه؛ فإن كان إذاً موجوداً ضعفاً للنصف، يكون ضعفاً للنصف، وأيضاً إن كان شيء ضعفاً للنصف، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف، وثلاثاً ضعفاً للنصف للنصف للنصف ضعف. وأترى توجد شهوة للذيذ ـ يوجد شوق إلى اللذيذ؟ ويوجد شوق إلى اللّذيذ، فموجودة إذن شهوة للذيذ، شوق إلى اللذيذ.

-173b- وجميع ما كان من الكلمات كهذه هن في هؤلاء المضافات جميع اللواتي ليس موجودات في جنس واحد، لكن أولئك أيضاً يُقَلْن أيضاً بالإضافة ويعطين إلى واحدٍ بعينه أيضاً. مثال ذلك: الشوق شوق إلى شيء، والشهوة شهوة لشيء؛ والضعف لشيء: مثال ذلك الضعف للنصف؛ وجوهر جميع اللواتي لَسْن موجودات في المضاف بالكلية اللواتي لهن توجد الكلمات أو الانفعالات أو شيء كهذا في

(١) يهذي (فوق).

الحكماء أو الآباء[٢]؟ فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة؟ وأي هذين أشهى: أن يُظْلَم أو أن يَظْلِم؟ وقد ينبغي أن نحمل على هذه المتضادات أمر الكثيرين والحكماء. فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون[٣] حملناه على ما يقوله الكثيرون[٤]. فإن قال ما تقوله الكثرة حملنا على التي من القول. وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلاً. والكثيرون يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحاً. وإنتاجنا في[٥] هذه الأشياء الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول في التي هي بحسب الطبيعة والتي بحسب السنة إلى المتضادات بعينه: وذلك أن السُّنَّة هي ما يراه الكثيرون، والحكماء هم المبتغون في قولهم الطبيعة والحق.

(٢) سنة البلد (فوق).
(٣) أي الحكماء (فوق).
(٤) الجمهور (فوق).
(٥) عن (فوق).

- ١٣ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

فالأشياء التي تخالف الآراء المشهورة ينبغي أن تُطْلب من هذه المواضع. ـ فأما في[٦] أن نجعل المجيب مكرراً فقد تقدّم قولنا ما الذي نعني بقولنا: تكرر[٧]. وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى، وهو ألاّ يفرّقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة، وأن[٨] الضِّعْف أو ضعف النصف هما[٩] شيء واحد بعينه. فإن كان إذن الضعف للنصف، فإن النصف للضعف يكون موجوداً. فأما إن كان أيضاً شيء ما ضعفاً، وقد وُضِعَ أنه ضِعْف للنصف، فإن «للنصف» يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصِف ضِعْفٌ. فأترى إذا كانت شهوة اللذيذ مَوجودة، فالشوق إلى اللذيذ موجود؛ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ؛ فقد تكون[١٠] إذن الشهوة للذيذ هي الشوق إلى اللذيذ.

---

(٦) في (ـ ب). (٧) تهذر (فوق).

(٨) فإن (م) قول ثاوفيلا: وذلك أن الضعف وضعف النصف هي شيء واحد بعينه. فالقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف. فإن النصف إنما هو للضعف. فإن أخذ بدلاً من قولنا: «ضعف» ـ القول بأنه: ضعف النصف، فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات: للنصف للنصف للنصف ضعف.

(٩) هي (ب).

(١٠) فتكون إذن الشهوة شوقاً (شوق: م) إلى اللذيذ. =

1- وكل ما كان من الألفاظ يجري هذا المجرى فهي داخلة في
المضاف[١١]، وهي التي ليست بأسْرها داخلةً تحت جنسٍ واحد، لكنها تقال
على جهة المضاف وتُجْعَلُ محمولةً على شيء واحدٍ بعينه. مثال ذلك
الشوق: يقال إنه شوق إلى شيء، والشهوة: شهوة لشيء، فالضِّعَف[١٢]:
ضِعفٌ لشيء ـ مثال ذلك: الضعف للنصف؛ وجواهر جميع الأشياء، التي
5 ليست داخلة في المضافات بالكلية، التي للملكات[١٣] والانفعالات أو ما
جرى هذا.

نقل قديم

(أ)/

20 أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح[١٤]، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون
مظلوماً، أو ظالماً[١٥]؟ فالواجب أن يسوق[١٦] إلى ما يضاد الكثير
والحكماء. فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسياق[١٧] إلى المحمود
عند الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسياقٌ إلى ما يقول الحكماء؛ فإن
2 بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطرارٍ للسعيد أن يكون عدلاً، فأما الذي عند
الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيداً مَنْ أوتي مُلْكاً. فجميع أمثال[١٨] هذه
ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد الناموس والطباع[١٩] ـ هو شيء واحد:
وذلك أن الناموس إنما هو رأي استحسنه الكثير؛ فأما الحكماء فإنما قالوا
3 بالطباع[٢٠] وبالصدق.

= وفي نسخة أخرى سريانية: فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيذ اللذيذ (مكرّرة مرتين).

(١١) وفي نسخة أخرى: وليس هذا موجوداً في جميع التي هي أجناس فقط.

(١٢) والضعف (ب).

(١٣) و (ب).

(١٤) بالأصلاح (م).

(١٥) مظلوم أو ظالم (م).

(١٦) يوجه (ب).

(١٧) فالنسياق (م).

(١٨) مثل (م)؛ (تحت: ب).

(١٩) والطبع (فوق).

(٢٠) بالطبع (فوق).

- ١٣ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية]

فما كان مستشنعاً غير محمود فمن مثل هذه الأماكن يجب طلبه. ـ فأما افتعال الهتار والهذر وما هو فقد قدّمنا في[٢١] ذلك وقلنا بدءاً. وغاية جميع ما كان من نحو هذا الكلام أن يفعل الهتار، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة، كقولك إن الضعف وضعف النصف شيء واحد، لأنه إن كان ضعف النصف فجائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف. وأيضاً إن جعل الذاكر الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف، فيقول: نصف وضعف، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف، والضعف الجامع للنصف. ومن ذلك أن يقول يا ليت شعري أن تكون الشهوة لِمُلِذٍّ من الأشياء؛ وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملذٍّ؛ فلا مَحالة أن الشهوة شَوْقٌ مُلِذٌّ.

-173b- وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو فإنما[٢٢] هو محصور في فن[٢٣] المضاف الذي[٢٤] ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط، بل وهذه بأعيانها تقال إنها منه لأنها ترجع إلى شيء واحد، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها كقولك[٢٥] إن الشوق لا يكون شوقاً إلا لشيء، والشهوة لا

(٢١) في (ـ ب).

(٢٢) إنما (ب).

(٢٣) باب (فوق).

(٢٤) التي (م).

(٢٥) كذلك (م).

تكون شهوة إلا لشيء، والضعف لا يكون ضعفاً إلا لشيء؛ وكل ما كان معنى جوهره[٢٦] بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة، والآخر[٢٧]، أو ما شاكل ذلك يُستدَلّ عليه بما فيه من نعته وصفته.

نقل يحيى بن عدي

ب)

كلمة هؤلاء اللواتي يحملن بأعيانهن ويرون فيدللن على هؤلاء ـ مثال ذلك أن «الفَرْد» هو «عدد يوجد له وسط»؛ ويوجد عدد فرد: فإذن هو «عدد[٢٨] يوجد له وسط». والفَطَسة انقعار الأنف، ويوجد أنف أفطس فموجودٌ أنف[٢٩] متقعر.

ويرون أنهم يعملون إذ لا يعملون. أما حينا فمن قبل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده، أو ولا على شيء. فإن دل على شيء فأيٌّ هو: هل على واحد[٣٠] بعينه، أو على آخر، لكن بأن يقول النتيجة على المكان[٣١]. لكن يرى من قَبل أن الاسم يكون واحداً بعينه ويدل على واحد بعينه.

(٢٦) ذاته (فوق).
(٢٧) أو الأمر (فوق بالأحمر) (+ ب).
(٢٨) عدد (مكررة ب).
(٢٩) أنف (مكررة ب).
(٣٠) هو فهو (فوق)؛ وهكذا في السطرين التاليين.
(٣١) بعض ذلك (فوق).

ـ ١٤ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

وأما ما العجومية فقد قيل أوّلاً، وموجودٌ أن يعمل هو أيضاً وأن يرى إذ لا يعمل، وإذ يعمل لا يظن. كما قال فروطاغورس إن كان السخط والفعل ذكراً[١]: أما الذي يقول «يهلك» أما بحسب ذلك فعجومية، وليس يُرَىٰ لآخرين؛ وأما «أن يهلك» فيرى إلا أنه ليس عجومية. فهو معلوم إذن أنه يمكن إنساناً أن يفعل هذا بصناعةٍ أيضاً. ومن قِبَل هذا كثيرٌ هنّ الكلمات، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما في التبكيتات.

وجميع اللواتي ترين عجوميات إلا قليلاً هنّ من التي هي هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى، لكن على المتوسط. وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر، وأما هذه فعلى أنثى، وأما «طوطو» فيريد أن يدل: على المتوسط. وكثيراً ما يدل على كل واحدٍ من ذينك أيضاً ـ مثال ذلك: ما هذا؟ قاليوب، نَغَم أو عود[٢]، قوريسقوس. فأما تصاريف الذكر والأنثى فجميعها مختلفة. وأما للمتوسط فأما هؤلاء فنعم، وأما هؤلاء فلا. وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيل هكذا. وعلى هذا المثال تصريف آخر بدل آخر أيضاً. والضلالة تكون من قِبل أن[٣] «هذا» هو عام لتصاريف كثيرة، وذلك أن

---

(١) مذكراً (فوق).

(٢) خشبة (فوق).

(٣) أن (ـ م).

المجرى إنما يوجد لها، فإنها توجد في حدود هذه المحمولات بأعيانها، وتدل ـ مع ما تدل عليه ـ عينها[٤] مثال ذلك أن «الفرد» هو عدد له وسط، وذلك العدد هو الفرد، فيكون إذن العدد[٥] عدداً له وسط؛ والأفطس[٦] هو تقعير في الأنف، وقد يوجد أنف أفطس، فقد يوجد إذاً أنف هو أنف أفطس.

فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا. وربما كان ذلك من قِبَل أنّا لا نسأل ـ مع ما نسأل عنه ـ: هل الضِّعْف يدل على شيء إذا قيل مفرداً على حياله، أو ليس يدل على شيء؟ وإن كان دالاً على شيء، فهل ذلك الشيء واحد بعينه أو مختلف؟ بل نأتي بالنتيجة للوقت. إلا أن هذا إنما يكون من قِبَل الظن بأنّ الاسم إذا كان واحداً بعينه فإن دلالته تكون واحدة بعينها.

(٤) عليها (ـ ب).

(٥) الفردهو (+ ب).

(٦) قول ثاوفيلا: وإن كانت الفطسة موجودة فتسطيح الأنف موجود.

ـ ١٤ ـ

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

فأما السولوقسموس فقد قلنا أوّلاً أي الأشياء هو. ولنا أن نفعل ذلك وأن يظن ذلك بنا وإن لم نفعل، وإن نفعل ولا يظن ذلك بنا، كما قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مُذَكَّريْن[٧]، فالذي يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس[٨]، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين. فأما إن قال هلك، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس[٩]. فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة. ولهذا السبب كثير من الألفاظ التي لم يأتلف منها سولوقسموس يُظَنُّ أنه قد تُؤَلَّف مثل ما في التبكيتات.

فجميع التي يظن بها أنها عجمة إلا اليسير[١٠] إنما تكون من التي تجري هذا المجرى. وعندما تنحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث، لكن على المتوسط. وذلك أن لفظة «هذا» تدل على الذكر، ولفظة «هذه» تدل على الأنثى، ولفظة «طوطو» تروم[١١] أن تكون دالة على المتوسط، وكثيراً ما تدل وعلى كل واحدٍ من ذينك: مثال ذلك: ما هذا؟ قاليوب

---

(٧) مذكران (م).

(٨) بسولوقيري (م).

(٩) سولوقيرس (م).

(١٠) الشاذ (فوق).

(١١) يرام بها (فوق).

ـ ويكون: الطرف أو[١٢] خشبة، ـَ قوريسقوس ـ. فأما تصاريف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة. فأما المتوسط فهو في بعضها موافق، وفي بعضها غير موافق. وكثيراً ما إذا سُلِّم لهم هذه يجعلون التأليف كأنّ الذي سُلِّم لهم هذا. وكذلك يبدّلون تصريفاً بتصريفٍ غيره. والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة «هذا» تكون عامة لتصاريف كثيرة. وذلك أن

نقل قديم

٣٥٠/أ)

من ذلك أن يقول إن العدد[١٣] المفرد واسط؛ وقد يكون عدداً فرداً[١٤]، فلا محالة أنه قد يكون عدداً وهو عدد واسط. وكذلك إن كانت الفطوسة عيباً في الأنف، وهو قد يوجد أنف عائب، فلا محالة أنه يكون أنفاً عائباً.

فقد يُتَخَيَّل بها ولا يفعلون شيئاً وهم غير فاعلين، من أجل أنهم لم يقدموا المسألة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء، أو لا يدل على شيء. فإن كان يدل على شيء: فعلى نفسه، أو على غيره؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من ساعته، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة.

(١٢) الطرف أن (م).

(١٣) و (+ م).

(١٤) فرد (م).

- ١٤ -

[غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام]

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولاً. وقد يجوز(١٥) أن تكون العجمة فاعلها ولا يُظَنُّ به أنه فعلها، كالذي قال بروطاغورس(١٦): إن(١٧) كان الغضب والعمل من مذكَّريْن فالفاعل «تهلك»، بالتأنيث، «تهلك» الضعف معاً استعجاماً، وليس ذلك ظاهراً لغيره. وإن كان قال بالذكورة: يهلك الغضب، والغضب باليونانية مؤنث، فقد تخيَّل لكثير أنه أَعجم، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك. وقد يمكن الصناعةَ من الصناعات أن تفعل ذلك؛ من أجل أن(١٨) كثيراً(١٩) من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة، كالتي ترى في مقياس التضليل.

فجميع الاستعجام إلا يسيراً منها(٢٠) لا يكون إلا بهذا النحو؛ فإذا كان التصريف(٢١) غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطاً فيما بينهما، فإن قولك «هذا» هو دليل على مذكر من الاسم، وقولك «هذه» هو دليل على مؤنث من

---

(١٥) يجول (م)؛ أظنه يجوز (فوق).

(١٦) بروفسطاغووس (م).

(١٧) في نقل آخر: إنه إن كان الغضب والعمل مذكراً، فالذي يقول تهلك فقد صنع بهذه سولوقسموس، ولكنه لم ير (يرى: م) عند آخرين. وقولك «يهلك» ترى، ولكن ليس سولوقسموس (سولوفلسفي: م).

(١٨) أن (+ ب)؛ (ـ م).

(١٩) كثيراً (ب).

(٢٠) منه (ب)؛ (فوق).

(٢١) المنصرف (فوق).

الاسم. فأما قولك «طوطو» فهو اسم دليل على هاتين[٢٢]، وكثيراً ما دل[٢٣] على أحدهما، كقول القائل إذا أشار فقال: «طوطو» ما هو؟ فإن يكن المشار إليه أنثى قال إنها أنثى؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية أجاب فقال إنه كسولن[٢٤]. وإن كان مذكراً أجاب فقال إنه فلان. فجميع تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بيِّن. فأما تصريف الأسماء الواسطة: فمنها ما له فرق، ومنها ما لا فرق له. فأكثر ذلك إذا أعطى أحدٌ الاسمَ الواسط، كان القياس فيه تضليلاً على ما ذكرنا. وكذلك[٢٥] يكون إذا جعل المتكلمُ تصريفاً مكان تصريف، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل مشترك لتصاريف كثيرة. وذلك أن

٢/ب)

نقل يحيى بن عدي

«طاطو»[٢٦] يدل: أما حيناً فعلى هذا[٢٧]، وأما حيناً فعلى هذا. ويجب أن تدل بالتبديل أما مع «الموجود» فعلى «هذا»، وأما مع «يكون» فعلى «هذا»[٢٨] ـ مثال ذلك: «قوريسقوس[٢٩] موجود»، «يكون قوريسقورس». ومع[٣٠] الأسماء المؤنثة أيضاً كذلك، وفي هؤلاء اللواتي

---

(٢٢) ما بين هذين (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).

(٢٣) يدل (فوق).

(٢٤) كسوار (م).

(٢٥) ولذلك (م).

(٢٦) «طوطو» (فوق).

(٢٧) لهذا (فوق).

(٢٨) لهذا (م).

(٢٩) قوريسقون (م).

(٣٠) وكذلك في الأسماء المؤنثة، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك، وفي هؤلاء اللواتي يقلن إنهن يوجد لهن فلسيس، أي تصريف الأنثى والذكر، وذلك أن جميعها التي من «طو»، أي من المقدمة الوضع تبتدىء هي أسماء للأواني ـ مثال ذلك طوكسلون، أي عود (خشبة: فوق)، طواسكوينيون (كسون: م) أي حبل. وأما اللواتي ليس لها تصريف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتي على الآناء ـ مثال ذلك: أسكوس (أوسوقيس: م) أي الرق الذي للذكر ويصرف مؤنثاً.

يُقَلْنَ على[٣١] أواني الاستفراغ[٣٢] ويوجد لهن تصريف الأنثى أو الذكر، وذلك أن جميعهن ينقضين[٣٣] من وعلى[٣٤] وهؤلاء[٣٥] يوجد لهم تصريف -174a- الأواني أيضاً، مثال ذلك: عود[٣٦]، حَبْل، وهؤلاء اللواتي لسن هكذا التي للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتي بهن على التفريعات[٣٧] ـ مثال ذلك أما «الزَّق» فاسم الذكر[٣٨]، وأما التصريف فالذي للأنثى. ولهذا[٣٩] في هؤلاء اللواتي كهؤلاء، كذلك أن يوجد وأن يكون مختلفاً. فالعجومية بنحوٍ ما هو سببه بالتبكيتات اللواتي تقال من هؤلاء اللواتي لا يشبهن على هذا المثال، وذلك أنه بمنزلة ما يقع في[٤٠] أولئك على الأمور في هؤلاء على الأسماء أن يعملوا[٤١] عجومية: وذلك أن الإنسان والأبيض هما أمر واسم أيضاً.

فهو ظاهر أنه[٤٢] يروم أن يؤلف عجومية من هذه التصاريف التي قيلت[٤٣].

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع[٤٤] والمواضع فهي[٤٥] هؤلاء اللواتي قيلت[٤٦]. فإن ترتيب اللواتي كهؤلاء

نقل عيسى بن زرعة

«طوطو»[٤٧] تدل أحياناً على «هذا»، وأحياناً على: «لهذا». وينبغي إذا

---

(٣١) في (فوق).

(٣٢) التفريغ (فوق).

(٣٣) يبتدئن (فوق).

(٣٤) بـ«أو» و«أون» (ب).

(٣٥) على أو على أو لو هؤلاء (فوق) (ب)؛ على أو على أون وهؤلاء (فوق) (م).

(٣٦) خشبة (فوق).

(٣٧) التصريفات (فوق).

(٣٨) ذكر (فوق).

(٣٩) ومن قبل هذا (فوق).

(٤٠) على (فوق).

(٤١) يعملون (م).

(٤٢) أن أن (م)؛ أنه (فوق).

(٤٣) وصفت (فوق).

(٤٤) الصور (فوق).

(٤٥) فهي (ـ م).

(٤٦) وصفت (فوق).

(٤٧) في نقل ثاوفيلا: وذلك أن هذا يدل أحياناً على مؤنث، وأحياناً على مذكر.

بدلت أن تدل أما مع «موجود» فعلَى: «هذا»، وأما مع «يكون»: فعلى: «لهذا» ـ ومثال ذلك: «يوجد» قوريسقوس، «يكون» قوريسقوس، وكذلك يجري الأمر في الأسماء المؤنثة وفي الأشياء التي يقال إنها آنية التفريغ، فإن لها ميلاً إلى التذكير والتأنيث. وذلك أن جميع ما[٤٩] في آخره «أو» أو «أون»
174- فله مثل الانحراف الذي يوجد لأسماء الأواني، مثال ذلك الخشب[٥٠]، الحَبْل[٥١]. وما لم تكن كذلك فهي إما مذكرة، وإما مؤنثة. وقد نأتي بأفراد منها على انحراف[٥٢] ـ ومثال ذلك: أما الزِّق فهو اسم مذكر، وهو مائل إلى التأنيث؛ فلهذه العلة يكون الموجود والمتكوّن، في الأشياء التي تجري هذا المجرى، مختلفين[٥٣] كاختلاف هذه. وقد تشبه العجمة بجهةٍ ما التبكيتات التي تكون من غير المتشابهات[٥٤] إذا قيل إنها على مثالٍ واحد، وذلك أن مثل ما يعرض لأولئك في الأمور يقع لهؤلاء في الأسماء أن يفعلوا[٥٥] عُجْمة، وذلك أن قولنا: الإنسان، وقولنا: أبيض، هو[٥٦] أمرٌ واسمٌ.

فقد ظهر أنّا إنما نروم تأليف السولوقسموس من هذه التصاريف المذكورة.

وقد تختلف أنواع الأقاويل الجهادية وأجزاء أنواعها؛ وهذه المواضع المذكورة إن رُتِّبت في أن تضل على نحو ما فعل

---

(٤٨) مثل (م).

(٤٩) قول ثاوفيلا: ومتى كانت تبتدىء من «طو» فهي أسماء الأواني. في نسخة أخرى: وذلك أن كل ما يبتدىء من عل وعلى.

(٥٠) طوكسيلون (فوق).

(٥١) طوسخوينيون (فوق) (ب)؛ طوسخرون (م).

(٥٢) التفريع (فوق).

(٥٣) مختلفان (فوق).

(٥٤) المتشابه (ب).

(٥٥) يعملوا (فوق).

(٥٦) وهو (ب).

(٣٥٣/أ) نقل قديم

«طوطو» إذا كان في موضع المذكر دل مرة على هذا، ومرة على هذا. فما جمعت إليه: «هو»، دلّ على «هذا»، كقولك: هو هذا. وإذا جمعت إليه: «أنه كان»د «لهذا»: كقولك: هو فلان وإنه فلان. وكذلك يجوز في هذا النحو في الأسماء المؤنثة وفي الآنية التي لأسمائها تصاريف: إما مذكرة -174a- وإما مؤنثة: «فالسرير» مؤنث باليونانية، وهو عود، وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر؛ والرّق[٥٧] اسم مذكر، وهو جلد، واسمه لا مذكر ولا مؤنث. فكذلك يكون الفرق في الأسماء إذا ضم إليها: إما «كان»، وإما «هو». فبنحوٍ من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للمضلات التي إذا قيلت يشبه بعضها بعضاً بنحو واحد، فكما أن المقاييس المضللة في الأسماء، كذلك حال الاستعجام في الأسماء، لأن الإنسان هو شيء وهو أبيض وهو اسم.

فقد تبيّن أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه التصاريف التي قيلت.

وهذه ضروب كلام المشاغبة وأجزاؤها وأنواعها. وليس الفرق بينها يسيَّراً للسائق[٥٨] إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة من الجهة[٥٩] المسألة، كالذي يكون.

(٣٥٣/ب) نقل يحيى بن عدي

لدى[٦٠] السؤال لأن يضللن مختلف[٦١] غير قليل كما هو في هؤلاء الجدليات فبعد هذا[٦٢] إذن فلنقل[٦٣]أوّلاً في هؤلاء اللواتي قيلت[٦٣].

(٥٧) والرو (م).

(٥٨) السائق (م).

(٥٩) من الجهة (ـ ب).

(٦٠) نحو (فوق).

(٦١) أي اختلافاً ليس باليسير (فوق).

(٦٢) ذلك (فوق).

(٦٣) فلنقل (ب).

(٦٤) وصفت (فوق).

- ١٥ -

[ترتيب الحجج]

فأولاً[١] وموجود نحو[٢] أن يبكت إما واحد فالطول: وذلك أنه صعب أن تبصر[٣] كثيرة معاً؛ ولنستعمل في الطول هذه الاسطقسات[٤] التي قدمت فقلبت[٥] ـ وإما واحد فالمبادرة[٦]؛ وإذا أبطأوا[٧] فقليلاً ما يتقدّمون فيبصرون ـ. وأيضاً السخط والمراء؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا[٨] فقليلاً ما يمكنهم أن يحفظوا: وجميع اسطكسات[٩] السخط إن يعمل إذا أراد[١٠] أن يجور ظاهراً وإن لم يعط ألبتة. ـ وأيضاً أن يضع هؤلاء اللواتي يسألن بالتبديل، وإن كان للإنسان نحو الواحد بعينه كَلِمٌ كثيرة وإن كان إنه هكذا وإنه ليس هكذا: وذلك أنه يعرض معاً أن يجعل الحفظ إما نحو كثيرة، وإما نحو هؤلاء المتضادّات. ـ وبالجملة جميع هؤلاء اللواتي وُصِفْن أوّلاً نحو الإخفاء هنّ نافعات نحو[١١] الكلمات الجهادية: وذلك أن الإخفاء هو لسبب أن يضلّل؛ وأن يضلّل بضلاله.

---

(١) هؤلاء (م).

(٢) لدى (فوق).

(٣) ترى (فوق).

(٤) أي الأصول (فوق).

(٥) فلقبت (ب)؛ فوصفت (فوق).

(٦) فالعجلة (فوق).

(٧) وذلك أنهم إذا أبطأوا (فوق).

(٨) نسخة: اشتغلوا (فوق).

(٩) أصول (فوق).

(١٠) طلب (فوق).

(١١) في (فوق).

ونحو هؤلاء الذين يسيرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلِمة تسأل من السالبة، كأنه[١٢] يريد التي هي مضادّة؛ أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ فقليلاً ما يتصعبون[١٣]؛ وحين يعطي في الأجزاء أن لكل[١٤] واحد إذ يأتي بالكلية لا يسأل كثيراً، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت: وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا؛ ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل بذكر[١٥] الاستقراء كأنه ليس يسألون[١٦] باطلاً - ولنستعمل هؤلاء اللواتي لا تدل على الكلي بالأسماء، لكن بالشَّبَه نحو ما ينفع، وذلك أن الشَّبَه يضلّل.

نقل عيسى بن زرعة

في الأقاويل الجدلية اختلافاً ليس باليسير.

---

(١٢) كمن (فوق).
(١٣) يتعسرون (فوق).
(١٤) على كل (فوق).
(١٥) ذكر (فوق).
(١٦) يسألون (فوق).

[ترتيب الحجج]

فليكن كلامنا إذن أوّلاً بعدما تكلمنا فيه في هذه المعاني. فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة: وذلك أن تحصيل(١٧) أشياء كثيرة معاً يعسر؛ والإطالة تستعمل في هذه الأصول التي تقدّم ذكرها. - وموضع ثانٍ من المبادرة، وذلك أنهم إذا لم يلحقوا نَقَصَ(١٨) ما يسبقون إلى تأمله - والغضب(١٩) أيضاً والمِراء، وذلك أنهم إذا أسخطوا(٢٠) قصروا عن ضبط(٢١) جميع ما يُحتاج إليه. وأصول السخط هي أن يُظْهِر فعل الجور إذا أراد أن يجور وألا يخجل ألبتةَ. وأيضاً بأن(٢٢) يبدّل وضع الأشياء التي يسأل عنها. وإن كان للإنسان أن يأتي في بيان الشيء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة، وكان له أن يبيِّن أنه كذا وأنه ليس كذا، فيعرض مع ذلك أن يحترس إمّا من الأقاويل الكثيرة أو من المتضادّة. - وبالجملة فجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدّم قصد الستر(٢٣) نافعةٌ في الأقاويل الجهادية. وذلك أن الستر(٢٣) إنما يراد من أجل أن يضل، ولأن يضل تضليلاً.

(١٧) نحط (فوق).

(١٨) قل (قد: م). مقدار (فوق).

(١٩) قول ثاوفيلا: وأيضاً إذا كدروا بالسخط والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يجور بالواحدة.

(٢٠) كدروا (فوق).

(٢١) حفظ (فوق).

(٢٢) أن (ب).

(٢٣) الإخفاء (فوق).

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون[٢٤] إلى فوق، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما، فيكون على جهة السلب ـ كأنه إنما طلب المضاد ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية: وذلك أن الذي يريد أخذه إذا كان غير معروف كان تعسرهم أقل. وإذا سلّم في مفردات الأجزاء من حيث هي أجزاء للكلي، فلا يكثر السؤال، بل يستعمله كالشيء المُقَرِّ به. وقد[٢٥] ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلي بالاسم، بل إنما يستعمل التشبيه[٢٦] نحو الشيء الأوّل، وذلك أن التشبيه[٢٦] كثير التضليل.

نقل قديم

(٣٥٤/أ)

في كلام المجادلين، فلنقل هنا أوّلاً بعدما قيل.

---

(٢٤) يسيرون (فوق).

(٢٥) وذلك أنه (فوق).

(٢٦) المشبه (فوق).

- ١٥ -

[ترتيب الحجج]

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضليل؛ وذلك أنه يصعب فهم الكلام الكثير ليكون فهماً معاً. واستعمال هذه الأحرف والتصاريف التي ذكرنا معين(٢٧) في طول الكلام. ـ وضرب ثانٍ(٢٨) من التضليل الاستعجال في الكلام، فإنهم إذا أبطأوا في لفظهم قلما يبرمون مما يقدمون عليه بعمادهم. ـ وأيضاً الغضب والمماراة نحوٌ آخر من التضليل، لأنهم إذا اضطربوا قلما يمكن التحفظ عليهم: وأصول(٢٩) الغضب فيهم شيئان: أنهم يريدون بذلك(٣٠) إظهار جور الجائر، ومكابرة. ـ وفيما بين ذلك يضعون المسائل بالتبديل: كان عند آخر منهم فيها كلام كثير، أو لم يكن؛ فإنه يعرض للمجيب عند ذلك أن يكون محتفظاً معاً من الكثرة والتضاد. ـ و في الجملة كل ما قيل أوّلاً بالخفاء فذاك نافع في كلام المجادلين، لأن السيرة في الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل، وذاك من الخديعة.

أما الذين يتصنّعون(٣١) في كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى الحجة فليسألوا مسألة أنتافاسيس(٣٢)، كأنّ سائلها يريد المضادّة أو يجعلها

(٢٧) معنى (م)؛ معين (فوق).
(٢٨) ثاني (م).
(٢٩) أظنه: الصولة (فوق).
(٣٠) ذلك (م).
(٣١) يتصعبون (فوق).
(٣٢) نافاسيس (م).

مساوية لمسألتهم، لأن السوفسطائي إذا لم يعلم ما الذي يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له، كان أقل شغباً[٣٣]. وأما إذا أعطى أحد جواباً في الأجزاء، والجواب كلي، فربما لم يسأله، ولكنّا نبني على كلامه كم قد أعطى الجواب. وكثيراً ما يظن مثلهم أنه قد أعطى الجواب، ويتخيّل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا باطلاً. وأما الكلام الذي لا يدل بالاسم، بل دلالته عليه بالشَّبَه، فتلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها، لأن الشَّبَه يُدخل الدهش على السامع

نقل يحيى بن عدي

(٣٥٤/ب)

-174b- كثيراً[٣٤]. وأما نحو أن يأخذ المقدّمة فيقابل الشيء الذي يصلح أن يسأل. مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب في كل، أي هو: أيجب أن نطيع الآباء في كل شيء، أو في كل شيء لا نطيع؟ وهؤلاء اللواتي كثيراً كثيرة[٣٥]، أيُّ هو: أن ندع[٣٦] كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون[٣٧] أنها كثيرة: وذلك أنهن إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كبيرات وقليلات[٣٨]، وشُنَعاً وفاضلات للبشر[٣٩].

وكثيراً وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت، خاصة[٤٠] البكت المرائي من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا[٤١] شيئاً، ويجعلون ذلك الآخر ألاّ يسكت، لكن يقولون على طريق الجمع[٤٢] كأنهم[٤٣] قد ألفوا: فإذن لا تلك وتلك.

---

(٣٣) أو (ب).

(٣٤) كثيراً (ـ ب)، أُلحقت الكلمة في النص السابق.

(٣٥) على طريق الكثرة (فوق).

(٣٦) يترك (فوق).

(٣٧) كانت تظن (فوق).

(٣٨) وخاسئات (فوق).

(٣٩) للناس (فوق).

(٤٠) أكثر (فوق).

(٤١) يقيسوا (فوق).

(٤٢) النتج (فوق).

(٤٣) كمن (فوق).

وأما المرائية والتي وُضعت[٤٤] من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فأن يجيب بالتي يرى، أما إذا ما تقدّمت موضوعة التي يظن من الابتداء[٤٥] فيعملون سؤالات هذه التي كهذه هكذا إنما يظن. وذلك أنه من الاضطرار إن كان السؤال يكون من هؤلاء اللواتي منهن القياسات[٤٦] أو التبكيتات أو ضعف[٤٧] الاعتقاد، إما إذا أعطى فيبكت، وإما إذا لم يعطِ ولا يظن أنه قال[٤٨] بغير ممكن[٤٩]، وإما إذا لم يعطِ ويظن أنه يُقِرّ فشِبْهُ مبكت.

وأيضاً كما في هؤلاء الخطبيات وفي هؤلاء المباكتات على هذا المثال يبصر هؤلاء المتضادات. وأما نحو اللواتي يقولهن أو هؤلاء اللواتي يُقرّ أنه يقول أو يفعل جيّد فأيضاً نحو[٥٠] هؤلاء[٥١] الذين يظنون كهؤلاء أو نحو هؤلاء الشبيهات أو نحو كثيرة أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيراً هؤلاء الذين يجيبون إذا بَكّتوا على ضربين: إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، وإذا سألوا يستعمل حيناً.

نقل عيسى بن زرعة

وقد ينتفع في أخذ المقدّمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة
17ᵃ- التضاد. ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدّمة: «أن في كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء»، فبأن نقول: أفي كل شيء ينبغي أن يُطاع الآباء، أو ألاّ يطاعوا[٥٢] في كل شيء؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمر كثيرة ما الذي نفعل فيها؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من

---

(٤٤) الموضوعة (فوق).

(٤٥) البدء (فوق).

(٤٦) قياس وتبكيت (فوق).

(٤٧) نقصان (فوق).

(٤٨) يقول (فوق).

(٤٩) مشهور (فوق).

(٥٠) عند (فوق).

(٥١) جملة: «على هذا... نحو هؤلاء» (ـ ب).

(٥٢) يطاعون (م).

الاضطرار. وذلك أن هذه إذا قُرِنَتْ بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس: الرذائل والفضائل.

وأكثر ما يوهم به السائلون إيهاماً قوياً أن الغشم السوفسطائي خاصة قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلّفوا أو أن يصيروا بالتكلّم لهم إلى الإمساك يقولون قولاً كالنُتج، كأنهم قد ألّفوا، ولا أحسبهم يذكرون المقدّمات.

والمغالطة، التي تكون من خلاف الرأي المشهور، تضع أن الواجب أن يجاب بالمظنون، فإذا قدّمت وضع الشيء المظنون في ابتداء الأمر، وكان إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو ما المظنون عندك، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأي المشهور. أما إن أسلم فيبكت(٥٣)؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلّم فشبيه بالتبكيت.

وأيضاً فمثل ما يفعل في الأشياء الخُطْبية فليفعل في الأمور التبكيتية(٥٤) من النظر في الأضداد وفيما يقوله الذي يبكت أو فيما يعترف بأنه محمود من قولٍ أو فعل، وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه، أو نحو التي تشبهها، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم. ـ بمنزلة(٥٥) ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا، أو يفعل هذا الفعل أحياناً(٥٦)

---

(٥٣) فتبكيت (م).

(٥٤) المغالطة (فوق).

(٥٥) بحسب (فوق).

(٥٦) قول ثاوفيلا: فهم يتوهمون أنهم لا يبكتون لسببين: لأنهم سائلون، ولأنهم قائسون. وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يثبتون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل قلو يوفن في مجلس المشاورة.

حتى لا يَدْرِي(٥٧) كيف يأخذ الأفروطاسيسه، وإن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار، وعن أيتهما نسأل. ومثال ذلك: ينبغي أن يطاع الآباء في كل شيء، أو يُغْصَوا(٥٨) في كل شيء، ويطاعون مراراً في الكثير، أو يعصون قليلاً في القليل؟ وأي ذلك أوفق: القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولاً على الاضطرار، لأنا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشرّ.

وأكثر ما يصير من التضليل ضيم السائل من السوفسطائيين وقَرْفُهم من كلموا، لأنهم لا يؤلّفون مقياساً، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسألة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كمن قد ألف المقياس فيقولون: لا محالة إنه ليس كذا وكذا.

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود(٥٩)، فيجيبوا على ما يظهر منه ويُضْرِبوا عن الأصل الذي هو غير محمود(٦٠) ومن الاضطرار أن المسألة التي لو يُستمع منها المقياس لا بد من أن يكون قولاً إما(٦١) مضّللاً وإما قول غير محمود(٦٢)، فإن أعطى الجواب أعطى جواباً مضلّلاً، وإن لم يعِط و(٦٣) لم يَرَ أن يعطي، فذلك غير محمود. وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب، فذاك منه شبيه بالتضليل.

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقيين (وهم الخطباء)، وجلّ كلام المبكتين المضلّلين(٦٤) فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حيثية ما قال قائل، أو فعل أو ظنّ به أنه متشبه بهم أو مثلهم في أكثر ذلك،

---

(٥٧) يُدرا (م).

(٥٨) يعصون (م).

(٥٩) أظنه: محمود ـ صح (فوق).

(٦٠) محدود (فوق).

(٦١) إما (فوق).

(٦٢) جملة: «ومن الاضطرار . . . غير محمود» (ـ ب).

(٦٣) و (ـ ب).

(٦٤) المغالطين (فوق).

أو كله. ـ كالذي يفعل المجيبون[٦٥] إذا تجبروا فظنوا[٦٦] أنهم لم يضلّوا، ويسألون فيجعلون مسألتهم أحياناً بينهم وبين من يضادّهم؛ فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لتأوّله أنها بجهة ما من الجهات[٦٧] ـ كالذي فعل

(٣٥٥/ب)

نقل يحيى بن عدي

هذا[٦٨] نحو الذين يثبتون[٦٩] أن أما هكذا فَيَعْرِضُ، وأما هكذا فلا؛ من قِبل أنه هكذا يأخذه[٧٠]، مثل[٧١] تلك التي فعل قلاوفون في «مندروبولس»[٧٢]. ـ ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن تقطع باقي الجسارات[٧٣]، وإن تقدّم الذي يجيب فشعر[٧٤] أن يتقدّم ويقيم ويتقدّم فيقول ـ. وأن يتسرّع حيناً إلى أخريات أيضاً أن يضعوا من التي قيلت إذا أخذوا[٧٥] إن كان لا[٧٦] يوجد الإنسان لدى تلك المتقدّمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوقوفرون، إذ أعطى ألحاناً تمدح القيثارة[٧٧] وعند[٧٨] هؤلاء الذين يطلبون نحو[٥٠] ماذا يتسرّع، من قِبَل أنه يظن واجباً أن يعطي علة[٧٩]. وإذا قيلت أفراد يعرض أن يحفظ الكلي في التبكيت أن يقال التناقض أسهل أن: أما الذي وضِع فيرفع، وأما الذي رفع فيضع: لكن ليس من قِبل أن لهؤلاء **الأضداد**[٨٠] علماً واحداً بعينه، أو أن ليس واحداً بعينه. ـ وليس يجب أن

---

(٦٥) المحبون (فوق).

(٦٦) وفطنوا (م).

(٦٧) أنّا ما بجهة من الجهات (م).

(٦٨) عند، لدى (فوق).

(٦٩) الثابتين (فوق).

(٧٠) يظن (فوق).

(٧١) مثل (ـ م).

(٧٢) «مندربولس» (م)؛ أي مجلس المشاورة (فوق).

(٧٣) التسرعات (فوق).

(٧٤) فأحس (فوق).

(٧٥) أخذ ما (فوق).

(٧٦) ليس (فوق).

(٧٧) القيثارة (ـ م).

(٧٨) نحو (فوق).

(٧٩) شيئاً (فوق).

(٨٠) المتضادّات (فوق). علم واحد (م).

(٨١) يعطى (فوق).
(٨٢) بل (فوق).

- ١٦ -

[حل التضليلات]

-175a- فأمّا من أي السؤالات، وكيف يسأل في المحاورات والمفاوضات الجهلاء به، فقد قيل. وأما في الجواب وكيف يصلح أن يبتدىء[١]، ونحو أيّ استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتي بهذه الحال، فلنقل من بعد هؤلاء.

فإنهنّ نافعات[٢] في الفلسفة بسبب اثنتين، وذلك أنه: أما أوّلاً فإنه إذ الألفاظ اللواتي يفعلنها على طريق الأفضل، لكن على الأكثر[٣]، نحو أن على كم نحوٍ يقال كل واحد، وأيه على مثال واحد، وأيه على غير ذلك؛ ويعرض في الأمور وفي الأسماء. ـ وأما ثانياً ففي[٤] الطلب على حياله[٥]، وذلك أنه ليس يضل من آخرين بسهولة؛ وهذا إذن لا يحِبسن وإن كان ينفعل هو منه كثيراً ـ وأما ثالثاً والذي يبقى فهو نحو الاعتقاد[٦] وذلك إذ أن تعدّل كلماتَ الذي يشارك في الكلمات، إذ ليس له أن يجد شيئاً في الشناعة

(١) ينص (فوق).
(٢) صالحات (فوق).
(٣) كثرة (فوق).
(٤) نحو (فوق).
(٥) انفراده (فوق).
(٦) الرأي (فوق)؛ وفيه نقص وتمامه: «إن المرء خبير في كل شيء وليس غير مدرّب في أي شيء، إذ. . .» (+ حاشية ب).

عندما يكون السؤال متوجهاً نحو من يريد أن يثبت أن هذا إن كان يعرض على هذا النحو فليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يوهم مثل ذلك. وقد فعل قلاوفون هذا الفعل أيضاً في «مندروبولس»[٧]، أي مجلس المشاورة. ـ وينبغي إذا كانت بيننا وبين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح[٨] باقي المناحب[٩]. فإن سارع المجيب إلى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. ـ وربما عدلنا أحياناً إلى معاني أُخَر غير التي كنا نقصدها عندما كنا نأخذ المقدّمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أوّلاً موضوعة لنا، بمنزلة ما فعل لوقوفرون عندما مدح الألحان. فأما إذا[١٠] كان الذين يخاطبون يبحثون عما كان قصد له أوّلاً فلأنا نظن أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي في ذلك بعلة. وإذا قد عددنا الجزئيات، فالكلي أيسر حفظاً. فقد يعرض في التبكيت أن نأتي بنقيض الوضع: فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا. إلا أن ليس من قبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست واحدة بعينه. ـ وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة فقد ربما تركنا أحياناً المسألة أصلاً: بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المُقَرّ به.

(٧) مندرفو (م).

(٨) نقطع (فوق).

(٩) الحجج (فوق).

(١٠) قول ثاوفيلا: وينبغي أن نأتي بعلة إن آثرنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه (غير واضحة في المخطوط وقد أثبتها بدوي).

- ١٦ -

[حل التضليلات]

-175a- فقد قلنا من أي المسائل، وكيف نسأل في مجالس الجدل[١١] والمفاوضات التي على جهة المقاومة[١٢]. ولنتكلم - بعدما تكلمنا فيه - في الجواب، وكيف يُستعمل الحل، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل.

فأما في الفلسفة فهي نافعة لشيئين: أما أوّلاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها، وأيها على مثال واحدٍ، وأيها مختلفة. وقد يعرض ذلك في الأمور[١٣] والأسماء. - والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضِلَّه آخرون كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه، وهو لا يشعر. - وقد بقي نحوٌ ثالث هو الذي القصد فيه المدح، فذلك[١٤] أنّا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا في المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة.

(٣٥٦/أ) **نقل قديم**

قلاوفون الحكيم في «مجلس المشاورة». - والواجب إن أحال عن

(١١) عند مراعاة النظر (فوق).
(١٢) المعاندة (فوق).
(١٣) المعاني (فوق).
(١٤) وذلك (ب).

كلامه إلى مسألة أخرى فشغب بذلك المجيب، أن يوجز في جوابه وأن يتقدّم فيسبق ويضع. - وأحياناً ربما قلنا[١٥] بغير ما وضع، فجعلناه كموضوع الكلام. وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذي كان فيه الكلام، كالذي فعل لوقفون عند ابتداء مدح القيثار[١٦]. فأما من استقصى المسألة فقال في بادىء نطسها فأولئك لما كان يجب أن يعطوا[١٧] الجواب، وقد قيل بعض ذلك، فجوابهم بما يعرض في جملة التضليل أشدّ حرزاً وتحفظاً، وهو الانطيفاسيس، أي القول المناقض، فيرفع الذي وضع ويضع الذي نفى وسلب. وليس العلم لما كان علماً لأشياء متضادّة بغير مفرد، وليس بعلم واحد، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل ما يسأل إلا بروطاسيسه، وبعضها لا يسأل عنها: بل يُستعمل كَمُقَرٍّ بها.

---

(١٥) ربما قلنا (ـ م).
(١٦) مادح الإيجاز (م).
(١٧) يعطون (م).

- ١٦ -

[حل التضليلات]

-175a- وقد قيل[١٨] في مواطن الشغب والمحاورة، وماذا[١٩] تكون المسائل، وكيف تكون. فأما عن الجواب، وما ينبغي أن يكون، وكيف، وفي أي الأشياء الضرب من هذا الكلام نافع، فنحن قائلون في موضعنا هذا.

إن هذا الكلام نافع في الفلسفة لأمرين: أوّلهما أنه إذا كان الشيء مشتركاً في دلالته فُصِّلَتْ جهاته فاستبان كل واحدٍ منها: أي شيء حاله، وأيها مشابه، وأيها غير مشابه. وذلك يعرض في الأشياء وفي الأسماء؛ فهذا أحد الأمرين الذي تُعرف به منفعة هذا الكلام في فن الفلسفة[٢٠]. ـ وقد ينفع أيضاً فيما يتكلّم به الإنسان ويطالبه عند نفسه، لأنّ من كان سريع الانقياد يسير الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسّه[٢١] من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب بذلك من نفسه فلا يُحَسّ[٢٢] به ـ. والضرب الثالث من منافع هذا الكلام التضرّي[٢٣] في جميع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له: لأن من كان صاحب كلام فذمَّ الكلام ولم يكن عنده فصل بمن ذَمَّه، فقد جعل

---

(١٨) قلنا (فوق).

(١٩) فماذا (حاشية ب)؛ مماذا (م).

(٢٠) علم (فوق).

(٢١) حسن يحسنه (فوق) (م).

(٢٢) يحسن (م)؛ يحس، يشعر صح (فوق).

(٢٣) الارتباض (فوق).

السبيل ليظنّ به أن ذَمَّه إياه إنما[٢٤] كان للجهل[٢٥] به وقلة الخبرة بالكلام، لا لطلب الصدق والحق.

نقل يحيـى بن عدي

٣/ب)

يعطي ظناً لأن يظن به أنه يتصعب[٢٦]، لا من قِبَل[٢٧] التي هي صادقة، لكن من قِبَل عدم الحركة.

وأمـا إذا كنـا بحيب أن كيف نفسر عنـد هؤلاء اللواتي كهؤلاء، فهـو ظاهر إن كنا قلنا أوّلاً صواباً من أية هنّ التضليلات، وقسّمنا القسوم[٢٨] التي في أن يسأل على الكيفية. وليس هو واحداً بعينه أن يبصر[٢٩] ويحل[٣٠] الشناعة إذا أخذنا الكلمة، وأن إذا سئلنا يمكنّا أن نقسم سريعاً[٣١]، وذلك أن نعلم[٣٢] مراراً عندما يوضع، فالقلب لا يعلم[٣٣]. وأيضاً بمنزلة ما أن في الأُخَر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرّج ويعتاص فهكذا يوجد في الكلم. فإذن إن كانت لنا معرفة أن نعطي إذ يسرع كثيراً ما يبطىء من الزمان. وحيناً يعرض كما في الكتابات والخطوط، وذلك أنه هناك إذا حللنا[٣٤] يوجد حيناً لا يمكننا أن نُرَكِّب. فهكذا في التبكيتات إذا علمنا التي تعرض منها الكلمة نضطرّ إلى أن نَحُلَّ الكلمة.

---

(٢٤) لم (م).
(٢٥) الجهل (م).
(٢٦) يتعسر (فوق).
(٢٧) بسبب، في (فوق).
(٢٨) العصوب (فوق).
(٢٩) يرى (فوق).
(٣٠) وينقض (فوق).
(٣١) بسرعة (فوق).
(٣٢) التي نعلمها (فوق).
(٣٣) يعلم بها (فوق).
(٣٤) نقضنا (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

فأما أوّلاً فإنه بمنزلة ما يجب أن نشتهي أن نؤلِّف حيناً على طريق الرأي أكثر[١] من طريق الصدق هكذا. وننقض[٢] حيناً على طريق الرأي أكثر من التي كالصادقة؛ وبالجملة، نخاصم الممارين لا كأنا نبكت، لكن كأنّا نماري. وذلك أنّا لا نقول إنّا نؤلّف لهم، فإذن ليسدّد نحو ألا يظن. وذلك أنه إن كان التبكيت تناقضاً ما، لا اتفاق اسم، فليس يحتاج في شيء أن يقسم نحو المراء واتفاق الاسم وذلك أنه ليس يعمل قياساً؛ ولا لواحد ألا لِلذي من قبله يريد، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيت. فإذن لا إن -175b- بُكِّت، لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأُخَر وهؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم وجميع التضليلات الأُخَر اللواتي كهؤلاء يفسَدن التبكيت الصادق ويجعلن الذي يبكت غير معروف. وذلك أنه مِن قِبل أنه مسلّط على أن يقول إذا جمع[٣] في الانقضاء[٤] أنه ليس الذي وضع يرفع، لكن على اتفاق الاسم: وإن أتى بالتي عرضت خاصة عليه[٥] بعينه

---

(١) الظن خاصة (فوق).

(٢) ويحل (فوق).

(٣) أي نتج (فوق).

(٤) الآخر (فوق).

(٥) فيه (فوق).

فإن هذا يوهم أن ما ظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق، بل من قلة الدربة[٦].

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بَيِّن إن كان ما قلناه أوّلاً ـ في أن من أي الأشياء تكون التضليلات، وفي قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة[٧] ـ كافياً. وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحل الشناعة وأن يسأل فيمكننا المقاومة[٨] بسرعة ـ شيئاً واحداً؛ وذلك أن الشيء الذي نحن عارفون به كثيراً إذا وضع معكوساً لم نعرفه. وأيضاً فكما أن السرعة والإبطاء في الأشياء الأُخَر إنما تكونان من التخرّج والدربة خاصة، كذلك الحال في الأقاويل: فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدّة طويلة. فقد يعرض أحياناً مثل الذي يوجد في الكتابات والخطوط؛ وذلك أنا هناك قد ربما حللنا فلا يمكنا أن نعود فنركب: وكذلك في التبكيتات إذا علمنا الشيء الذي عنه يعرض القول، فنحن إلى حل[٩] القول مضطرّون.

(٦) الموربة (حاشية ب)؛ ضعف الحنكة (فوق).

(٧) بالسؤال (فوق).

(٨) القسمة (فوق).

(٩) نقض (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

فأما أوّلاً فكما أنه يجب أحياناً أن نؤثِرَ أن نقيس على الأكثر[١٠] مراراً مشهورة أو صادقة، فكذلك وأن نحل[١١] أحياناً يكون إنما على جهة الرأي المشهور خاصة، أو على جهة الحق. وذلك أنّا إنما نقصد بالجملة مقاومة[١٢] الممارين، لا على أنّا نبكت، بل على أن نماري، وذلك أنّا ليس نقول إنّا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى ألاّ يُظنّ ذلك بنا. فإن كان التبكيت هو مناقضة ما، وليس هو الاشتراك في الاسم، فإنك ليس بمحتاج البتة إلى التشكك فيما بين المراء واشتراك الاسم؛ وذلك أنه ليس يقيس نحو شيء من الأشياء، سوى الشيء الذي كان مؤثراً له، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت[١٣]. فليس إذن التبكيت هو الذي يُضِلُّ، بل ما يظن كذلك، من قِبَل أن المسألة عن الأشياء المرائية[١٤]، والتي من الاسم المشترك في
-175b- جميع الضلالات الأُخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح وتجعل الشيء المبكت غير معروف. وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجتراء أن يقول إنه رفع، لا الذي وضع، بل على جهة الاشتراك في الاسم، وإن أتى في ذلك الشيء بعينه بما يعرض على الأكثر، فليس يعلم أنه بكت.

---

(١٠) خاصة (فوق).

(١١) نتقض (فوق).

(١٢) مخاصمة (فوق).

(١٣) بالتبكيت (م).

(١٤) الأخر(فوق).

وجواب مثل هذا الكلام وكيف التعبئة لِلِقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أوّلاً قولاً مستقيماً مبنياً مما تكون المضلات وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة في المسائل. فليس من وردت عليه كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساوٍ[١٥] لمن سُئِل فاستطاع أن يجيب سريعاً: لأن ما علمناه فبقيناه[١٦] عاماً، ربما جهلناه إذا غُيِّر عن حاله. كما أن في سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضرّي[١٧] فيها كثيراً من أجل ذلك، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطأنا في وقته. وقد يعرض في ذلك أحياناً ما يعرض في الكتاب والخطوط؛ لأنا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف: كذلك تكون الحال في التضليل. وإن عرفنا القول الذي منه عرضَ التضليل، إلا أنه يضيق بنا تأليفه.

(١٥) بمساوي (م).

(١٦) فبقيناه (م)؛ فيبقناه (حاشية ب).

(١٧) يعني: الدربة (فوق).

- ١٧ -

[الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية]

وكما أنّا نؤلِّف المقياس أحياناً بالظن لا بالحقيقة، فكذلك ربما نقضنا التأليف بالظن لا بالحقيقة، وفي الجملة، إنّا ننازع الممارين[١٨] ليس كالمبكتين أو المضلّين[١٩] لهم، أو[٢٠] نكون نشبه أولئك في كلامنا لهم، لأنّا لا نزعم[٢١] أنهم يؤلفون مقياساً ولا يقسمون سولوجسموس. فينبغي لنا أن نصلح من ظنونهم. لأنه إن كان التضليل قولاً متناقضاً ليس بمؤلف من أشياء مشتركة، فليس هناك فرق بينه وبين المشكوك فيه والمشتركة (لأنها لا تفعل مقياساً)؛ ولكنا إذا فعلنا فرقاً لم نفعله إلا لما كان أن نتيجته تتخيل كمضللة. فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال[٢٢]؛ فأما المسألة فالتشكك والاشتراك من الأسماء، وكلما اشتدّ ذلك من التعنيت، فذلك
-175b- يجعل التعنيت الصحيح غير بيّن، ولا يعلم به ما بين الضالّ وغير الضالّ. فلما كان جائزاً في آخر كلام السوفسطائين أن ينتج، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقى، ولكن باشتراكٍ من الأسماء والتشكيك: ولو صار إلى ذلك بالبحث لما كان تضليله بظاهرٍ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقاً. ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه، لما كان التضليل يعباً[٢٣] إذا

---

(١٨) المبارين (ب).
(١٩) المضللين (ب).
(٢٠) بل (ب).
(٢١) نقول (فوق).
(٢٢) الإتصال (م)؛ الإضلال (فوق).
(٢٣) يبقى (ب).

طلب المماروين الجواب من المسؤول بـ «لا»، أو «نعم»؛ ولكن لأن السائلين لا يجيدون[٢٤] المسألة، من أجل ذلك يضطر المجيب إلى إصلاح ما في المقدّمة من الفساد. فأما إن كان قد فصَّل مسألته بالكفاية، فالمجيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ «لا» أو بـ «نعم»،

نقل يحيى بن عديّ /ب)

فليس بمعلوم أن يبكّت[٢٥]، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن صدقاً[٢٦]. وإما سأل أن يقسم اتفاقاً في الاسم أو مرائياً، فليس الذي يبكت غير معروف حين يطلبون؛ أما الآن فقليلاً، وأما أوّلاً فأكثر[٢٧] هؤلاء المرائية، وحينئذٍ فكان يكون ألا يجيب أيضاً الذي يسأل: وأما الآن فمن قِبَل أن هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجبٌ[٢٨] من الاضطرار أن يزيد فيجيب بشيء إذ يقوم شيئاً عنه[٢٩] السؤال من قبل أنه إذا قسم على الكفاية من الاضطرار أن يقول الذي يجيب[٣٠] نحو[٣١] أولاً وأن ظن أشياء إن الذي كاللواتي الأسماء تكون تبكيتاً لا يكون بنحو ما أن يهرب من أن يبكت الذي يجيب[٣٢].

وفي هؤلاء اللواتي يرين مضطرٌ إلى أن يرفع الاسم[٣٣] الذي وضع وأن يضع الذي[٣٤] رفع. فكما[٣٥] يقوم أناس فليس ينفع شيئاً: وذلك أنهم لا[٣٦] يقولون إن قوريسقوس مُغَنٍّ، ولا مُغَنٍّ، لكن لقوريسقوس هذا:

(٢٤) يجيدوا (م).
(٢٥) يكتب (م).
(٢٦) حقاً (فوق).
(٢٧) فكثيراً (فوق).
(٢٨) حبذ (فوق).
(٢٩) فتأخيذ (فوق).
(٣٠) المجيب (فوق).
(٣١) عند (فوق).
(٣٢) جملة: «نحو أولاً... الذي يجيب» (ـ ب).
(٣٣) ذاك الاسم (فوق).
(٣٤) ذاك الذي (فوق).
(٣٥) فأما كما يقوم (فوق).
(٣٦) لا (ـ م).

مغنّ، ولقوريسقوس هذا: لا مُغَنٍّ. ولا تنحلّ الصعوبة بهذا[٣٧]، وذلك أن الكلمة تكون واحدة بعينها[٣٨] التي لقوريسقوس هذا، والتي لقوريسقوس هذا؛ إن يرفع أو يضع معاً. لكن عسى أن تُحَلّ المغالطة بقولنا إنها[٣٩] ليست تدل على واحدٍ بعينه[٤٠]، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضاً؛ فإذن هي مختلفة بشيء. وإن كان يعطي أن يقول إن أما لذاك فعلى الإطلاق، وأما لذاك فيريد أن في شيء أو لهذا، فشنع: وذلك أنه ولا شيء أكثر لذاك الآخر، وذلك أنه بأيمّا[٤١] كان، ليس مختلفاً بشيء.

لكن، من قِبَل أنه غير معروف من الذي لم يحدد[٤٢] المرائية إن أيما يبكت[٤٣] أو لم يبكت، فأعطى في الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذاً أن يعطي السؤال إذا لم يحدّد، لكن على الإطلاق، هو ذنب[٤٤]، فإذن وإن كان ليس هو، لكن الكلمة بعينها هي شبيهة بالتي قد تكتب. فيعرض[٤٥]، إذا سألنا كثير[٤٦]، المراءُ أن يتكاسل عن أن يقسم، من قِبَل[٤٧] اتصال اللواتي لهؤلاء اللواتي يتقدّمون فيمدّون هكذا كيلا يظنوا أنهم يتصعبون[٤٨] في جميعهن: وأيضاً وإن لم يظنوا أن الكلمة.

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعلم أن الذي قاله الآن حق. فإن كانت مسألته مع قسمتنه للاسم المشترك أو المرائي فليس[٤٩] تتعذر معرفة الشيء أن يبكت في

(٣٧) ولا تخل الصعوبة بهذا (ـ م).
(٣٨) هي فهي (فوق).
(٣٩) أن تحل المغالطة بقولنا إنها (ـ م).
(٤٠) هو فهو (فوق).
(٤١) في ايما (فوق).
(٤٢) حدّ (فوق).
(٤٣) يكتب (م).
(٤٤) جرم، خطأ (فوق).
(٤٥) فإنه يعرض (فوق).
(٤٦) كثير (ب).
(٤٧) بسبب (فوق).
(٤٨) يتعسرون (فوق).
(٤٩) فليس (ـ ب).

وقت من الأوقات فتكون المرائية يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة؛ فعند ذلك كان المسؤول لا يجيب: فأما الآن فمن قِبَل أن الذين سألوا لما لم يحرسوا لهم على الصواب، وجب من الاضطرار أن نضيف إلى جوابنا شيئاً ينصلح به فسادُ السؤال من قِبَل أن قسمته إن(٥٠) كانت كافية، فقول المجيب من الاضطرار يكون إما: «نعم»، أو «لا».

فإن ظنّ ظانٌّ أن التي تكون بحسب الاسم المشترك هي بجهة ما تبكيت، فإن المجيب ليس يخلص من التبكيت. وقد يضطر في الأمور المحسوسة إلى أن يرفع الاسم الذي وضع، ويضع الذي رفع. فليس ينتفع بتقويم بعض الناس لهذا المعنى: وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس بموسيقار، لكن أن قوريسقوس هذا: موسيقار، وقوريسقوس هذا: ليس بموسيقار. ولا تنحلّ الصعوبة بهذا(٥١)، وذلك أن قوريسقوس هذا وقوريسقوس هذا هما جميعاً في الحدّ شيء واحد بعينه الذي دفعنا والذي وضعنا معاً، بل لعله ليس يدل على شيء واحد بعينه فولا الاسم هناك أيضاً فهو إذن يختلف بشيء ما. فأما إن كان(٥٢) ما(٥٣) نحمله على ذاك يكون على الإطلاق، فشنع أن نزيد فيما نحمل على الآخر أنه في شيء أو أنه لشيء، فإنه ليس يوجد للآخر شيء زائد؛ وذلك أنهما ليس يختلفان بشيء البتة(٥٤).

ولكن من قِبَل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبكت، لأن المراء لم يحدد، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ، فظاهرٌ أن الذي يجيب من غير أن

---

(٥٠) إذن (م).

(٥١) جملة: «ولا . . . بهذا» (ـ م).

(٥٢) جملة: «الذي دفعنا . . . إن كان» (ـ ب).

(٥٣) وما (ب).

(٥٤) في نسخة: ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبكت، ما الذي حد المراء.

يحدد، بل على الإطلاق، فقد أخطأ، فإذن وإن لم يكن هو[٥٥]؛ بل القول نفسه، يكون شبيهاً بالذي قد بكت. وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة المراء لإيصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعترض في جميعها، فيظن بنا التعسّر في التسليم ومراراً كثيرة؛ وهم لا يشعرون أيضاً أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور.

نقل قديم (٣٥٨/أ)

وإن سبق إلى ظن أحد بضربٍ من الضروب أن الاشتراك في الأسماء مضلِّل فلا سبيل له إلى أن ينجو[٥٦] من التضليل إن كان مجيباً، وأما في الذي يرى، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذي وضع وإلى وضع ما رفع. وقد قال أقوام إنه ليست في ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلاناً مُلَةٌ[٥٧]، وذلك الفلان غير مُلَةٍ، ولكن فلان مُلَةٌ وفلان الآخر غير مُلَةٍ وإلا وجب القولان[٥٨] لواحدٍ، فيكون الإيجاب والنفي معاً، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحالٍ واحدة، ومن أجل ذلك يوجَب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين جواباً[٥٩] مرسلاً[٦٠] وكان في القول الآخر زيادة من التحديد بفلانٍ هذا. ولو لم يكن ذلك كذلك، لما كان هناك فصل بينهما.

فلما كان من لم يجعل فرقاً في المشكوك من كلامه مجهولاً بأن[٦١] كان ضلّ أو لم يضلّ، ومن مذاهب السوفسطائيين في[٦٢] الكلام السبيل في تفصيله، فبذلك[٦٣] قد يستبين أن من لم يفصّل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه خطأ، وإن لم يكن عند نفسه بضالِّ الفكر، إلا أن قوله ضال.

---

(٥٥) أي القول المبكت (مكرّرة).

(٥٦) ينحوا (م).

(٥٧) ملهّي، وهكذا في سائر الصفح (م).

(٥٨) القولين (م).

(٥٩) جواباً (فوق)؛ (ـ ب).

(٦٠) جواب مرسل (م).

(٦١) إن (ب).

(٦٢) في (ـ م).

(٦٣) فبذلك صح (فوق).

وقد يعرض أحياناً بعد المعرفة بما في الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من استعدّ لمثل هذه المسائل لئلا يكثر شغبهم من كل جهة. فإذا كان السبيل لتجربة الكلام وتفصيله، فلا يكسل عن فعل ذلك، كما قيل أوّلاً.

ولو أنهم لم يجعلوا المسألتين مسألة واحدة لما كان[٦٤] تضليلاً من الاشتراك في الأسماء أو من التشكيك، ولكن إما كان يكون تهجيناً من القول أو غير تهجين. فما الفصل في فلان وفلان:

(٣٥٨/ب)

نقل يحيى بن عدي

يكون من هذه يصادف مراراً نقصان الاعتقاد من قِبَل أنه يعطي أن يقسم لا يتكاسلن، عما[٦٥] قيل أوّلاً[٦٦].

وأما إذا لم يجعل إنسان سؤالين سؤالاً واحداً، فليس يكون التضليل من اتفاق الاسم ومن المراء، ولكن إنما كان يكون تبكيت، وإما لا. وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل: هل قَلِيس وثماسطوقلس هما مغنيان، وبين أن
-176a- يكون لكليهما اسم واحد، إذ هما غيران، وذلك أنه إن دل على كثيرين فقد سأل بواحدٍ عن كثيرين. فإن كان ليس مستقيماً[٦٧] إن تأهل أن يؤخذ على الإطلاق نحو سؤالين جوابٌ واحد، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن يجيب على الإطلاق ولا عن واحدٍ من هؤلاء المتفقة في الاسم، ولا إن كان صدقاً في جميعها كما يؤهل[٦٨] أناس. وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا وبينه لو سأل أي هذين هو: قوريسقوس وقَلْيس هما في البيت أو ليسا في البيت، إذ هما كلاهما[٦٩] قريبان[٧٠] أو إذ ليسا قريبين؛ وذلك أن المقدمة كثيرة على ضربين، وذلك أنه ليس، وإن كان صدقاً، أن يقال في هذا إنه[٧١] سؤال

---

(٦٤) يكون (فوق).
(٦٥) كما (ب).
(٦٦) قبل (فوق).
(٦٧) صواباً (فوق).
(٦٨) تأهل (فوق).
(٦٩) كليهما (م).
(٧٠) حاصران (فوق).
(٧١) إنه (ـ م).

واحد، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئِل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها: «نعم» أو «لا»، صدقاً: لكن لا يُجاب بجوابٍ واحدٍ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم[٧٢]. وهذا على هذا المثال وإن[٧٣] وضع اسم واحد لآخر. فإن كان إذن لا يجب أن يعطي في سؤالين حواباً واحداً، فهو ظاهر أنه ولا في المتفقة الاسم أيضاً يجب أن يقبل: «نعم» أو «لا»: ولا الذي قال أجاب على التحقيق، لكن قال؛ لكن قد يؤهل في موضع ما في هؤلاء اللواتي يتكلم بهنّ، من قِبَل أنه يذهب عن الذي تعرض.

فكما قلنا من قبل[٧٤]: إنه غير تبكيتات ما أيضاً إذ هن يحسبن أنهن، وعلى هذا النحو بعينه غير حلولات[٧٥] ما أيضاً يظنّ أنهن موجودات إذ ليست حلولاً[٧٦]. وهؤلاء اللواتي نقول توجد حيناً أنه يجب أن يأتي بهن أكثر من هؤلاء الصادقات هؤلاء اللواتي في الكلمات الجهادية إما نحو الملاقاة التي على تضعيف التضعيف.

نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أُطلقت لنا، فليس يجب أن نتكاسل كما قلنا فيما سلف.

فإن لم يجمع[٧٧] الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء، بل عسى أن تكون تبكيتاً أو لا تكون. وذلك أنه ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس
-176a- وثامسطوقولوس: هل هما موسيقاران؟ ـ وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً وهما مختلفان. فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسألة

(٧٢) ينكل (م).
(٧٣) وإلى (ب).
(٧٤) من قبل (ـ ب).
(٧٥) نقوض (فوق).
(٧٦) نقوضاً (فوق).
(٧٧) نسخة أخرى: فإن جمع جامع بين سؤالين وجعلهما سؤالاً واحداً.

واحدة. فإن لم يكن صواباً أن يَجيب عن مسألتين جواباً واحداً على الإطلاق، فظاهرٌ أن ليس جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها، بمنزلة ما يوجب ذلك بعضُ الناس. وذلك أنه لا فرق بين المسألة عن هذه وبين المسألة عن قوريسقوس وقالياس هل هما في البيت أو ليس هما في البيت: كانا جميعاً حاضرين(٧٨) أم لم يكونا، لأن المقدّمات المثناة كثيرة، فليس من أجل أن القول الذي هذه حاله صدق في مسألة واحدة(٧٩) يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤالٍ آخر أن يجيب عن جميعها إما بـ «نعم» أو «لا»، ويكون قولنا صادقاً، بل يجب ألا يجيب بجوابٍ واحدٍ، لأن الكلام يُعْدَم(٨٠). وعلى هذا المثال بعينه وإن وضع اسم واحد بعينه(٨١) لكثيرين. فإن كان ليس يجب إذن أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجيب بـ «نعم» أو «لا»: ولا المجيب يخلص من تبعة جوابه(٨٢)، بل إنما قال قولاً؛ إلا أن هذا يجري في بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض.

ومن قِبَل أن التي ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئاً ما، كما قلنا، فعلى هذا المثال بعينه توجد أيضاً(٨٣) أشياء ليست حلولاً(٨٤) يُظنّ أنها شيء ما من غير أن تكون حلولاً. فينبغي أحياناً أن نأتي بهذه التي قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التي تكون في الأقاويل الجهادية، أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة.

---

(٧٨) حاضران (م).

(٧٩) الترجمة هنا خطأ، وصوابها: فإن كون الجواب البسيط صادقاً ليس معناه أن المسألة واحدة (+ حاشية ب).

(٨٠) يرتفع (فوق).

(٨١) وإن وضع اسم واحد بعينه (ـ ب).

(٨٢) يخلص بهذا من تبعة في جوابه (ب).

(٨٣) أيضاً (ـ ب).

(٨٤) حلول (م).

-176a- مُلْهِيَيْن أو هما مُلْهِيان باسمٍ جامع لمعنيهما وهما في غير اسمٍ واحد. وإن كان من الصواب ألا يعطي أحدٌ جواباً واحداً عن مسألتين فيكون الجواب منهما، فقد استبان أنه لا يحسن أن يكون الجواب ساذجاً مرسلاً عن معنى فيه اشتراك، ولا لو كان ذلك حقاً في كلها، كالذي رأى أقوام، وذلك أنه لا فصل في السؤال فقال[٨٥]: فلان وفلان كلاهما أقارب، أم ليس بأقارب؟ وحضور أم ليس بحضور؟ لأن المقدّمات في الأمرين كثيرة، وليس من الحق أن يظن بهذا القول أنه مسألة واحدة. فقد يمكن ألوف[٨٦] المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إمّا بـ «لا» وإما بـ «نعم» وأن يكون ذلك حقاً: ألا أنه ليس الجواب فيها بجواب واحدٍ، وإلا بَطَلَ الكلام. وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر. فإن كان ينبغي ألاّ يجيب أحد بجواب مفرد عن مسألتين، فقد استبان أنه لا ينبغي أن يعطي أحدٌ عن المشتركات جواباً بـ «لا» أو بـ «نعم»: وأنه إن أعطى لم يجب، ولكنه قال[٨٧] قولاً جائزاً في مواضع من الكلام من أجل يَغْبى[٨٨] العارض في كلامه.

كالذي قلنا أوّلاً، فإن من تهجين السوفسطائية للكلام ما يظن به أنه مضلّل وليس هو بالحقيقة كذاك، وقد يكون كذاك نقائض مظنوناً[٨٩] بها أنها نقائض وليست بالحقيقة كذلك. وبمثلها ينبغي أن نجيب في الأخبار لا بالصادّقة، لا سيما عند كلامنا الممارين وجوابنا لمسألتهم المضعفة. ـ فَلْيَكُ جوابنا إما في المظنون بها بأن نقول: قد تكون، فإنه إذا كان كذلك أخلق به ألا يكون قولاً مضلّلاً. فإن اضطرّ القائل إلى أن يقول شيئاً ناقضاً للمحمود فهناك[٩٠] بالحرّي يزيد: «تلك المظنونة بها». فإذا كان القول ـ

---

(٨٥) يقال (ب)؛ فقال صح (فوق) (حاشية ب)؛ يقال صح (فوق) (م).

(٨٦) أنوار (م)؛ الواو (حاشية ب).

(٨٧) وإن كان قوله (+ ب).

(٨٨) عن (+ ب).

(٨٩) نقائضاً مظنون (م).

(٩٠) فقال (فوق).

ويجب أن يجيب في هؤلاء اللواتي يظنهنّ فيقول: «التي تكون»، وذلك أن هكذا إما تبكيت فلم يكن ليكون البتة، وإما لُزّ إلى أن يقول شيئاً ناقض الاعتقاد، فهاهنا خاصة يكون «التي تظن»: وذلك أن هكذا لا تبكيت[٩١] ولا نقصان اعتقاد[٩٢] يظن أنهما[٩٣] يكونان. ـ وفي أن كيف يسأل الذي في البدء فهو معلوم، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريباً يرفع ولا يدع أن يكون أفراداً إذا كان كأنه قد سأل ما في البدء، وأما متى أهل إنسان التي كهذه أي إما تلك للتي يضطر أن يعرض من الموضوعة ويكون كذب أو كان لا يرى، فليقل هي فهي: وذلك أن هؤلاء اللواتي يعرض من الاضطرار يظن أنهن للتي هي موضوعة بعينها ـ. وأيضاً متى لم يوجد الكلي باسم معيّن[٩٤]، لكن بالمقايسة، فليقل إنه ليس يمدّ فيأخذ كما أعطى ولا كما في شيء، وذلك أن من هذا يكون كثيراً تبكيتٌ.

وإذا سكّتنا عن هؤلاء فعلينا أن نتوجّه[٩٥] على التي لم تبيّن جيداً ليمكن أن تلقى كالحدّ الذي قيل[٩٦].

فأما في[٩٧] الأسماء اللواتي تقال على الحقيقة فباضطرارٍ أن يجيب أو على الإطلاق، أو[٩٨] إذ يقسّم ويضع هؤلاء اللواتي يفكر فيهن ـ مثال ذلك جميع اللواتي يسألن، لا ظاهراً: لكن على التقصير؛ ومن هذا يكون تبكيت.
-176b- مثال ذلك: أترى ما هو الآثنين هو مِلْكٌ للآثنيين؟ ـ نعم. ـ وعلى هذا المثال وفي أُخَر. لكن: أما الإنسان فهو للحيوان؟ ـ نعم، فالإنسان إذن ملك للحيوان[٩٩]، وذلك أنّا نقول: الإنسان للحيوانات من قِبل أنه حيوان،

(٩١) يبكت (ب).
(٩٢) الاعتقاد (ب).
(٩٣) أنه يكون (فوق).
(٩٤) معيّن (ـ م).
(٩٥) فعلينا أن نتوجه (ـ م).
(٩٦) وصف (فوق).
(٩٧) هؤلاء (فوق).
(٩٨) وانتظر (فوق).
(٩٩) ولكن هذه سفسطة (+ ب).

ولوسندروس للاقون[١٠٠] من قِبل أنه [١٠١] لاقوني[١٠٢]. فهو معلوم أن في اللواتي ليست التي تتقدّم فتمتدّ ظاهرة لن تدع على الإطلاق.

ومتى كان اثنان إذا كان الواحد موجوداً يُظن أن الآخر يكون من الاضطرار، وهذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل، فيجب أوّلاً أن يعطي التي هي أقل: وذلك إذ أن يؤلّف من كثير هو أصعب[١٠٣]. وإن كان يتسرّع إلى الذي أما في تلك فهو ضد،

نقل عيسى بن زرعة

ويجب أن يجيب عن التي يظن أنه قالها على جهة الإيجاب: وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتاً البتة. فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأي المشهور ففي هذا الموضع خاصة يزيد في قوله: «فيما أظن»، و[١٠٤] ذلك أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتاً ولا ما يخالف الرأي المشهور. ـ ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التي في[١٠٥] أوّل الأمر، وذلك أنهم يظنون أنه، وإن كان قرّيباً، فإنه يرفع لا محالة، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التي يسأل عنها في أوّلاً[١٠٦] الأمر، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا، فإن الذي يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذباً كان أو خلاف الرأي المشهور، فإن الذي يقال هو ذلك الشيء بعينه، وذلك أن التي تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه. ـ وأيضاً إذا لم يصرّح بذكر الكلي، بل أخذ بالمقايسة، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم، ولا فُرِّع على ما أُصّل، فإن التبكيت كثيراً ما يكون عن مثل هذا.

---

(١٠٠) للصولون (+ حاشية ب)؛ للقويون (م).
(١٠١) أنه (ـ م).
(١٠٢) للقولون (م).
(١٠٣) أعسر (فوق).
(١٠٤) و (ـ ب).
(١٠٥) في (ـ ب).
(١٠٦) أول (فوق).

فإذا أمسكنا عن هذه على أنها[١٠٧] ليست مبنية على ما يجب، فليكن السعي في المقاومة بحسب الحدّ المذكور.

فأما في الأسماء الحقيقية فمن الاضطرار أن يجيب إما على الإطلاق، أو بأن يقسّم: ويكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجري في جميع الأشياء التي لم يفصح بالمسألة عنها، بل سئل عنها على جهة الإيجاز، فإن
176b- التبكيت قد يكون من هذه. ومثال ذلك: أترى ما هو للآثنيِّين فهو مِلْكٌ للآثنيِّين؟ ـ فيقال: «نعم»! ـ وكذلك في أشياء أُخَر: ألا إن الإنسان للحيوان؟ فيقال: نعم! ـ أترى الإنسان ملك للحيوان؟ ـ ولكن هذه سفسطة[٩٩]، وذلك أنا إنما نقول إن الإنسان للحيوان من قِبل أنه حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون[١٠٨] من أجل أنه لاقوني[١٠٩]. فمعلوم إذن أن في هذه الأشياء التي يظهر كيف يتفرع فيها ما أصل يجب ألا نتركها مطلقة.

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار، وليس هذه حال الآخر عند المسألة عنه من الاضطرار، فيجب أن يجيب أوّلاً بالذي هو أنقص[١١٠]، وذلك أنه عِسرٌ جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة. فأما إن رام الكلام في شيء هو مضاد بجهة وغير مضاد

نقل قديم

(٣٦٠/أ)

هكذا لم يكن مضلاً ولا ناقضاً للمحمود ـ فأما كيف المسألة في الابتداء فذلك معروف[١١١] ـ فإذا كان القائل شيئاً يعرف باضطرار وذلك من موضع الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود[١١٢]، لأن ما عرض من[١١١] الكلام باضطرار فذاكِ من موضع واحدٍ ـ. وأيضاً إذا صار الإنسان

---

(١٠٧) لأنها (فوق). (١٠٨) للاقوسن (م).
(١٠٩) لاقونون (م). لاقون (+ حاشية ب).
(١١٠) أقل (فوق).
(١١١) صح: قد سقط شيء من الكلام. (١١٢) محدود (فوق).

إلى أحد معنيي[١١٤] الكل لا بالاسم، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطيتنا وليس أخذك له كالذي قدّمت: فقد يكون التضليل من مثل هذا كثيراً[١١٥].

فإذا مُنِعْنا[١١٦] من ذلك فلنَصِرْ إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسناً، بأن نلقاهم بالحد الذي قيل.

فالأسماء ما كانت مشهورة، فالمجيب عنها مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة وإما بالجزم[١١٧]، وإما بالقسمة؛ فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا لم يكن واضحاً أو كانت المسألة ناقصة قصيرة ففي مثل هذا يعرف
-176b- التضليل. كقول القائل: هل ما كان لأهل آثينس هو قُنْية لهم؟ فيجاب بنعم. وكذلك يجري هذا القول فيما خلف ذلك: فالإنسان من الحيوان، وهو قنية للحيوان، فلا محالة أن الإنسان للحيوان، لأنه من الحيوان؛ وفلان آثينائي لأنه منهم. فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن واضحاً لم يُنَزَّلْ ولم يجب فيه بجواب مرسل.

فاثنان: إذا كان أحدهما ثابتاً، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن، وليس نسأل عن ذلك الآخر بالاضطرار، وينبغي أن نعطي أوّلاً الأقل: لأنه يعسر تأليف السولوجسموس من الكثير. وإن فعل ذلك أحدٌ صار بعضُ ما يقول مضادًّا وبعضهُ ليس به، إن كان القول صادقاً أن التضليل قد يكون في شيئين، أحدهما

(١١٣) في (فوق).
(١١٤) إحدى معنيين (حاشية ب)؛ إحدى معنيـين (م).
(١١٥) كثير (م).
(١١٦) منعناهم (م).
(١١٧) بالحق (م).

وأما في تلك فليس هو، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر.

ومن قِبَل أن أفراداً ما منها يقول الكثيرون للذي لا يدع أن يكذب أن يقولوا، وأما أفراد فلأمثال ذلك جميع اللواتي يُرَين[١١٨] على ضربين أي هذين هو: نفس الحيوانات هي فاسدة، أم غير مائتة؟ ليست محدودة عند الكثيرين، ففي هؤلاء اللواتي ليس بمعلوم في أيما هي معتادة أن يقال التي تمد أَوْ لا أيما: أكالاعتقادات؟ وذلك أنهم يدّعون اعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة أيضاً، مثال ذلك القطر غير مُقادِرٍ. ـ أما إذا يعتقد على ضربين، كما[١١٩] في التي هي صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتي ينسى[١٢٠] الأسماء، وذلك أنه من قِبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها الصادقة لا يظن حيلة، ومن قِبَل أنها[١٢١] تعتقد على ضربين لا يظن أنها تكذب، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكّتة.

وأيضاً في جميع السؤالات إن تقدّم إنسان فأحس[١٢٢] فليتقدّم وليقم وليسبِق وليقُلْ: وذلك أن هكذا يمنع أكثر[١٢٣] الذي يسأل،

(١١٨) يعتقدون (فوق).
(١١٩) فكما (فوق).
(١٢٠) يذهل (فوق).
(١٢١) ترى (فوق).
(١٢٢) فاقشعر فليسبق (فوق).
(١٢٣) خاصة (فوق).

- ١٨ -

[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

من قِبَل أن الحل المستقيم[١] يبيّن[٢] القياس الكاذب من[٣] عند أي السؤالات الكاذبة يعرِض الكذب ـ وذلك أن القياس الكاذب يقال على ضربين (وذلك أنه إما أن يؤلف كذباً، وإما إذ ليس هو قياساً يظن أنه يكون قياساً)، فليكن الحل[٤] الذي قيل[٥] الآن، وتقويم القياس الذي يرى بأن يُبَيِّن[٦] الذي يرى عند[٧] شيء من السؤالات. فإذن يعرض من الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شيء، وأما الهؤلاء اللواتي يُرين فأن يحل[٨] إذ يقسم. ـ وأيضاً في الكلمات المؤلفات: أما هؤلاء فلهن نتيجة صادقة، وأما هؤلاء فلهن كذب، أما هؤلاء اللواتي بحسب التي في النتائج الكواذب فمحتمل إذاً أن ينقض على ضربين، وذلك أنه بأن يرفع -177a-

نقل عيسى بن زرعة

بجهة أخرى، وكان قوله صادقاً، فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد

---

(١) الصواب (فوق). الكاذب إن عند (+ حاشية ب).

(٢) يتبين (م).

(٣) إن (م).

(٤) النقض (فوق).

(٥) وصل (فوق).

(٦) بأن يبين (ـ م).

(٧) نحو (فوق).

(٨) ينقض (فوق).

بجهة أخرى وكان قوله صادقاً فجوابنا يكون بحسب ما هو مضاد، فالجهة الأخرى لا اسم لها.

من قِبَل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس، فلا يتطرّق على قولهم الكذب، وبعضها ليست كذلك، والمثال في ذلك جميع الأشياء التي الرأي المشهور موجود فيها على جهتين[٩] وذلك أن القول بأن: هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة؟ هو عند كثيرين غير محدود، ففي هذه الأشياء التي ليس يعلم ما من شأنه أن يقال في التي يتقدّم وضعها: أتُرانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمّون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة، ومثال ذلك القطر غير مشاركٍ للضلع. ـ أو عسى، لأن الآراء الصادقة تقال على جهتين: فإنه إذا تنقل غفل عن الأسماء: ولأن الحق ليس يُعلم في أي شيء هو، ليس يُظن أن في هذه الأشياء حكمة[١٠]، وذلك إنها لما كان الرأي فيها على ضربين لم يظن أنها تكذب، من قِبَل أنها تجعل ما ينتهي إليه القول غير مُبَكَّت.

وأيضاً فإن الإنسان إذا تقدّمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام في مقاومتها، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل،

(٩) بنحوين (فوق).

(١٠) حيلة (فوق).

- ١٨ -

[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس، وعلى الكذب ونحو أيّ سؤال يعرض. وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين[١١]: إما عند تأليفه من الكذب، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس، فيكون الحل المذكور الآن وتهذيب[١٢] القياس الذي يظن موجوداً إنما يكون في بعض المسائل. فيعرض إذن في مقدّمات القياس إن كان فيها شيء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقسم. ـ وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة، وبعضها يلزمها الكذب، والتي لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تُحَلَّ على جهتين: إما برفع شيء مما سئل عنه، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك.

(٣٦١/أ)

نقل قديم

ليس له إسم موضوع.

لأن طائفة منهم تقول فتكذب، وطائفة لا تكذب من ذلك ما قيل فكان مشكوكاً فيه، كقولك: نفس الحيوان فاسدة هي أو غير مائتة؟ فإن الأكثريين لم يجعلوا في ذلك فصلاً، فكذلك حالُ كلِّ ما لم يَكُ بيِّنا، فيعلم بأي جهة يقال كالآراء التي عن الفكر، فقد يسمون الظنون الصادقة آراءاً، ولكل قول

(١١) نحوين (فوق).

(١٢) وتقويم (فوق).

سالب كقولك: القطر ليس بمقادِر[١٣] الضلع. ـ وقد يكون الحق أيضاً على جهتين، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها: فالحق إذا كان غير بين فكيف ينبغِي أن يقال، وبأي جهة ـ من أجل ذلك لا يظن به أن فيه حيلة، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب، ولا نَقْلُ الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع.

ففي جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق وليتقدم فيقول، فإنه إذا فعل هذا أَخْلِق به أن يمنع السائل عن سؤاله.

(١٣) بمقدر (فوق)؛ بقادر (فوق بالأحمر) (حاشية ب).

- ١٨ -

[الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية]

فلما كان النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسألة عرض ذلك الكذب، وكذلك تأليف المقياس فقد يقال على جهتين: إما مؤلّف فكان كذباً، وإما لم يتألّف فظن به أنه مقياس مؤلَّف، فالنقض الذي ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيّل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه المسألة. فبعض ما يؤلّف[١٤] من الكلام إنما يكون برفع شيء منه وإبطاله، ونقض ما تخيل منه أنه مؤلَّف إنما يكون بتجربته وقسمته. ـ وما تألّف أيضاً واقترن من الكلام فمنه نتيجة صادقة، ومنه ما نتيجته[١٥] كذب وما هو كذب[١٦]. في نتيجته قد ننقضه على جهتين: بأن نبطل شيئاً من المسؤول

-177a- عنه، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذي قيلت. فأما الكلام الذي كذبه في -

نقل يحيـى بن عدي

(٣٦١/ب)

شيئاً من هؤلاء اللواتي سُئلن، وبأن يبيِّن أن النتيجة ليست بهذه الحال. وأما هؤلاء اللواتي كما في المقدّمات فبأن يرفع شيئاً فقط، وذلك أن

---

(١٤) يألف (م)؛ يأتلف (فوق).

(١٥) كاذبة (فوق).

(١٦) وما هو كذب (ـ م).

النتيجة صادقة. فإذن ليفكر هؤلاءِ الذين يريدون أن يحلوا[١٧] كلمة، أما أولاً: أهي مؤلفة أم ليست مؤلفة؟ وبعد ذلك النتيجة: صادقة هي، أم كاذبة؟ كيما يحل[١٨]: إما إذ يقسم، وإما إذ يرفع، وإما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل أولاً. ـ والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل، وبين إذ هي معلومة ـ كثيرٌ: وذلك أنَّ أنْ يتقدم فيبصر هو صعب[١٩]، وأما أن يبصر في الفراغ فهو سهل.

(١٧) ينقضوا (فوق).

(١٨) ينقض (فوق).

(١٩) عسر (فوق).

- ١٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

فأما من التبكيتات اللواتي من اتفاق الاسم ومن المراء: أما هؤلاء فهو شيء من سؤالات تدل على كثيرة؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاء كثيرة ـ مثال ذلك أما في أن «الذي هو ساكت ويتكلم»[١] فنتيجة ثنائية[٢] وإما في أن «لا يعلم الذي يعلم»، أما سؤال واحد فمراء. والثنائي[٣] أما حيناً فموجود، وأما حيناً فليس بموجود. ولكن يدل على ثنائي: أما ذاك فموجود وأما ذا فليس بموجود.

فأما في هؤلاء اللواتي في الأنقضاء تعني[٤] على وجوه كثيرة، إن لم يزل فيأخذ النقيض فلن يكون تبكيت ـ مثال ذلك بأن: أنّ «الأعمى يبصر»، وذلك إن حلُّوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت. ـ وَفي السؤالات كلها ليس ضرورةً إلى أن يتقدم فيرفع الثنائي[٥]، وذلك أنه ليست الكلمة نحو[٦] هذا، لكن من قِبَل[٧] هذا. فأما في المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين، فهكذا فَلْيُجِبْ أنه موجود هكذا، وأما موجود هكذا فلا ـ بمنزلة «الذي هو

(١) يتكلم (فوق).

(٢) ثانية (م)؛ ثابتة وقد صححناه كما في اليوناني (حاشية ب).

(٣) والثاني (م).

(٤) معني (م).

(٥) الثاني (م).

(٦) في، عند (فوق).

(٧) بسبب، من أجل (فوق).

ساكت يتكلم» أنه موجود هكذا؛ وأما موجود هكذا فلا؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء، وأما هن هؤلاء فلا، وهؤلاء الواجبات يقلن على وجوه كثيرة. وإن ظن في الانقضاء فليقوم إذ يزيد على السؤال: أترى يوجد الساكت يتكلم؟ لا! لكن هذا الساكت ـ وعلى هذا المثال

نقل عيسى بن زرعة

فأما التي من قبل المقدّمات فبأن يرفع الشيء فقط؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة. فلينظر الذين يريدون نقض القول أوّلاً: هل هو مركب أو غير مركب؟ وينظرون بعد ذلك: هل نتيجته صادقة، أم كاذبة؟ حتى يكون نقضُنا إما عندما[٨] نقسم أو عندما[٩] نرفع، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدّم. ـ وبين أن يسأل عن الشيء، وبين أن يكون الشيء معلوماً فلا ينقض القول ـ فرقٌ كبير. وذلك أن المسارعة في النظر صعبة؛ وأما التملي[١٠] للنظر فسهل.

---

(٨) بأن (فوق).
(٩) نقسم أو عندما (بأن: فوق) (ـ ب).
(١٠) التحلي (م).

- ١٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

فأما التبكيتات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهي شيء من السؤالات التي: تدل على أشياء كثيرة وهي التي نتائجها تقال على جهات(١١) كثيرة ـ ومثال ذلك: أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون على نحوين، والقائلة إن الذي يعلم ليس يعلم، فإن أحد السؤالين يكون مرائياً. وأما الثنائي فيكون أحياناً موجوداً وأحياناً غير موجود، لكنه يدل بجهتين: أما أحدهما فعلى أنه موجود، والأخرى على أنه ليس بموجود.

فأما(١٢) في المسائل التي تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت: والمثال في ذلك القول بأن «الأعمى يبصر»، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض ـ. وليس في جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدّم فيرفع ما يدل على نحوين: وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا، بل من أجل هذا. فأما في أوّل الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحد، فليكن جوابنا هكذا: وهو أنه موجود على هذا النحو، وغير موجود على نحوٍ آخر، بمنزلة القول: إن الساكت يتكلم، فإنه يكون

(١١) انحاء (فوق) (ـ ب).

(١٢) نسخة أخرى: وأقول بالجملة إن في هذه الأشياء التي تقال على جهات كثيرة وليس يكون تبكيت ما لم نضف التناقض إلى ما أخذ.

موجوداً[١٣] بجهةٍ وغير موجود[١٤] بجهة. فأما الأشياء التي يجب أن يفعلها فهي هذه بجهةٍ، وبجهةٍ ليست هذه؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاءٍ كثيرة. فإن لحقه غلط فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادةٍ في السؤال: «أترى يكون للساكت أن يتكلم»؟. ـ فيقال: لا، بل لهذا الساكت. وكذلك يجري الأمر في هذه التي يوجد في مقدّماتها ما يقال ـ على أنحاء كثيرة.

(٣٦٢/أ)

نقل قديم

-177a- مقدّماته فإنما ننقضه بأن ننزع منه شيئاً فقط، لأن نتيجته صادقة. فالذين يريدون نقض القول، الواجب عليهم أوّلاً أن يتفقدوا القول إن كان اقترن[١٥] أو ائتلف أو لم يقترن[١٦]؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة؟ لكنما إذا رفعنا شيئاً[١٧] من القول فنقضناه إما قسمناه فجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك، وإن نحن نزعنا منه شيئاً نزعناه إما بجهة كذا، وإما بجهة كذا، كالذي قيل أوّلاً. ـ والفصل عظيم في نقض قولٍ بَيّن وقولٍ مسؤولٍ عنه غير بيّن، لأن تقدّم المعرفة بالشيء قد يصعب، فأما استعمال الفكر كثيراً فذاك أسهل.

(١٣) صادقاً (فوق).
(١٤) صادق (فوق).
(١٥) اقتران (م).
(١٦) يتقرّر (حاشية ب)؛ يتفرد (م).
(١٧) شيء (فوق).

- ١٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء]

فالتضليل الذي يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد تدل أكثر، ونتائج بعضها قد تقال بوجوهٍ كثيرة: من ذلك أنك(١٨) إذا قلت إن الساكت يتكلم، صارت النتيجة مشتركة على جهتين، وإذا أنت قلت إن الذي لا يعلم أحد المسألتين فذاك مشكوك فيه. و(١٩) الذي على جهتين: مرةً يكون، ومرةً لا يكون، إلا أنه يدل على الجهتين، وإحداهما(٢٠) ثابتة والأخرى ليس بها.

فالأقاويل التي عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس - وهو القول المتناقض - فليس تكون تضليلاً: كقولك «إن(٢١) الأعمى يبصر»، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس - أي القول المتناقض -. والذين ليس لهم في مسائلهم اشتراك، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين: لأن القول ليس لهذا، ولكن من أجل هذا. فإذا كان في افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا، ولا تكون بجهة كذا وكذا - كمثل قولك إن «الساكت يتكلم»، فإن ذلك يكون بجهةٍ ولا يكون بتلك الأخرى(٢٢)، وكقولك: ينبغي فعل ما ينبغي: فإن منها

---

(١٨) أنك (+ ب)؛ الإضافة بالأحمر فوق الكلمة (حاشية ب).

(١٩) و (- م).

(٢٠) إحديهما (م).

(٢١) الآن (م).

(٢٢) بأخرى (م).

ما ينبغي بجهةٍ، ومنها ما لا ينبغي بتلك الجهة، لأن الذي ينبغي من الأشياء له وجوه كثيرة. وإن جُهِلَ ذلك فلَيزدِ في آخر جواب المسألة ما[٢٣] يصلح كقولك: هل الساكت ألبتة متكلم؟ ـ فيقال: لا، ولكن الساكت بجهةٍ كذا وكذا يتكلم. وكذلك حال القول الذي بمقدّماته أوجه[٢٤] كثيرة ـ.

٣٦/ب)

نقل يحيى بن عدي

بعينه في هؤلاء اللواتي يوجد لهنّ معنى على وجوه كثيرة في المقدّمات: أترى لا نعلم[٢٥] ما نعلمه؟ نعم! ـ لكن ليس هؤلاء التي نعلمها هكذا؛ وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه معنى «لا يوجد أن يعلموا»، ومعنى أن «هؤلاء اللواتي يعلمون هكذا ليست موجودة». وبالجملة فإن على المجيب أن [٢٦] يخاصمه حتى[٢٧] إن ألَّف[٢٨] على الإطلاق، وأيضاً من قِبل أنه لم يرفع إلا من الذي وضع، بل[٢٩] الاسم؛ فإذن ليس تبكيت.

---

(٢٣) فإن (م).

(٢٤) وجوه (فوق).

(٢٥) فليس إذن لا نعلم (فوق).

(٢٦) فإن على المجيب أن (+ ب)، (ـ م).

(٢٧) حتى (+ ب).

(٢٨) قاس (فوق).

(٢٩) ثانية (+ حاشية ب)؛ لكن (فوق).

- ٢٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

وظاهر أن كيف يحل[١] هؤلاء اللواتي من القسمة والتركيب أيضاً: وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قُسمت فرُكّبت تدل على[٢] غير[٣]، فإنه[٤] إذا نتّج الضدّ، لِنَقُلْ. وجميع الكلمات اللواتي بهذه الحال من التركيب أو من القسمة: أترى بأن تعرف هذا بضربٍ هذا كان يضرب هذا[٥]، وبأن كان يضرب بهذا علمت أيَّهُ فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المِرائية،
-177b- لكنه من التركيب. وليس الذي من القسمة ثنائياً[٦]، وذلك أنه ليس تكون الكلمة[٧] واحدة بعينها إذا قُسمت إن كان، ولا الجبل والحدّ، إذا قيل التعجيم، يقال هكذا يدل على غير. لكن أما بهؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوباً من اسطقسات بأعيانها، وكذاك بعينه، ـ وأما هناك فيجعلون هؤلاء منفية مفروغاً منها، ـ وأما هؤلاء اللواتي يترجمن فليس هنّ فهنّ. فإذاً ليس الذي من القسمة ثنائياً. وهو ظاهر أنه ليس جميع التبكيتات من أنه ثنائي كما يقول ناس.

فليقسِّم المجيب، وذلك أنه ليس «أن يبصر بالأعين الذي يضرب» وأن

---

(١) ينقض (فوق).
(٢) على (ـ ب).
(٣) آخر (فوق).
(٤) فإنه (ـ م).
(٥) كان يضرب هذا (ـ ب).
(٦) ثانية (م)؛ أي على وجهين (فوق).
(٧) كلمة (فوق).

يقول «أن يبصر بالأعين الذي يضرب» ـ واحداً بعينه. وكلمة أوتوديموس: أترى تعرف الآن أن بفيراطريرس[٨] إذ أنت[٩] بسقيليا[١٠]؟ أترى يوجد[١١] الجيد إذ هو قد باع رديئاً[١٢]؟ فإذن يكون جيداً سفوسطوس رديئاً: أترى لهؤلاء العلوم المعينة تعاليم معيّنة[١٣]، وللشرير تعليم معيّن[١٤]؟ فالمعنى إذن تعليم رديء، لكن للرديء تعليم رديء أيضاً. فإذن

نقل عيسى بن زرعة

أتُرانا ليس نعلم الذي نعلم: بلى! قد نعلم، إلا أنّا ليس نعلم الأمور التي هي بهذه الحال؛ وذلك أن ليس القول «بأنهم لا يعلمون» والقول «بأنهم لا يعلمون التي هي هكذا[١٥]» يدلان على شيء واحد بعينه. من قِبل أنهما لا[١٦] يتقابلان بالكلية. ويجب على المجيب أن يعارض، حتى[١٧] إن كان قياساً على الإطلاق من قِبَل أنه لم يرفع الأمر الذي وضع، بل الاسم؛ فليس هو إذن تبكيتاً.

---

(٨) امفيراطريرس (م).
(٩) أنت (ـ م)؛ (+ ب).
(١٠) سفيليا (م).
(١١) موجود (فوق) اليوناني: هل الرجل الطيب الذي هو إسكافي يمكن أن يكون شريراً (+ حاشية ب).
(١٢) رديء (م).
(١٣) للرديء (فوق).
(١٤) معنى (م).
(١٥) بهذه الحال (فوق).
(١٦) لا (ـ م).
(١٧) جملة: «ويجب. . . حتى» (ـ م).

- ٢٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

وهو بَيّنٌ كيف يكون نقضاً للمسائل التي في القسمة والتركيب: وذلك أن القول إن[١٨] كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة: فإن الذي يقال عند الجميع هو الضدّ. وجميع أمثال هذه الأقاويل هي إما من التركيب أو من القسمة: «أترى بالذي علمت، أن هذا كان يضرب»؟ فيقال: «كان
-177b- يضرب، وبالذي كان يضرب علمت»؛ وقد يوجد في هذه شيء من المسائل المرائية، إلا أنه من التركيب. لأن الذي من القسمة ليس نفهم منه مَعْنيين: وذلك أن القول ليس يبقى واحداً بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا: تواورس[١٩] وهو[٢٠] أوروس[٢١] - إذا قيلا معربين هكذا أوّلاً على معاني مختلفة. إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوباً فهو واحد بعينه إذا كان إنما يُكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد - وقد يجعلون هذه الأشياء مُطَّرَحة بالواحد - فأما إذا عُبِّر عنها فليست واحدة بأعيانها. فليست تكون التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين. ومن البيِّن[٢٢] أيضاً أن ليس

(١٨) إن (- ب). (٢٠) هو (- م).

(١٩) أي الجبل (فوق)؛ كواورس (م). (٢١) أي الحد (فوق).

(٢٢) وفي نقل ثاوفيلا: ومعلوم أن جميع التبكيتات أيضا تكون من التي دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس: فإنه ينبغي للمجيب أن يقسمها؛ وذلك أن ليس مشاهدتنا للذي ضربناه وأن نقول إنّا نشاهده إذا ضرب - شيئاً واحداً بعينه. أتعلم الآن، يعني السفن الثلاثية السكان في صقلية موجودة؟.

جميع التبكيتات مما تقال على جهتين، كما قال بعض الناس.

فليكن المجيب هو الذي يقسمها، وذلك أن ليس «نشاهد المضروب بأبصارنا» وأن نقول «إنّا نشاهد المضروب بأبصارنا» - شيئاً واحداً[٢٣] بعينه. وقول أوتادوموس[٢٤]: أتزال تعلم الآن أن السفن التي لها ثلاثة سكنات موجودة في سقلّية؟ وأتراه يكون جيداً وهو مع ذاك يُرسى رديئاً؟ فيكون الإنسان إذن[٢٥] مع أنه جيد يُرسى رديئاً؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً. وأتُرى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل، والشر فالعلم به فاضل، فالعلم الرديء إذن فاضل؟ إلا أن الشر في العلم به شر، فالشر إذن العلم به شر، إلا أن العلم الذي ليس برديء هو فاضل.

نقل قديم

(٣٦٣/أ)

وكقولك: «أليس يعلمون أنهم يعلمون»؟ فيقال: نعم! «إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا»، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئاً بجهة من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها. وعلى كل حال لا بد من أن تكون هناك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلاً، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصر تضليلاً.

---

(٢٣) واحد (م).

(٢٤) أوثودوموس (م).

(٢٥) إذن (- ب).

- ٢٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

فأما التضليل الذي يكون من(٢٦) القسمة والتأليف فبعض ذلك بيِّن، لأن القول إذا جُزِّىء أو أُلِّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولاً، فنتيجته متضادة. فكل هذه الأقاويل إنما تكون من القسمة والتأليف كقولك: «هل الذي رأيته أنت مضروب»، بدل: «كان هذا الضرب وما به» وكان يضرب هذا إياه أنت رأيت. فإن في مثل هذا القول تشكيكاً(٢٧) من المسائل، إلا أن ذلك من التأليف. فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيه بمضعف لأن -177b- القول لا يبقى على حاله إذا جُزِّىء وقُسِّم، لا سيما إذا كان «ورس» و«ورس» بكتاب واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة بالتعليم الذي يجب لها، لأن «ورس»: جبل، و«ورس»(٢٨): حد من الحدود. ولكن الاسم في الكتاب بحال واحدة، إذ(٢٩) كانت الأحرف لا اختلاف فيها، فأما الملفوظ به فليس بواحد. ومن أجل ذلك لم يكن التضليل من قسمة الكلام بمضعف بجهتين. ومن هذا بان لنا أنه ليس جميع المضلات مما(٣٠) احتمل الجهتين، كالذي قال أقوام.

---

(٢٦) من (ـ م).

(٢٧) تشكيك (م).

(٢٨) هورس (ب).

(٢٩) إذا (م).

(٣٠) يحتمل (فوق).

فالمجيب أولى بالقسمة بأن يَقول ليس: «النظر بالأعين للمضروب»، والقول عن «الأعين إنها ترى المضروب» ـ بحالٍ واحدة. وكذلك قول أوتوديمس: هل تعلم أنت في هذا الوقت كائناً بفيرا أن في سِقِلية سفناً[٣١] ذوات ثلاثة سكانات؟ وهل يجوز للخيّر إذا كان إسكافاً أن يكون شريراً؟ فإذن الإسكاف الصالح إسكاف سوء؛ فيكون الصالح شراً. ومن ذلك أن نقول أيضاً: هل ما كان علمه محروصاً عليه فذاك علم فاضل؛ والشر محروص عليه؛ فالعلم به إذن فاضل، ولكن الشر وعِلمه شر. ومن ذلك أن نقول أيضاً

نقل يحيى بن عدي

٣٦٢/ب)

الرديء هو تعليم رديء، لكن التعليم المعني هو غير رديء: أترى حق[٣٢] أن يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذاً الآن، أو تدل على آخر إذا قسمت، وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت، لكن ليس الآن: أترى كما تحد هؤلاء اللواتي يحدّها هكذا. وهؤلاء اللواتي تعمل، وإذ لا يضرب بالعود يمكنك أن تضرب، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب، أو ليس لهذا هذه القوّة أن تضرب إذ لا يضرب، لكن إذ لا يعمل أن يعمل[٣٣].

ويحل[٣٤] ناس هذا على وجهٍ آخر. إن يُعْطَ أن كما يمكن أن يعمل، فليس إذن يعرض أن يضرب إذ لا يضرب، وذلك أنه ليس لا محالة يعطي أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل، وليس يكون واحداً بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه. ـ لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون[٣٥] جيداً، وذلك أن حلّ[٣٦] الكَلِم اللواتي من الواحد بعينه حلها[٣٧] واحد بعينه، وأما

---

(٣١) وردت جملة: «كل ما بقي أي في سقلية» (م)؛ بدلاً من جملة: «كائناً بفيرا في سقلية سفناً».

(٣٢) صدق (فوق).

(٣٣) أن يعمل (ـ ب).

(٣٤) ينقض (فوق).

(٣٥) ينقضون (فوق).

(٣٦) نقض (فوق).

(٣٧) نقضها (فوق).

هذا فليس يلائم جميعها ولا في هؤلاء اللواتي يسألون لا محالة، لكنه نحو الذي يسأل، لا نحو الكلمة(*).

(*) تداخل الفصلان (٢١ ـ ٢٢) حيث وردا في المخطوط متتاليين ثلاث مرات. وهذا ما اضطرنا إلى فصل حواشي كل منهما على حدة.

- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

وأما من التعجيم فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتي يكتبن، ولا
من هؤلاء اللواتي يتكلّم بهنّ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات ـ مثال
ذلك هذه الكلمة: أترى موجوداً لا ينقض بيتاً؟ نعم! فإذن أن «لا ينقض» هو
سالبة «أن ينقض». ومتى كان لا ينقض بيتاً، فالبيت إذن سالبة. وأما كيف -178a
نحل[1] فهو معلوم: وذلك أنه ليس يدل على واحدٍ بعينه إذا قيل، أما ذاك
فأكبر حدة وعلى طريق انتهارٍ، وأما ذاك فأكثر تثقيلاً.

(١) تنقض (فوق).

ـ ٢٢ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

وهو معلوم في هؤلاء اللواتي ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا أجناس المقوّلات، وذلك أنه إما[١] هو فلما سئِل أعطى أنه ليس شيء من هذه جميع اللواتي يدللن على ما هو. وأمّا ذاك فبيِّن أنه لشيء من هؤلاء المضافات أو الكمية، ويظن

نقل عيسى بن زرعة

وأتُرى صِدقٌ أن يقال إنك كنت، فأنت إذن كنت الآن، أو تكون ـ هذا القول إذا قسم دل على معنى آخر، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك كنت، لكن ليس الآن. وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمْكان، وكذلك تكون أفعالك، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب؟ فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً. وإما أن تكون القوّة التي على هذا ليس هي على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل.

وقد حَلَّ ذلك قوم على جهة أخرى، وهي أنه إذا سلّم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون، وهو غير ضارب، ضارباً؛ وذلك أنه لم يُسَلِّم أنه يفعل كلَّ ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس أن[٢] يفعل

(١) ذاك (فوق).

(٢) أن (ـ ب).

بحسب ما يمكنه، وأن يفعل بحسبَ ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه.

ـ إلا أنه بيّنٌ أنهم لم يحلّوا حلاً جيداً، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه حلُّها واحدٌ بعينه، وهذا فليس بموافق في جميع الأمور، ولا هو موجود لا محالة في التي يسأل عنها، لكنه نحو السائل، لا نحو الكلمة[٣].

(٣) القول (فوق).

- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً[١] ولا مما يكتب ولا من التي يتكلّم بها: بل إنْ كان ذلك في شيء منها فهو في اليسير ـ ومثال ذلك هذا القول: أتُراك في الحقيقة لا تنقض البيت؟ فيقال: نعم. «فأَنْ لا ينقض[٢] البيت» إذاً هي سالبة: «أن ينقضه»[٣]. فإذا[٤] كان الحق هو أنك لا تنقض[٥] -178a- البيت، فالبيت إذن سالبة. فأما كيف يكون نقضنا فهو معلوم: وذلك أن القول ليس يدل إذا قيل بحدّةٍ وضجرٍ شديد، وإذا قيل بتمهّل تام بدلالة واحدة بعينها.

(١) أقاويل (فوق).
(٢) يأوى (فوق).
(٣) يأويه (فوق).
(٤) وأنت قلت إن الحق الذي يوجد هو أنك لا تأوي البيت؛ فقد سلبت إذن البيت.
(٥) تأوي (فوق).

ـ ٢٢ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

وقد يُعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحدٍ للتي ليست واحدة بأعيانها كيف تُقسم[١] إن كانت عندنا للمقوّلات أجناس. وذلك أن: أما ذاك فيسلِّم إذا سُئِل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئاً منها. وهذا بيِّن مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية، وقد يُظن

نقل قديم

(٣٦٤/أ)

هل من قال إنك كنت أنت[٢] الآن كان حقاً، فلا محالة أنك قد كنت. إلا أن أوّلاً دلالة هذا القول تجلب هذه إذا صار إلى القسمة، لأن مَنْ قال إنك قد كنت الآن قال حقاً، إلا أن ذلك ليس يدل[٣] على نفس الآن. ومن ذلك أيضاً هل الذي قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله، فأنت في الحال التي لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن لم تضرب. إذ[٤] ليست القوة في أن تكون حاله إذا يضرب غير ضارب في الحال التي لا تفعل به قوة ليفعل.

وقد ينقض هذا القول أقوامٌ بغير هذه الجهة، إذ يقولون: إن كان أعطى من قوله كالذي يستطيع أن يفعل، فليس يعرض أن يكون ضارباً في

(١) تقاوم (فوق).
(٢) أنت (ـ ب).
(٣) يدل (ـ ب).
(٤) أو (م).

الحال التي لا يضرب، لأنه لم يُعْطِ أنه ألبتة فاعلٌ كالذي يستطيع ِأن يفعل. وليست الحالُ واحدةً في أن يعلم كما يستطيع، ويفعل البتة كما يستطيع.

ـ وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب[٥] جيداً، لأن الكلام إذا كانت حاله حالاً واحدةً كان نقضه واحداً. وليس يجوز ذلك النقض في كل كلام، وليس هو لازماً[٦] على حالٍ للمسؤول، ولكن قد يكون أن يلزم السائل لا للقول.

(٥) القول (فوق).

(٦) لازم (م).

- ٢١ -

[حل التبكيتات الناشئة عن النبرة]

فأما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال، ما خلا قليلاً كقولك: هل يمكن ألا يخرب بيت؟ فقولك: إذاً «لا يخرب البيت» قول نافٍ[١] وهو أنتافسيس[٢]، فلا محالة أن البيت أنتافسيس، وهذا بيّنٌ أن كيف ينقض، لأن دلالته ليست بواحدةٍ إذا قيل مخفّفاً، وإذا قيل مثقلاً. 178a

(١) نافي (م).

(٢) أنافسيس (م).

ـ ٢٢ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول]

وبهذه يتبيّن كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم، لا سيما إذا كان لنا في الحاصل أجناس النعوت، لأن أحد الاثنين أعطى عندما سئل ألاّ يكون شيء من هذه التي تدل على شيء، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكمية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به، كقولك: هل يمكنك أن تكون فاعلاً

(٣٦٤/ب)

نقل يحيـى بن عدي

أنهن يدلّلن على شيء من قِبَل اللفظة ـ مثال ذلك وفي هذه الكلمة: أترى محتمل أن يفعل وينفعل واحد بعينه معاً؟ ـ لا ـ! لكن أن يُبْصِرَ وأن يبصر ـ هو فهو[1]، وفيه بعينه معاً هو محتمل، فإذن موجود شيء من هؤلاء اللواتي ينفعلن ففعل. فإذن أن يقطع وينفعل بحسٍ يقلن على مثال واحدٍ بعينه. وجميع هؤلاء شيء ينفعل. وأيضاً أن يقول: يحضر، يبصر ـ يقالان على مثال واحد. أما أن يبصر فهو أن يحس شيئاً، فإذن: ينفعل شيء معاً ويفعل. وإذا أعطى إنسان مثال واحد بعينه يفعل واحد بعينه وينفعل معاً ويقول أنه يحتمل أن يبصر ويبصر فلم يبكت، بعد أن كان يقول إذا أن يبصر ليس أن يفعل شيئاً بل أن ينفعل[2]، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال؛ إلا أن

(١) واحد بعينه (فوق).

(٢) جملة: «وإذا اعطى . . . ينفعل» (ـ ب).

الذي يسمع يظن أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل[٣]، وأن يقطع أن ينفعل أعطى؛ وجميع الباقيات اللواتي يقلن على هذا المثال وتلك الباقية الذي يسمع يريدها كأنها تقال على هذا المثال بعينه. وأما تلك فتقال لا على مثالٍ واحدٍ، ولكن ترى من قِبَل اللفظة. ويعرض هذا بعينه الذي في اتفاق الأسماء، ويظن الجهاد الذي للكلم أنه رفع الأمر الموضوع[٤]، ولا الاسم؛ وبهذا[٥] أيضاً يحتاج إلى سؤالات إن كان إذ يلحظ واحداً[٦] يقول ذاك المتفق في الاسم، وذلك أن هكذا يكون قد أعطى تبكيتاً.

وهؤلاء يشبهن هكذا، فالكلمات لهؤلاء إن كان إنسان إذ يوجد[٧] شيء يطرح[٨] بآخر من الذي لا يوجد له. وذلك أن الذي طرح قدماً واحدةً فقط لا يكون موجوداً[٩] له عشرة أقدام، أو الذي ليس يوجد له أَوْ لا إذ يوجد له طرح[١٠]. وليس من الاضطرار أن يلغي كَمًّا ليس له أو جميعها. فإذا سأل للذي يوجد له ينتج أن جميعهن، وذلك أن العشرة كميات. فإذن إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتي ليس للإنسان إذ كن له أوّلاً: أترى اطرح لقاء[١١] جميع هؤلاء، لم يكن يعطي إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئاً من هؤلاء. ـ وأن يعطي إنسان ما هو له، وليس له قدم واحدة فقط. إذ **ألاّ** يعطي الذي لم يكن له، لكن كمن لم يكن له واحد فقط. وقوله فقط[١٢] لا يدل

نقل عيسى بن زرعة

بهم أنهم يدلّون على شيء من أجل الصوت[١٣]. وفي هذا القول مثال

---

(٣) يعمل (فوق).
(٤) الذي وضع (فوق).
(٥) و به هنا (فوق).
(٦) ينظر الى واحد (فوق).
(٧) له (فوق).
(٨) يلغى (فوق).
(٩) له (فوق).
(١٠) ألغى (فوق).
(١١) لقى (م).
(١٢) وقوله فقط (ـ م).
(١٣) اللفظ (فوق).

لذلك[١٤]: أترى يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معاً؟ فقال: لا[١٥]! إلا أنه ممكن في الشيء الواحد بعينه أن يبصِر ويبصَر معاً، فقد وجِد إذن شيء من هذه: ينفعل، ويفعل. فإذاً والقول بأن الذي ينقطع وينفعل[١٦] بحسٍّ مما يقال على مثال واحد. وجميع هذه هي من التي ينفعل. وأيضاً فإذا قلنا: يُحْضِر، يبصر فإنهما يقالان[١٧] على مثال واحد؛ ولكن «أن يبصر» هو «أن يحس بشيء»، فقد ينفعل إذن الشيء ويفعل معاً. فإن أعطى[١٨] هناك معطٍ[١٩] ـ مع أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معاً ـ أنه قد يمكن أن يُبصَر الشيءُ ويُبْصَر، فلم ينله[٢٠] التبكيت بعد متى قال إن «أن يبصر» ليس هو «أن يفعل شيئاً»، بل «أن ينفعل». وذلك أن هذا السؤال محتاج إلى هذا المعنى، إلا أن السامع[٢١]، كائناً من كان، يظن به أنه يسلم[٢٢]، إذ أن يقطع هو أن يفعل، ويعطي أن الذي ينقطع ينفعل، وسائر الأشياء الأُخَر التي تجري في القول هذا المجرى. فأما باقي الأقاويل فالسامع يلحقها إلى تلك، من قِبل أنها جارية في القول مجراها، وتلك ليست كذلك، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت[٢٣]. وقد يعرض في هذا بعينه مثلُ ما يعرض في الأسماء المشتركة: وذلك أن الجهاد الذي يكون في الأقاويل يوهم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم، وهو في هذا أيضاً محتاج إلى سؤالات، إن كان وهو ينظر في شيء واحدٍ يكون الذي يقوله: اسماً مشتركاً، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلّم التبكيت.

وقد تشبه أمثال هذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء في أن كان[٢٤]

---

(١٤) على ذلك (فوق).

(١٥) فجاب بلا (فوق).

(١٦) يألم (فوق).

(١٧) يحملان (فوق).

(١٨) سلم (فوق).

(١٩) مسلم (فوق).

(٢٠) يلحقه (فوق)، يناله (م).

(٢١) المسؤول (فوق).

(٢٢) يعطي (فوق).

(٢٣) تشابه لفظ (فوق).

(٢٤) ثاوفيلا: فإن وجد إنسان بأخرة، وقد فقد الأشياء التي كانت له، فإن الذي فقد رجلاً واحدة، لا يكون مما له عشرة أرجل.

الإنسان الذي يوجد له شيء ما لمَ يُلْقِ ما يوجد له بِأَخَرَةٍ، فإن الذي ألقى كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب، أو الذي ألقى ما لم يكن له أوّلاً في الوقت الذي وجِد له؛ فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى ـ فليس ذلك من الاضطرار. فإذاً كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه في جميعها، والعشرة هي ذوات كمية. فإن سأل إذن في أوّل الأمر: هل جميع ما لا يوجد للإنسان مما قد كان موجوداً له أوّلاً هو الذي ألقى، لما كان من أحد يسلّم، إلا إما جميع هذه أو بعضها. ـ أو أن الإنسان

(٣٦٥/أ)

نقل قديم

لشيء وقد فعلت فعالاً، ولكن قد يمكن في حال نظرك إلى الشيء قد نظرت إليه معاً، فلا محالة أنه يكون شيئاً منفعلاً فاعلاً معاً. وكذلك يقال إن فلاناً(٢٥) حس، فإن ذلك دليل على مفعول وفاعل. ومن ذلك أيضاً إذا قيل: قد تكلم، أو أحضر(٢٦)، أو نظر، فجميعها يشابه(٢٧) بعضها بعضاً: فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئاً، وبذلك وجب أن يكون فاعلاً مفعولاً معاً. فمن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون فاعلاً وقد فعل، ثم زعم أن ذلك ممكن في النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت، فقائل هذا القول لم يضل بعد، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل، فإنه محتاج إلى هذه المسألة. وإن كان مظنوناً به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئاً فقوله: «يقطع»، أو «قد قطع»، وكذلك حال ما كان من هذا النحو: لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان أشباهها، أو أنها تقال بنحوٍ واحدٍ؛ وغير هذه قد تقال، إلا أنها ليست مشابهة، وإن كانت تُتَخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ. فذلك الذي يعرض من اشتراك الأسماء هو بعينه يعرض لهذه: لأن الجاهل بالضلال(٢٨) يظن أن الذي أثبت في

---

(٢٥) فلان (م).

(٢٦) حضر (م).

(٢٧) يشبه (فوق).

(٢٨) بالكلام: صح (فوق).

المشتركة من الأسماء إياه يقال[٢٩] للاسم؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسألة عنه إن كان عَنَىٰ بالمشتركة[٣٠] من الأسماء شيئاً واحداً: وإن كان لم يُعْطِ ذلك فعند ذلك ما يكون في قوله التضليل.

ومما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحدٍ شيء وأخبر[٣١] أنه لم يكن له، فهل طرحه وألقاه؟ فالذي ألقى كعباً واحداً فقط لا يكون أن تكون له عشرة كعاب، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أوّلاً إياه ألقى، وليس بمضطر أن يلقي ما لم يكن له أو كل ما كان له. ولكن السائل لما سأل فقال ما هو له ألحقها بالجميع، لأن العشرة كمية. فلو كان هذا[٣٢] أوّل ما سئل قال: هل مالم يكن لأحدٍ الآن وقد كانت له أوّلاً، جميعاً ألقى؟ لما أجابه المجيب إلا إما بجميعها وإما بشيء منها. ـ ولو لم يُعْطِ الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطي أو لم يعطِ ما ليس له،

(٣٦٥/ب)

نقل يحيـى بن عدي

-178b- على هذا ولا كهذا أيضاً، ولا على كم ما، لكن على أن له إضافة ـ مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل: أترى يعطي إنسان ما ليس هو له؟ وإذا قال: لا! كان يسأل إن كان يعطي إنسان سريعاً إذ له سريعاً كان؟ يقول: نعم! كان يؤلّف أنه يعطي إنسان ما ليس له، وهو ظاهر أنه مؤلّف وسريعاً[٣٣] ليس هو لهذا، أي لأنه يعطي؛ فإذن الذي ليس للإنسان يعطي ـ مثال ذلك إذ هو له لذيذ[٣٤] يعطي مغموماً[٣٥].

ويشبهن هؤلاء اللواتي هكذا أيضاً جميعها: أترى يضرب بيدٍ ليست له، أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائماً. فأما ناسٌ

(٢٩) يقالا (م).
(٣٠) بالمشترك (م).
(٣١) فأخبر (ب).
(٣٢) منذ (فوق).
(٣٣) وذلك أن سريعاً (فوق).
(٣٤) على طريق اللذة (فوق).
(٣٥) كريهاً (فوق).

فيحلون[٣٦] إذ يقولون: وكما يوجد له واحدة فقط العين وشيء آخر أيضاً كان أيضاً الذي توجد له كثيرة. وأحد هؤلاء كالذي له وكان هذا يعطي فوسيقون واحداً فقط، وهذا يقولون إن له فوسيقون واحداً[٣٧] فقط، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه ـ مثال ذلك أخذ شراباً لذيذاً، وإذا فسدَ بالأخذ يوجد له خلٌّ. ـ لكن التي قيلت قبل إن هؤلاء كلهن ليس يحلون[٣٨] نحو الكلمة، لكن نحو الإنسان. وذلك أنه لو كان هذا حلاً إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل[٣٩]، كما أن في أخر أيضاً ـ مثال ذلك: إما إن كان موجوداً ذاك[٤٠]، لكن التي قيلت، لكن نحو الإنسان إذ أعطى المقابل ـ مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطي أنه يقال بالأخذ ويحلون[٤١] أولاً لا يمكنه، وأما تلك فينتج إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس نحو الكلمة. وذلك أنه إن كان هذا موجوداً حلاً[٤٢] أن يحل كأنه الأهم أيضاً إلا حلاً وإن كان لا يتنتج لا يكون حلاً[٤٣]، وذلك أن في هؤلاء اللواتي قدم أنه يكون[٤٤] حل إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه يتنتج. وإن كان لا يتنتج لا يكون حل.

وفي هؤلاء اللواتي

نقل عيسى بن زرعة

يعطي ما هو موجود له، وليس إنما يوجد له كعباً واحداً[٤٥] فقط. وأنه ليس يعطي ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له. وذلك أن

(٣٦) فينقضون (فوق).
(٣٧) واحد (م).
(٣٨) ينقضون (فوق).
(٣٩) ينقض (فوق).
(٤٠) تلك (فوق).
(٤١) وينقضون (فوق).
(٤٢) نقضاً (فوق)؛ ينقض (فوق) (ـ ب).
(٤٣) جملة: «أن يحل. . . لايكون حلاً» (ـ ب)؛
(٤٤) نقض (فوق).
(٤٥) رجلاً واحدة (فوق).

الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كميةِ ما، بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء، مثل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل: -178b- أترى الإنسان يعطي ما ليس بموجودٍ له؟ فإذا قال: لا! سأله: فهل يعطي الإنسان على جهة السرعة عندما يوجد له على جهة السرعة؟ فيقول: نعم! فيؤلّف أن الإنسان يعطي ما لا يوجد له. ومن البيِّن أنه لم[٤٦] يأتلف: وذلك أن الذي يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطي ما يوجد له، فهو إذن يعطي ما ليس له ـ مثال ذلك إذا كان الشيء موجوداً له على جهة اللذة يُسَلَّم أنه على جهة الأذى.

وجميع الأمور الجارية هذا المجرى متشابهة. أتراه يضرب باليد وهي غير موجودة له، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له؟ وذلك أنه ليس توجد له واحدة فقط[٤٧]. فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذي توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط: عيناً[٤٨] كان ذلك أو شيئاً[٤٩] آخر: أي شيء كان، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة[٥٠] له. وقد يسلِّم هذا حساباً واحداً فقط، ويقولون إن لهذا حساباً واحداً[٥١] فقط، لأنه أخذه من هذا. وقد يرفع[٥٢] هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ: ومثال ذلك إن[٥٣] كان أخذ شراباً لذيذاً، وفي أخذه له

---

(٤٦) نمّ (ـ م).

(٤٧) دائماً (فوق).

(٤٨) عين (م).

(٤٩) شيء (م).

(٥٠) مسلمة (فوق).

(٥١) حساب واحد (م).

(٥٢) بدل ما بين هاتين العلامتين في نقل ثاوفيلا ما هذه حكايته: وبعضهم يقول للوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة في السؤال: أتراه يعطى ما ليس بموجود له، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات: بمنزلة ما قيل من أن رجلا (رجل: م) واحدة فقط، وأترى الذي يعلمونه إنما علموه بالتعليم أو بالإدراك؟ وإن كان الذي يمشي بطيئاً، لكن ليس متى يكون ذلك. وعلى هذا المثال في هذه الأشياء الأخر، وليس حلول الأشياء التي من المضاف بأسرها حلاً واحداً بعينه.

(٥٣) في نسخة أخرى: إن أخذ خمراً لذيذاً وعند تغيره في حال أخذه له صار خلاً، إلا =

صار خَلاًّ[٥٤] لَمّا فَسَدَ. ـ إلا أن جميع هذه التي قيلت الآن وفيما تقدّم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان. وذلك أن هذا لو كان حلاً لكان إذا سلم الضد لا يمكنه أن ينقضه[٥٥]، مثلما يكون في الأمور الأُخَر أيضاً ـ مثال ذلك إن كان هذا موجوداً[٥٦] هذا الشيء: فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض، وإن سلّم في شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع: وذلك أنّا عند تسليم جميع الأشياء التي تقدّم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس.

(٣٦٦/أ) نقل قديم

-178b- ولكن كمن لم يكن له واحد. فأما قوله: «فقط»، فليس يدل على مشار إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كمضافٍ إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لوسأل فقال: هل يعطي أحد ما ليس في يده[٥٧]، فلم يجب، لم يسأل: أيعطي سريعاً، أو ليست له سرعة؟ فأجاب: بـ«ـنعم»، لكن[٥٨] قد أثبت أنه يعطي ما ليس له. وهذا بيِّن أن[٥٩] ليس فيه تأليف مقياس، لأن قوله: «يعطي سريعاً» ليس على شيء مشارٍ إليه، ولكن على

= أن هذا قيل، بل هو نحو (عند: فوق) الانسان إذا سلم الضد ـ مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال: موجود على الاطلاق، وأنهم يحلون ذلك أولاً بقولهم في حال الأخذ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (يتنتج: فوق) إذا فسد فصار خلاً. ـ فهذه كلها ليست نحو القول. وذلك أن هذا الحل لو كان حلاً لكان مثله يوجد في أشياء أخر أيضاً: هل هذا موجود؟ فيقال: لا! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض، وذلك أن في هذه الأشياء التي تقدّمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق، فإن لم يجتمع فليس ينقض. وفي هذه التي تقدّم ذكرها، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس.

(٥٤) خل (م).
(٥٥) يحله (فوق).
(٥٦) موجود (م).
(٥٧) ذلك (ب).
(٥٨) لكان (فوق بالاحمر) (+ حاشية ب).
(٥٩) (ليس) له (فيه. . .) (فوق بالاحمر) (+ حاشية ب).

الكيف[٦٠] والمثل، كقولك: قد يعطي المعطي الشيء لا كما كان له، أي قد كان له سرور وأعطاه[٦١] بغم.

وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت: هل يضرب ضاربٌ بيدٍ ليست له؟ أو يرى بعينٍ ليست له، وليس عيناه عيناً واحدة؟ وقد أجاب أقوام في ذلك، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين واحدة. وقال بعضهم إن الذي له أعين كثيرة يرى كمن له عين واحدة؛ ومعنى الكثير داخل في الواحد. وآخرون يبطلون المسألة ويزعمون أنه يمكن أن يكون في يد الإنسان ما لم يأخذ ـ كقولك: أخذ الإنسانُ شراباً لذيذاً، ففسد بعد الأخذ، فصار حامضاً. ـ ولكن كل هذا الكلام كالذي قيل أوّلاً إنما ينقضون به على القائل له، لا على القول. فلو كان هذا نقضاً، لما كان ـ إذا أعطى ما يضاد قوله ـ قادراً على نقضه كالذي يراه في غير هذا النحو ـ مثل قولك: يمكن أن يكون شيء، ويكون ألاّ يكون ينقض ذلك في أن كان أعطى القول في الجملة مرسلاً، فله جماع ونتيجة. وإن لم تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض، فأما التي قيلت كلها، وإن أعطاناها قائلها، فلسنا نزعم أنها تأليف مقياس.

نقل يحيى بن عدي (٣٦٦/ب)

قدمت فقيلت إذا أعطين كلهن لا نقول إنه يكون قياس.

وأيضاً وهؤلاء هن من هؤلاء الكلمات: أترى التي هي مكتوبة يكتب إنسان، ومكتوب الآن المكتتب كلمة كاذبة وكانت صادقة عندما كانت تكتب، فمعاً إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هذا، لكن كهذا، والكلمة فمن الاعتقاد أيضاً واحدة بعينها. ـ وأترى ما يتعلم هو هذا الذي يتعلّم ويتكلّم[٦٢] إنسان ثقيلاً وخفيفاً. وذلك أنه ليس يقول الذي يتعلم، لكن كما يتعلم. وأترى الذي

---

(٦٠) كيف (م)؛ الـ(ـكيف) (فوق).

(٦١) كأنه (م).

(٦٢) ويتعلم (ب).

يمشي إنسان يَطَأ ويمشي اليوم(٦٣) كله، أو ليس يقول الذي يمشي، لكن إذ يمشي. وليس الذي يشرب الكأس يشرب، بل من ذاك. وأترى الذي يعلم إنسان إذ يتعلّم(٦٤) أو إذ وجد علم. ومن هؤلاء أما ذاك فوجد، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما(٦٥)، وأما ذاك لا لهذين ـ وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عنده وعند هؤلاء الذين لكل واحدٍ. ولكن هذه مغالطة(٦٦)، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء، لكن كهذا الشيء، أو إضافة في مكان، أو شيء(٦٧) مما هو كهؤلاء. وعلى هذا المثال، وفي معنى 179a قوريسقوس، وقوريسقوس مُغَنٍّ، قوريسقوس وقوريسقوس: أي هذين هو: أهو واحد بعينه، أم آخر؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وأما ذاك فكهذا الشيء. فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو؛ ولا أيضاً أن يضع يجعل إنساناً ثالثاً، لكن يُنَزَّل أنه هو ما هو هذا الشيء، وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قَلْياس، وما هو الإنسان. ولا إن قال إنسان للذي يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء، لكن ما هو كيف، فليس يخالف بشيء؛ وذلك أنه يكون الذي عند الكثيرين واحداً أي إنساناً. فهو ظاهر أنه لا يُعطى أن هذا الشيء هو الذي يحمله على العموم على الكل، لكن إما على(٦٨) كيف، وإما على إضافة، وإما على كم، وإما على شيء من هؤلاء اللواتي كهذا، وبالجملة فإن(٦٩) في هؤلاء الكلمات التي من الألفاظ

نقل عيسى بن زرعة

وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ(٧٠): أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب، وقد كتب الآن أنك كتبت، قولاً كاذباً، وقد كان المكتوب(٧١) عندما كتب(٧٢) صادقاً، فيكون الذي يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً. وذلك أن

---

(٦٣) يوماً (فوق).

(٦٤) يعلم (فوق).

(٦٥) غيرهما (فوق).

(٦٦) ولكن هذه مغالطة (ـ م).

(٦٧) في (فوق) (ـ ب).

(٦٨) على (ـ م).

(٦٩) فإنه (ب).

(٧٠) الأقاويل (فوق).

(٧١) المظنون (ب).

(٧٢) كنت (ب).

الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً، أو يكون رأياً، أو ليس هو هذا، لكنه يدل على مثل هذا. وهذا المعنى بعينه هو الذي يقال في الرأي. وأترى ما يتعلمه المتعلّم هو هذا؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل، فليس هو إذاً الذي يتعلّم، بل إنما يقال إنه كالشيء الذي يتعلّم. وأتُرى الذي يمشي الإنسان فيه يتوطأوه[٧٣] وهو يمشيء النهار كله، أو لا يكون قال الذي يمشي، بل قال إذا مشى؛ ولا أن الذي يشرب يشرب القدح، لكن من القدح. وأتُرى ما يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلّمه، أو إذا وجده؟ ومن هذين أما ذاك فوجده؛ وأما هذا فتعلّمه. فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما، أو يكون ذاك غير هذين. ـ وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً[٧٤] ثالثاً[٧٥] إذاً فليس بنفسه وبكل واحدٍ من الأمرين. وذلك أن الإنسان وكل أمرٍ عام ليس هو هذا الشيء، بل هو كهذا، أو يكون مضافاً أو ذاك على شيء من أمثال هذه.

-179a- وكذلك يجري الأمر في قوريسقوس، وقوريسقوس الموسيقار: هل هما يدلان على شيء واحدٍ بعينه، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون: أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وهذا على مثل هذا الشيء. فليس يجب إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه. وليس إنما يصير الإنسان ثلاثياً بوضعنا إياه كذلك. فلينزل ما يدل عليه على[٧٦] أنه هذا الشيء. وذلك أنه ليس يدل أنه هذا الشيء على ما هو قالياس وعلى ما هو الإنسان. ولا خلاف بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيّف[٧٧] البتة. فليكن الذي ينسب إلى الكثيرين وهو واحد، أعني الإنسان. فظاهر أنه ليس يُسَلَّم في الشيء الذي يحمل على العموم على الكل أنه هذا الشيء، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه.

---

(٧٣) يتوطأه (م).

(٧٤) شيء موجود (م).

(٧٥) ثلاثي (م)؛ ثلاثياً (فوق)؛ ثلاثياً (تحتها: حاشية ب).

(٧٦) على (ـ ب).

(٧٧) كيف (فوق).

- ٢٣ -

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

وبالجملة فنقض هذه الكلم[١] التي تكون من الصوت[٢]

(٣٦٧/أ) **نقل قديم**

وهذا أيضاً من هذا الكلام نقول: هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقاً عندما كتب، فلا محالة أنه حين كتب فقد كان فيه معاً صدق وكذب. فالقول، صدقاً كان أو كذباً، أو ظناً، فليس يدلُّ على شيء مشار إليه فيقال: هذا، بل هذا أنّ[٣] الكيف. ـ والمثل وأيضاً يقول هل الشيء الذي يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعَينه، فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم، ولكن كالذي يعلم قال. ـ ويقول أيضاً: هل ما مشى فيه الإنسان إياه ومشيه في كل النهار. ولكن ليس ما فيه مشا بقائل[٤] عما فيه مَشَى؛ قال وأشياء يقولها إن شارب الكأس إنما شرب الكأس، ولكنه شرب منه أو به. ـ وكذلك إذا قلنا هل ما[٥] علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده، فهو إذا وجده فلم يستفده لم يعلمه وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه. ـ ومن ذلك أن يقول القائل: هل

(١) الأقاويل (فوق).
(٢) اللفظ (فوق).
(٣) هكذا، أم (ب)؛ هكذا أمر (فوق) (م).
(٤) بطائل (م).
(٥) ما (ـ م).

يكون ثالثٌ ـ غير القائل وغير كل واحدٍ من المفردين ـ إنسانٌ؟ وقولك: الإنسان الجامع للكل ليسا يدلّان على[٦] كل شيء مشار إليه فيقال: هذا؛ -179a- ولكن يدلان على قول القائل كهذا من المثل، أو المضاف، وأيما[٧] كان شبيهاً بهذا النحو. وكذلك إذا قلت: فلان! فأمسكت، كان فلان ذلك غير فلان المُلْهي، لأن أحدهما يدل على مشارٍ إليه والآخر يدل على الشبه، أي: كهذا. وكذلك لا يجوز أن يوضع، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث، بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته في الوضع بأن يقال فلان أم إنسان، أو أن يلحق بمعنى الكيف، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره، بل سيكون واحد من الكثير. ومن المعروف أنا لا نعطي نعتاً جارياً على الكل بشيء مشارٍ إليه، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شيء من هذا النحو.

(٦) لأن (+ ب).
(٧) أو ما (فوق).

- ٢٣ -

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

وفي الجملة كلما كان التضليل فيه من قِبَل الكلمة، فنقضه أبداً مما يضاده أو مما كان خارجاً عن معنى الكلمة.

- ٢٣ -

[القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول]

نقل يحيى بن عدي

يكون الحل[٨] في كل حين كما في المقابل[٩] أو من الذي هو الكلمة. - مثال ذلك إذ هي من التركيب يكون الحل بالقسمة، وإن كانت من القسمة فبالذي هو مركب. - وأيضاً إن كان من تعجيم حادٍّ فالنقص[١٠] تعجيم ثقيل؛ وإن كان من الثقيل فالحادُّ. - وإن كان من اتفاق الاسم المنحلّ إذ نقول اسماً مقابلاً - مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفساني يرفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفساني؛ وإن كان يقول لا نفساني وذلك ألف أنه يقول ما هو غير نفساني. - وعلى هذا المثال، وفي المِراء. - وإن كان مِن تشابه اللفظ فليكن الحل المقابل: أترى ما ليس له يعطي، وليس ما ليس له، لكّن كالذي ليس له، أي قَدَم واحدة فقط كما قيل: أتُرى الذي يعرف إذ يعلم، أو إذ وجد يتعلم، لكن لا هؤلاء اللواتي يعلم. وإن كان الذي يمشي يطأ، لكن لا إذ يطأ، وعلى هذا المثال وفي هؤلاء الأُخَر.

(٨) النقض (فوق)؛ وهكذا في سائر النص.

(٩) بالمقابل (فوق).

(١٠) فالحل (فوق).

- ٢٤ -

[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

وأما في هؤلاء اللواتي من العرض فهذا الحل[١] الواحد في جميعها؛ وذلك أنه من قِبَل أنه غير محدود إن متى يقال[٢] في الأمر حين هي في العرض وفي كثيرة يظن ويقولون، وأما في أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة؛ فلنقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة. ويجب أن يتقدّم فيأتي بالتي له مثال ذلك. ـ وجميع الكلمات اللواتي كهؤلاء هي[٣] من العرض: أتُرى تعلم ما أنا مُزْمِعٌ أن أسألك؟ أتُرى تعلم[٤] الذي يدخل أو المستور؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك أب[٥]، أو هؤلاء اللواتي على طريق القلّة قلائل، وذلك أنه ظاهر أن في جميع هؤلاء ليس من الاضطرار أن يصدق الذيْ كالعرض في الأمر أيضاً. ولكن إنما اللواتي هن غير مختلفات في الجوهر، وواحد فقط يظن أنهن جميع هؤلاء؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذي هو مزمع أن يسأل شيئاً ولا

-179b- للذي هو حاضر

(٣٦٧/ب)

نقل عيسى بن زرعة

هي دائماً مثل التي تكون من الضد، لا مما عنه كانت الكلمة ـ مثال

---

(١) النقض (فوق).

(٢) على (فوق).

(٣) هي (ـ م).

(٤) تعرف (فوق).

(٥) أب (ـ م).

ذلك أنه إذا كان من التركيب يكن النقض بالقسمة، وإذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب؛ وأيضاً إن كان عن الشكلة المسماة الحادّة، فالنقض يكون بالشكلة التي تُسمّى الثقيلة؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادَّة. ـ وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتي باسم مضاد ـ ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو نفس، فَرَفْعُنا لذلك يكون بألا يكون القول دالاً على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي نفسٍ وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذي نفس. ـ فكذلك يجري الأمر في المراء ـ فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقض يكون بالضد[٦]: أتراه يعطي ما ليس بموجود له، وليس يعطي ما لا يوجد له، بل ما هو كالذي لا يوجد له، أي كعباً[٧] واحدة فقط كما قيل. وأترى الذي تَعَلَّمه إنما علمه بالتعلم[٨] أو بالاستنباط؟ ـ إلا أن هذه ليست التي تعلمها. وإن كان إذا مشى يتوطأ[٩]، إلا أنه ليس يتوطأ إذا[١٠] مشى. وعلى هذا المثال يجري الأمر في الأشياء الأُخَر.

(٦) بما يضاد (فوق).
(٧) رجلاً (فوق).
(٨) بالتعليم (ب).
(٩) يدوس (فوق).
(١٠) إذا (ـ م).

- ٢٤ -

[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

فأما نقض التي تكون بنحو العرض[١١] فهو واحد فقط في جميعها. فلأن الوقت الذي يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولاً على العرض غير محدود، فإنه يُظن أنه يكون مقولاً على أمور كثيرة وغير محمول في جزئيات من الأمور حملاً ضرورياً، فيفعل الحمل إذن في جميعها على أنه ليس من الاضطرار. وينبغي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة. ـ وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض: أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه؟ فأنت تعلم إذن الذي يدخل، أو المَخْفِيّ؟ أتُرى التمثال لك[١٢] عبد أو الكلب الذي لك أب، أو هذه الأشياء التي على جهة التصغير صغار. فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق في الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار. والأشياء الداخلة في باب الجوهر فقط هي التي يظن بجميعها أنها واحدة غير مختلفة. وليس أن يكون الخير موجوداً[١٣] خيراً وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسألة شيء واحدٍ بعينه،
-179b- وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة[١٤]؛ ولست[١٥]،

---

(١١) المضاف (فوق).

(١٢) فعل (فوق).

(١٣) موجود (م).

(١٤) وصلة (فوق).

(١٥) نسخة: ولست وإن كنت عارفاً بقوريسقوس وغير عارف بالذي يدخل أكون عارفاً وغير عارف بالشيء بعينه.

وإن كنت عارفاً بالذي يدخل، أكون بقوريسقوس

(٣٦٨/أ)

نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة؛ وإن كان من القسمة، فنقضه من التأليف. ـ وإن كان من التعجيم الذي يدل على تثقيل اللفظ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ. ـ وإن كان باشتراك الأسماء فنقضه باسم مخالف لمعنى ذلك الاسم؛ أي إن قال القائل قولاً مثبتاً[١٦] عن شيء إنه ليس[١٧] بذي نفسٍ[١٨] فنقض قوله برفع ذلك، وألا نفس لما أثبت[١٩] له التعيين[٢٠] ـ وكذلك يجوز النقض في التضليل الكائن من التشكيك. ـ وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها، فإن النقض فيه مما يضادّه، كقولك لا محالة إنه قد يعطي أحد ما ليس له. فيقال لكِ: لا ما ليس له، بل ماله ـ كمن ليس له، بل الكعب الواحد فقط. ومن ذلك أن يقول: لا محالة أن من علم شيئاً إذا وجده أو تعلمه: إياه علم، ومن مشى في شيء: إياه[٢١] وطِىء، وسائر ذلك من[٢٢] هذا النحو.

(١٦) مثبتاً (ـ ب).
(١٧) عن شيء إنه ليس (ـ م).
(١٨) بذات النفس (م).
(١٩) يثبت (ب).
(٢٠) النفس (ب)؛ التعيين (تحتها: حاشية ب).
(٢١) إياء (ب).
(٢٢) على (فوق).

ـ ٢٤ ـ

[حل التبكيتات المأخوذة من العَرَض]

فأما التضليل الذي يكون من العارض في الكلام فنقضه واحد في جميع الأنحاء، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس الشيء المقول؛ وذلك أنه في البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون؛ وفي البعض زعم[٢٣] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار، لأنه لا ينبغي إثبات الكيف. ـ والكلام الذي يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك، وأنك تعلم من الداخل علينا والمختفى منا، وأن الصَّنَم عملك، وأن لك كلباً هو أَبٌ. فلا محالة أن الذي يكون مراراً كثيرة قليلاً أنه قليل. ففي كل هذا الكلام قد بان بأن العارض فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر. وإنما يرى ذلك جائزاً فيما كان له قوام على حياله بفصل جوهري. فأما الجواد في نفسه فليست حاله في أنه جواد وأنه مسؤول، حالاً[٢٤] واحدة، وليس الداخل أو المختفي حاله واحدة[٢٥] في أن يكون داخلاً وهو فلان ذلك، لم يجب أن أكون عارفاً بفلان وأنا جاهل بالداخل، فأكون به عارفاً[٢٦] غير عارف. -179b-

---

(٢٣) أن (+ ب).

(٢٤) حال (م).

(٢٥) جملة: «وليس. . . واحدة» (ـ ب).

(٢٦) عارف (م).

أو مستور للذي يدخل وقريب يكون شيئاً، ولقوريسقوس ليس عن كثب[٢٧] أعرف قوريسقوس ولا أعرف الذي يدخل، أعرف ولا أعرف واحداً بعينه، ولا إن كان هذا عملاً هو عملٌ لي: لكن إما مِلْك وإما أمر وإما شيء آخر، وبهذا النحو وفي الأُخَر.

ويحل ناس ويرفعون[٢٨] السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف أمراً واحداً بعينه أو لا يعرف، لكن ليس به[٢٩] بعينه: فإنه إما إذا عرفنا الذي يدخل إذ لا يعرف قوريسقوس يقول يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه[٣٠]. هذا[٣١] على أنه أما أوّلاً كما قلنا وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتي من واحدٍ بعينه تقويمٌ واحدٌ بعينه. وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان في الذي يعلم[٣٢]، لكن في الموجود وكيف حاله للشكل بعينه ـ مثال ذلك إن كان هذا أباً وهو لك: وذلك أنه إن كان هذا صادقاً في أفراد ومحتمل أن يعرف أو لا يعرف واحداً بعينه، لكن ها هنا ليست التي قيلت مشاركة ولا في شيء. ـ وليس يمنع شيئاً[٣٣] أن تكون لكلمةٍ واحدة بعينها شناعاتٌ كثيرة، لكن[٣٤] ليس كل برهان الخطأ هو حل[٣٥]، وذلك أنه محتمل أن يبيّن شيئاً إذ يؤلّف كذباً، ومن ذلك لا يبّين[٣٦] ـ مثال ذلك كلمة زنِنون أنه ليس يوجد أن يتحرّك. فإذاً[٣٧] وإن تسرّع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور[٣٨] إذ ينتج أنه غير مشهور يخطىء وإن كان مؤلّفاً عشرة ألف مرة، وذلك أنه ليس هذا

---

(٢٧) إن كتب (م).
(٢٨) ويبطلون (فوق).
(٢٩) بها (فوق).
(٣٠) بها بعينها (فوق).
(٣١) هذا (ـ ب).
(٣٢) يعرف (فوق).
(٣٣) شيء (م).
(٣٤) إلا أنه (فوق).
(٣٥) نقض (فوق).
(٣٦) يبرهن (فوق).
(٣٧) و (ـ ب).
(٣٨) معتقد (فوق).

حلاً[٣٩]: لكن يتبيّن قياس كاذبٍ من ذاك الكاذب. فإذن ليس بمؤلّف[٤٠] يتسرع إلى أن ينتج كذباً أو صدقاً[٤١] ما[٤٢] هو دلالة على ذلك الحل. ـ ولعل هذا أيضاً ليس يمنع شيء أن يعرض في أفراد، لكن في هؤلاء لا يظن هذا أيضاً؛ وذلك أن قوريسقوس أيضاً يعرف أنه قوريسقوس، والذي يدخل أنه يدخل. ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحداً بعينه ولأمثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف، وأما أنه مُغَنٍّ فلا يستدل به. وهكذا

نقل عيسى بن زرعة

بعينه عارف وغير عارف؛ ولا إذا كان هذا عبداً فإن هذا العبد هو عبدٌ لي، لكن أيما ملكوا[٤٣] أو أمر من الأمور أو شيء آخر، وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأُخَر.

وقد ينقض[٤٤] بعض الناس بإفسادهم السؤال، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا[٤٥] يعرفه، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة. فإنّا إذا كنا بالذي يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين[٤٦] فقد نقول في الشيء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه. إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة. ـ على أنه يجب كما قلنا فيما سلف أن يكون إصلاح[٤٧] الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحداً بعينه، وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة[٤٨]، بل على أنه موجود كيفما اتفق ـ مثال ذلك إن كان هذا[٤٩] أب وهو لك فإن كان هذا صادقاً[٥٠] وكان ممكناً في أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا، إلا أن ليس للتي ذكرت شركة فيما قيل ها

---

(٣٩) نقضاً (فوق).
(٤٠) يؤلف (فوق).
(٤١) أو صدقاً (ـ م).
(٤٢) و إما (م).
(٤٣) قنية (فوق).
(٤٤) يحل (فوق).
(٤٥) أولا (فوق).
(٤٦) عارفون (م).
(٤٧) تقويم (فوق).
(٤٨) يقصد (فوق).
(٤٩) بهذا (م).
(٥٠) صادق (م).

هنا. ـ وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ: وقد يمكن، إذا كان الذي ألَّف كاذباً، أن يبيِّن شيئاً أكثر من أن لا يبيِّن ـ ومثال ذلك قول زينُن إنه ليس يوجد متحرك. فإن رام إنسان(٥١) أن يقيس على خلاف الرأي المشهور، وكان إذا قاس على خلاف الرأي المشهور يخطىء، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لما كان هذا الذي يأتي به نقض لكنه برهان على قياس كاذب من قول كاذب فهو إذا قياس لأنه إما أن يروم إنتاج الكذب(٥٢) أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه. ـ ولكل هذا لا مانع يمنع من أن يعرض في أفراد(٥٣)، إلا أن هذا ليس يظن أنه موجود في هذه؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس، ونعرف الذي يدخل بأنه يدخل. وقد يمكن أن يتوهم في الشيء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه ـ مثال ذلك: أما الأبيض فإنا نعرفه، فأما الموسيقار فليس نعلم، فعلى هذا النحو

نقل قديم

(٣٦٩/أ)

وأيضاً إذا كان هذا عملاً معمولاً(٥٤)، وهو لي، لم يجب لذلك أن يكون عملي، بل إنما هو مباع لي أو أمر من سائر أموري.

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع، فيزعمون أنه يكن(٥٥) الصبيّ أن يعرف وأن يجهل، إلا أن ذلك لا يكون معاً، لأنك إذا عرفت فلاناً أو علمت أن داخلاً دخل، وقد كان الداخل فلاناً ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه، فقد علِمته وجهلته، فإن(٥٦) كان كل واحدٍ منهما في حالٍ غير حالِ الآخر. ـ وقد قيل أوّلاً إنه ينبغي لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من

(٥١) رائم (فوق).

(٥٢) جملة: «هذا الذي... الكذب» (ـ ب).

(٥٣) جزئيات (فوق). (٥٤) عمل معمول (م).

(٥٥) يمكن (فوق)؛ يكون (تحتها + حاشية ب).

(٥٦) و إن (ب).

نفس[٥٧] ذلك الكلام؛ وليس يكونَ ذلك إلا أن تصير المقدّمة مُخْبِرةً عن آنية الشيء، لا عن[٥٨] العلم به، كقولك: هذا أب، فهو أب لك. ولكن، وإن كان هذا حقاً في بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه في هذا الموضع لا يشرك لما قيل. ـ وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير. وليس إظهار الخطأ نقضاً[٥٩] له: فقد يمكن الإنسان أن يبصر كذب تأليف القياس، ويجوز ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة. من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطىء وأنه لا إمكان فيه، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرةٍ على هذا النحو، لما كان ذلك ناقضاً لذلك القول، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التي هو فيها كذب. ـ وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضاً في طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به، لأن فلاناً والداخل قد يمكن أن يعرف كل واحدٍ منهما وألا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رقاص: فبهذه الجهة.

نقل يحيى بن عدي

٣٦٩/ب)

إياه بعينه يعرف ولا يعرف، لكن ليس به بعينه[٦٠] أن هذا الداخل وقوريسقوس والذي يدخل والذي لقوريسقوس يعلم.

وعلى هذا المثال يخطىء أيضاً الذين يحلون أن: «كل عدد قليل» ـ بمنزلة الذين يقولون[٦١] ـ وذلك أنه إذا لم ينتج[٦٢] هذا، نقض الذين[٦٣] يقولون إن التي تنتج صادق: وذلك أن جميعها كثيرة وقليل ـ يخطئون.

(٥٧) غير (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).
(٥٨) (الشيء) لأن (العلم به. . .) (فوق بالأحمر) (+ حاشية ب).
(٥٩) نقض (م).
(٦٠) بها بعينها (فوق).
(٦١) قلنا (فوق).
(٦٢) بجميع (فوق).
(٦٣) الذين (ـ م).

-180a- وأفراد يحلون[٦٤] هؤلاء التي تؤلّف: أيّهم هو لك أب أو ابنٍ أو عبد ـ بأنها مضاعفة. هذا على أنّه ظاهر أنه إما إنْ قيلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيتاً أيضاً، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثيرة بالحقيقة، وأن هذا يكون ابناً لهذا. فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيداً للابن، لكن[٦٥] التركيب هو من العرض. أترى هذا هو لك؟ نعم. ـ وهذا هو ابن، من قِبَل أنه عرض أن يكون ابناً، فهذا إذن هو لك ابن؛ لكن ليس لك ابناً.

وأن يكون شيء من الأردياء جيداً، وذلك أن الحكمة هي علم الشرور. وهذا لا يقال على الطريق الكثرة، لكن على سبيل أن هذا[٦٦] ملك لتلك[٦٧]. فإذا[٦٨] وإن كان على طريق الكثرة، وذلك أنّا نقول إن الإنسان للحيوان وليس لشيء آخر؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هذا هو للشرور، لكن هذا الشرور، فمن الذي في شيء أو على الإطلاق. ولكن[٦٩]، تُرى هذا على أنه محتمل، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين. ـ لكن لا في هذه الكلمة، لكن إن كان شيء عملاً جيداً إذ هو رديء، وكثير[٧٠] أو لا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيداً ولهذا ـ جيد لهذا ومعاً. أن يقول أيضاً إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثيرة[٧١]: وذلك أنه ليس إن دللنا حيناً على شيء وقلنا ليس يدل على «إيلياذ»[٧٢] ابتداؤها[٧٢].

---

(٦٤) ينقضون (فوق).
(٦٥) إلا أن (فوق).
(٦٦) على سبيل أن هذا (ـ م).
(٦٧) لتلك (ـ م).
(٦٨) فإذا (ـ ب).
(٦٩) ولكن (ـ م).
(٧٠) وخاصة (فوق).
(٧١) شيء (+ حاشية ب)؛ أي على انحاء كثيرة (فوق).
(٧٢) ليلياذا منيا ابدفانا أو (م).

- ٢٥ -

[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

أما وهؤلاء[١] اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأين أو في متى[٢] أو كيف أو بالإضافة، ليس ينقض على الإطلاق للذي يفكر بنتيجة نحو النقيض إن كان محتملاً أن ينفعل شيء من هؤلاء. وهؤلاء أضداد ومتقابلة، وأن يضع وأن يرفع: أما على الإطلاق فليس ممكناً أن

نقل عيسى بن زرعة

نكون عارفين[٣] بالشيء الواحد بعينه[٤] وغير عارفيه. إلا أنّا ليس من جهة الذي يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذي يدخل وما لقوريسقوس.

وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن «كل عدد قليل» بمنزلة ما يكون في التي ذكرنا. فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذي قد انتتج صادق، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر.

وقد يحل[٥] بعضُ الناسَ قولَ الذين يؤلفون[٦] على أنه أب لك أو ابن

---

(١) أو هؤلاء (م).
(٢) شيء (م)؛ بشيء (فوق).
(٣) عارفون (فوق).
(٤) بعينه (ـ ب).
(٥) ينقض (فوق).
(٦) يقيسون (فوق).

أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد وعلى أنهم(٧) أنه ظاهر أن
180a- التبكيت إن كان إنما يظن موجوداً من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة. فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معانٍ(٨) كثيرة؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابناً لهذا إن كان الابن ملكاً له، لكن التركيب إنما هو من العَرَض. أترى هذا هو لك؟ فيقال: نعم! وهذا ه ابن من قِبَل أنه عرَضَ له أن كان ابناً. فهذا إذن هو لك، وهو ابن، إلا أنه ليس بابن لك.

وكذلك يجري الأمر في أن بعض الشرور خير، وذلك أن الحكمة هي معرفة الشرور، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة، بل هو مِلْك، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإنّا قد نقول في الإنسان إنه للحيوان(٩)، وليس هو لشيء آخر؛ وإن نُسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجوداً في الشرور، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق. ـ على أنه عسى أن يمكن في الشيء أن يكون خيراً وفي الشرور بجهتين. ـ إلا أن ذلك ليس يكون في هذا القول، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو رديء، ولعله على الأكثر ليس كذلك؛ وذلك أنه إن كان جيداً وكان لهذا فإنه يكون جيداً لهذا. ومع ذلك فالقول في الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أنّا ليس نقول في الوقت الّذي نشير إلى شيء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة. فأما إذا قُلْنا نصف سطر(١٠) من شعر أوميروس فإننا(١١) ندل على «إيلياذا» ـ ومثال ذلك: «أذكري لي أيتها الآلهة السخط المهلك(١٢) لآخيلوس...».

(٧) أنهم (ـ ب).
(٨) أنحاء (فوق)؛ معاني (م).
(٩) حيوان (فوق).
(١٠) صطل (م).
(١١) فلم (م).
(١٢) لمهلك (م).

- ٢٥ -

[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

وأما هذه التي يقال إنها هذا الشيء على التحقيق، فليس يكون بعضها عند من يفكر في أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها في مكان أو في متى(١٣) أو كيف أو مضاف على الإطلاق، إذ أمكن أن ينفعل شيء من هذه؛ وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه ونسلبها على الإطلاق.

نقل قديم

(٣٧٠/أ)

. نعرف الشيء ولا نعرف، فهما جهتان. فأما فلان، وهو الداخل، فمعرفة ذلك قد تمكن من جهة واحدة.

وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد التي قلنا، فهم يخطئون، وإن قالوا إن كل عدد قلة(١٤) وكثرة.

ومن الناس من ينقض الكَلام بالتأليف كقولك إن لك أباً وابناً أو عبداً.

180 ومعروف أنه، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له أوجه(١٥) كثيرة لأنه

---

(١٣) شيء (م).

(١٤) قلة (ـ م).

(١٥) وجوه (فوق).

يجب للاسم والكلمة أن تحصر معاني كثيرة: فأما أن يكون هذا ابناً لهذا ومولى لعبد، فهو ترتيب[١٦] من العَرَض في الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه[١٧] كثيرة. ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ«نعم». ثم يقال لك[١٨] هو[١٩] وهو له؟ فيقول: نعم[٢٠]! فلا محالة أنه. ولذلك لأنه[٢٠] عرض في الكلام أن يكون[٢٢] كذلك وألاّ يكون[٢٣].

ومن ذلك أن نقول: قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور. ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد[٢٤] حدة له، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه إذ نزعم أنه حيوان؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء؛ فالشيء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل. ـ مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشيء من الشيء كخير ـ. لا في مثل هذا القول بل فيما كان عبداً وهو صالح، فإن الأكبر أبداً إنما هو ثم اسم الشر، وعسى ألا يكون هكذا، لأنه إن كان صالحاً لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحاً لذلك. ولسنا إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال بجهات كثيرة[٢٥]، فقد نقول قولاً وندل به على شيء. وإن بقينا منه شيئاً لم يجب بذلك أن يكون مقولاً على جهات كثيرة[٢٥] كقولنا: نصف بيت من الشعر، فإنّا ندل به[٢٦] على[٢٧] كذا وكذا، وذاك أن المعنى مرسل على غير تحقيق.

---

(١٦) تركيب (فوق).

(١٧) بوجوه (فوق).

(١٨) لك (ـ م).

(١٩) هو (ـ ب)؛ لك (فوق) (ـ ب).

(٢٠) يفرق لا غير.

(٢١) لأنه (ـ ب).

(٢٢) يكون (ـ ب).

(٢٣) يكون (+ ب).

(٢٤) هو (فوق).

(٢٥) كثرة (ب).

(٢٦) به (+ ب).

(٢٧) به (فوق) (ـ ب).

يكون له بعينه؛ وإما حيناً لكل واحدٍ أو إضافة أو كيف؛ أو إما له حيناً على الإطلاق فلا شيء يمنع. فإذا كان: أما هذا فعلى الإطلاق، وأما هذا فحيناً، فليس يعد تبكيتاً. وهذا يرى في النتيجة نحو النقيض.

وجميع الكلمات التي هي هكذا التي هي بهذه الحال: أترى محتمل أن يكون الذي ليس هو[٢٨] لكن يوجد شيء ليس هو، وعلى هذا المثال: والذي هو موجود لا يكون، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات. ـ أترى محتمل أن يحلف ويحلف واحد بعينه حسناً؟ أترى محتمل أن يطيع ولا يطيع واحد بعينه معاً؟ ـ أو لا أن يكون شيء ويكون واحداً بعينه يعطي؟ وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق؛ ولا أن يحلف حسناً هذا، أو حيناً يحلف حسناً من الاضطرار، 180b- وأن الذي يحلف يحلف أو أن يحلف حسناً إذ يحلف هذا فقط. وأما أن يحلف حسناً فلا. ولا إذ لا يطيع لكن إذا كان يطيع[٢٩] في شيء، وعلى هذا المثال. ـ وكلمة بعينها له بعينه أن يصدّق وأن يكذب معاً، لكن من قِبل أنه لا يكون يرى حسناً إذ أنت تعطي معنى على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصعوبة[٣٠]، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطلاق فكاذبة، وأما في شيء فكاذبة أو صادقة في شيء؛ و[٣١] أما صادقة فلا. ـ وعلى هذا المثال في هؤلاء المضافات أيضاً، وأين، ومتى، وذلك أن جميع هذه الكلمات اللواتي هكذا من هذه تعرض: أترى الصحة خير أم اليسار؟ ـ لكن للجاهل والذي لا يستعمل على استقامة ليس بخير، فإذاً خير ولا خير ـ. أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتدبيرات الخيّرة[٣٢]، لكن موجود حيناً ليس بفاضل. فإذن هو بعينه

(٢٨) بموجود (فوق).
(٢٩) لكن إذا كان يطيع (ـ ب).
(٣٠) بعسر (فوق).
(٣١) و (ـ ب).
(٣٢) الجيدة (فوق).

له بعينه خير ولا خيراً[٣٣]، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق، وفي هذا لا يكون خيراً أو في هذا خير، لكن لا الآن، لكن لا هاهنا خيرَ. أترى الذي لا يريده الحكيم شر أن يلقى الخير لا يريد. فالخير إذن هو شر؛ وليس هو واحداً بعينه

نقل عيسى بن زرعة

فأما أحياناً فقد يوجد لكل[٣٤] واحدٍ أن يكون إما مضافاً أو كيفاً أو أن يوجد أحياناً على الإطلاق، فلا يمنع مانع من ذلك. فإن كان هذا إذن موجوداً[٣٥] على الإطلاق، وهذا الآخر موجوداً[٣٦] في بعض الأوقات، فليس هو بَعدُ تبكيتاً. لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة.

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها. أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود؛ فعلى هذا المثال يكون الموجود غير موجود، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه الموجودات. أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسناً مصيباً[٣٧] في أن حلف واستحلف؟ وليت شعري يمكن في الواحد بعينه أن يطيع واحداً بعينه ولا يطيعه معاً؟ أو ليس لنا أن نسلّم في الشيء الواحد أن يكون ولا يكون؛ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه ولا إن كان محسناً في أيمانه هذه، أو أحياناً، فمن الاضطرار أن يكون محسناً[٣٨] في أيمانه. والذي يحلف ويستحلف إما أن يكون محسناً في
-180b- استحلافه هذه اليمين فقط. فأما أن يكون محسناً في الاستحلاف، فلا. وليس يكون، وهو غير مطيع مطيعاً[٣٩]، إلا إذا أطاع في شيء. ـ وعلى هذا

(٣٣) خير (ب).
(٣٤) كل (ب).
(٣٥) موجود (م).
(٣٦) جملة: «وهذا الآخر موجوداً» (ـ م).
(٣٧) محسن مصيب (م).
(٣٨) مصيباً (فوق).
(٣٩) مطيعاً (ـ ب).

المثال يكون القول الواحد يصدق في الواحد بعينه ويكذب معاً. إلا أن ذلك من قِبَل أنه لم يكن قد أنعم النظر في أيها يجب أن يسلم، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب، لأن الوقوف على هذا مما يعسر. ولا مانع يمنع من أن يكون القول يكذب على الإطلاق ويكون كاذباً في شيء، أو يكون صادقاً في شيء وغير صادق. ـ وكذلك يجري الأمر وفي التي من المضاف والتي من أين ومتى؛ وذلك أن[40] جميع أمثال هذه الأقاويل تعرض من هذه: أترى الصحة[41] أبرّ أم اليسار؟ إلا أنها للجاهل ولمن[42] يستعملها[24] على خلاف[43] ما ينبغي ليسا أبرّ[44]، فهما إذن خير ولا خير. وأترى الصحيح أو المحمود السيرة[45] خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيراً[46] وليس بخير؛ أو يكون لا مانع يمنع من أنه إذا كان خيراً على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون في هذا الشيء خيراً[47]. إلا أنه ليس في هذا الوقت، أو ليس هو في هذا الموضع خيراً. أترى ما ليس يطلبه الحكيم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر. وليس القول بأن الخير شر، والقول بأنا نطرح الخير ـ شيئاً واحد بعينه.

نقل قديم

(٣٧١/أ)

(٤٠) في (+ ب).

(٤١) خير (فوق) (م)؛ مصيباً (فوق) (+ حاشية ب).

(٤٢) ولم (م).

(٤٣) غير (فوق) (م)؛ خير (فوق) (+ حاشية ب).

(٤٤) خيراً (فوق).

(٤٥) السيمة (ب).

(٤٦) خير (فوق).

(٤٧) خير (م).

- ٢٥ -

[حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية]

فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف، وبعضه ليس بمرسل. ويجب تفقد نتيجته كيف حالها في التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها، لأن المتضادة والمختلفة في الإثبات والنفي لا يمكنها أن توافى في[٤٨] شيء واحد. ولا يمتنع في الجملة من أن يكون فيها بعض هذه: إما كيف وإما أين وإما متى، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى. فلم يكن في ذلك بعدُ تضليلٌ. وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها في التناقض.

وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بموجود. فعلى هذا النحو: الموجود ليس بموجود، لأنه ليس يصير شيئاً[٤٩] من الأشياء. فمن ذلك أن نقول أيضاً إنه يمكن الإنسان أن يصدق في أيمانه وأن يخفر معاً، وأن يعطي[٥٠] وأن يعصي. - وليس يستوي[٥١] أن يكون الشيء محصوراً وأن يكون مرسلاً، ولا إن حلف حالف صادقاً كان مضطراً أن يكون في وقت من الأوقات أو ضرب من الضروب صادقاً، لأن من حلف أن يحنث فقد صدق في حنثه

---

(٤٨) في (- م).　　(٤٩) شيء (م).

(٥٠) يطيع (فوق)؛ يعطي (تحتها حاشية ب).

(٥١) يسوا (م).

180b- فقط، وليس بصادق في غيره. وكَذلك القول في الطاعة والعصيان معاً، والكذب والصدق معاً. ـ ولكن من أجل أنه لا يستبين حسناً بأن يرى الأمرين بحيث التكلم[٥٢] بالصدق أو بالكذب، لذلك ما تخيلت فيه الصعوبة. وليس يمتنع من أن يكون مرة صادقاً، ومرة كاذباً، أو شيئاً صادقاً وشيئاً غير صادق. ـ وكذلك نقول فيما كان مضافاً إلى متى وأين. فكل ما كان شبيهاً بهذا الكلام إما يعرض فيه التضليل من هذه الجهة. ومن ذلك أن نقول[٥٣] لا محالة إن الصحة والغنى خير، إلا[٥٤] أنهما عند الأحمق الذي لا يستعملهما[٥٥] كالذي ينبغي ليسا بخيرٍ؛ فهما ليسا بخيرٍ ومن ذلك أن نقول: الجاه في الهذر خير، وربما لم يكن بخير. فقد صار الشيء خيراً أو غير خيرٍ معاً. وليس يمتنع[٥٦] من أن يكون الشيء بجهةٍ خيراً، وبجهةٍ غير خير، أو في وقت من الأوقات إلا في الآن، أو في مكان ما، لا في غيره. ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده الحكيم فذاك شر؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخير، فالخير بذلك شر؛ وليس يستوي[٥٧] أن يقول القائل إن الخير شر وإن اطراح الخير شر؛ وعلى هذا النحو يجوز الكلام في السارق.

---

(٥٢) المتكلم (م).

(٥٣) نقل آخر: أرأيت الصحة خيراً أم الغي هو للجاهل ولمن (لم: م) لايستعمله في حقه وكما ينبغي، فليس بخير فهو إذن خير ولا خير. وكقولك: أي هاتين أفضل: أن يكون الإنسان صحيحاً، أو أن ينمو (ينموا: م) بالسيرة؟ فقد يوجد في الأعيان غير فاضلة؛ فهو إذن بعينه ولا بعينه فاضل، وغير فاضل.

(٥٤) آلا (فوق) (ـ ب).

(٥٥) يستعملها (ب).

(٥٦) بنقل آخر: وليس شيء يمنع إذا كان الشيء خيراً مرسلاً (غير مرسل: م) أن يكون على وجه من الوجوه خيراً (خير: م) وعلى وجه آخر لا خيراً (خير: م)، ولكن ليس الآن ولا ها هنا.

(٥٧) يسوا (م).

أن نقول إن الشيء هو خير وأن ننفي الخير. وعلى هذا المثال كلمة «اللص» أيضاً؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريراً وأن الذي يأخذه هو شر؛ فإذاً ليس يريد شراً، بل خيراً، وذلك أن «أَنْ يأخذ» خير. والمرض هو شر، لكن لا أن يقبل المرض. أترى التي للعادل أشهى من التي للجائر، والتي على طريق العدالة من التي على طريق الجور؟ لكن أن يموت على طريق الجور أشهى؟ أترى للعادل هو أن لكل[٥٨] إنسان هؤلاء اللواتي له. وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كن كاذبات أيضاً فهن حقيقيات من السنة، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل. وإن: أيجب أن نحكم على الذي يقول[٥٩] هذه العادلات، أم على الذي يقول هذه الجائرات؟ لكن أما الذي يجار عليه أنه عادل فيكفي أن يقول من قِبَل هذه الأعمال[٦٠] التي انفعل هذه اللواتي هن أجوار، وذلك أنه ليس إن كان أن ينفعل شيئاً على طريق الجور شهياً معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل؛ لكن أما على الإطلاق فمعنى على طريق العدل. فحينئذ ولا شيء يمنع ـ إن على طريق الجور أو على طريق العدل ـ أن يوجد له هؤلاء اللواتي له عدل. وأما هؤلاء الغرائب فغير عدل. وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعادل فلا شيء يمنع ـ مثال ذلك أنه إن كان يكون بحسب رأي الذي يحكم، وليس إن كان هذا أو هذا عدلاً ـ وهكذا على الإطلاق عدل أيضاً. وعلى هذا المثال، وإذ هن جائرات فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعادل، وذلك أنه ليس إن قال للعادل فمن الاضطرار تكنَّ عادلات؛ كما أنه، ولا إن قال نافعات. وعلى هذا المثال في هؤلاء العادلات. فإذن ليس إن كنّ هؤلاء اللواتي يقلن جائرات يغلب الذي يقول هؤلاء الجائرات. وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتي يوجد أن يقال وهؤلاء اللواتي على الإطلاق فأن ينفعل بالجائرات.

---

(٥٨) يوجد (فوق).

(٥٩) هؤلاء (فوق).

(٦٠) الأفعال (فوق).

- ٢٦ -

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

-181a- وأما في[١] هؤلاء اللواتي تكون من حد التبكيت فلِنفي كما رُسِم أوّلاً[٢].

نقل عيسى بن زرعة

والقول في السارق ما يجري هذا المجرى؛ وذلك أنه ليس إن كان السارق شريراً فـ «ـأن يأخذ» هو شر[٣]؛ تطلب إذاً الشر لكن الخير لا أن يأخذ هو خير والمرض هو شر[٤] إلا أن قبول المرض ليس كذلك وأتُرى إذا كانت العادلة آثر من الجائرة، فالتي على جهة العدل آثر من التي على جهة الجور؟ ـ غير أن الموت على جهة الجور آثر. وأتُرى من صفات العادل أن يكون ماله مبذولاً لكل أحد؟ فإن هذه الأشياء، وإن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيها بحسب اعتقاده، فإنها بحسب السُّنَّة حقيقية، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً وغير عادل[٥]. ـ وأتُرى يجب أن يُحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة، أو على الذي يقول إنها جائرة؟ ـ فأما الذي لحِقه الجورُ فقد

---

(١) في (ـ ب).
(٢) قبل (فوق).
(٣) شرير (ب).
(٤) جملة: «فليس . . . هو شر» (ـ ب).
(٥) عادل (م).

يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مُؤْثراً فإن الجور يكون آثر من العدل، بل من الذي على جهة العدل على الإطلاق. فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إمّا على جهة الجور أو على جهة العدل: والعدل هو أن تكون الأشياء التي هي له موجودة له، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس بعدِل. ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم. وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهي عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة. ـ فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة. وذلك أنَّا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطرار. وكما أنَّا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة، فكذلك يجري الأمر في الأشياء العادلة. فإذن ليس إن كانت هذه التي تقال جائرة فإن الذي يقول الجائرة يكون غالباً؛ وذلك أنه يقول في هذه الأشياء التي يجوز أن يقال فيها إنها عادلة، وفي الأشياء التي على الإطلاق إنها جائرة لما من شأنها أن تقبله من الانفعال.

- ٢٦ -

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

-181a- فأما نقض التي تكون من حدّ التبكيت بحسب ما رسم،

(٣٧٢/أ) **نقل قديم**

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء شرا[٦]، لأن ليس كل أحد يريد الشر؛ ولأخذ في نفسه خير. ومن ذلك أن المرض شر، وليس استدفاع المرض بِشَرّ. ونقول أيضاً لا محالة أن العدل وما كان بالعدل مقدّم على الجور وما كان من الجور، إلا أن مَنِيَّة الإنسان بأن يكون مظلوماً مقدّمة على المنية بعدل. - ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدّماً على العدل؛ ولكن إذا كانت المنيّة على جهة ظلم أصلح للمبتلي بها من المنيّة بعدل، لم[٧] يجب لذلك أن يكون الجور مقدّماً على العدل، بل العدل في الجملة مقدّم. وليس يمتنع أحد من أن يكون ميتاً بظلم الله، والظلم عنده خير من العدل. ومن هذا النحو أيضاً يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلاً بظنه والحكومة في نفسها باطل، فذاك يجب ثباته في السنّة. فأن يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء في نفسه جور وباطل وعدل وجور، إلا أنه لا تمتنع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات عدلاً في جملة الحكومات. وكذلك قد تكون أشياء جائرة في نفسها ويقال أنها عادلةٌ لمكان ما قيلت عادلة كمثل

---

(٦) أنه (فوق). (٧) لم (- م).

المتناقضين. فالقول لا يجب لذلك أن يكون ناقضه بالفعل. من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائرة لا يمتنع القول من أن يكون عدلاً وإن لفظ بالجور، لأنه يقول كلام حكايةٍ للظلم ناعت للعدل.

- ٢٦ -

[حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

-181a- فأما الذين يجعلون التضليل في كلامهم غير حال التي ذكرنا أولاً فلنفحص[٨] عن نتيجتهم فيه كيف حالها في التناقض عند نفسها وفي أن يثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمان واحد. وما قد قيل في ابتداء المسألة فلا يقرَّنَّ. لأنه لا يمكن الشيء ضعفاً وغير ضعف، ولكن يقال قولاً وليس[٩] فيه مقارنة. وجميع هذا[١٠] ينحل فيه فيقال هكذا أي شيء قد صار التضليل فيه مقارنة. وجميع هذا[١١] ولكن يقال قولاً وليس[١٢] الكلام كقولك: أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كان عارفاً بالأشياء؛ والجاهل أيضاً كذلك. فالإنسان إذا عرف عن[١٣] سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه سرمد[١٤] فقد علمه وجهله. ويقول أيضاً إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذي ثلاثة أذرع؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع أربعة أذرع بالطول. والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر.

---

(٨) فلنفحصهم (+ حاشية ب).
(٩) جملة: «ولكن. . . وليس» (ـ ب).
(١٠) فيه مقارنة وجميع هذا (ـ م).
(١١) فيه مقارنة وجميع هذا (ـ ب).
(١٢) ولكن يقال قولاً وليس (ـ م). (١٣) عن (ـ م).
(١٤) ملةٍ (فوق) (ب)؛ سرمد (تحت) (+ حاشية ب).

- ٢٧ -

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

نقل قديم

فأما التضليل الذي يكون في ابتداء السؤال إن كان ظاهراً عند

(٣٧٢/ب)

نقل يحيى بن عدي

إذ يفكر في نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه، وعند واحد بعينه وعلى حالٍ واحدةٍ بعينها وفي زمانٍ واحدٍ بعينه. وإن سِئلت في الابتداء فلا تقرّ، كأنه غير ممكن أن يكون واحدٍ بعينه ضعفاً وليس ضعفاً، لكن ليقل؛ وليس يفكر كأنه قد كان حيناً موجوداً أن يبكت بتوسط التي أقرّ بها. وجميع هؤلاء الكلمات هن من التي كهذه: أترى الذي يعرف كل واحدٍ يعرف لكل واحد والأمور[١٥]، والذي لا يعرف كذلك ويعرف قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار. فإذن إياه بعينه يعرف ولا يعرف. أترى الذي ذو أربع أذرع أكبر من ذي ثلاث أذرع؟ وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيراً بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير، فإذن هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير(*).

---

(١٥) وأموراً (فوق) (ـ ب).

(*) هنا تتداخل الفصول (٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨) (٢٩ ـ ٣٠) (٣١ ـ ٣٢). وهذا ما اضطرنا إلى فصل حواشي كلٍّ منها على حِدة.

ـ ٢٧ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

نقل يحيى بن عدي

ولهؤلاء اللواتي من أن يسأل ويأخذ التي في الابتداء: أما إذ يسألون إن كان يكون معلوماً فلا يعطي؛ ولا إن كان يقول التي هي شنعة مشهورة، وأن الشيء غير العلم من قِبَل شناعة كهؤلاء الكلمات يَرُدُّ على الذي يسأل كأنه ما تكلم وبحث، وذلك أن التبكيت كان[١] خلواً من الذي من الابتداء. وبعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا، لكن إذ يؤلّف كنحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتي من التبكيت.

ـ ٢٨ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

ولهؤلاء اللواتي وليبيّن هؤلاء اللواتي يبسطون على الكلمة بعينها بالتي تتبع. واتباع هؤلاء اللواتي يتبعن[١] هو مَثْنَى. وذلك أنه إما كما للجزء وللكّلي[٢]، مثال ذلك للإنسان الحيوان؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا، يكون هذا أيضاً مع هذا. وأما كما في تقابل الوضع، وذلك أنه إن كان

---

(١) كان (ـ م).

(١) يلزمن (فوق).
(٢) للجزء الكلي (ب).

هذا يتبع هذا، فللمتقابل المقابل. ومن هذا كلة مالسس أيضاً: وذلك أنه يؤهّل أنه إن كان الذي يتكوّن له مبدأ، فالذي لا يتكوّن فليس له. فإذن إن كانت السماء غير متكوّنة، فغير متناهية أيضاً. وهذا ليس بموجود: وذلك أن الاتباع بالقلب(٣)

نقل عيسى بن زرعة

فينبغي أن نبدأ أوّلاً بالنظر في حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها وفي شيء واحدٍ بعينه ونحو شيء واحدٍ بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحدٍ بعينه. وإن كانت مما سئل عنه في أوّل الأمر فلا يُذْعَنُ بها، من قِبَل أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ولا يعترف بها. فليس المناقضة هاهنا كما كانت فيما سلف، إنما تكون من الأمور التي يُقَرّ بها. وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه: أتُرى الذي يعرف كل واحدٍ يعرف ما لكل واحد، ويعرف الأمور(١)؟ وكذلك الذي لا يعرف، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم هل(٢) يوجد لقوريسقوس الموسيقارية؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه. وأتُرى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذي الثلاثة الأذرع؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فليكن أعظم من ذي الثلاثة الأذرع بحسب(٣) الطول. والأكبر هو أكبر من الأصغر فيكون إذن الشيء الواحد بعينه أكبر من شيء وأصغر منه.

---

(٣) وذلك أن الاتباع بالقلب (ـ م).

(١) الأفعال (فوق).

(٢) هل (ـ ب).

(٣) من جهة (فوق).

- ٢٧ -

[حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأوّل]

وأما هذه التي تكون مما يوجد بالمسألة في أوّل الأمر فأنهم إذا سألوا فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسلمها؛ ولا إن كانت التي نقولها مشهورة بسبب الشناعة، فإن غفلنا ـ لعدم العلم ـ عن شناعة أمثال هذه الأقاويل فلنرجع على السائل باللوم من قِبل أنه لم يفحص عما تكلم فيه، وذلك لأن التبكيت كان على غير ما أخذ أوّلاً، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذي يسلم، بل يكون كأنه قاصد نحو هذا وتأليفه نحو الضد أو نحو شيء من التبكيتات.

ـ ٢٨ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

وينبغي أن نتبيّن الأقاويل التي نعتمد فيها على اللازم من ذلك القول بعينه. وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين: وذلك أنه إما كما يلزم الكليُّ الجزئيَّ ـ ومثال ذلك: الحيوان للإنسان، وذلك أنهم يسوّون بين وجود هذا مع ذاك وبين وجود ذاك مع هذا ـ؛ أو على جهة تقابل الوضع، وذلك أن هذا إنْ(١) كان لازماً لهذا، فإن ضدّه يلزمه المضاد لذلك. وقول مالسس من هذا النحو: وذلك لأنه(٢) يوجب أنه إن كان ما يتكوّن فله مبدأ. فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدأ. فإذن إن كانت السماء غير مكوَّنة فهي غير متناهية؛ وليس الأمر كذلك،

نقل قديم

(٣٧٣/أ)

ـ الفحص فلا يُعْطَىٰ جواب؛ لا وإن كان الحق مظنوناً وإن ذهب على السامع ولم يفطن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام، فليرد على السائل كمن لم يضل، لأن الضلال قد يكون بغير ما في الابتداء. ثم من بعد ذلك ما أعطى من شيء، الفكر مؤلّف على التضاد.

---

(١) إنْ (ـ ب).

(٢) لأن (م).

- ٢٨ -

[حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم]

فأما التضليل الذي اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة[١]، فليشرح ذلك من نفس الكلام، وذلك اللاحق يكون بجهتين: إما كلحاق الكل للجزء، وكقولك: إنسان، فإنه يلحق به الحيوان، وذلك مُسَلَّم لقائله. فيكون شيء يلحق بشيء. وأما كان ذلك في إيجاب، فيلحق الشيء بما ناقضه وخالفه، كقول مالسُّس الحكيم: إنه[٢] إن كانت أولية لما قد كان، فإن ما[٣] لم يكن يجب ألا تكون له أولية؛ من أجل ذلك إن لم يكن كوّنت السماء فهي سرمد[٤]. فليس يكون هذا، لأن اللاحق ها هنا على الخلاف،

نقل يحيى بن عدي

(٣٧٢/ب)

(١) بالكلام (م).

(٢) لأنه (م).

(٣) فإن ما (ـ م).

(٤) سرمدية (فوق).

- ٢٩ -

[حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة]

وذاك أن جميع الذين يؤلّفون فيفكرون من التي إذا زيد شيء إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شيء الواحد بعينه. ويبيّن هذا بعد ذلك كمن أعطى، لا كمن يظن، لكن كالذي نحو الكلمة. وأما هؤلاء فولا شيء يستعمل نحو الكلمة.

- ٣٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

وأما لدى[١] هؤلاء الذين يجعلون سؤالات كثيرة واحداً، فليحدَّد في البدء على المكان. وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جواب واحدٍ، فإذن لا كثيرة نحو واحد؛ ولا واحد نحو كثيرة أيضاً، بل نضع واحداً على واحد، أو 181b- نرفع. وبمنزلة ما في هؤلاء المتفقة الاسم: أما حيناً فعليهما كليهما، وأما حيناً فليس هو لآخر منها أيضاً. فإذن إذ ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبنا على الإطلاق فولا شيء يعرض أن ينفعل[٢]. وعلى هذا المثال في هؤلاء أيضاً أما للذي يعطي على الإطلاق أنه موجود أو أنه ليس بموجود متى كان إما كثيرة لواحد، وإما واحداً لكثيرة، ويخطي كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد. وأما متى كان أما لذاك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما موجودان لكليهما، ويوجد كمن يحدّد. مثال ذلك وفي هذه الكلمة إن كان واحد فإذن هو خَيِّرٌ وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحدٌ بعينه، ولآخر آخر مِن قِبَل أن ليس هؤلاء لآخرين، بل لهم، وآخرون لهم، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهنّ. وأيضاً أما أن كان الخير يكون شريراً، وأما ذاك الشرير فخيراً، هذان الموجودان يكونان لاثنين غير

(١) نحو (فوق).

(٢) يكون (فوق).

متساويين، إذ كل واحد يساوي هو إياه. فإذن هما لهما مساويان[3] وغير مساويين.

فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك:

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا.

(٣) مساويين (م).

ـ ٢٩ ـ

[حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة]

وجميع الذين يؤلّفون بزيادة شيء ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يعرض أن ينقض، بل يبقى على حاله ـ فإنّا نبين أمرهم فيما بعد، وأنه كالمسلّم لا كَالمظنون، إلا أنه كالمتوجّه إلى قولٍ ما، وهو لم يستعمل شيئاً ألبتة مما يُنْحى به نحو القول.

- ٣٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة سؤالاً[(١)] واحداً فيجب أوّلاً أن يحدّد. وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضي جواباً واحداً؛ فليس تكون إذن الكثيرة[(٢)] نحو واحد، ولا الواحد نحو الكثيرة؛ لكنا إنما نوجب الواحد للواحد ونرفعه[(٣)]. وكما أن في المتفقة أسماؤها أحياناً يقع الحمل عليهما
-181b- جميعاً، وأحياناً ليس يوجد لأحدهما، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقاً، وكان جوابنا على الإطلاق، فليس يعرض من ذلك شيء مؤذٍ[(٤)]. وكذلك يجري الأمر في هذه. أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحدٍ أو الواحد موجوداً لكثيرة أو غير موجود، فإن الذي يجيب على الإطلاق يجني مثل هذه الجناية، فليس يعرض له شيء مضاد. فأما إذا كان موجوداً[(٥)] لأحدهما وغير موجودٍ للآخر، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلاً اثنان موجودين لاثنين، فإنه قد يجد سبيلاً إلى الأخير أبين ـ والمثال لذلك موجود في هذه الأقاويل: إذا كان شيئان أحدهما خيِّر[(٦)] والآخر شرير[(٧)]، فلأنه

---

(١) سؤالاً (ـ ب).

(٢) نحو واحد ولا الواحد نحو الكثيرة (مكررة م).

(٣) تسلبه (فوق).

(٤) مؤذي (م).

(٥) موجوداً (ـ ب).

(٦) خيراً (م)؛ جيداً (فوق).

(٧) شريراً (م) رديء (فوق).

صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر وبأنها أيضاً لا خير ولا شر. وذلك أن الكلام ليس هو في واحدٍ واحدٍ منها[٨]، فيكون إذن الشيء الواحد بعينه خيراً وشراً، ولا خيراً ولا شراً[٩]. وكل واحدٍ من هذين يوصف بما هو موجود له وبالصفة الأخرى التي للآخر، ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما، بل لهما، وتوجد لهما صفات أُخَر؛ وهذه الأخر موجودة لهما، وهما موجودان بحالهما. وأيضاً إن كان الشر موجوداً[١٠] في الخير، وكان الشر خيراً[١١]، فإن هذه تكون موجودة لشيئين مختلفين، وكل واحدٍ منهما موافق لذاته، فيكونا إذا قيسا بنفوسهما متساويين وغير متساويين[١٢].

وقد تقع الأقاويل في قصص أُخَر؛ وذلك:

نقل قديم

(٣٧٤/أ)

وكما ألّف مقياساً؛ فإن زاد فيه فلينظر فيه إن كان يغدو[١٣] معما[١٤] زيد فيه حالة واحدة في ألا يكون ممكناً. ثم بعد ذلك فليشرح وليقل[١٥] كما أعطى، لا كمظنون به، بل بقدر القول. فأما[١٦] ما[١٧] يصير إليه من الاستعارة والتأويل، فذاك ليس على الكلمة أو القول.

---

(٨) منهما (م).
(٩) خير وشر ولا خير ولا شر (م).
(١٠) موجود (م).
(١١) خير (م).
(١٢) وغير متساويين (ـ ب).
(١٣) يغدوا (فوق).
(١٤) على ما (ب).
(١٥) ليقال (م).
(١٦) ما (فوق بالأحمر).
(١٧) لا (م)؛ (فوق).

- ٣٠ -

[حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة]

فأما الذين يجعلون المسائل الكثيرة مسألة واحدة فينبغي من تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة، لأن المسألة الواحدة بجوابٍ واحد ولا جوابات كثيرة لمسألة واحدة، بل واحد على واحد: إما بإثبات وإما بنفي، كالذي كان في الأسماء المشتركة؛ فربما[١٨] كان هذا موجوداً في كليهما، -181b- وربما لم يوجد إلا في أحدهما؛ من أجل ذلك من أجاب بجواب متوسط[١٩] مرسل لمن لم تكن مسألته مبسوطة، لم يعرض له شيء من التضليل. وكذلك يكون في هذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب واحدٍ أو جوابات كثيرة على مسألة واحدة يعرض فيه[٢٠] تضاد. فأما إذا قيل شيئان فكان لأحدهما شيءٌ وليس للآخر مثله، أو قيلت كثيرة على كثيرة، فجاز مرة أن يوجد شيء لكليهما مرة، ومرة لا، فمن مثل هذا يجب التحفظ ـ ومثال ذلك الكلام أن[٢١] يقول إن كان بعض الشيء جيداً وبعضه رديئاً، فأنت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد ورديء، ولا جيد ولا رديء، لأنه ليس أحدهما للآخر، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيداً ورديئاً، ولا جيداً ولا رديئاً. وأيضاً إن كان الصالح يصير صالحاً ويصير الطالح طالحاً، فهما

---

(١٨) وربما (فوق).
(١٩) مبسوط (ب)؛ (فوق).
(٢٠) فيها (فوق).
(٢١) وأن (م).

لشيئين غير متساويين، وهما في أنفسهما متساويان، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين. وقد يقع هذا الكلام في ـ .

نقل يحيى بن عدي

أن معنى كليهما[٢٢] فمعنى جميعها يدل على كثيرين. فإذاً ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع، لكن للاسم: وهذا ما كان تبكيتاً. إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا لا يكون غير الممكن.

(٢٢) كليها (ب).

- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

ومن قِبَل هؤلاء الذين يؤدّون إلى أن يقول هو فهو مراراً كثيرة، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتي يُقَلن بالإضافة أنه يدل على شيء إذا فرّقت[١] المقولات على انفرادها ـ مثال ذلك الضعف خلواً من ضعف أو نصف، من قِبل أنه يرى واحداً. وذلك أن هاؤمو العشرة هي عشرة إلى الواحد، ومعنى أن يفعل بأنه لا يفعل، وبالجملة بالسلب كلمةً لكن ليس إن قال إنسان إن هذا ليس هو أبيض يقول إن ذاك هو أبيض، والضِّعْف عساه ليس ينافي لا على شيء بمنزلة ما ولا في النصف أيضاً؛ وإن كان إذاً يدلُّ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع. ـ وغير علم بالنوع[٢]: مثال ذلك: إن كان الطب علماً الذي هو عام، وهذا كان علماً بمعلوم ـ. وفي هؤلاء اللواتي يحملن ـ اللواتي بتوسطها تعلم بقول هذا إن الذي يعلم ليس هو فهو، وفي الكلمة مفارقاً أيضاً. وذلك أن المنقعر: أما على العموم فيدل على الأفطس، وعلى ذوي[٣] تَقَوُّسٍ بعينه. فأما إذا زيد فلا شيء يمنع أن على آخر: أما ذاك
-182a- ففي الأنف، وأما ذاك ففي السيقان. وذلك أنه يدل: أما ها هنا فعلى الأفطس، وأما ها هنا فعلى ذي[٤] قوس، وذلك أنه ليس مختلفاً بشيء أن

---

(١) فصلت (فوق).
(٢) بالصورة (فوق).
(٣) ذوا (م).
(٤) ذو (م).

يقول أنف افطس أو أنف منقعر. وأيضاً لا يعطى اللفظ على الإطلاق، وذلك أنه كذب، وذلك أنه ليس الأفطس أنفاً متقعراً، لكن انفعال لهذا الأنف الذي هكذا. فإذن ليس شنعاً لشيء إن كان أنف موجوداً له انقعار أنف.

- ٣٢ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

وفي السولوقسمواي[١]: فأما أن من ماذا ترى أنهن يعرضن فقد قلنا قبل؛ وأما كيف يحل[٢] فيكون ظاهراً في الكلمات أنفسها.

نقل عيسى بن زرعة

إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة. فيعرض إذن ألاّ يوجب ويسلب لشيء واحد بعينه، بل للاسم. وهذا لم يكن تبكيتاً، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملاً لهذه المعاني الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحداً على واحد، لم يلزم محال.

(١) أما (+ ب).
(٢) ينقض (فوق).

- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

فأما في الأشياء التي تلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مراراً كثيرة، فنقول إنه من البيّن أنّا ليس نسلّم في الأشياء التي يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها ـ ومثال ذلك: الضِّعْف خلواً من الضعف أو النصف، من قِبَل الظن بأنهما شيء واحد؛ وذلك أن العشرة إنما هي عشرة عن الواحد؛ «وأن يفعل» موجود في «لا يفعل»، وبالجملة في القول السالب. ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض، فقد قال إن ذاك هو أبيض. ولعل الصفة ليس تدل ولا على شيء؛ كما أنه ولا للنصف دلالة. فإن كان دالاً، إلا أنه ليس هو واللازم له شيء واحد بعينه، ولا العلم هو الذي في النوع ـ مثال ذلك: الطب، فإنه إن كان هو العام، وهذا فقد كان علماً بمعلوم، فإنا في هذه المحمولات التي بتوسطها يقع العلم، فالذي: نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو في القول[1] شيئاً واحداً مفرداً بعينه. وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق. فإذا أضيف إليه شيء آخر فلا مانع يمنع من أن يكون مختلفاً: أما ذاك فيوجد في 182a- الأنف، وهذا في الساق؛ وهو ها هنا يدل على الفطس، وهناك على اعوجاج الساق. ولا فرق بين أن يقول: أنف أفطس، أو أنف منقعر. وليس يجب أن

(١) الحد (فوق).

يجعل الجواب مطلقاً؛ وذلك من قبل أنه يكون كذباً. وذلك[٢] أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر، بل الأنف الذي به مثل هذا الانقعار[٣]. فليس بشنعٍ إذاً التبة أن يكون الأنف هو الذي يوجد فيه انقعاد الأنوف[٤].

(٢) نسخة ثاوفيلا: وذلك أن الفطسة ليست الأنف المقعر.

(٣) الانفعال (م).

(٤) نسخة: الأنف الأفطس هو الذي يوجد له انقعار الأنوف.

ـ ٣٢ ـ

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

فأما السولوقسموس(١)، ومما ذا يظن أنه(٢) يعرض، فقد قلنا فيما سلف. وليكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأقاويل، فإن جميع أمثال هؤلاء إنما توطئتهم لهذا.

(٣٧٥/أ) **نقل قديم**

نقائض غير هذه، كقولك باليونانية: اثنان، وقولك جميع. فإن كان

---

(١) العجمة (فوق)؛ ثاوفيلا: فأما في السولوقسموس وفيما يظهر أنه يعرض، فقد تكلمنا فيما سلف. فأما كيف ينبغي أن يكون نقضنا للأقاويل التي أتينا بها في ذلك ـ فهو معلوم و ذلك أن جميعهم مستعدون لهذا المعنى. أترى الذي قلته أنت هو صدق؟ فأنت قلت قولاً صادقاً إن حجراً ما موجود (موجوداً: م)؛ ويكون الذي قلت إنه حجر ليس يقال إنه شيء آخر، ولا إنه هذا أيضا، لكن هذه. فإن سأل سائل فقال: أترى أنت صادق في قولك إن هذا موجود؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ، كما أنه ولا هكذا أيضاً سأل. وإيضاً: أترى هذا هو عود؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود. فهذا أيضاً قد عمل سولوقيسا من مثل أن الحجر يسمى بإسم مؤنث، والعود بإسم مذكر. ومثل ذلك أن إنساناً لو سأل أن هذا هو قوريسقوس، لكن معلوم أنه قد عمل سولولوقيسا، وذلك أن هذا هو من قبل أنه مذكر، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسوس عنها، إلا أنها مظنونة. فأما من أجل ماذا يظن، وكيف أن يناقضه، فبين من التي قيلت.

(٢) أنها (فوق).

كل واحد من هذين يدل على كثير، وليس هما شيئاً واحداً[٣] ما خلا أسماء تعرف فيه: إما[٤] الاثبات وإما النفي. وهذا فليس بتضليل.

(٣) شيء واحد (م).
(٤) إما (ـ م).

- ٣١ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى الهذر وتحصيل الحاصل]

وقد استبان أن ما لم تكن المسألة الواحدة مسائلة[1] كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد: إما بنفي وإما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فأما الكلام الذي يؤدي بأَخَرَةٍ مراراً إلى شيء واحد، فمعروف أنه لا يعطي فيه شيء من المضاف الدالِّ على شيء إذا فصلت نعوته كقولك: الضِّعْف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف؛ والعشرة إنما هي عشرة آحاد؛ وعلى الواحد تقال العشرة؛ والذي يفعل داخل في الذي لا يفعل؛ وفي الجملة، الوضع في الرفع. إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض ـ لا يثبت أنه أبيض. فأما الضعف فلعله لا يدل على شيء، كما أنه ولا في النصف دلالة، وإن دل لم يدلَّ على شيءٍ حالُه واحدة بعد الاجتماع. والعلم ليس في الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. ـ وذاك لا يوجد إلا في الواحد، فأما التي تنعت نهاية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها في الكلام شيء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل عميق في الحنية، فذاك تجمع دلالته ما في الأنف من الفطوسة، وما في الساق من العجوجة. وليس يمنع ذلك الشيئين[2] من أن يكون أحدهما مضافاً إلى الأنف، ومضافاً إلى الساق. ولا فرق في أن يقال 182a-

(١) مسائل (م).

(٢) الشيء (م)؛ تحتها: الشيء (حاشية ب).

أنف عميق أو أنف أفطس، ولسنا[٣] نقول هذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفاً عميقاً، بل إنما هي عارضٌ عَرَضَ في الأنف. فإذن ليس بقبيح أن تقول: الأنف الأفطس هو الأنف الذي له عمق.

(٣) ليس (م).

- ٣٢ -

[حل التبكيتات المؤدّية إلى السولوقسموس]

وقد قيل أولاً في التضليل العارض من عجمة الكلام، ونقض ذلك يتبين[١] من شرحنا إياه لأن جميع ما[٢] شبه[٣] هذا الكلام، إنما نريد به مثل قولك: يا هذا

نقل يحيى بن عدي (٣٧٤/ب)

وجميع هؤلاء الذين هكذا هذا يريدون أن يعتدوا: أترى الذي يقول إن «طوطو» هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول «أو»، لكن «أون»؛ ولا «طوطو»، لكن «طوطون». فإن كان يسأل إنسان: أترى «أون» على الحقيقة تقول أنت هو[٤] «طوطون» لم يكن يظن أنه يُنَوْين، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضاً: أترى الذي يقول أنت إنه هذا هو «طوطو» وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدلّلن على ذَكَر ولا على أنثى أيضاً. ومن قِبَل هذا يكون سولوقسموس أو أن تقول أنت إنه يكون موجوداً «طوطو» والخشبة[٥] أقول إنه يكون؛ فهو إذن خشبة؛ والحجر ومعنى «هذه» لها فرآه الأنثى. وأما الخشبة[٦] ومعنى «هذا» فيوجد[٧] لها فرآه

---

(١) ذلك يتبين (ـ ب).

(٢) جميع ما (ـ ب).

(٣) إشتباه (ب).

(٤) إنه (فوق).

(٥) والعود (فوق).

(٦) العود (فوق).

(٧) له (فوق).

الذكر. وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضاً هذا أيضاً هو قوريسِقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فليس يؤلف سولوقسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهذه التي لاتعطي الذي يجيب، لكن يجب أن يزاد هذا فيسأل وإن كانت موجودة ولا يعطي فليست مؤلفة، لا للذي هو موجود، ولا لدى[٨] الذي سأل. وعلى هذا المثال بعينه أيضاً، إذاً هناك أيضاً يجب أن يدل الحجر. أو هذا وإن كانت ليست موجودة ولم يعطِ فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريف الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنها تشبه. أتُرى هو صادق أن يقول التي هي هذه ذاك الذي يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أتُرى هذه هي كرة، أم لا؟ ومن الاضطرار ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة، ولكن أَسفِس[٩]. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون «طوطون» هو هذا، وذلك أنه ليس هو «قليونا»[١٠]، وذلك أنه قِبَل أن «أون» الذي أقول إنه يكون «طوطون» هو هذا وليس «طوطون»، وذلك أنه لم يكن يتنونن السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم «طوطو» و«طوطو» موجود حجراً، فتعلم إذاً حجراً أو هو فهو في: أترى تعرف «طوطو»[١١] وفي «طوطو»[١١] حجر، لكن أما في الأول فـ«ـطوطون»؛ وأما في الآخر فهذا. أتُرى الذي لك معرفته يعرف هذا؟ ولك معرفة الحجر فتعرف إذاً حجراً؛ أو إما أن يقول: هذا حجر وأن الذي لطوطون للحجر،
-182b- وأعطى أن الذي له معرفته يعرف ليس لهذا، لكن لطوطا؛ فإذاً ليس للحجر، لكن الحجر. فأما أن هؤلاء اللواتي ـ.

نقل عيسى بن زرعة

القول وهو: أتُرى من يقول إن هذا بالحقيقة «طوطو» فقد قال إنه حجر ما، أو أن يقول: حجر ليس هو أن يقول: «أو»، بل «أون»؟ ولا أن يقول

(٨) نحو (فوق).
(٩) لسعس (م).
(١٠) قانونا (م).
(١١) طوطوا (م).

«طوطو»، بل «طوطون»؟ فإن سَأل سائل فقال: أتراك تقول إن «أون» بالحقيقة هو «طوطون»؟ فليس يظن به أنه يوناني؛ كما أنه ولا إن سأل سائل فقال: أتُرى هذه التي تقول إنها موجودة فهذا هو «طوطو»؟ ولا فرق بين قوله هذا في الخشبة أو في جميع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث. ولهذه العلة يحدث السولوقسموس. أو إن كنت تقول إن «طوطو» هو الذي يكون، أعني أنه يكون خشبة، فهو إذن خشبة؛ فالحجر وقولنا: «هذه» تقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة. وقولنا: «هذا» مما يسمى بالتذكير. فإن سأل سائل فقال: أترى هذا هو هذه؟ وقال أيضاً: إن قوريسقوس موجود، ثم قال بعد ذلك: أتُرى هذا هو هذه؟ فإنه ليس يؤلّف سولوقسموس. ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلّمه المجيب، بل ينبغي أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه، لأنه إن كان موجوداً فلم يسلم، لم يؤلّف لا على ما هو موجود، ولا على ما عنه كانت مسألته. فعلى هذا المثال إذن ينبغي أن يكون ما يدل عليه هناك الحجر، لا هذا. فإن لم تكن موجودة ولم يسلّم، فليس يردِف بها النتيجة. وقد يظهر تصريف الاسم فيما ليس يشتبه أنه شبيه. أترى يصدق قولنا إن هذه موجودة؟ فقد قلت في هذه ما يكون؛ وأنت إنما قلت إن الكرة تكون موجودة: أفتُرى هذه الكرة موجودة، أم لا؟ وليس من الاضطرار أن تكون هذه تدل على الكرة، بل على أَسْفِس[١٢]. فإذا كان يقال في الكرة لهذه، فليس ينبغي أن يكون هذا هو، أو الذي قلت إنه يكون «طوطون»، وذلك أن هذا ليس بقليونا[١٣]، لأنه قد قيل إن «أون» الذي أقول إنه يكون «طوطون» هو هذا، لا «طوطون»؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا لم يكن يونانياً. أتُرى أنت تعرف «طوطو»؟ و «طوطو» هو حجر؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو يكون واحداً بعينه في القول: أتُرى أنت تعرف «طوطو»؟ وفي القول إن «طوطو» حجر؛ إلا أنه في ذلك الأول «طوطون»، وهو في الآخر هذا، أتُرى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا عارف؟ والعلم بالحجر

---

(١٢) لسغس (م). (١٣) بقانون (م).

-182b- موجود لك؛ فأنت إذن تعرف الحجر؛ أو تكون تقول فيما لهذا إنه للحجر، وإن التي لـ«ـطوطون» هي للحجر، وقد سلّم أنه عارف بما عنده العلم به، وليس هو لهذا، بل لطوطا. فليس هو إذن للحجر، بل في الحجر. فأما أمثال هذه الألفاظ

(٣٧٦/أ) نقل قديم

ليس ما نقول حقاً[١٤] وهو ذاك، وقد قلت: «عود»، فلا محالة أنَّ ذاك عود. فالعجمة في هذا القول أن ذاك مذكّر بكلام اليونانيين، والعود لا مذكر ولا مؤنث، فقيل العود وهذه حاله مع مذكّر من الأسماء، فوجبت بذلك العجمةُ. ومن ذلك أن يقول: ذاك هو هذه، فـ«ذاك» مذكر، و«هذه» مؤنثة. فلما لم تكن المسؤلة على إعراب اليونانيين لزمتها العجمة. وتقول أيضاً: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر، فأنت تعرف حجراً[١٥]. وبذلك[١٦] المعرفة به إن عارفاً به، فلك معرفة الحجر، فأنت لا محالة عارف بالحجر. وكل ما كان مثل هذا الكلام فالعجمة تشوبه، وليس تأليفه استعجاماً. ومما قيل أولاً
-182b 5 فقد تبيّن بتخيّل فيه بالعجمة وكيف ينبغي أن يكون الجواب فيه.

---

(١٤) حق (م).
(١٥) حجر (م).
(١٦) وبتلك (فوق).

- ٣٣ -

[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

وقد ينبغي أن تعلم أن من الكلام كلاماً[١] تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته. فكثيراً ما يكون الكلام كلاماً واحداً فيضل السامع له في وجوه كثيرة. فمنه ما يكون من اللغة، ومنه ما يكون من العارض. وقد يكون الاتصال من غير هذه الجهة، أي من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذي يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أسخف أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه، لا سيما جميع الكلام الذي يضحك منه ما خلا يسيراً، كقولك: رجل كان يؤتى به على سلم بكرسي، وكان متوثباً[٢] على سنان الرمح؛ ومن ذلك أن يقول أي البقرتين تضع من مقدمها، وليست منهما واحدة تضع من مقدمها، بل كلتاهما تضع من خلفها[٣]. ومن ذلك قول القائل: إن ريح[٤] الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ سخافتُه. ومنه ما يَغْبَى على المَهَرة. وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضاً في الأسماء. من ذلك أنهم يسألون فيقولون.

---

(١) كلام (م).

(٢) متوتباً (م).

(٣) كلتيهما تضعان من خلفهما (م).

(٤) ريح (ـ م)؛ ربح (ب).

نقل يحيى بن عديّ

هن هكذا من الكلمات ليست مؤلّفة سولوقسموسات، لكن يرين، ومن قِبَل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما ـ فهو ظاهر من هؤلاء اللواتي قيلت.

- ٣٣ -

[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

ويجب أن نتأمل أنّ من جميع الكلمات: أما هؤلاء فهنّ سهل أن يُرَيْنَ، وأما هؤلاء فأصعب. ويضلّلن السامع[٥] بإضافة وبشيء[٦] أيضاً كثيراً، إذ هن بأعيانهن موجودات لتلك؛ وذلك أنه يجب أن يدعا[٧] الكلمة بعينها التي نحوها تقال. فالكلمة بعينها أما لهؤلاء فمن اللفظ، وأما لهؤلاء فمن العرض، وأما لهؤلاء فيظن أنها من أخرى، من قِبل أنه[٨] إذا يغترب وانتقلت كل واحدة لا تكون معلومة على مثالٍ بعينه، فإنه بمنزلة ما أن اللواتي من اتفاق الاسم النحو الذي يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ. أما هؤلاء ولجميع اللواتي يعرض فهن[٩] معلومات؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز و[١٠] بها أيضاً إلا قليلاً هنّ من اللفظ - مثال ذلك: رجل كان ينتقل على سُلَّم كرسي؛ إلى أين؟ - إلى السارية[١١] -، وأيما من الثورين رأيت إماماً؟ - ولا واحد منهما، بل كلاهما[١٢] من خلف؛ هل ريح الشمال

---

(٥) الذي يسمع (فوق).

(٦) وبالشيء (فوق).

(٧) يو (دعا) (فوق).

(٨) أنه (- ب).

(٩) هن (م).

(١٠) و (- ب).

(١١) فأرسله فاذان الى مكان (المكان: ب) (م) بدلاً من «إلى أين؟ إلى السارية».

(١٢) كليهماثم ضربت وكتب بعدها كلامهما (م).

صافية؟ ـ كلا[١٣]، وذلك أنه قتل المسكين والذي يبيع[١٤]، ـ: أترى أُووَركوس؟ كلا[١٥]، لكن أفولُنيدس. وعلى هذا النحو بعينه ولهؤلاء الأخَر إلا قليلاً كثيرة، وهؤلاء الذين هم مجرّبون أكثر، يرين أنهنّ مذهول عنهن. والدليل على هؤلاء من قِبَل أنهم يخاصمون كثيراً بسبب الأسماء، أي إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن، أو على آخر؛ وذلك أنه أما هؤلاء فإن الموجود والواحد يظن أنه يعرف واحداً بعينه. وأما هؤلاء فيجعلون كلمة زِنون وفرمانيدس ومن قِبَل أنهم يقولون أن الواحد والموجود يقالان على أنحاء كثيرة وعلى هذا المثال وفي العرض ومن قِبَل كل واحد من تلك الأجزاء. أما هؤلاء[١٦] الكلمات فتكنّ سهلة أن يُرَيْنَ، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ في جنس ما. أتُرى تبكيتاً أم ليس تبكيتاً؟ ليس يسهل[١٧]. وعلى هذا المثال في جميعهن.

والكلمة الحادّة السديدة هي التي تصير أن يتشكّك أكثر، وذلك أن هذه تلذع أكثر. والشك هو ثنائي: أما ذاك فيرفع شيئاً من السؤالات في هذه المؤلفات، وأما ذاك ففي هؤلاء المِرائية أن كيف يقول إنسان التي مدت من قبل هذه الكلمات الحادات يجعلن أن نطلب في القياسات. أما الكلمة القياسية.

نقل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سولوقسموس، بل هي مظنونة. فأما من أجل ماذا يظن، وكيف يجب أن يناقضها، فهو ظاهر من التي قيلت.

(١٣) والنقاء الشمالي وداكا! (م)، بدلاً من: «هل الريح الشمال صافية؟ ـ كلا».

(١٤) يباع! (م).

(١٥) أروركوكس وداكا (م).

(١٦) جملة: «قبل أنهم . . . أما هؤلاء» (ـ ب).

(١٧) يسهم (م).

- ٣٣ -

[مراتب الصعوبة في حل التضليلات]

وينبغي أن نتأمل جميع الأقاويل: فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً. وقولنا: «نحو شيء»، و«في شيء» شديدة التضليل للسامع إذا قيلت في أشياء واحدةٍ بأعيانها. وذلك أنّا ينبغي أن نسمّي الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب. وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها: أما عند بعض الأمور فمن الصوت، وفي بعضها من العَرَض، ويُظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قِبل أن كل واحدٍ من هذه[١٨] إذا أتي به مختلفاً لم يكن ما يفهم[١٩] منه على مثال واحد، بمنزلة ما في هذه التي تكون من الاشتراك في الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأً. فأما هذه فتكون معلومة في جميع التي من العَرَض. وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة - إلا الشاذ منها - إنما يكون من الصوت[٢٠]: مثال ذلك أن رجلاً كان يصعد[٢١] على سلم الكرسي: إلى أين؟ - إلى السارية[٢٢]، و: أي الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما، بل جميعاً من خلف: و: هل ريح الشمال خالصة[٢٣]؟ -

(١٨) إلى (م).

(١٩) يعلم (فوق).

(٢٠) التي في القول (فوق).

(٢١) يرقى (فوق).

(٢٢) وكان فاذان قد أنفذه إلى بعض المواضع (م)، بدلاً من: «إلى أين إلى السارية».

(٢٣) وذلك أن الشمالي الخالص وداكا مما (م)، بدلاً من: «هل ريح الشمال خالصة»، في نقل ثاوفيلا: والريح الشمال صافية؟ - لا، بل ذلك أنها قتلت المسكين والذي كان يشتري، - وأترى أرخوس؟ لا، بل لكنه أفولونيدس.

كـلا، وذلـك أنـه ممـا يقتـل المسكيـن والـذي كـان يبيـع، و: هـل هـو أُووَرْخوس[٢٤]؟ـ كلا، بل هو أفولونيدس[٢٥]. وعلى هذا النحو بعينه يكون في أكثر الأشياء الأُخَر إلا اليسير منها. وقد يضل بهذه الأشياء القومُ الذين يظن بهم أن لهم دُرْبة. ويدل على هؤلاء أنهم كثيراً[٢٦] ما يختصمون في الأسماء، أعنى نقل الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة. وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شيء واحدٍ بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وبرمانيدس لأن هذين يقولان إن الواحد والموجود يقالان على معانٍ[٢٧] كثيرة. وعلى هذا المثال يجري الأمر في التي من العرض ومن كل واحد من تلك الأُخَر. فأما بعض هذه فالنظر فيها يكون من أوائل سهلة، وبعضها[٢٨] من التي هي عسرة جداً، إذ أخذت في جنسٍ ما؛ وليس أن ينظر في أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت مما يسهل. والنظر في جميعها يكون على هذا المثال.

والكلام الحادّ السديد هو الذي يجعلنا كثيري التشكك، وذلك أن هذا (٣٧٧/أ) هو خاصة الذي يمس. والتشكيك يكون إما مثنىً وإما مضاعفاً[٢٩]: أما ذاك فبأن يرفع من التي قد ألفت شيئاً من السؤالات؛ وأما هذا ففي هذه الأشياء الأُخَر. وكيف يقول القائل الأقاويل التي قد امتدت؟ ولهذه العلة تكون الأقاويل الحادّة في القياسات خاصةً هي التي تبعثنا على البحث. وأما القول القياسي الحادّ جداً فهو الذي إنما يكون على.

---

(٢٤) يباع هو أرورخوس مادفولیندس (م)؛ يباع هو أرفررخوس مادفولينوس (+ حاشية ب).

(٢٥) جملة: «كلا . . . أفولونيدس (ـ م).

(٢٦) كثير (فوق).

(٢٧) معاني (م).

(٢٨) ثاوفيلا؛ ويعسر أن يستدرك من القول: في أي شيء قيلت.

(٢٩) مضاعف (فوق).

نقل قديم

إذا قال قائل هو، وقال أيضاً واحد، فهذان دلالتهما واحدة في كل معنى، أو كل واحدٍ له دلالة غير دلالة صاحبه، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شيء واحد، وظن آخرون ما قال زينون وپرمنيدس أنه بقدر ما صارت له جهات الواحد فكثيرة[٣٠]، بقَدَر ذلك ينصرف الذي هو لأوجهٍ كثيرة؛ وكذلك سائر الكلام: منه ما سهلت معرفته[٣١] ما يعرض فيه وينصف له، ومنه ما عسرت معرفته. والمعرفة في أي جنسٍ هي، وهل يجب أن يكون مضللاً أو غير مضلّل؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيه، لأن ذلك من الكلام وهو عويص، والشك شكان: أحدهما فيما أُلِّف من الكلام؛ فإن ذاك إذا رفع منه أحدٌ شيئاً[٣٢] فكان مشكوكاً فيه؛ والشك الآخر يكون في[٣٣] أهل الشغب عند مماحكة بعضهم بعضاً: كيف ينبغي أن يقول القائل مقدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام في المقاييس يوجب الفحص جداً[٣٤]. والقصّاص في المؤلف من الكلام هو الذي يكون من الذي يظن كثيراً أن المحمود منهما يرفع

(٣٧٧/ب)

نقل يحيى بن عدي

التي هي أحدٌ فهي إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتي يظن من قِبَل الأكثر التي ترى[٣٥]؛ وذلك أنه إذ الكلمة هي واحدة وتُغَيَّر وتوضع
-183a- المقدمة[٣٦] تكون موجودات لها على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المؤلفة. ويجب أن يرفع من اللواتي ترين[٣٧] على هذا المثال بعينه التي هي مشهورة

---

(٣٠) كثيرة (ب).
(٣١) معرفة (م).
(٣٢) كان (فوق).
(٣٣) منَ (فوق).
(٣٤) جداً (ـ م)؛ الزيادة بالاحمر فوق الكلمة التالية (+ حاشية ب).
(٣٥) مشهورة (فوق).
(٣٦) التناقض (فوق).
(٣٧) المشهورات (فوق).

ومن قِبل هذا يضطر أن يشكك. فأما التي هي أحدٌ فهي التي تصير النتيجة في السؤالات من المساوية. ـ وأما الثانية فالتي من جميع اللواتي يشبهن. وذلك أن هذا يصير أن يتشكك على مثالٍ واحد أن أيما من السؤالات يرفع. وذلك أن هذا صعب. وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم. وأما من هؤلاء المرائيات فأما الأحدُ فالتي ليست معلومة من وقته: أمؤلف أم لاَ؟ وبالحل[٣٨] من الكذب هو أم من القسمة؟ وأما الثانية من هؤلاء الأُخر فالتي هي معلومة: هل من القسمة هي أم[٣٩] من الرفع؟ وليست مبصرة أن يتوسط أي السؤالات يوجد أن يحل[٤٠] بالرفع أو بالقسمة. لكن أيما هذا من النتيجة أو من شيء من السؤالات هو.

فإنه موجوداً حيناً الكلمة التي أُلّفت: فإن كانت الموجودات عن المشهورات أو الكاذبات كثيرة، ويوجد حيناً لا يستحق أن يستهان بها. وذلك أنه إذا كان ناقصاً شيئاً من هذه السؤالات اللواتي كهذه نحو الذي للكلمة وللذي هو موجود للكلمة، إذ لم يرد فيأخذ هذا ولم يؤلف، فالقياس خطأ. وأما إذا كان من هؤلاء اللواتي من خارج، فليس يسهل أن يستهان به، لكن الكلمة لينة، وأما الذي سأل فلم يسأل جيداً.

وموجود بمنزلة ما أن يحل موجوداً ما حيناً فنحو الكلمة؛ وأما حيناً فَنحو الذي يسأل ونحو السؤال، وأما حيناً فَوَلا نحوَ آخر من هؤلاء. وعلى هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوعة ونحو الذي يجيب ونحو الزمان أيضاً متى كان زمان كثير أن يتكلم نحو الحل[٤١].

(٣٨) النقض (فوق)؛ وأنا الحل (م).
(٣٩) أن (م).
(٤٠) ينقض (فوق).
(٤١) النقض (فوق).

- ٣٤ -

[خاتمة عامة]

فأما مْن كم ومن أيٍّ تكون الضلالات لهؤلاء الذين يتكلمون، وكيف يبيّن الذي يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضاً؛ وأيضاً أن من ماذا يعرض السولوقسموس وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال؛ وأيضاً: نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التي كهذه، وعلى الإطلاق في كل جواب، وأن كيف يحل[1] الكلمات والسولوقسمات ـ فقد قيل في هؤلاء كلهن. ومنذ الآن نقول شيئاً يسيراً فيه الغرض الذي من الابتداء إذ نذكر ونضع لهؤلاء اللواتي قيلت انقضاءً.

فإنّا كنا[2] نشتهي أن نجد قوّة ما قياسية في الذي قدّم فأعطي

نقل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأي المشهور؛

-183a- وذلك أن القول الواحد إذا تغير وَضْعُ المقدّمة فيه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثال واحِد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة. ولهذه العلة نُضْطَرُّ إلى التشكك. فأما الأقاويل الحادّة جداً فهي التي تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية. ـ والثاني

(١) ينقض (فوق).

(٢) كذا (ب).

هو الذي ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشككنا على مثالٍ واحدٍ في أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعبَ، لأنه ليس يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة. ـ والثاني من تلك الأُخَر فهو الذي عُلِم أنه يكون من القسمة أو من الرفع(٣)، إلا أنه ليس يظهر من أي السؤالات يكون النقض: أبالرفع يكون، أم بالقسمة؟ بل النظر في أن من أي هذين يكون هذا: هل هو من الجمع، أو من بعض المسائل؟.

وربما كان القول الذي لم يؤلّف(٤) ركيكاً إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة جداً، أو كاذبة؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به. فإذا كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أي شيء كان القول، ولأن المتكلم يأخذه مع(٥) ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ركيكاً. وإذا كان من الأشياء التي من خارج، فليس يسهل أن يستهان به، بل يكون القول رقيقاً، فإن الذي سأل لم يسأل حسناً(٦).

وهذا مثل أن يجعل النقض: أما أحياناً فمصروف إلى القول، وأحياناً مصروفٌ إلى السائل وإلى السؤال. وليس يكون في وقت من الأوقات مصروفاً إلى غير هذه، وكذلك إذا سألنا، فإذ أن يسأل وأن يؤلف يكون بحسب الموضوع وبحسب المجيب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه النقض زماناً طويلاً(٧).

---

(٣) النقض (فوق).
(٤) الذي ألف (مصحّحة).
(٥) على (ب).
(٦) جيداً (فوق).
(٧) زمان طويل (م).

- ٣٤ -
[خاتمة عامة]

فأما كم وأي الأشياء هي التي منها تكون[٨] ضلالات المتكلمين، ٣٧٨/أ) وكيف يعمل في إظهار كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجائب، ومماذا أيضاً[٩] يعرض السولوقسموس، وكيف يسأل، وكيف ترتيب المسائل، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التي تجري هذا المجرى، وفي كل جواب على الإطلاق، وكيف ينقض الأقاويل والسولوقسموس: فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء. فلنتكلم الآن بإيجاز في الغرض الذي إياه قصدنا من أوّل الأمر على جهة الإذكار. ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه.

وقد كنا نود أن تحصل لنا قوّة قياسية

نقل قديم

-183a- ويوضع، لأن هذا القول، وإن كان قولاً واحداً، إذا بقيت مناقضة مقدّمته، كان تأليفه واحداً، ومن أجل ذلك تجب المسألة والحيرة فيه بالاضطرار. فهذا القول خاصةً وما كان مثله مقياس[١٠] وهو الذي يجعل النتيجة مساوية للمسائل. ـ والقول الذي في مرتبة ثانيةٍ من الصعوبة هو الذي يجعل النتيجة من الكل شبيهة به؛ فإن هذا القول أيضاً يلجئنا إلى أن نسأل في

(٨) تكون منها (ب).
(٩) أيضاً (ـ ب).
(١٠) مضاءً (ب).

أي المقدّمتين يبطل. وذلك عَسِرٌ صعب: لأن إبطال أحدهما واجب، فأما أيهما يبطل، فليس بمعروف. ـ فأما الصعب من كلام أهل الشغب ألّا يكون استبان نِصفُ أو كل ما أُلِّف منه المقياس أو لم يؤلَّف؛ وإن كان تأليفاً[١١]: أمِن كذِبِ تأليفِه، أمِ مِن قسمته؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك، أو من أجل المقدّمات؟.

وربما كان القول الذي فيه تأليف جاهلاً أهلاً[١٢] أن يحتقر إذا كانت مقدّماته إما كاذبة وإما غير محمودة؛ وربما لم يستأهل التهاون، لأنه إذا كان ينقض شيء من المسائل التي كهذه إما عند سامع القول، وإمّا من قائله، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفه، فذلك المقياس جاهل[١٣]. وإذا كان ذلك لا بضدّ القول، بل من الذي خارج من القول، فليس القول بأهلٍ أن يحتقر، لأن القول مذهب لَيِّن، والسائل قد سأل ولم يجد. فكما أنه يجوز لنا مرة أن ننقض عند القول ومرة عند المسائل أو المسألة؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند واحدٍ منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلّف بقدر وضع الكلام والمجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا النقض فيه.

(١١) تأليف (م).
(١٢) أهل (م).
(١٣) أظنه: مجهول ـ صح (فوق).

- ٣٤ -
[خاتمة عامة]

هذا ما قلنا في أنواع المِضلّات، وكم من جهة يكون ذلك(١٤) في أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كاذباً(١٥) ويُلجِئه إلى أن يصير إلى غير محمود من القول، ومِنْ غَلَبِ أي الأشياء يعرض الاستعجام، وكيف يجب أن يُجْعَل السؤال، وما مراتب المسائل، ولماذا ينتفع بمثل هذا الكلام؛ وفي الجملة، كيف كل جواب، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجام. فإذ قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا في أوّل الكتاب، فلنقل في ذلك شيئاً يسيراً، ثم لنختم الكتاب.

فقد كنا مشتاقين إلى أن نجد قوّة مؤلّفة للكلام

(٣٧٨/ب) **نقل يحيى بن عدي**

من هؤلاء اللواتي هنّ مشهورات أكثر. وهذا هو عمل الجدل(١٦) بذاته -183b- والمحنة. ومن قِبَل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها أخذ التجربة(١٧) علي طريق الجدل فقط، لكن وكالذي يعلم من قبل هذا ليس يضع التي قيلت فقط عمل النجازة، أي أن يمكنها أن تحد كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ في اتفاق الاسم الموضوعة كالتي

(١٤) من (فوق).
(١٥) كاذب (م).
(١٦) أي صناعة الجدل (فوق).
(١٧) المحنة (فوق).

تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر. وقد قلنا علة هذا من قِبَل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجيب؛ وذلك أنه كان يُقِرُّ أنه لا يعلم. وقد عرّف في هؤلاء المتقدّمات أن نحوكم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر في هذه، وأيضاً أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفي الجواب، ونُقوّض هذه القياسات. وعُرِف أيضاً بسبب هؤلاء الآخَر كلهن اللواتي هنّ لصناعة الكلم بعينها. ومع هؤلاء أن من قِبَل أنّا عملنا سوء قياس بمنزلة ما قلنا أوّلاً.

فأما أنه موجود لهؤلاء تقدّمنا فأسهبناها انقضاءً كافٍ ـ فهو ظاهر. ويجب علينا ألا نذهل عن التي عرضت لهذه النجازة؛ وذلك أن من جميع اللواتي يوجدن إما هؤلاء اللواتي يوجدن كما في الابتداء فمن عادتّهن أن يأخذن أوّلاً امتداداً يسيراً وهو نافع أكثر من التربية التي بآخرةٍ التي من هؤلاء؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال؛ ولهذا هو صعب أكثر. وذلك أنه بحسب(١٨) ما هو أعظم في القوّة فكذلك هو أصغر في العظم، يرى أنه أصعب. وإذا وُجِد هذا فهو سهل أن يزيد وينميّ الباقي الذي يعرض على الأكثر للكلمات الخطبية أيضاً، أو عند جميع الصناعات الأُخَر. وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادىء أتوا بشيء صغير(١٩) على طريق الإتمام وأما الذين يفلحون(٢٠) الآن إذ قبلوا من كثيرين أيّ من السديد أوّلاً فأوّلاً إذ قدّموا فأتوا أتموا هكذا إما طسياس وإما ثاؤدوروس(٢١) ثم تراسوماغوس بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدورس(٢٢): فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا بأجزاء كثيرة. ومن قِبل هذا ليس هو عجباً أن يكون موجوداً للكثرة صناعة. ـ وأما لهذه النجازة فليس. أما ذاك فكان موجوداً؛ وأما ذاك فلم يكن موجوداً وزيد وفُعِل، لكن ولا شيء كان موجوداً على التمام.

---

(١٨) بمبلغ (فوق).

(١٩) قليل (فوق).

(٢٠) ينجمون (فوق).

(٢١) ثاؤدورووس (م).

(٢٢) جملة: «ثم تراسوماغوس... ثاؤدووس». (+ ب).

وذلك أن من هؤلاء أيضاً الذين كانوا يتعاطون، نحو الكلمات المرائية، كان لهم تأديبٌ ما شبيهٌ بنجازة غورغيوس.

نقل عيسى بن زرعة

بسبب ما تقدّم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً. وهذا هو من فعل الرجل الجدلي خاصة والإمتحانية. ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما، الصناعة السوفسطائية من قِبل أن الممكن
-183b- عندها ليس إنما هو الإمتحان الجدلي فقط، بل و[٢٣] كما يفعل العالم. فلذلك لم يقتصر على أن يجعل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط، وهو ما لها من إمكان أخذ القول، بل وعلى أنّا إذا تخيّرناه حفظنا الموضوع باشتراك الاسم، كما يفعل في الأشياء المشهورة جداً. وقد قلنا ما العلة في ذلك. ولهذا السبب كان سقراط يسأل كلَّ أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن. وقد عُلِم مما ذكرناه فيما تقدّم ما غايات هذه الصناعة، ومن[٢٤] كم شيء تكون، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لنا بها الغزارة في هذه الأشياء. وذكرنا مع ذلك أيضاً كيف نسأل، وكيف رتّب سائر المسائل، وكذلك تكلمنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات. وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأُخر الموجودة للصناعة الكلامية نفسها، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى.

فقد ظهر أنّا قد[٢٥] بلغنا فيما قصدنا من أوّل الأمر إلى غاية يكتفي بها. وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة. وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين، وكان التعب فيها قد تقدّم أوّلاً أوّلاً، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها. فأما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فمن شأنها أوّلاً أن تكون حرجة.

---

(٢٣) و (ـ ب).

(٢٤) من (ـ ب).

(٢٥) قد (ـ ب).

وهذا(٢٦) الابتداء أنفع كثيراً من التزيد الذي يحصل لها بأخرةٍ من هؤلاء. ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جداً، إنما هـو مـن (٣٧٩/أ) أجل هذا. وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوّة، فبذلك النحـو يكون مقداره أصغر(٢٧) ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيراً(٢٨) جداً. فإذا وجد هذا فإن التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً. ومثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصنائع الأُخَر على أكثر الأمر. وذلك أن تلك لما وجِدت مبادؤها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشيء يسير. وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح(٢٩) فإنما حصل ذلك لها عَمَّن يتداولها أوّلاً فأوّلاً، بأنه أتوا أوّلاً فيها باليسير، ثم زيدوها: أما بعد القدماء فطيسياس(٣٠)، وبعد طيسياس(٣١) تراسوماخوس، وبعد هذا ثاؤدوروس. وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون. ولهذه العلة ليس من العجب أن يكون ما في هذه الصناعة بهذه الكثرة. فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً(٣٢) وبعضها غير موجود، وإنما أضيف إليها الآن، لكن لم يكن منها شيء(٣٣) موجوداً ألبتة. فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المرائية من حصل له شيء من التأدّب شبيه بالصناعة التي عملها جورجِيسَ.

نقل قديم

منّ أجل الذي يضع مقدّماته من الموجود كمن الظنون، لأن هذا فعل الديالقطيقيين وهم المجادلون ـ أي بالبلاغة ـ وكذلك فعل الزابرين للكلام

(٢٦) ثاوفيلا: والزيادة اليسيرة في أوّل الأمر قد جرت العادة بأن يقال لها بأنها أشدّ منفعة وأكثر من الزيادة الأخيرة.

(٢٧) أقل (فوق).

(٢٨) عسير (م).

(٢٩) الفلاح (فوق).

(٣٠) فطيطياس (م).

(٣١) طيطياس (م).

(٣٢) موجود (م).

(٣٣) شيئاً (م).

183b - الممتحنين له. فلما كانت المسألة[٣٤] على من قال بهذا القول لمكان محاورة السوفسطائيين إياه أنَّ استطاعته ليست في أن يأخذ محنة الكلام بالبلاغة فقط، بل حاله فيها كحال من يعلمه. ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه، لكن فعلها، كيفما كان الجواب، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون. وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلة ذلك، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب، وذلك أنه كان مُقِراً بأنه لا يعلم. وقد قيل أوّلاً من أي الأشياء يكون هذا، ومن كم، ومن أين نصير إلى حدته، وكيف السؤال، ومن أية كل[٣٥] مسألة وجوابها، وبعض تآليف المقاييس، عمن[٣٦] سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام، وأتينا مع ذلك أيضاً على جميع المضِلات، فقد صِرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا.

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض، وذلك أن كل ما وجده أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً[٣٧] من آخرين قد عنوا به فألفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيراً. وما كان من الأصل موجوداً، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه، وذلك أكثر منفعةً من التي قد زيد فيها أخيراً. والابتداء في كل شيء هو عظيم. ومن أجل ذلك صار عسِراً مستصعباً، لأنه بقدر حاله في القوة وشدتها بقدر ذلك صار صغيراً في قدره فاستصعب وجوده. ومتى ما وجد أحدٌ الابتداءَ، سَهُلَتْ الزيادةُ فيه وتمام ما بقي منه. وقد يعرض هذا في كلام الخطباء، وفي سائر الصناعات الأُخَر. فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا؛ وأما الذين اتبعوا الآثار[٣٨] سمعوا فأحسنوا، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير، فزادوا فيه جزءاً بعد جزء فأتموه بذلك فطسيس[٣٩] أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تَقَدَّمه؛ وبعد

(٣٤) السنة.
(٣٥) كل (ـ ب).
(٣٦) ومن (ب).
(٣٧) موجود (م).
(٣٨) فقد (+ ب).
(٣٩) فطيسيس (م).

طسيس[٣٩]، تراسوماخوس؛ وبعد تراسوماخوس، ثيادروس، وكثر[٤٠] القول أجزاءاً كثيرة. ومن أجل ذلك ليس بعجبٍ أن تكون للصناعة كمية كبيرة.

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجوداً مستعملاً، ومنها شيء موجوداً لا مستعمل، بل لم يكن منها شيءٌ موجوداً ألبتة. فالذين يتأدبون[٤٢] بأن يضعوا أنفسهم للمراء والمحك فأدبهم شبيه بصناعة جُرْجِيسَ.

(٣٧٩/ب)

نقل يحيى بن عدي

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات: أما هؤلاء فالخطبيات، وأما هؤلاء فالمَحبُوبات؛ ظنوا أنهم يقعون كثيراً على الكلمات. ومن قِبَل أن التعليم لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن
-184a- صناعياً ـ، وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتي من الصناعة ـ ظنوا أنهم يؤدبون ما إن إنساناً أن يقول إنه يسلم علماً في أن لا يألموا[٤٤] شيئاً في الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود، ولا من أين يمكننا أن ينجز هؤلاء اللواتي كهؤلاء تُعْطَى أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة، وذلك أن هذا: أما على الاستعمال فيقع، وأما صناعةً فلم يعلم. ـ ومن قِبل أن هؤلاء اللواتي للخطباء قد كُنَّ موجودات، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجوداً
-184b- لنا في أن يعمل قياساً ولا شيء البتة قبل، بل إذ ظلّينا نتعب[٤٥]، وكددنا زماناً كبيراً. وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتي هكذا وهؤلاء كن مبدءاً موجوداً[٤٦] للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأُخَر هؤلاء اللواتي نُميِّن عن التسليم.

فليكن عمل جميعكم، أيها السامعون: أما لهؤلاء الناقصات من الصناعة فالاعتقاد؛ وأما لهؤلاء اللواتي قيلت فإن لها إنعاماً كبيراً.

---

(٣٩) فطسيس (م).
(٤٠) كثير (م).
(٤٢) يتأدبوا (م).
(٤٣) نصبوا (فوق).
(٤٤) يألمون (م).
(٤٥) نشقي (فوق).
(٤٦) موجود (م).

تمّ كتاب أرسطوطالس «في تبكيت السوفسطائيين»، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عديّ ـ رفع الله درجته، وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل. طبقته ـ من اللغة السريانية إلى اللغة العربية.

وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسخت منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عديّ التي بخطه.

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطبية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة. وكانوا
184a- يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل، ولأنهم كانوا يعجلون
في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة، وذلك أنهم لم يكونوا
أخذوا عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهمّوا أنهم قد أكسبوا
تأديباً ما. وكما أن قائلاً لو قال: إنني أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها
ألمٌ إن أنتم قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدهم السبيل التي
يمكن بها تحصيلُ أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناساً كثيرة
للخفاف مختلطة غير مفصلة. وذلك أن هذا: أماعلى الوصول إلى المنفعة
فقد أعان، إلا أنه لم يِفد صناعة. ـ ولأن أشياء خطبية كثيرة قد كانت
موجودة في سالف الدهر؛ فأما في عمل القياس فلم يكن عندنا قديماً فيه
184b- شيء؛ إلا أنّا بعد أن كددنا في الطلب زماناً طويلاً فإن كان قد يظهر لنا عند
الفحص أن لهذه الصناعة من الأمور التي تجري هذا المجرى في ابتداء أمرها
ما يكتفي به وهو زائد على ما للصنائع الأُخَر التي إنما تزيدت بتعاقب
الناظرين فيها عليها.

فليتشاغل جميع من سمع قولي إلى الصفح عما وقع فيه تقصيرٌ من هذه الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة.

تمّ كتاب «سوفسطيقا»، أي: التظاهر بالحكمة، لأرسطوطالس الفيلسوف، نقل عيسى بن إسحاق بن زُرْعة ـ من السرياني بنقل أثانس.

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار؛ وهي منقولة من دستور الناقل.

نقل قديم (٣٨٠/أ)

لأن صناعة جُرْجِيَس[٤٧] الأدب[٤٨]، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام المراء أو المَحْك. والذي كان يدعوهم إلى المراء[٤٩] أن أكثر
-184a- ما كانوا يظنون أنهم يستعملون من الكلام هذين الضربين. لذلك كان يكون التعليم سريعاً، إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صناعة، لكن كانوا يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علماً لئلا تَحْفَى الأقدام ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مُكتَسَبُها؛ ولكنه أضرب عن ذلك وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها. فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً معيناً على الحاجة، ولم يفد صناعةً.

وقد قيل قديماً في كلام الخطب كثيراً. فأما في السلجِسموس وتأليف
-184b- المقدمات فلم يكن لنا قديماً شيء، بل قد أقمنا زمناً مجتهدين في طلب ذلك، بل قد ظهر لكم فيما تَبَحر ثم أن ما وجدت له أوّلية من الصناعات كان أفضل من سائر الصناعات التي تمت وزادت بالتناسخ.

فواجبٌ على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا شكراً عظيماً على الموجود منها.

تمَّ كتاب أرسطوطالس المسمى «سوفسطيقا» في التبصير
بمغالطة السوفسطائية ـ نقل الناعمي
ولله على ذلك الحمد والمِنَّةُ
قوبل به وصُحِّح

---

(٤٧) جرجس (م).

(٤٨) الأدب في (فوق).

(٤٩) إلى المراء: في هذا (فوق).

نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه. وفي آخرها ما هذه حكايته:

نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّلَ إليَّ أنها بخط أبي نصر الفارابي، كان النصف الأول منها مصحّحاً جيداً، والنصف الثاني مِسقاماً.

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه:

لما كان الناقل يحتاج ـ في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل ـ إلى أن يكون متصوِّراً له كتصوّر قائله، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل، والتي إليها ينقل، وكان أثانس الراهب غير قيِّم بمعاني أرسطوطالس فيه ـ داخل نقله الخللُ لا محالة.

ولما كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس ـ إلى العربية، ممن قد ذكر اسمه، لم يقع إليهم تفسير له ـ عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه: فكلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصد الفيلسُوف، فغيّروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية.

فلأنَّا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحدٍ منهم، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا، ليقع التأمل لكل واحدٍ منها ويستعان ببعضها على بعضٍ في إدراك المعنى.

وقد كان الفاضلُ يحيى بن عديّ فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدّرته نحواً[٥٠] من ثلثيه بالسريانية والعربية، وأظن أنه[٥١] تممه، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته، وتصرّفت بي الظنونُ في أمره: فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه[٥٢]، وتارة أظن أنه سُرِقَ، وهذا أقوى في نفسي. ونقل هذا الكتاب النقلَ المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله اعتياص ما لأنه لم يشارف المعنى، واتبع السرياني في النقل.

---

(٥٠) نحو (م).

(٥١) أنه (+ ب)؛ (ـ م).

(٥٢) يرتضيه (م).

وقد وُجِد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي له باليونانية، تعجز من أوله كراسةٌ، ولم يخرج منه إلا اليسير.

واتصل بي أن أبا إسحاق إبراهيم بن بَكُّوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القَسّ اليوناني المهندس المعروف بابن فتيلة، على إصلاح مواضع منه من اليوناني. ولم يقع إليَّ.

وقيل إن أبا بشر ـ رحمه الله ـ أصلح النقل الأول، أو نقله نقلاً آخر، ولم يقع إليَّ.

وكتبتُ هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتابُ صورةَ أمره والسببَ في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور.

هنا تنتهي المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربي
بالمكتبة الأهلية بباريس

فهرس المحتويات

مقدمة ٨٩٩
١ ـ القياس والمغالطة السوفسطائية ٩٠٧
٢ ـ أنواع الحجج المختلفة في المناقشة ٩١٤
٢ ـ أنواع الحجج المختلفة في المناقشة ٩١٦
٢ ـ أنواع الحجج المختلفة في المناقشة ٩١٨
٣ ـ الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي ٩١٩
٣ ـ الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي ٩٢١
٣ ـ الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي ٩٢٣
٤ ـ التبكيتات في القول وخارج القول ـ التبكيتات التي في القول ٩٢٤
٤ ـ التبكيتات في القول وخارج القول ـ التبكيتات التي في القول ٩٢٥
٥ ـ التبكيتات التي خارج القول ٩٣٦
٥ ـ التبكيتات التي خارج القول ٩٣٨
٥ ـ التبكيتات التي خارج القول ٩٤١
٦ ـ رد الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت ٩٥٧
٦ ـ رد الأغاليط إلى الجهل بالتبكيت ٩٥٩
٧ ـ أسباب الأغاليط ٩٧٢
٧ ـ أسباب الأغاليط ٩٧٤

٧ ـ أسباب الأغاليط ٩٧٦
٨ ـ المباكتات السوفسطائية في الأعيان ٩٧٩
٨ ـ المباكتات السوفسطائية في الأعيان ٩٨١
٨ ـ المباكتات السوفسطائية في الأعيان ٩٨٣
٩ ـ استحالة معرفة كل التضليلات ٩٨٦
٩ ـ استحالة معرفة كل التضليلات ٩٨٨
٩ ـ استحالة معرفة كل التضليلات ٩٩٢
١٠ ـ الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات ٩٩٦
١٠ ـ الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات ٩٩٨
١٠ ـ الفصل بين حجج الألفاظ وحجج الاعتقادات ١٠٠٠
١١ ـ مختلف أنواع تجاهل المطلوب ١٠٠٨
١١ ـ مختلف أنواع تجاهل المطلوب ١٠١٠
١١ ـ مختلف أنواع تجاهل المطلوب ١٠١٢
١٢ ـ الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور ١٠٢٣
١٢ ـ الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور ١٠٢٥
١٢ ـ الغرض الثاني من السوفسطيقا: إيقاع الخصم في الضلال أو فيما يخالف الرأي المشهور ١٠٢٧
١٣ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية .. ١٠٣٤
١٣ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية .. ١٠٣٦
١٣ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: إيقاع الخصم في المهاترة الكلامية .. ١٠٣٨
١٤ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام ١٠٤٠
١٤ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام ١٠٤٢
١٤ ـ غرض آخر للسوفسطيقا: الاستعجام ١٠٤٤
١٥ ـ ترتيب الحجج ١٠٤٩

١٥ ـ ترتيب الحجج ١٠٥١
١٥ ـ ترتيب الحجج ١٠٥٣
١٦ ـ حل التضليلات ١٠٦٠
١٦ ـ حل التضليلات ١٠٦٢
١٦ ـ حل التضليلات ١٠٦٤
١٧ ـ الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية ١٠٦٦
١٧ ـ الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية ١٠٦٨
١٧ ـ الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية ١٠٧٠
١٨ ـ الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية ١٠٨٤
١٨ ـ الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية ١٠٨٦
١٨ ـ الحل الحقيقي للأقيسة السوفسطائية ١٠٨٨
١٩ ـ حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء ١٠٩٠
١٩ ـ حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء ١٠٩٢
١٩ ـ حل التبكيتات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراء ١٠٩٤
٢٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب ١٠٩٦
٢٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب ١٠٩٨
٢٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب ١١٠٠
٢١ ـ حل التبكيتات الناشئة عن النبرة ١١٠٣
٢٢ ـ حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول ١١٠٤
٢١ ـ حل التبكيتات الناشئة عن النبرة ١١٠٦
٢٢ ـ حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول ١١٠٧
٢١ ـ حل التبكيتات الناشئة عن النبرة ١١٠٩
٢٢ ـ حل التبكيتات الناشئة عن صورة القول ١١١٠
٢٣ ـ القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول ١١٢١
٢٣ ـ القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول ١١٢٣
٢٣ ـ القاعدة العامة لحل التبكيتات الناشئة عن القول ١١٢٤

٢٤ ـ حل التبكيتات المأخوذة من العرض ١١٢٥
٢٤ ـ حل التبكيتات المأخوذة من العرض ١١٢٧
٢٤ ـ حل التبكيتات المأخوذة من العرض ١١٢٩
٢٥ ـ حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية ... ١١٣٥
٢٥ ـ حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية ... ١١٣٧
٢٥ ـ حل التبكيتات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية ... ١١٤٢
٢٦ ـ حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب ١١٤٥
٢٦ ـ حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب ١١٤٧
٢٦ ـ حل التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب ١١٤٩
٢٧ ـ حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول ١١٥٠
٢٧ ـ حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول ١١٥١
٢٧ ـ حل التبكيتات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول ١١٥٣
٢٨ ـ حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم ١١٥٤
٢٨ ـ حل التبكيتات الناشئة عن فساد اللزوم ١١٥٥
٢٩ ـ حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة ١١٥٦
٣٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة ١١٥٧
٢٩ ـ حل التبكيتات الناشئة عن العلة الفاسدة ١١٥٩
٣٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة ١١٦٠
٣٠ ـ حل التبكيتات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة ١١٦٢
٣١ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل ١١٦٤
٣٢ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس ١١٦٦
٣١ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل ١١٦٧

٣٢ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس ١١٦٩
٣١ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل ١١٧١
٣٢ ـ حل التبكيتات المؤدية إلى السولوقسموس ١١٧٣
٣٣ ـ مراتب الصعوبة في حل التضليلات ١١٧٧
٣٣ ـ مراتب الصعوبة في حل التضليلات ١١٧٩
٣٣ ـ مراتب الصعوبة في حل التضليلات ١١٨١
٣٤ ـ خاتمة عامة ١١٨٥
٣٤ ـ خاتمة عامة ١١٨٧
٣٤ ـ خاتمة عامة ١١٨٩
فهرس المحتويات ١١٩٩